

مركز البحوث العربية
القاهرة

الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر

تأليف

أمين عبد الخالق	أنيس البياع
حسنين كشك	عزة خليل
د. عماد صيام	د. هويدا عدلى

إشراف وتقديم
عبد الغفار شكر



الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿ طمأنا الزيد فهذه جفاء وأما
ما يفتح الناس فهيك في الأرض ﴾
صدق الله العظيم

دار الأمين

طبع • نشر • توزيع

القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية
(من نوبار) السيدة زينب - لاطوغي
ت : ٧٩٥٤٣٧٦ ف : ٣٩٠٠١٣٠
ص.ب: ١٣١٥ العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع
الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش)
الهرم - تلفون : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١
جمهورية مصر العربية :

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
لناشر ولا يجوز إعادة طبع أو اقتباس
أي جزء منه بدون إذن كتابي من الناشر

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ٢٠٠١/٣١٥٨

ISBN : 977-279-309-1

التفويض الطباعي : دار الأمين للطباعة

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

مركز البحوث العربية
القاهرة

الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر

تأليف

أمين عبد الخالق	أنيس البياع
حسنين كشك	عزة خليل
د. عماد صيام	د. هويدا عدلى

إشراف وتقديم
عبد الغفار شكر



المحتويات

ص	الموضوع
٩	تقديم : عبد الفقار شكر
١٥	الفصل الأول : الدراسات السابقة عن الجمعيات الأهلية الإسلامية - عرض نقدي حسنين كشك
٣٩	الفصل الثانى : حركة الإسلام السياسى أسباب ومحددات الازدهار وآليات العمل والانتشار د. هويدا عدلى
٧٣	الفصل الثالث : الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية فى مصر د. عماد صيام
١٥١	الفصل الرابع : النساء فى العمل الأهلى الإسلامى عزة خليل
٢٠٥	الفصل الخامس : قراءة تحليلية لواقع عينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية د. عماد صيام
٢٤٥	الفصل السادس : خبرات ميدانية
٢٥٢	١- الجمعيات الأهلية الإسلامية بمحافظة دمياط-دراسة حالة أنيس البياع
٢٦٩	٢- خبرة ميدانية بالجمعيات الأهلية الإسلامية ٧٥ - ١٩٩٥ د. أمين عبد الخالق
	ملحق :
٣٠١	دليل ملاحظة ودراسة متعمقة لجمعية أهلية إسلامية
٣١٣	دليل مقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية

تصدير

رغم الضجيج الواسع عن الجمعيات الأهلية أو "المنظمات غير الحكومية" في مصر والوطن العربي ، إلا أن الدراسات المعمقة حولها تظل قليلة ، أما عن الدراسات التفصيلية المتخصصة عنها فتكاد تكون نادرة .

وقد كان لمركز البحوث العربية آراء مبكرة حول معالجة هذا الموضوع سواء برؤيته عن "الضجيج بلا طحن" الذى يغلف المسألة كلها ، نتيجة العدد القليل من الجمعيات الفاعلة أو المتفاعلة مع قضايا مجتمعتها ، وهى لا تزيد عن بضع مئات ضمن بضعة آلاف مسجلة (وفق القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ، أو بسبب رؤية المركز وأغلب أعضائه حول ضمور مفهوم "العمل الأهلى" والفاعلين الاجتماعيين ليقتصر على هذا النوع الذى يشير له القانون المذكور .

ويحاور المركز مفاهيم أوسع فى موضوع العمل الأهلى والمنظمات غير الحكومية ليتصل بمجالات أرحب سواء فى الحركات الاجتماعية أو بشمول المفهوم للعمل التعاونى .. إلى غير ذلك فى أفق العمل الشعبى الوطنى .

وقد فرضت ظاهرة العمل الأهلى ذى الطابع الإسلامى ، نفسها على علماء الاجتماع والسياسة بل والاقتصاد لعدة عقود ، بقدر ما طرحت نفسها على المجتمع نشاطا واستقواء وهيمنة فى مجالات الحياة المختلفة ، فكرية كانت أم اجتماعية ، وهى فى هذا الصدد تخلق أوضاعا جديدة أحيانا ، أو تشارك فى أنماط العمل التقليدية أحيانا أخرى ، ومن هنا كانت أقرب لنموذج الحركات الاجتماعية تارة ونموذج العمل الأهلى الاجتماعى تارة أخرى. ولفترة تشابكت بنجاح مع القوانين الاجتماعية أو الاقتصادية ، بل ومع التطورات السياسية التعددية وغيرها .

إن فنحن لسنا أمام ظاهرة عادية ، ولكننا إزاء إحدى الظواهر الشاملة التى تواجه أدوات الدولة وآليات المجتمع المدنى فى آن واحد ، وتتعامل مع كافة القوانين والقواعد بما يجعلها موضع النظر والتحليل بالقلق عند البعض والارتياح للفاعلية عند البعض الآخر . وفى بعض المجتمعات تكون الظاهرة المثيرة أحيانا ظاهرة محركة للتفاعل لدى القوى الأخرى ، أو للتصادم فى ظروف مختلفة .

لذلك رأى مركز البحوث العربية أن يُخضع هذه الظاهرة للدراسة العلمية المتأنية والهادئة ، وأن يوفر لها عدداً من الكفاءات المخلصة للوطن ولموضوعها ، وبهذا الاقتراب الموضوعي أقمنا أملنا أن نتوصل لبعض النتائج المثيرة والعمل من أجل مستقبل أفضل لهذا الوطن ، فكان التكليف ببدء هذه الدراسات منذ صيف ١٩٩٨ حتى الآن .

وقد أغرتنا تجربة الدراسة الموضوعية لحالة مصر بإشراف الأستاذ عبد الغفار شكر - الذى لا يحتاج جهده المعرفى والثقافى للإشارة - أغرتنا بالتعريج على بعض النماذج الأخرى من المجتمعات القريبة ، فأغرينا بدورنا مجموعة من المتخصصين المخلصين للنهوض فى نفس الفترة بدراسات مقارنة فى عدد من المجتمعات العربية تجعل للعمل أهميته الكبرى ، خاصة فى ظل ثقافة واحدة لها عراقتها مثل الثقافة العربية ، فكانت الدراسات التى تمت حتى الآن حول الجمعيات الأهلية الإسلامية فى كل من :

- | | |
|-----------|-----------------------|
| - السودان | بإشراف د. سامية النقر |
| - تونس | إنجاز د. رضا الغول |
| - الجزائر | بإشراف د. عروس الزبير |
| - المغرب | إنجاز د. محمد طوزى |

ولأن الدراسة المصرية قد انتظم عقدها مبكراً ، كما أتاحت لها الظروف أن تتم فى وقت مناسب وجاءت وافية وشاملة إلى حد كبير لكل تساؤلات البحث التى وضعت بين يدى الباحثين ، فقد رأينا المسارعة بنشرها ، ومتفردة ، تعبيراً عن تقديرنا لهذا الجهد الهام ، على أن تليها الدراسات الأخرى تباعاً سواء منفردة أو بجمع بعضها إلى الآخر لاعتبارات تتعلق بالحجم فقط وليس لاعتبار الدقة والعمق اللذين تتمتع بهما كافة الدراسات التى انتظمت تحت نفس العنوان .

يأمل مركز البحوث العربية أن يقدم لهذه الدراسات ما يوفر للمكتبة العربية إضافة هى فى حاجة إليها ، قدر حاجة المركز أن يشعر أنه ابن بيئته الثقافية والاجتماعية ، وأنه ما زال مخلصاً لما نشأ من أجله كمؤسسة غير حكومية منذ عام ١٩٨٧ .

وسوف تكون لتعليقات البعض وتأملاته حول الدراسة الحالية أهمية بالغة فى إثراء الدراسات التالية لها ، حيث نعد بوضعها أمام الباحثين مباشرة قبل مواصلة النشر حرصاً على بعض الاكتمال الذى ننشده .

مركز البحوث العربية

القاهرة فى ١/٨/٢٠٠٠

تقديم

عبد الغفار شكر

منسق البحث

يتضمن هذا الكتاب نتائج الدراسة النظرية والميدانية عن الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر التي أشرف على تنفيذها مركز البحوث العربية ضمن مشروعه البحثي الكبير عن الجمعيات الأهلية الإسلامية في خمس دول عربية أفريقية هي مصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب . وترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما تشهده هذه الدول من ضغوط وأزمات اقتصادية اجتماعية وسياسية ناتجة عن مشاكل التخلف التقليدية وتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي للانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي وما صاحب ذلك من توتر اجتماعي متزايد نتيجة لاتساع نطاق الفقر والبطالة والتهميش المتزايد لقطاعات كبيرة من السكان أدى في كثير من الأحيان إلى تصاعد نفوذ تيار الإسلام السياسي تعبيراً عن أزمة الهوية التي تعانيها شعوب هذه الدول . وكان من بين الظواهر الناجمة عن هذه التطورات تزايد حجم ونشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية التي لا تزال المعرفة بها محدودة سواء فيما يتصل بمدى فاعليتها ، ونوعية أنشطتها وأولوياتها ، وأسلوب المساءلة فيها وعلاقتها بالقوى والأحزاب السياسية ، هذا على الرغم من كم الدراسات الهائل حول الجمعيات الأهلية في الوطن العربي بصفة عامة . من هنا فإن هذا البحث في الدول العربية الأفريقية الخمس يمثل واحداً من أوائل الجهود في نوعها التي تضطلع بإجراء دراسة مقارنة لدور هذه الجمعيات ، كما أنه يمثل خطوة هامة للتعرف على فعاليتها ، وعلاقتها بالجمعيات الأهلية الأخرى والحركات والقوى السياسية الإسلامية .

وبالنسبة لمصر فإن دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية تكتسب أهمية خاصة لأكثر

من سبب :

فهي أولاً : تمارس نشاطاً فعالاً يتزايد تأثيره باستمرار ، وتقدم خدمات متنوعة لملايين المواطنين في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى المساعدات العينية والمالية من مصارف الزكاة والصدقات والتبرعات لفئات اجتماعية عديدة وخاصة الأرمال والأيتام والمسنين والمعوقين ، وتنظيم رحلات الحج والعمرة ،

وتنظيم الدروس الدينية والمحاضرات الثقافية والأنشطة الرياضية ، وبناء المساجد والمستوصفات الطبية والمدارس ودور الحضانه ، مما أدى إلى اتساع نطاق أنشطتها وانتشارها في مختلف المحافظات في الريف والحضر في وقت تزداد معاناة أغلبية المواطنين من ارتفاع تكلفة العلاج والتعليم وانخفاض الدخل بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة وتزايد معدلات الفقر نتيجة للسياسات الاقتصادية الحكومية . وقد نجحت هذه الجمعيات في تمويل أنشطتها من خلال مصادر محلية وشعبية بالإضافة إلى ما تحصل عليه من تمويل أجنبي يأتي معظمه من مصادر عربية وإسلامية . وقد كان من الصعب تحديد حجم التمويل الأجنبي بالنسبة لمجمل إيرادات هذه الجمعيات وهي ثانياً : يتزايد عددها باستمرار وتزيد بالتالي نسبتها إلى إجمالي الجمعيات الأهلية في مصر ، حيث كانت تشكل في الستينيات نسبة ١٧,٣ % من إجمالي الجمعيات ، ثم زادت النسبة في حقبة السبعينيات لتصل إلى ٣١,٠٢ % من هذه الجمعيات ، ووصلت في نهاية الثمانينيات إلى ٣٤ % تقريباً . ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذه الجمعيات تصل إلى ٦٧,٣ % من إجمالي الجمعيات تتركز في ثماني محافظات رئيسية هي القاهرة - الجيزة - الاسكندرية - القليوبية - المنوفية - الشرقية - أسيوط - المنيا . وأن ٨٢,٤ % من الجمعيات الأهلية الإسلامية بهذه المحافظات قد تأسس في عقدى السبعينيات والثمانينيات وهي ثالثاً : تقوم بدور تربوي بالنسبة لأعضائها والمستفيدين من خدماتها حيث تحرص على غرس قيم معينة في سلوكياتهم نابعة من التوجه الإسلامى لقياداتها مثل التشجيع على ارتداء الحجاب والفصل بين الجنسين ، ومن المهم أن يتسع هذا الدور التربوي ليشمل قيماً أخرى تهملها حالياً وهي القيم التي تساعد على دعم التطور الديمقراطي للمجتمع وإتقان العمل وتقبل الجديد والسعى للإبداع والابتكار .

وهكذا فإن التعمق في دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية سوف يساهم في المزيد من الفهم للقطاع الأهلى في مصر بصفة عامة وسوف يلقي الضوء على آليات العمل بهذا النوع من الجمعيات وأوجه الاختلاف والاتفاق مع الجمعيات الأخرى، فيما يتصل بالمشاركة والكفاءة والمساءلة والاستمرارية ، وما هي معايير المساءلة في كل من النوعين من الجمعيات ، وطبيعة الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية الإسلامية طبقاً لنوعية علاقتها بقوى الإسلام السياسى .

أهداف البحث : تحددت الأهداف الرئيسية للبحث للتعرف على خصوصية الجمعيات الأهلية الإسلامية من خلال :

١- العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية التي ساهمت في ظهور وتطور الجمعيات الأهلية الإسلامية .

٢- نشاط هذه الجمعيات وإلى أى مدى تمكنت من الاضطلاع بالتمثيل الحقيقى لضعفاء المجتمع وتنظيمهم من أجل التأثير المتزايد على صنع القرار وتعبئة الموارد .

٣- أسلوب الأداء من حيث المشاركة والفعالية والمساءلة والاستمرارية والأنشطة المطلوبة ، ومدى تميزها في ذلك عن غيرها من الجمعيات الأهلية .

٤- دور المرأة في الجمعيات الأهلية الإسلامية وأنماط مشاركتها ومساهمتها فيها .

٥- العلاقة بين الجمعيات الأهلية الإسلامية وقوى الإسلام السياسى من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية أخرى ، وما نتج عن هذه العلاقة من صراعات .

٦- قدرة الجمعيات الأهلية الإسلامية على إثارة الحوار حول سعيها من أجل إقامة مجتمع إسلامى بديل من الناحية الواقعية ، وما هى ردود أفعال القوى المختلفة الأخرى بما فيها الدولة حيال ذلك .

نتائج البحث : تعددت أدوات البحث التى تساعد على فهم الظاهرة والإحاطة بكل جوانبها من خلال منهج تحليل المشكلة وشملت هذه الأدوات :

١- مسح الأدبيات السابقة .

٢- بيانات إحصائية ، من مصادر أولية وثانوية .

٣- دراسة ميدانية لنماذج متنوعة كعينة للقضايا المثارة .

٤- المقابلة المتعمقة والملاحظة والمشاركة من خلال :

**** دليل ملاحظة ودراسة متعمقة لجمعية أهلية إسلامية ويتضمن الأسئلة التى توجد إجابات لها فى الوثائق الرسمية لجمعيات العينة والمعروفة أصلاً للجهة الإدارية بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية للباحث .**

**** دليل مقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية . ويهتم بمعرفة رأى بعض النخب النشطة فى هذه الجمعيات من خلال الحوار المباشر . (نص الدليلين منشور بالكامل فى ملاحق الكتاب) .**

تعريف الجمعيات الأهلية الإسلامية :

يدور الحديث في هذا البحث عن الجمعيات الأهلية الإسلامية من خلال تعريف إجرائي يستند إلى معيارين أساسيين هما معيار الاسم وتصنيف النشاط وبذلك فإننا نقصد بالجمعيات الأهلية الإسلامية :

- ١- الجمعيات الإسلامية : التي يحتوى اسمها على كلمة إسلام أو أى من مشتقاتها .
- ٢- الجمعيات التراثية : التي يتضمن اسمها واحدة أو أكثر من الكلمات أو الأسماء المرتبطة بالتراث الإسلامى ، الثقافة الإسلامية ، الفكر الإسلامى ، التاريخ الإسلامى .
- ٣- جمعيات المساجد : التي نشأت فى إطار أنشطة أحد المساجد وأطلق عليها اسمه وأصبح محورا لنشاطها .
- ٤- جمعيات الحج : التي يعتبر تسهيل الحج والعمرة غرضها الأساسى ، وأن كان هذا لا يمنع من وجود أغراض أخرى .
- ٥- جمعيات تحفيظ القرآن الكريم : والتي يعتبر تحفيظ القرآن الكريم غرضها الأساسى، وأن كان هذا لا يمنع من وجود أغراض أخرى .
- ٦- الجمعيات المركزية : التي تحقق أغراضاً متعددة ولها فروع فى المحافظات مثل الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالقرآن والسنة المحمدية، جمعيات الشبان المسلمين والشابات المسلمات جماعة أنصار السنة المحمدية ... الخ .

فريق البحث : تشكل فريق البحث ليضم خبرات متنوعة أكاديمية وميدانية :
عبد الغفار شكر (منسق) وعضوية .

الدكتور أمين عبد الخالق : مدير عام الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً
أنيس البياع : عضو مجلس إدارة نقابة الاجتماعيين - مدير عام بمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة دمياط سابقاً .

حسنين كشك : الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

عزة خليل : الباحثة بمركز البحوث العربية .

الدكتور عماد صيام : الخبير بجمعية نهضة التعليم .

الدكتورة هويدا عدلى : الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ومن المهم أن نسجل هنا خبرة فريق البحث فى المزج بين العمل الجماعى والمسئولية الفردية فى إطار من التعاون الكامل ، وذلك بالتخطيط للبحث وتحديد أهدافه وموضوعاته وأدواته من خلال لقاءات جماعية للفريق ، وكذلك متابعة الإنجاز وتقييم النتائج وإيداء الملاحظات فى هذه اللقاءات ، بينما تم توزيع القضايا الأساسية على أعضاء الفريق ليقوم كل منهم بدراسة إحدى هذه القضايا متمتعاً بالحرية الكاملة فى إجراء هذه الدراسة ، وحقه فى الوصول إلى الاستنتاجات التى يقتنع بها من خلال نشاطه البحثى، مستفيداً فى نفس الوقت من ملاحظات زملائه وتطوير دراسته نتيجة للملاحظات التى يتقبلها، من هنا فقد حرصنا على أن ننشر نتائج البحث على شكل دراسات منسوبة لأصحابها وليس لفريق البحث ككل . وسوف يلاحظ القارئ أنه رغم اتفاق فريق البحث حول الإطار العام إلا أنه توجد بعض الاختلافات فى جوانب تفصيلية للدراسات التى شملها البحث .

وبعد .. لقد قضينا عامين كاملين فى جهد متصل من أجل إنجاز بحث "الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر" ويسعدنا أن نقدم فى هذا الكتاب حصيلة هذا الجهد راجين أن يساهم فى تعميق المعرفة بهذا القطاع الهام من مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر الذى تزداد أهميته عاماً بعد الآخر ليس فقط لما يؤديه من خدمات لملايين المواطنين المصريين ، بل أيضاً لما نتطلع إليه من أن يساهم بدور حقيقى فى تعزيز التطور الديمقراطى للمجتمع المصرى . ونود أن نؤكد هنا بصفة خاصة على الحقائق التالية :

أولاً : أكدت الدراسة أن ظاهرة الجمعيات الأهلية الإسلامية أوسع بكثير من حركة الإسلام السياسى، وأنه إذا كانت بعض قوى الإسلام السياسى تسعى إلى توظيف هذه الجمعيات لخدمة أهدافها السياسية فإن هذا السعى كان قاصراً على دائرة محدودة من الجمعيات ولبعض الوقت، وأنه سرعان ما كانت أجهزة الدولة تتدخل لإنهاء هذا التداخل بين هذه القوى وبعض جماعات الإسلام السياسى. أما الأغلبية العظمى من هذه الجمعيات الأهلية الإسلامية فإنه لا يوجد ما يشير إلى صلة مباشرة لها بهذه الجماعات.

ثانياً : لا تمنع هذه الحقيقة من أن النشاط الثقافى والدينى للجمعيات الأهلية الإسلامية يساعد بشكل غير مباشر على توفير الأرضية الخصبة لنمو الاتجاهات الإسلامية السياسية بما تغرسه من قيم وسلوكيات لدى أعضائها والمستفيدين من خدماتها .

ثالثاً : هناك نسبة غير قليلة من الجمعيات الأهلية الإسلامية لا تملك من هذه الصفة سوى الاسم لأنها نشأت فى الحقيقة بهدف تجارى اتخذ من الإسلام غطاءً له مثل بعض جمعيات الحج وبعض الجمعيات التى أنشأت مستوصفات طبية ومدارس إسلامية .

رابعاً : ليس هناك اختلاف كبير بين الجمعيات الأهلية الإسلامية وغيرها من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتصل بضعف الديمقراطية الداخلية أو فيما يتصل بوضع المرأة لأنها تعاني جميعها من ظواهر ناتجة عن غياب الديمقراطية في المجتمع المصري مثل جمود النخبة وعدم تجديد القيادات وضعف مشاركة الأعضاء في الجمعية العمومية وغياب المساءلة وافتقاد المجتمع للثقافة الديمقراطية ... الخ .

خامساً : رغم أهمية هذا البحث وما توصل إليه من نتائج إلا أنه يمثل البداية في دراسة ظاهرة الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر ، وهناك حاجة حقيقية لإجراء مزيد من الدراسات حول جوانب متعددة من هذه الظاهرة ، والتوسع في إجراء الدراسات الميدانية ، خاصة وأن الدراسة الميدانية التي شملها هذا البحث اقتصر على عينة من ٢٧ جمعية فقط ، وهي عينة محدودة لا تصلح نتائجها للتعميم رغم أنها جاءت متفقة مع النتائج التي توصلت إليها دراسات ميدانية سابقة شملت عدداً كبيراً من الجمعيات . وسوف نواصل جهودنا في هذا المجال مستثنين إلى خبرة مركز البحوث العربية وحرصه على مواصلة دوره في رصد ومتابعة التطورات الجارية في المجتمع المصري في مختلف المجالات .

وبهذه المناسبة فإننا نجد من واجبنا أن نقدم خالص شكرنا وتقديرنا للأستاذ حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية والمنسق العام لمشروع على المستوى العربي لما قدمه لفريق البحث من إسهام فكري ومشاركة حقيقية في تحديد الإطار العام للدراسة وقضاياها ، وما قدمه لنا من إمكانيات مادية وفنية كان لها أكبر الأثر في إنجاز البحث على النحو الذي نقدمه الآن للقارئ . كما نعبر عن خالص الشكر للزميلات ناهد محمد، داليا جلال، لجهودهن الفنية والإدارية في نسخ البحث وإعداده للنشر .

ونأمل عزيزي القارئ أن تساهم معنا في تطوير هذه الدراسة بموافقاتك بملاحظاتك عليها وسوف نعطيها الاهتمام الواجب ونستفيد منها في أعمالنا القادمة .

القاهرة في ٣٠ أبريل ٢٠٠٠

الفصل الأول

الجمعيات الأهلية الإسلامية فى الدراسات السابقة : عرض نقلى

أولاً : مقدمة حول الجمعيات الأهلية الإسلامية .

ثانياً : معايير التصنيف .

ثالثاً : طبيعة النشأة والتطور التاريخى .

رابعاً : الجمعيات والإسلام السياسى .

خامساً : الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية .

سادساً : خاتمة

مصادر الدراسة .

* حسنى كشك

* باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أولاً : مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الدراسات السابقة في موضوع الجمعيات الأهلية الإسلامية. وبداية نشير إلى ندرة وحدثة هذه الدراسات، والمتوفر منها - وهو ما سنأتى إلى ذكره تفصيلاً - لم تكن الجمعيات الأهلية الإسلامية موضوعها الرئيسى، وإنما تم التطرق إليها فى سياق موضوعات أو مشكلات بحثية أخرى، مثل: **نشاط الحركة الإسلامية (صيام، ١٩٩٢)**، **والجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية (قنديل، ١٩٩٤)**، **والجمعيات الأهلية فى مصر (قنديل وبين نفيسة، ١٩٩٤ ب)** **والمجتمع المدنى فى العالم العربى (قنديل، ١٩٩٤)**، **وتقارير مصر المحروسة عن ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٩٩٦**، **والجمعيات الأهلية فى مصر (قنديل وبين نفيسة، ١٩٩٥)**، **والدراسة المقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (مبارك، ١٩٩٥)**، **والدولة والحركات الإسلامية المعارضة (مصطفى، ١٩٩٦)**، **والعنف السياسى فى مصر (بكر، ١٩٩٦)**، **والحالة الدينية فى مصر (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨/٩٧)** **والعمل الأهلى والتغير الاجتماعى (قنديل، ١٩٩٨)**، **والجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى (حسانين، ١٩٩٩)**.

وتتمثل المنهجية المتبعة فى التعرف على الدراسات السابقة لموضوعنا فى استقصاء ما يمكن أن يكون قد ورد فيها حول القضايا الآتية :

- ١- معايير تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية .
- ٢- طبيعة النشأة والتطور التاريخى .
- ٣- العلاقة بين الجمعيات الإسلامية والإسلام السياسى .
- ٤- العلاقة بين الدولة والجمعيات الإسلامية .

ثانيا : معايير تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية

لا يستخدم مفهوم الجمعيات الأهلية الإسلامية فى كل الدراسات التى ذكرت آنفاً، فهى كما سبقت الإشارة غير معنية ببحثها ، ولكن هذا المفهوم أستخدم فى دراسات كل من قنديل وبين نفيسة ومصطفى ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وتم استخدامه فى سياق تخصيص قسم من هذه الدراسات لإلقاء الضوء على الجمعيات الأهلية الإسلامية ، والقليل من هذا البعض هو الذى اهتم بقضية معايير تصنيف الجمعيات الأهلية

* قدمت هذه الدراسة عام ١٩٩٣ فى مؤتمر محلية الاقتصاد ، والذى صدر فى جزئين فى عام ١٩٩٤.

الإسلامية ، أى ماهية المؤشرات الإجرائية التى بمقتضاها تُعد جمعية أهلية ما جمعية أهلية إسلامية .

وتعود مشكلة تصنيف الجمعيات الدينية (وبينها الجمعيات الإسلامية) إلى حقيقة مفادها عدم تمييز البيانات التى توفرها وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعيات الأهلية الإسلامية عن غيرها ، إذ يتم وضعها من حيث النشاط ضمن الجمعيات الثقافية والعلمية (قنديل ، ١٩٩٣) . كما تعود هذه المشكلة إلى اقتصار بعض الدراسات على اسم الجمعية ونوع النشاط فى تصنيف الجمعيات الدينية .

وتتباين معايير التصنيف ، ومن ثم يتباين حجم الجمعيات الأهلية الإسلامية . ففى دراسة قنديل (١٩٩٤) إشارة إلى دراسة أسبق لنفس الباحثة، أجريت عام ١٩٩١، وتتضمن مسحاً للجمعيات الأهلية فى مصر جاء فيها أن نسبة الجمعيات الإسلامية تصل إلى حوالى ٣٤ % من مجموع الجمعيات الأهلية وهو ١٢٨٣٢ جمعية فى عام ١٩٩١ . ولقد ميزت تلك الدراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية استناداً إلى معيارين هما: اسم الجمعية ونوع النشاط ، وتضيف الباحثة فى دراسة لاحقة (قنديل ، ١٩٩٤ ، ص ٧٤) معيارين آخرين هما حصول الجمعيات على دعم وتمويل من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، والدرجة العالية من الفعالية التى تعود إلى قدرة الجمعية على مواجهة مشكلتى التمويل والمتطوعين .

وتتجلى نتائج الاستناد فى تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية على معيارى الاسم ونوع النشاط فيما توصلت إليه سارة بن نفيسة فى القول بأن هذه الجمعيات قد احتلت المرتبة الأولى فى عقد السبعينيات (٩٤٠ جمعية تمثل ٣٠,٦ % من مجموع الجمعيات الأهلية ، ويوجد ضمن هذا العدد ٣٦ جمعية لصناديق الادخار تقوم بتنظيم رحلات الحج)، وفى عقد الثمانينيات (١٢٤٣ تمثل ٣٢,٨ % من مجموع الجمعيات ، ويوجد ضمن هذا العدد ٧٣ جمعية لصناديق الادخار تقوم بتنظيم رحلات الحج) ، وتذكر الباحثة أنه يوجد ضمن هذا النوع من الجمعيات عدد لا بأس به هو فى الواقع توكيلات سياحية متكررة ، تستخدم القانون الخاص بالجمعيات للتهرب من الضرائب على الشركات التجارية من جهة و"الموجة" الإسلامية التى تشجع عدداً أكبر من الناس على الحج ، وتذكر أيضاً : "وهذا نموذج صريح لاستخدام الدين فى أوجه تجارية (قنديل وبن نفيسة ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٠ - ١٠١) .

وتستند تقارير "مصر المحروسة" على معيارى الاسم ونوع النشاط فى تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية . ويشير التقرير الأول عن عام ١٩٩٣ إلى أن عدد الجمعيات

الأهلية الإسلامية المشهرة قد بلغ ١١٨ جمعية من مجموع ٣٨٨ جمعية مشهرة خلال هذا العام (تقرير مصر المحروسة، ١٩٩٤، ص ٥٥٣) . ويشير التقرير الثانى عن عام ١٩٩٤ إلى أن هذه الجمعيات قد أتت فى المرتبة الثالثة من حيث العدد ، فقد بلغ ٥٦ جمعية من مجموع الجمعيات التى أشهرت خلال هذا العام والبالغ ٣٢٧ جمعية (مصر المحروسة ، ١٩٩٥، ص ٦٦٤) ، وجاء فى التقرير الثالث عن عام ١٩٩٥ إلى أنها أتت فى المرتبة الرابعة ، إذ كان عددها ٤٧ جمعية من مجموع قدره ٣٩٥ جمعية أشهرت خلال هذا العام (مصر الحروسة ، ١٩٩٦ ص ٣٥٨-٣٧٢) ، وجاء فى التقرير الرابع عن عام ١٩٩٦ أن عدد الجمعيات الأهلية الإسلامية قد بلغ ٧٢ جمعية من مجموع ٤٩٠ أشهرت خلال هذا العام ، واحتلت المرتبة الثالثة فى الترتيب من ناحية النشاط (مصر المحروسة ، ١٩٩٧ ، ص ٦١٣-٦١٤) .

ويتقدم تقرير الحالة الدينية خطوة ملموسة على طريق معايير التصنيف ، فيشير التقرير الأول إلى أن الاستناد لمعايير تقتصر على الاسم ونوع النشاط قد يعطى صورة غير حقيقية لمدلول أعداد الجمعيات الدينية ، ويضيف إلى هذين المعيارين معيار فاعلية الجمعية وقدرتها على تنفيذ النشاط الدينى، جنبا إلى جنب مع النشاط الاجتماعى، بالاستناد إلى مصادر تمويل تأتى من الزكاة والصدقات والهبات، ويذكر التقرير أن ما سبق يمثل محددات رئيسية لتحديد الجمعيات الدينية (تقرير الحالة الدينية الأول، ص ٢٣٧) .

ويقدم التقرير الثانى صياغة أكثر تفصيلاً ، فيضيف إلى معيارى الاسم ونوع النشاط معيارين آخرين ، المعيار الأول هو تأثير المكون الدينى فى تفعيل دور الجمعية (مسألة الفعالية) ، أما المعيار الثانى فهو القدرة على تنفيذ النشاط عبر فترات تاريخية ممتدة، ويدلل التقرير على أهمية هذا المعيار بالإشارة إلى أن هناك العديد من التجارب التى تعثرت فى بعض الفترات رغم مكانتها وانتشار فروعها على مستوى الجمهورية (تقرير الحالة الدينية الثانى ، ٣١١-٣١٢) .

ونتفق مع النقد الموجه من تقرير الحالة الدينية للاقتصار على الاسم ونوع النشاط كمعيارين وحيدتين لتصنيف الجمعيات الإسلامية ، لأن ذلك "يعد أمراً منقوصاً" ، كما نتفق مع المعيار الثالث المتعلق بتأثير المكون الدينى فى تفعيل دور الجمعية ، إذ يشهد الواقع وجود جمعيات لا يمكن تصنيفها كجمعيات إسلامية استناداً على الاسم ونوع النشاط فقط، وهو ما يعنى أن الاقتصار على هذين المعيارين وغياب الفعالية - لا يعنى غياباً تاماً أو نسبياً للحد الأدنى الضرورى من "القيم الإسلامية" فى مراعاة النزاهة والاستقامة

والصدق ... الخ يختزل صفة الإسلامية إلى علاقة شكلية (لافتة إسلامية ونص لاثقى يحدد نوع النشاط باعتباره إسلامياً) .

ولا نتفق مع المعيار الثانى المرتبط بالقدرة على تنفيذ النشاط عبر فترات تاريخية ممتدة، فهو معيار لا يميز بين الجمعيات الأهلية الإسلامية وغيرها من الجمعيات الأهلية، وإن كان يمكن له أن يميز بين جمعية أهلية وأخرى ، إسلامية كانت أو غير إسلامية .

وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة أسباب جوانب القصور المرتبطة بمعايير تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية تقتضى إجراء مسح شامل يهدف إلى استقصاء واقع هذه الجمعيات وفق عدد من المؤشرات أو المعايير المترابطة ، مثل اسم الجمعية ، ونوع النشاط ، والفعالية ، وحدود العلاقة بكل من الحركات الإسلامية والدولة . وثمة بديل آخر لمواجهة جوانب القصور تلك ، وهو إجراء مسح بالعينة العشوائية ، ويتسم هذا البديل بأنه أقل تكلفة من زاويتي الوقت والمال ، وبأنه يمكننا فى ذات الوقت من معرفة الوزن الحقيقى للجمعيات الأهلية الإسلامية .

ثالثاً : طبيعة النشأة والتطور التاريخى

١- من الثابت تاريخياً ، أسبقية نشوء الجمعيات الثقافية والعلمية بالنسبة لغيرها من الجمعيات ، وبصفة خاصة الجمعيات الدينية . فقد تأسست أول جمعية أهلية فى مصر عام ١٨٢١ ، وهى الجمعية اليونانية بالاسكندرية ، ثم تأسست جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية ، فى عام ١٨٥٩ ، وجمعية المعارف فى عام ١٨٧٥ ، والجمعية الجغرافية فى عام ١٨٧٥ . وفى عام ١٨٧٨ تأسست أول جمعية أهلية إسلامية ، وهى الجمعية الخيرية الإسلامية ، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية (الإسلامية والقبطية) ، وانتشرت فروعها فى جميع أنحاء مصر ، وقدر عدد الجمعيات الإسلامية بحوالى ٢٠ جمعية ، والقبطية بحوالى ١١ جمعية ، وذلك قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى (قنديل ، ١٩٩٤) .

وفسر قنديل هذا التأخر "النسبى" فى نشأة الجمعيات الدينية، بعدة عوامل ، قد يكون من أهمها عدم الشعور بالاحتياج لمثل هذه التنظيمات الحديثة ، فى ظل هيمنة نظم أو مؤسسات تقليدية ، نجحت إلى درجة كبيرة فى تلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية، فالجامع كان يلعب دوراً أساسياً فى حياة المسلمين ، ومن خلاله توزع الصدقات والزكاة على الفقراء ، يضاف إلى ذلك الدور الذى لعبه نظام الوقف الإسلامى ، باعتباره "حبس العين ، والتصدق بالمنفعة" فأصل الوقف أنه لا يباع ويتم التصديق بربع العين الموقوفة ،

وقد يكون لانتشار الطرق الصوفية - كتنظيمات شعبية قاعدية - أثره على ذلك التأخر النسبي في نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية (قنديل ، ١٩٩٤) .

وتفسّر هذه الدراسة نشأة تلك الجمعيات في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بمجموعة من المؤثرات أو التحديات الداخلية والخارجية ، والتي تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي نشأت في جنباته ، مثل نشاط البعثات التبشيرية الدينية ، الذي أدى إلى معارضة المصريين جميعاً ، المسلمين والأقباط ، وتأسيس الجمعيات الدينية ، والتي استخدمت "أسلحة" مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية (تقديم الإعانات إلى الفقراء ، وإنشاء المدارس المجانية لتعليمهم ، ومثل الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، الذي أدى من بين ما أدى إلى تسارع حركة إنشاء الجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية على نحو خاص ، التي سعت إلى مقاومة الاحتلال واستبداد الحكم (قنديل ، ١٩٩٤ ، وتقرير الحالة الدينية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٣-٢٣٤) .

ويذكر طارق البشري أن الدافع الرئيسي لقيام الجمعيات الأهلية الإسلامية كان ما رآه منشئوها من خطر يهدد "الإسلام" في مواجهة عوامل المدنية والحضارة الأوروبية الوافدة .. فضلاً عن النمو المطرد للمدارس الحديثة ونظم التعليم الحديث ، على حساب نمط التعليم الديني التقليدي ، والانتشار الهائل لوسائل الإعلام وأجهزة التنقيف الحديث ، مما جعل الثقافة الدينية تتراجع عن مركز الصدارة في نظر منشئي هذه الجمعيات (مصطفى ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٧) .

بينما يفسر فرغلي نشأة الجمعيات الدينية عموماً ، والإسلامية من بينها بسعي الدولة لصيانة الدينامية الاستغلالية للتكوين الاجتماعي ، كلما جنحت هذه الدينامية نحو تهديد إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل وذويه ، حيث يصبح العمل مهدداً بالفناء الفيزيقي كلما أصبح اعتصار قوة العمل أسلوباً شبه وحيد لحفز دينامية التكوين "الكولونيالي" . ففي تكوين اجتماعي تتحلل فيه علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية ، وتتغلغل علاقات إنتاج رأسمالية "كولونيالية" يفقد المحكومون جزءاً من الدعم الذي كانت تقدمه عديد من الروابط الأبوية والطائفية والإثنية، وهذه الروابط وإن كانت لم تندثر - آنذاك - فقد تراجعت ، وما حل محلها من ظواهر مثل الفردية والعلمانية وانتماءات الوطن والقومية ليس من طبيعته تقديم هذه الالتزامات على ذات الأسس التي كانت تؤدي بها . ومن ناحية ثالثة ، فإن القدرة التراتبية للعناصر الخارجية ، مدعومة بتكنولوجيا جديدة للقمع ، وفي ظل بطء البنية الإنتاجية في التوسع ، كل ذلك يحول دون تطوير العمل لأدوات ضغط سياسي فعالة تسهم في إعادة التوزيع بما يحفظ للعمل إمكانيات إعادة إنتاجه ومن ثم يعرف الدعم كافة المجالات الاجتماعية ، في شؤون الصحة والتعليم والإمداد بمسئزمات

الحياة للمعوزين ، ورعاية الأحداث ، والنساء والمشردين ، تقوم به مؤسسات حكومية ، والجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية والأجنبية مدفوعة بمزید من المبادئ الدينية والوطنية والإثنية (فرغلى ١٩٩٤ ، ص ٤٤٢-٤٤٤) .

ويشير "آلوم" فى سياق بحثه عن تأثيرات الأفكار السان سيمونية فى مصر ، إلى انتشار المؤسسات الخيرية الخاصة وتنوعها إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، منذ عام ١٨٩٠ بدأ الاعتماد على هذه المؤسسات كأداة لمقاومة الاحتلال ، وتكاثرت فى هذه الفترة الجمعيات التساعدية والتعاونية أو الخيرية ، فقد تأسست عام ١٨٩٢ "لجنة إعانات فقراء المسلمين الوطنيين" ، وعندما وضعت هذه اللجنة تحت رعاية الخديوى ، تغيرت إلى حد ما طبيعة هذا المشروع ، كما تغير اسمه ليصبح "الجمعية الخيرية الإسلامية" ، ومع ذلك ظلت مثالا للصورة الجديدة للعمل الخيرى ، ونموذجاً للأشكال الجديدة من الجمعيات ، وفى عشية الحرب العالمية الأولى ، كان هذا النوع من الجمعيات قد تعدد وانتشر . وأخذت الجمعيات الإسلامية الأولى على عاتقها قيادة العمل الاجتماعى ورعايته والإصلاح الاجتماعى للطبقات الكادحة (آلوم ، يناير ١٩٩٥ ، ١٢٣-١٦٠) .

٢- شهدت الفترة بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ تطوراً فى حركة الجمعيات الأهلية ، فقد كان عدد الجمعيات التى تأسست خلال الفترة "١٩٠٠ - ١٩٢٤" ١٩٥ جمعية ، وكان خلال الفترة "١٩٢٥ - ١٩٤٤" ٦٣٣ جمعية ، وكان ٥٠٨ جمعية خلال الفترة "١٩٤٥ - ١٩٥٢" لقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ، فلم يحظر المشرع إلا الجمعيات التى تستخدم العنف أو تعد لاستعماله ، لقد استند دستور ١٩٢٣ على صيغة ليبرالية وعلمانية ، وشهدت تلك المرحلة تنامياً للجمعيات الدينية ، والتى انخرطت فى العمل السياسى ، وكان ذلك واضحاً بخصوص الجمعيات الإسلامية ، ومن أهمها "الشبان المسلمين" (١٩٢٧) ، و "الإخوان المسلمين" (١٩٢٨) ، وكانت الجمعيات الإسلامية هى إحدى أدوات التعبير عن التيار الإسلامى بتتويعاته المختلفة ، واستطاعت هذه الجمعيات أن تستقطب قطاعات مختلفة من المجتمع ، من الشباب والنساء والأعيان والطلاب والمتقنين وحتى من الأمراء (قنديل ، ١٩٩٤) .

وينظر روسيون إلى الجمعيات الأهلية ، ومن بينها الجمعيات الإسلامية ، باعتبارها تتناسب بشكل من الأشكال إلى منطق الإصلاح الاجتماعى ، وهو يبدأ دراسته عن العمل الخيرى والإصلاح الاجتماعى فى مصر فى منعطف الأربعينيات بذكر العوامل الثلاثة التى يرجع إليها جون هابورت ديون - أحد المراقبين الأوائل الذين أبدوا اهتماماً بالحركة الأهلية - توسع الجمعيات الأهلية ، وهذه العوامل هى :

١- إضعاف الحكم الاستعماري في أعقاب الحرب العالمية الثانية .
٢- إحساس المسلمين بضرورة صد القوى الغربية التي كانت على وشك أن تتمر العالم .

٣- تدهور مستوى المعيشة وعدم إحساس الطبقات السائدة باحتياجات الفقراء (روسيون ، ١٩٩٥ ، ص ٩-٦٠) .

وبإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٣٩ ، اكتمل للدعم الموجه للمحكومين وجهه المتمايز نسبياً عن دوافع البر المشبعة بمسحات دينية ، إذ بدأت معاينته كحق لمستحقه وكتقصير من الحاكم إذا لم يؤده ، ومنذ إنشاء هذه الوزارة صدرت عديد من القوانين التي تحيل إلى تبعيتها التنظيمية عدداً من الأجهزة التي كانت تابعة لوزارة أخرى فيما سبق ، مثل "مصلحة التعاون" ، و "مصلحة الفلاح" و "المجلس الأعلى لشؤون العمال والفلاحين" وغير ذلك .. ، وكان دعم الطبقة أو الطبقات الحاكمة للمحكومين يمثل كما سبقت الإشارة ضرورة للتكوين الاجتماعي الطبقي ، يهدف إلى التخفيف من الدينامية الاستغلالية لهذا التكوين (فرغلي ، ١٩٩٤ ، ص ٤٤٤ - ٤٤٩) .

وكان المؤيدون والمعارضون للوزارة الجديدة يتفقون على ضالة ميزانيتها وعلى اعتبار أن إنشاءها لم يدل على زيادة حقيقية للأموال العامة المخصصة لـ "إصلاح المجتمع" ، حيث نتجت عن إعادة توزيع حسابية محضه لموارد مالية كانت مخصصة لوزارات أخرى لأهداف متماثلة ، وعلى أية حال ، تحددت المسؤولية الخاصة لهذه الوزارة في تنظيم وساطة مزدوجة بين المستوى الكلي والمستوى المحلي للإصلاح ، أي بين تحديد الأهداف والغايات للعمل الاجتماعي والتطبيق التنفيذي للوسائل المتاحة ، من جانب ، وبين الأغنياء والفقراء ، من جانب آخر ، أي بين ما يمكن تسميته الوظيفة التصورية أو الإدارية وبين ما يمكن تسميته الوظيفة السياسية والتنظيمية للدولة . ولقد قدم المصلحون الاجتماعيون نمط الجمعية الأهلية باعتباره الوسيلة الفعالة للقيام بهذه الوساطة المزدوجة ، فالجمعيات تمثل في آن واحد نمطاً لتحقيق التضامن بين الطبقات وآلية لمعالجة "المشاكل الاجتماعية" ، وكذلك ميداناً سانحاً لتطبيق قدراتهم المهنية (روسيون ، ١٩٩٥) .

وبعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية بسبع سنوات ، يصدر أول قانون منظم للجمعيات ، وهو القانون رقم ٤٨٩ لعام ١٩٤٥ ، الذي لم ينص إلا على الهدف الخيري للجمعيات ، وهو يركز على مفهوم "البر" ، من خلال تقديم المساعدات المادية والمعنوية ... ولا شك أن مفهوم الجمعيات الأهلية يتجاوز هذا المفهوم التقليدي للبر

والخير ، ولكن الارتباط المبكر بينهما ، سواء بحكم العوامل الثقافية أو القانون ، قد كوس هذه السمة الخيرية والتي تعتبر لصيقة بالجمعيات ذات البعد الدينى ، ولعل نشأة الجمعية الخيرية الإسلامية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قد أضاف بعداً تاريخياً على نشاط الجمعيات ذات الطابع الدينى (مصطفى ، ٣٣٩ - ٣٤٠) .

٢- تطلق بعض الدراسات على المرحلة منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى التسعينيات ، فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية ، مرحلة الانكسار . فتميل دراسات قنديل إلى تناول هذه المرحلة فى إطار زمنى واحد ، وذلك لعدم تغيير القواعد القانونية الحاكمة لعمل الجمعيات الأهلية خلال هذه المرحلة ، ولأن مجمل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وممارسات الدولة والتنظيم السياسى الواحد ، قد أنت جميعها إلى انعكاسات سلبية على الثقافة السياسية ، رغم تبنى النظام السياسى للتعددية السياسية فى عام ١٩٧٦ ، ومن قبل لسياسة "الانفتاح الاقتصادى" عام ١٩٧٤ ، لم تحدث تحولات عميقة فى الثقافة السياسية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقيمة المشاركة فى الحياة العامة . فقد ألغت ثورة يوليو التعددية الحزبية ، وعرف النظام السياسى التنظيم السياسى الواحد ، وهيمنت "بيروقراطية الدولة" على الاقتصاد وكافة القطاعات الاجتماعية ، وقامت الدولة بإصدار القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ ، الذى ينص على إلغاء المواد من ٥٤ إلى ٨٠ التى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية ، فتم حل هذه التنظيمات جميعاً وتعديل نصوصها ، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أى جمعية ، واعتبر القرار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات ، ويعد ذلك أول سابقة من نوعها لإخضاع نوع من الأنشطة المدنية أو الأشخاص الاعتبارية التى نص عليها القانون المدنى ، لقاعدة التجريم العقابى . لقد أخضع هذا القرار كافة الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة ، وأحكم قبضة البيروقراطية على المشاركة فى الحياة العامة . ثم جاء القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، الذى لا زال سارياً حتى هذه اللحظة ، لى يحكم من قبضة الدولة على "المجتمع المدنى" ، لقد قامت الثورة أيضاً بحل بعض مجالس النقابات المهنية ، وإلغاء الوقف الأهلى عام ١٩٥٢ ، وإصدار القانون رقم ١٥٢ لعام ١٩٥٧ الذى فرض بيع الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام - بعد أن كان جانب كبير من موارد الوقف يتجه إلى دعم الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية - ، فانخفض بسبب كل ذلك متوسط نمو الجمعيات الأهلية ، وحدث نوع من "الانكسار" كمحصلة لجملة ممارسات الدولة وتوجهاتها السياسية منذ

الثورة ، وفيما يتعلق بالقانون ٣٢ لعام ١٩٩٦ ، تركت ثلاثة أبعاد هامة بصماتها على دور الجمعيات ومشاركة المواطن من خلالها ، وهذه الأبعاد هي : رقابة الدولة على تكوين الجمعيات ، والرقابة على نشاطها ، وسلطة حلها أو دمجها (قنديل ، ١٩٩٤ ، ١١٩٩٤) .

وفي هذا السياق ، يذكر روسيون أن إقرار الدولة ، منذ عام ١٩٥٤ ، لسلسلة من القوانين واللوائح أتاح لها أكثر فأكثر سلطة التدخل في شتى أمور هذه الجمعيات كبيرها وصغيرها على السواء (روسيون؛ ١٩٩٥) .

وتعود دراسة لاحقة من دراسات قنديل إلى القول بأن التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في عهد مبارك (التحرير الاقتصادي ، وتزايد عدد الأحزاب السياسية إلى ١٤ حزباً) ، وإن كانت لم ترتبط بتغيرات أساسية في قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، إلا أنها أثرت بلا شك في أدوار وأوزان الجمعيات من ناحية ، وصاغت خطاباً سياسياً أكثر إيجابية تجاه الجمعيات من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي بدا واضحاً خلال التسعينيات (قنديل ، ١٩٩٨ ، ص ٤٧-٤٨) .

بينما يصف تقرير الحالة الدينية سياسة الدولة إزاء الجمعيات الأهلية بأنها "ممارسة محفوفة بالتردد" ، فهي تتراوح بين "الرغبة في تفعيل الدور الأهلي وإحكام القبضة على بعض جوانبه" ، وأنصار الاتجاه الأول يسعون للبعد عن القيود السياسية والإدارية للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، أما أنصار الاتجاه الثاني فينتهون إلى محدودية المراهنة على دور أكثر فعالية للجمعيات في الأجل القريب أو المتوسط (تقرير الحالة الدينية ، ١٩٩٧ ، ٢٢٣-٢٢٤) .

وبالرغم من اتفاق عدد كبير من الدراسات حول طبيعة موقف الدولة من الجمعيات بصفة عامة ، فقد ارتفع عددها من ٧٥٩٣ جمعية في عام ١٩٧٦ إلى ١١٧٧٦ جمعية عام ١٩٨٦ ، ثم إلى ١٣٢٣٩ جمعية عام ١٩٩١ (قنديل ، ١٩٩٤) .

كما استمر وزن المكوّن الديني في أنشطة الجمعيات الأهلية، ومنذ نشأة الجمعيات الدينية وهي لا تتحرك في مجال الدعوة الدينية فقط، ولكن أيضاً في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية. والأكثر من ذلك هو تحويل قطاع كبير من المساجد إلى مراكز تقديم خدمات صحية واجتماعية، وأغلب هذه المساجد قد أسسها الأهالي، ومسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية كمقار لجمعيات أهلية، وتتمثل مصادر تمويلها الأساسية في أموال الزكاة والصدقات، والأكثر من ذلك أن هناك حوالي ٤٥٠٠ لجنة للزكاة منتشرة في المساجد المصرية في عام ١٩٩٠، هذا وقد وصلت نسبة

الجمعيات الأهلية الإسلامية إلى حوالى ٣٤% من مجموع الجمعيات فى عام ١٩٩١ (قنديل ١٩٩٤؛ ١٩٩٤ب).

وتضيف دراسة مصطفى ملامح أخرى هامة فيما يتعلق بالجمعيات الإسلامية، حيث منحت الدولة بعض الجمعيات مزايا واختصاصات السلطة العامة، تشجيعاً لها على مباشرة أنشطة معينة تحتاجها الدولة، أو مكملة للخدمات الحكومية ومعاونة لها، فوفق القرار الجمهورى رقم ٧٥٠ لعام ١٩٦٨، تم اعتبار ١٢٠ جمعية ذات صفة عامة، أى تتمتع بخصائص السلطة الآتية :

- ١- عدم جواز الحجز على أموالها .
- ٢- عدم جواز تملك أموالها بمضى المدة .
- ٣- جواز قيام وزارة الشئون بنزع الملكية للمنفعة العامة التى تقوم بها. ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١١٦٥ لعام ١٩٦٩ باعتبار بعض الجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات صفة عامة، وعددها ٥٠ جمعية، وأخيراً صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥٩ لعام ١٩٨٥ باعتبار ١٧ جمعية ذات صفة عامة، هذا وقد بلغ عدد هذه الجمعيات العامة ١٩٥ جمعية منها ٦٦ جمعية إسلامية (مصطفى، ٣٣٥-٣٤٤).

تعليقاً على ما سبق ، فيما يتعلق بما جاء فى الدراسات التى تناولت طبيعة نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وتطورها التاريخى ، يمكن القول إن دراسة فرغلى هى الأكثر اقتراباً من تحليل تلك النشأة، إذ استدعتها الضرورة الموضوعية، فى سياق تحليل علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية ، والتغلغل التدرجى والبطيء لعلاقات الإنتاج الرأسمالى "المتخلفة"، وفى سياق تعرض المنتجين المباشرين من الفلاحين الفقراء والصغار والعمال الأجراء فى الزراعة والصناعة وفى قطاع التداول إلى تشديد الاستغلال الذى تمارسه طبقة كبار ملاك الأرض الإقطاعيين، الآخذة فى التحلل والتحول التدرجى- لأقسام منها- إلى الرأسمالية، والاستغلال الذى تمارسه الفئات الرأسمالية الأجنبية،... الخ. فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن النهب المالى والتجارى الإمبريالى. لقد بدأت الجمعيات الإسلامية فى النشوء فى فترة شهدت تحلل الأشكال القديمة "للتكافل" و"التضامن"، الأشكال الأبوية والقبلية والجهوية، أو على الأقل عجز هذه الأشكال القديمة عن الاستمرار بصورتها التقليدية، حتى الأشكال الدينية منها، فى صورتها الفردية والمباشرة (الصدقة، والبر، والإحسان)، ومن ثم أتت الجمعيات الإسلامية (والدينية بل والجمعيات الأهلية بصفة عامة) كمؤسسات جديدة وحديثة للقيام بالوظيفة القديمة للأشكال التقليدية. وهى وظيفة تخفيف أو تلطيف حدة الصراع الاجتماعى، سواء كان الباعث إلى

ذلك دينياً، أو إنسانياً أو حتى سياسياً ، وهى وظيفة تهدف فى النهاية إلى صون النظام القائم ، وإعادة إنتاجه ، طالما لم تتجاوز تلك الحدود ، وطالما ظلت تؤدي وظائفها الإصلاحية فى حدود النظام القائم .

ولا تعنى هذه الملاحظة استبعاد العوامل الأخرى التى تشير إليها الدراسات السابقة (مواجهة نشاط البعثات التبشيرية ، والاحتلال ، ومختلف مظاهر التغريب) فهى عوامل ذات أثر مباشر فى نشأة الجمعيات الأهلية ، ومن بينها الجمعيات الدينية بنفس المنطق الإصلاحى .

وتتعلق ملاحظتنا الثانية على الدراسات السابقة التى تناولت الفترة منذ ثورة ١٩٢٣ وحتى التسعينيات ، بأن هذه الدراسات وإن اتفقت على الطبيعة المعادية للديموقراطية التى اتسمت بها الثورة ، وعلى نقد القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات، إلا أنها أغفلت الطبيعة الإصلاحية التى اتسمت بها إجراءاتها فيما يتعلق بالمجالات الاجتماعية المختلفة، كالعليم والصحة والإسكان والمواصلات والتأمينات والثقافة ، فضلاً عن إجراءاتها الإصلاحية فى ميادين الإنتاج الزراعى والصناعى ، وعلى وجه التحديد فى فترة صعود البرجوازية البيروقراطية ، وهذه الطبيعة الإصلاحية وإن كانت تدور فى فلك برجوازية بيروقراطية إلا أنها قد أثرت بالسلب فى نفوذ ودور الجمعيات الأهلية بصفة عامة، والإسلامية على نحو خاص ، وذلك حتى نهاية الستينيات على الأقل ، وبالرغم من ذلك تمنح الدولة ٦٦ جمعية إسلامية صفة الجمعيات العامة ، كما سلفت الإشارة إلى ذلك ، وهو رقم يقترب من ثلث الجمعيات الأهلية العامة عام ١٩٨٥ ، وتبدأ الدولة خلال السبعينيات فى دعم الحركة الإسلامية والجمعيات الإسلامية فى مقابل قيامها بمواجهة وتصفية النفوذ اليسارى فى الجامعات والنقابات العمالية والمهنية وفى الحركة الثقافية ، وهو ما يعنى قيام الدولة بتهيئة شروط مواتية لحركة الجمعيات الإسلامية ، طالما تدور فى فلكها ، وبتوجيه الضربات لها عندما تتجاوز الحدود المسموح بها .

رابعاً : العلاقة بين الجمعيات الإسلامية والحركة الإسلامية السياسية

تعد دراسة صيام واحدة من أولى الدراسات التى اهتمت بآليات بناء النفوذ السياسى، والتغيير من أسفل التى تنتهجها الحركة الإسلامية ، والدراسة تتناول منظمات الإسلام السياسى مجتمعة ، كحركة للتغيير الاجتماعى ، وهى لا تفرق فيما بين تلك المنظمات، فمع وحدة الإطار الأيديولوجى المرجعى يصبح الخلاف فى الدرجة وليس فى النوع، فاستخدام القنوات الشرعية والرسمية المتاحة للتغيير التدريجى ، أو اللجوء للعنف بفرض التغيير بالقوة ، لا ينفى فى النهاية قضية التغيير ذاتها كهدف ... الخ ، وثمة نوع من

التكامل والتساند الوظيفي بين أنشطة وجهود هذه المنظمات، ويمتد هذا التكامل إلى درجة توظيف الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية الرسمية لصالح الحركة الإسلامية ، وتعدد الدراسة أسس تطبيق فلسفة بناء القوة والتغيير من أسفل ، حتى يمكن نقل أفكار الحركة وشعاراتها إلى مجال الفعل السياسى، وهذه الأسس هي :

١- تكرار المفردات والرموز الدينية ، فى مئات المطبوعات والملصقات الدينية، وشرائط الكاسيت والشعارات المكتوبة على الجدران ، وإطلاق الأسماء ذات المضمون الدينى على المنشآت والمؤسسات والتمايز بالزى وإطلاق اللحية وطرق التخاطب والتحية .

٢- التركيز على القضايا الصغرى والجزئية تأكيداً لارتباط النشاط بالواقع .

٣- التدرج فى مستويات الحركة والنشاط ، من الوعظ حتى المواجهة السياسية .

٤- خلق الدوافع الحماسية المحفزة والضامنة للاستمرار .

٥- تواصل الأجيال .

٦- إعطاء الطابع الدينى لكل أنشطة وفاعليات الحركة نحو المزيد من الشرعية والشعبية .

٧- اختراق مؤسسات الدولة ، وبصفة خاصة مؤسسات الضبط الرسمية (الجيش والشرطة) .

٨- تعدد مراكز وبؤر النشاط بهدف الانتشار بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، ومن هذه المراكز الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية والأحزاب ، إلا أن المسجد يظل أكثر قواعد نشاط الحركة الإسلامية انتشاراً .

٩- الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية، بخلق مؤسسات لها طابع الاستمرار والاستقرار .

١٠- تعدد مصادر التمويل، والتي يبرز من بينها إقامة المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمى فى الأحياء والقرى، فهي مصدر للدعاية والدعم المادى. وتختبر الدراسة هذه الأسس ميدانياً فى إحدى قرى محافظة الدقهلية، حيث التزم بها النشاط فى سعيهم لبناء القوة والتغيير من أسفل، والتي كان من بينها محاولتهم "اختراق" جمعية تنمية المجتمع فى القرية (صيام، ١٩٩٢، ص ١-٤١) .

وبغض النظر عن تعاطف الدراسة واحتقائها بتجربة نشاط الحركة الإسلامية فى قرية "إخطاب" ، وعن البعض من التعميم والمبالغة فى تقييم الدور التاريخى للإخوان المسلمين ، تظل هذه الدراسة من الدراسات الهامة التى هدفت إلى بحث آليات تغلغل

جماعات الإسلام السياسى فى المجتمع ، ولقد رصدت الدراسة من بين هذه الآليات العمل داخل الجمعيات الأهلية ، وإن كانت لم تذكر فى هذا الصدد على مستوى الدراسة الميدانية - سوى جملة واحدة فقط، هى محاولة النشطاء "اختراق" جمعية تنمية المجتمع بالقرية .

وتشير دراسة بن نفيسة إلى أن هناك جمعيات ترتبط بما يسمى "بتيار الإسلام السياسى" ، بينما يرتبط البعض الآخر من الجمعيات "بالإخوان المسلمين" وهم الأكثر اعتدالاً وتسامحاً ، والبعض الآخر "بالمطرفين" وتستخدم كستار لأنشطة أخرى ، كما تشير إلى أن شبكة الجمعيات التى يهيمن عليها التيار السياسى الإسلامى إنما تشمل أكثر من مائة جمعية ، طالما أنه فى اللقاء "التارىخى" بين الرئيس السادات وممثلة حركة الإسلاميين قبيل اغتياله ، وجهت الدعوة إلى حوالى مائة من رؤساء الجمعيات السياسية المؤثرة !! (قنديل و بن نفيسة، ١٩٩٤ب، ص ٢٨) .

ولا نعرف الاسباب التى تدعو بن نفيسة إلى استبعاد الإخوان المسلمين، والمطرفين من بين ما يسمى بالتيار السياسى الإسلامى، كما لا نعرف المنطق الذى استندت إليه للتوصل إلى عدد الجمعيات الأهلية التى يسيطر عليها الإسلام السياسى . وإن كانت ثمة فائدة لما تطرحه من أفكار ، ستكون مفيدة فى دفعنا إلى التساؤل عن الكم والكيف المرتبطين بنفوذ جماعات الإسلام السياسى على الجمعيات الأهلية ، والإسلامية منها على نحو خاص ، وفى البحث العلمى عن إجابة لهذا التساؤل .

تتميز دراسة مصطفى بالاقتراب من بحث العلاقة بين الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية الإسلامية ، وهى تذكر تحت عنوان "الدور السياسى للجمعيات الإسلامية" ما يأتى :

(أ) لعبت هذه الجمعيات دوراً هاماً فى الحركة الإسلامية ، فكثير من عناصر هذه الحركة على اختلاف التيارات التى تنتمى إليها ، كان لها وجود فى هذه الجمعيات ، والتى ربما تأتى فى مقدمتها الجمعية الشرعية ، وجمعية الشبان المسلمين ، وجمعية أنصار السنة .

(ب) كما يرتبط بالجمعيات الأهلية الإسلامية الدور الذى تلعبه المساجد الأهلية التابعة لها (التنشئة الدينية والتعبئة) ، وتملك هذه الجمعيات عدداً هائلاً من المساجد يفوق ما تملكه وزارة الأوقاف ، ويزيد من هذا الدور تركز العديد من عناصر الحركة الإسلامية فى عدد من هذه المساجد .

(ج) يمارس معظم الدعاة البارزين فى الحركة الإسلامية نشاطهم (الخطابة والدروس الدينية) من خلال مساجد الجمعيات الأهلية ، وقد انجذبت وراءهم عناصر

التيارات الإسلامية لتعطى لهذه الجمعيات نقلاً سياسياً (الجهاد ، والجماعة الإسلامية والسلفيين والإخوان) .

(د) انتشار المساجد التابعة للجمعيات الأهلية الإسلامية جعلها تقترب من "القاعدة" الجماهيرية ، ومن ثم تزايد من دورها في التعبئة السياسية (مصطفى ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٥-٣٤٦) .

وتقدم الدراسة أيضاً نماذج للدور السياسى للجمعيات الإسلامية عبر الزمن ، وتبدأ بالجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، والتي تأسست عام ١٩١٢ ، وكان غرضها الأساسى هو الوعظ والإرشاد ، واهتمت مبكراً ببناء المساجد ، وبمجاللات العمل الاجتماعى الخيرية ، وأصبح لها الحق منذ عام ١٩٦٤ فى إنشاء فروع فى القسم الإدارى الخاص بها ، وبلغ عدد أفرعها فى بداية التسعينيات ٣٥٠ فرعاً مشهراً مما يؤثر على ما تتمتع به من ثقل ، وبلغ حجم عضويتها - وفق ما ذكره أحد أعضاء مجلس إدارتها - ثمانية ملايين عضو (منهم ثلاثة ملايين عضو عامل ، والباقي أعضاء بالمساهمة أو المشاركة بالتبرع المادى أو العينى ، وتتحفظ الباحثة على هذه الأرقام ، فهى مبالغ فيها وتخلط بين العضوية وإظهار الدعم والتأييد للأنشطة المختلفة) ، كما يصعب حصر مصادر التمويل أو تحديد الحجم الإجمالى له ، فهو يمتد لمصادر غير مباشرة كالدمع العينى فى صورة بناء مساجد تابعة للجمعية ، أو إهداء مصاحف ... الخ. ويبلغ عدد المساجد التى بنتها الجمعية سنة آلاف مسجد ، توفر لها الدعاة والأئمة ، كما أنشأت الجمعية معهد "الإمامة للدراسات الإسلامية" فى عام ١٩٦٧ ، وهو لإعداد الدعاة ، وتركز الجمعية أنشطتها فى مناطق التركز السكانى والأحياء الشعبية فى العاصمة ، كما أنشأت الجمعية العديد من المستوصفات العلاجية والمدارس ودور الحضائنة ، ومراكز التدريب المهنى والحرفى (مشاغل للفتيات ، وورش نجارة) ، وفى مجال الرعاية تتبنى الجمعية مشروعات مثل : "الفتاة المسلمة" و"الطفل المعوق" ، و"رعاية الأسرة المسلمة" ، و"الطفل اليتيم" ، وهذا الأخير من أهم المشروعات ، فهو يغطى ١٧ محافظة ، وتبلغ عدد فروعه ومكاتبه ٣٥٨ فرعاً ، تكفل ٧٨٦٩٨ طفلاً وطفلة ، ويبلغ عدد الأطباء المشرفين على المشروع ٣,٧٣٧ طبيباً ، وفق بيانات عام ١٩٩١ (مصطفى ١٩٩٥ ، ٣٤٨-٣٥٠) .

وعن الدور السياسى للجمعية تذكر الباحثة أن الأساس الفكرى لمثل هذا النوع من الجمعيات يجعلها بقصد أو بغير قصد - تدخل فى مجال العمل السياسى ، كما تخلق الأيديولوجية التى تقوم عليها الجمعية مساحة أخرى للتدخل بينها وبين أى حركة سياسية ذات طابع دينى ، وذلك لصعوبة وضع حدود فاصلة بين هذه الأيديولوجية وبين تلك التى

تقوم عليها الحركات السياسية الدينية . ولقد حدث التزاوج في حالة هذه الجمعية من ناحيتين :

١- لغة الخطاب الذي تستخدمه .

٢- والنشاط التربوي لها ، وفيما يتعلق بلغة الخطاب وفي الستينيات ، تضمن خطاب الشيخ أمين محمد خطاب (خليفة الشيخ السبكي مؤسس الجمعية) الذي كان عنوانه " الإصلاح الديني " ، تضمن تأكيد " ضرورة أن تكون قوانين الدولة كلها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ، وتنظيم المرحلة الأولى من التعليم بحيث تشمل مناهج لحفظ القرآن الكريم ، وإلزام كل من يباشر عملاً في الدولة بتأدية ما فرضه الله عليه خاصة الصلاة والصيام ، ووضع نظام لجباية الزكاة ممن وجبت عليه وصرفها للمستحقين ، والقضاء على الدعارة السرية، ومصادرة الخمر والمكيفات والمخدرات وغيرها" .. وتدخل هذه المبادئ الواردة في "الإصلاح الديني" مباشرة في تنظيم شؤون الدولة القانونية والسياسية والاجتماعية ، ولمختلف مظاهر السلوك الاجتماعي والفردى . ويتأكد هذا المعنى أيضاً من خلال ما أورده عبد اللطيف مشتهري ، أحد الأعضاء البارزين في الجمعية ، بكتابه "هذه دعوتنا" بأن "الإسلام دين ودولة ، قضاء وسياسة ، مصحف وسلاح ، معاش ومعاد" ، وتلاحظ الباحثة تشابه هذه العبارة مع العبارة الشهيرة للشيخ حسن البنا ، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

أما فيما يتعلق بالنشاط الاجتماعي والتربوي للجمعية فهي تقريبا نفس الأنشطة التي يتبناها الإخوان المسلمون ، بل ويوجد تداخل فعلي بينهما من خلال المشروعات الاجتماعية ، ويعتبر مشروع "الطفل اليتيم" نموذجاً لذلك ، كما تغلغت جماعة الإخوان من خلال علاقاتها المباشرة مع بعض قيادات الجمعية . وحدثت سيطرة شبه كاملة للجماعة الإسلامية على فرع هذه الجمعية في أسبوط موطن تركيز هذه الجماعة . ولقد أدت هذه العوامل إلى صدام مع الدولة عام ١٩٩٠ (مصطفى، ١٩٩٥، ص ٣٥١-٣٥٣ ، والحالة الدينية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣٧-٢٤٢ ، وحسانين ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٤-١٩٥) .

وتستعرض نفس الدراسة نموذجين آخرين ، يرتبط أحدهما بجمعية الشبان المسلمين ، وثانيهما بجمعية السنة المحمدية ، وتعد الجمعية الأولى من أهم الجمعيات الإسلامية ، وتدل الباحثة على علاقتها بالحركة السياسية الإسلامية بمواقفها السياسية المباشرة (تجاه أحداث حائط المبكى في فلسطين ١٩٢٩ ، والسياسة الفرنسية تجاه البربر في مراكش ، والجزائر ، والسياسة الاستعمارية الإيطالية في ليبيا ، والنشاط التبشيري في مصر في تلك الفترة ، واعتداءات اليهود المتكررة في فلسطين ، إلغاء الخلافة الإسلامية

فى تركيا .. الخ) وجميعها مواقف سياسية، كما طالبت الجمعية فى المؤتمر الذى عقدته فى أوائل الثلاثينيات بضرورة العمل على استعادة الخلافة الإسلامية ، وطرح مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهما مطلبان يتجاوزان مفهوم العمل الخيرى أو التربوى . وفيما يتعلق بعلاقة جمعية "الشبان المسلمين" مع "الإخوان المسلمين" فقد ساهم الشيخ حسن البنا - وفق ما جاء فى مذكراته - هو وعدد من زملائه فى إنشاء هذه الجمعية، ويستخلص طارق البشرى من هذه المذكرات أن الشيخ حسن البنا يعتبر نفسه الموجه الأول لإنشاء الجمعية ، وأنه وصحبه هم المحركون لها ، من خلال الجيل الأقدم الذى تولى الصدارة فيها ، وكان مقر الجمعية فى القاهرة هو مكان عقد اجتماعات ومحاضرات الشيخ حسن البنا ، وكان ينشر فى مجلة "الفتح" ، ويستخلص البشرى أن هذه الجمعية ، رغم استمرار بقائها ، كانت مقدمة وتمهيداً لجماعة الإخوان (مصطفى ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٥-٣٥٦ وتقرير الحالة الدينية ١٩٩٧ ، ص ٣١٢-٣١٩ ، وحسانين ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٤-١٩٥) .

وتضمن تقرير الحالة الدينية إشارة إلى أن معظم الجمعيات التطوعية لا ترتبط بالجماعات الإسلامية الراديكالية على الرغم مما يظهره نمو الجمعيات الإسلامية من جنور سياسية فى مجال التكافل الاجتماعى ، وأنه ربما يمكن فهم أسباب اتساع الجدل حول الجمعيات الأهلية الإسلامية ، من خلال ملاحظة ما تتسم به من تعقيد وتداخل خطاباتها الأيديولوجية ، كتعبير عن حالة التباين داخل التيار الإسلامى ، ما بين جمعيات ذات إسناد حكومى ، وجمعيات إسلامية ذات نشاط اجتماعى ، وإن كانت المحصلة تتمثل فى صعوبة الفصل بين هذه الجمعيات السياسية التى تتبنى أيديولوجية مشابهة ، فإن ما يزيدها صعوبة هو ظهور أكثر من خطاب داخل الجمعية الواحدة . ويتجلى ذلك فى المسجد الذى شكل بوراً بارزاً فى عملية التنشئة الدينية والتعبئة ، إلى جانب دوره الاجتماعى ، فضلاً عن وجود بعض عناصر الحركة الإسلامية فى هذه الجمعيات ، من أمثال الجمعية الشرعية ، وجمعية أنصار السنة ، وجمعية الشبان المسلمين ، ومن المعروف أن بعض هذه الجمعيات قد تم حلها ضمن قرارات سبتمبر ١٩٨١ ، لقيامها بأنشطة سياسية "تتناقض مع الدور الذى قامت لأجله ، مثل جمعية الهداية الإسلامية التى يرأسها الشيخ حافظ سلامة (الحالة الدينية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣) .

ونستخلص من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة فيما بين حركة الإسلام السياسى والجمعيات الأهلية الإسلامية ، أن هذه العلاقة لا تقوم إلا فى عدد من الجمعيات الإسلامية ، حتى أنه يمكن القول إن معظم الجمعيات الأهلية الإسلامية بعيدة عن النفوذ السياسى أو حتى التأثير السياسى لحركة الإسلام السياسى . كما أن هذه العلاقة قد تنشأ

بشكل تاريخي بسبب وجود واحد أو أكثر من القيادات التاريخية للإخوان المسلمين في قيادة الجمعية ، أو وجود علاقات قوية بين الإخوان المسلمين ومؤسسيها ، وقد تنشأ بسبب تغلغل نشاط حركة الإسلام السياسي داخل الجمعية والسيطرة عليها ، أو في حالة التقاء المصالح بين الدولة وبين جماعات الإسلام السياسي في فترة محددة ولأهداف محددة وتسمح لهم بالنفوذ إلى جمعيات بعينها ، مثلما حدث في منتصف السبعينيات .

خامساً : العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية

بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه في الصفحات السابقة ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والجمعيات الإسلامية ، نبدأ باستبعاد معظم الجمعيات الأهلية الإسلامية التي لا تؤدي أدواراً سياسية ، أو تلك التي تدور في الفلك السياسي للنظام القائم ، من الخضوع للقوانين التي تحكم العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية التي تلعب أدواراً سياسية مناوئة لسياسات الدولة وتوجهاتها ، اللهم ما يحكم جميع المنظمات الأهلية من قوانين وأحكام ، وعلى رأسها قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ . وإن كانت مواد هذا القانون لا تمارس في معظم الأحوال إلا في مواجهة الجمعيات الأهلية المناوئة لسياسة الدولة ، سواء كانت هذه الجمعيات دينية أو غير ذلك .

فقد قامت الدولة بحل مجلس إدارة الجمعية الشرعية في عام ١٩٦٨ وتعيين مجلس آخر برئاسة الفريق عبد الرحمن أمين ، وكان سبب ذلك الصدام ظهور شبه ازدواج العضوية والخطاب داخل الجمعية ، كما شهدت السبعينيات نوعاً من المواجهة مع الدولة ، وفي عام ١٩٨١ شهد فرع الجمعية في أسبوط أزمة أخرى تمثلت في تزايد فصائل "الجماعة الإسلامية" بداخله حيث استفادت هذه الجماعة من الأنشطة التي تقوم بها الجمعية للسيطرة على فرعها بأسبوط ، وبدأ ذلك من خلال بيوت الطلبة التي كانت تقوم بتأجيرها للطلاب ، فضلاً عن استخدامها للمجلس التابع للجمعية في أسبوط لعقد لقاءاتها وندواتها ، حتى انتهى الأمر بالسيطرة شبه الكاملة للجماعة الإسلامية على فرع الجمعية الشرعية بها لتشكل أكبر مواجهة حدثت بين الدولة والجمعية ، إذ لم تقتصر الدولة على تعيين مجلس إدارة جديد من موظفي الشؤون الاجتماعية ، بل امتد الأمر إلى ضم مسجد الجمعية إلى الأوقاف ، كما حدثت مواجهة أخرى عام ١٩٩٠ حيث كان نجاح بعض أعضاء الجمعية من نوى الاتجاه الداعي لتسييس دور الجمعية ، وهم من الإخوان المسلمين في الوصول إلى مجلس الإدارة ، دافعاً من قبل الجهة الإدارية لرفض قرارات الجمعية العمومية ، وتعيين مجلس إدارة جديد من أبناء الجمعية ، ولما لم تستطع الدولة إيجاد آلية قانونية تمكنها من تثبيت الوضع الجديد ، واستطاع المجلس المنحل الحصول على حكم قضائي

بالعودة لتدخل الجمعية في دوامة عدم الاستقرار (الحالة الدينية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٢ ؛ مصطفى ، ١٩٩٥ ، ص ٣٥٣-٣٥٤) .

وثمة أمثلة أخرى تدل على تدخل الدولة في حالة قيام الجمعيات الأهلية الإسلامية بأنشطة سياسية تتناقض مع سياسات الدولة ، مثلما حدث عندما تعرضت "جمعية أنصار السنة المحمدية" للاندماج القسري مع الجمعية الشرعية ، في الحقبة الناصرية ، بسبب علاقاتها بالسعودية ، وأعيدت بقرار في عهد السادات (مصطفى ، ١٩٩٥ ، ٣٥٩-٣٦٠) ، ومثلما تم التحفظ على بعض هذه الجمعيات ، بقرارات سبتمبر ١٩٨١ ، ومنها "جمعية الهداية الإسلامية" التي يرأسها الشيخ حافظ سلامة ، أحد الدعاة البارزين ، والذي أقصى عنها ، ثم عاد بحكم قضائي (نفس المرجع ، ص ٣٤٦) .

ويسجل تقرير الحالة الدينية أن ثلث الجمعيات الأهلية التي تم حلها في عام ١٩٩٦ هي جمعيات أهلية إسلامية (٤٢ جمعية إسلامية من مجموع ١٢٦ جمعية) ، وكانت مبررات الحل التي شهدتها ١٢٦ جمعية قد استندت لعدم انعقاد الجمعيات العمومية ، وعدم تحقيق الأغراض ، ومخالفة مواد القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، وتوقف النشاط . وتحتل محافظة المنيا المرتبة الأولى في عدد الجمعيات الإسلامية التي حلت (٩ حالات) ثم المنوفية (٩ حالات) ، ثم الجيزة (٥ حالات) ثم الإسكندرية (٤ حالات) ، كما يسجل التقرير أن عدد حالات رفض الإشهار بلغ ٩ حالات . وكانت المبررات الأمنية قد شكلت الدافع وراء رفض الإشهار (٣ حالات) تركزت في محافظة كفر الشيخ ، وتجاه جمعيات إسلامية (الحالة الدينية ، ١٩٩٧ ، ص ٣١٠) .

سادساً : الخاتمة

نستخلص من العرض الذي قدمناه لما هو متاح من الدراسات السابقة حول موضوع الجمعيات الأهلية الإسلامية :

أولاً : ندرة هذه الدراسات .

ثانياً : كان اهتمامها بموضوع الجمعيات الأهلية الإسلامية اهتماماً ثانوياً وجزئياً بين اهتماماتها الأخرى .

ثالثاً : اقتصر معظم هذه الدراسات على اسم الجمعية ونوع النشاط كمعيارين لتصنيف جمعيات محددة باعتبارها جمعيات إسلامية ، بينما يضيف عدد محدود منها معيار تفعيل النشاط الديني إلى هذين المعيارين ؛ ونوصي بإجراء مسح شامل يهدف إلى استقصاء واقع الجمعيات الأهلية الإسلامية وفق المعايير الثلاثة ، كما يمكن إضافة معيار رابع يفيد في التمييز فيما بين الجمعيات الإسلامية ذاتها ، وهو حدود علاقاتها بكل من حركة الإسلام السياسي والدولة .

رابعاً : تناولت معظم الدراسات السابقة نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، كرد فعل لعوامل التحديث الذى يسعى إلى محاكاة الغرب ، ولمواجهة البعثات التبشيرية الدينية ، والاحتلال الإنجليزى (١٨٨٢)، بينما يفسر عدد أقل من الدراسات تلك النشأة بضرورة موضوعية تتمثل فى تفسخ وتحلل الأشكال السابقة والتقليدية للروابط الأبوية والطائفية والاثنية ، وحلول ظواهر أخرى مثل الفردية والعلمانية وانتماءات الوطن والقومية والطبقة الاجتماعية ، وبروز منطق الإصلاح الاجتماعى الذى يعيد إنتاج النظام بالتخفيف من تناقضاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتتفق معظم الدراسات على نقد القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية أو الذى أصدرته الدولة لتقييد حركة العمل الأهلى ؛ بإخضاعه لأحد أجهزتها البيروقراطية (وزارة الشؤون الاجتماعية) .

كما تفسر معظم الدراسات زيادة الوزن النسبى للجمعيات الأهلية الإسلامية من زاويتي العدد والنشاط منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين إلى توظيف الدولة للخطاب الدينى بمعدلات غير مسبقة بهدف السيطرة والهيمنة السياسية على الصراع الاجتماعى والسياسى الذى كان آخذاً فى التبلور ؛ وكان الاتفاق مع الإخوان المسلمين من قبل الدولة وعودتهم إلى النشاط لحظة من لحظات ذلك الخطاب (مبارك، ١٩٩٥، ١١١-١٢٢، وعوض وتوفيق، ١٩٩٦، مواضع متفرقة وبكر، ١٩٩٦، ص ٩٠-١٠٥) . وأدى ذلك إلى تغلغل حركة الإسلام السياسى داخل عدد كبير من الجمعيات الأهلية الإسلامية.

خامساً : اتفاق معظم الدراسات السابقة على سعى حركة الإسلام السياسى إلى النفاذ داخل المؤسسات القائمة ومن بينها الجمعيات الأهلية الإسلامية سواء فى النصف الأول أو الربع الأخير من القرن العشرين ، كما رصد بعض هذه الدراسات آليات تغلغل الإسلام السياسى فى تلك المؤسسات .

ونستخلص أخيراً ؛ اتفاق عدد كبير من الدراسات السابقة على توصيف العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية ، فهى تتراوح بين توظيف الدولة لأنشطة هذه الجمعيات فى إطار خطابها الدينى السياسى ، بهدف السيطرة والهيمنة على الصراع الاجتماعى والسياسى ، وبين توجيه الضربات إلى بعض تلك الجمعيات التى تتجاوز الحدود التى منحها لها سلطة الدولة ، وحتى رفض إشهار بعض الجمعيات الأهلية الإسلامية فى أحيان أخرى .

مصادر الدراسة

أولا الكتب

- ١- ألوم ، جيلان (١٩٩٥) : الاقتصاد السياسى للسان سيمونية ونخبة الفنانين فى مصر الحديثة . مصر والعالم العربى ، ٣ .
- ٢- بكر ، حسن (١٩٩٦) : العنف السياسى فى مصر . أسيوط بؤرة التوتر. الأسباب والواقع (١٩٧٧-١٩٩٣) . القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ٣- حسانين ، أحمد حسين (١٩٩٩) : الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى : دراسة فى استراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى . ١٩٧٥ - ١٩٩٥ . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع .
- ٤- روسيون ، آلان (١٩٩٥) : العمل الخيرى والإصلاح فى مصر فى منطف الأربعينيات . مصر والعالم العربى ، ٣ .
- ٥- صيام ، عماد (١٩٩٢) . نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية . المجلة الاجتماعية القومية ، ٣ .
- ٦- عوض ، هدى راغب توفيق ، حسنين (١٩٩٥) . الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين فى ظل التعددية السياسية المقيدة فى مصر : دراسة فى الممارسة السياسية ١٩٨٤-١٩٩٠ . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ٧- فرغلى ، على حسن . (١٩٩٤) . العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية فى مصر : دراسة لتحولات التكوين الاجتماعى الكولنىالى . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع .
- ٨- قنديل ، أمانى (١٩٩٤) . الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية فى مصر : قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى . فى ك. المنوفى ، ح. توفيق . الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير ، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية . المجلد الثالث . ص.ص. ١٠٧-١٠٢٧ .

- ٩- قنديل ، أمانى (١٩٩٤أ) **المجتمع المدني فى العالم العربى : دراسة للجمعيات الأهلية العربية**. القاهرة : منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن .
- ١٠- قنديل ، أمانى ، بن نفيسة ، سارة (١٩٩٤ب) **الجمعيات الأهلية فى مصر** . القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- ١١- قنديل ، أمانى (١٩٩٨) . **العمل الأهلى والتغير الاجتماعى : منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر** : القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- ١٢- مبارك ، هشام (١٩٩٥) . **الإرهابيون قادمون ! دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (١٩٣٨-١٩٩٤)** . القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ١٣- مصطفى ، هالة (١٩٩٥) . **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك** . القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

ثانياً التقارير

- ١- **تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥** (١٩٩٦) . القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- ٢- **تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٦** (١٩٩٧) . القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- ٣- **تقرير مصر المحروسة ١٩٩٣** (١٩٩٤) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ٤- **تقرير مصر المحروسة ١٩٩٤** (١٩٩٥) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ٥- **تقرير مصر المحروسة ١٩٩٥** (١٩٩٦) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ٦- **تقرير مصر المحروسة ١٩٩٦** (١٩٩٧) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .
- ٧- **تقرير مصر المحروسة ١٩٩٧** (١٩٩٨) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

الفصل الثانى

حركة الإسلام السياسى

أسباب النشأة ومحددات الازدهار وآليات العمل والانتشار

هويدا عدلى*

* خبير العلوم السياسية وسياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لم تحظ ظاهرة مثل الظاهرة الإسلامية بهذا الاهتمام غير المسبوق والذي تجلى فى كم هائل من الدراسات العربية والأجنبية خاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة . يعود ذلك بلا شك إلى عدة اعتبارات ؛ منها أن الحركة الإسلامية خاصة الجناح الراديكالى فيها ، تمثل أكبر التحديات التى تواجه الأنظمة العربية بحكم أنها فى طليعة القوى المطالبة بالتغيير الجذرى وكذلك بحكم ما تسيطر عليه من ترسانة هائلة من الأسلحة لتحقيق أهدافها. نلهميك عن أنها من أكثر القوى التى تتمتع بشعبية كبيرة وسط المواطنين الفقراء والمهمشين لما تقدمه من مساعدات اجتماعية لهؤلاء خاصة فى المناطق التى لا توليها الدولة أدنى اهتمام . وأخيراً ما تتمتع به الظاهرة الإسلامية من ديمومة واستمرارية كبيرة رغم ما تعرضت له على مر تاريخها من قمع . فعمر الظاهرة الإسلامية فى شكلها التنظيمى الحديث يعود إلى عام ١٩٢٨ - وهو عام نشأة جماعة الإخوان المسلمين . وعلى مر السبعين عاماً هذه مرت الحركة الإسلامية بمراحل عديدة وخضعت لموجات مد وجزر وعلاقة متغيرة بالدولة والمجتمع . كما طرأت عديد من التغييرات على أطرها الفكرية وبنائها التنظيمية والآليات التى تستخدمها .

تساؤلات الدراسة : تسعى الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات :

- ١- ما أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدتها المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات، وعلى وجه الخصوص فى أعقاب تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى على حركة الإسلام السياسى .
- ٢- هل أدى التزام الدولة بتطبيق حزمة سياسات التكيف الهيكلى ٨٧-١٩٩٨ إلى تزايد تأثير حركة الإسلام السياسى، وما مؤشرات ذلك ؟
- ٣- ما هى سمات التركيب الديمغرافى لقوام حركات الإسلام السياسى ؟
- ٤- ما هى الآليات التى تستخدمها هذه الحركات للعمل وبناء النفوذ ؟
- ٥- هل طرأت تغيرات على ملامح الظاهرة الإسلامية عبر الفترات الزمنية المختلفة ٧٤-١٩٨١ - ٨٢-١٩٨٨ ؟

وعلى هذا فإن الدراسة ستتناول النقاط الآتية :

- ١- التطور التاريخى للظاهرة الإسلامية - خلفية تاريخية موجزة .
- ٢- التركيب الديمغرافى للحركة الإسلامية الراديكالية .
- ٣- العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية التى أدت لظهور حركات الإسلام السياسى الراديكالى وزيادة تأثيرها .

٤- آليات عمل الحركات الإسلامية الراديكالية .

٥- الخلاصة .

أولا : التطور التاريخي للظاهرة الإسلامية في مصر - خلفية تاريخية موجزة :

يعود نشوء الظاهرة الإسلامية في صورتها التنظيمية والحركية إلى أواخر العشرينيات من هذا القرن عندما تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨. أما قبل ذلك فقد اقتصر التعبير عن الظاهرة الإسلامية على مجرد التعبير الفكري خاصة منذ أوائل القرن الماضي. وتمثل ذلك في الإسهامات الفكرية لرفاعة الطهطاوي ١٨٠١-١٨٧٣ وجمال الدين الأفغاني ١٩٣٨-١٨٩٧ ومحمد عبده ١٨٤٩-١٩٠٥ ورشيد رضا ١٨٦٥-١٩٣٥ والتي تركز اهتمامها بالأساس حول كيفية إحياء الأمة الإسلامية والنهوض بها . (١) أما بدايات ظهور حركات الإسلام السياسي في صورتها الراديكالية فإنها تعود إلى عقد الستينيات من هذا القرن. وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين الجماعة الأم التي خرجت من عباعتها تلك الجماعات الراديكالية بعد أن قضوا سنوات طويلة في السجون بسبب انتمائهم للإخوان المسلمين (٢) .

وعموما فإن متابعة التطور التاريخي للظاهرة الإسلامية سواء في صورتها الفكرية أو الحركية منذ نهايات القرن الماضي حتى الآن يلاحظ أن هناك دوماً علاقة ارتباطية قوية بين صعود المد الإسلامي وسيادة حالة من الاغتراب والقلق في المجتمع إما نتيجة هزيمة خارجية أو أزمات اجتماعية داخلية. وانطلاقاً من هذا الفرض يحدد بعض الباحثين عدة موجات مرت بها الظاهرة الإسلامية في صورتها الفكرية والحركية. تمتد الموجة الأولى من ١٨٨٠-١٩١٠ وهي الموجة التي تلت انكسار ثورة عرابي والاحتلال البريطاني ١٨٨٢. أما الموجة الثانية فتمتد من ١٩٥٤-٢٨ وقد تراكبت مع حربين عالميتين وكساد اقتصادي وهزيمة عربية وحالة من التوتر والتناقض الاجتماعي الحاد. أما الموجة الثالثة فتمتد من ٧١-١٩٩٨ وقد شهدت الحروب العربية الإسرائيلية ٦٧-٧٣ كما شهدت تغيراً دراماتيكياً لحق كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (٣) .

فيما يتعلق بالموجة الثالثة - وهي محل التركيز في هذه الدراسة - يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل فرعية. كل مرحلة بإيقاع متدرج ثم انتهت بذروة وضعت حركة الإسلام السياسي على قائمة الأجندة الوطنية . تمثلت ذروة المرحلة الأولى في اختطاف الشيخ الذهبي وزير الأوقاف الأسبق واغتياله من قبل جماعة التكفير والهجرة في عام ١٩٧٧.

بينما كان اغتيال الرئيس السادات هو ذروة المرحلة الفرعية الثانية ١٩٨١. أما المرحلة الثالثة فقد بلغت ذروتها بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا فى عام ١٩٩٥ (٤) .

ثانيا : التركيبة الديمغرافية لحركات الإسلام السياسى الراديكالى :

إن التعرف على التركيبة الديمغرافية لقوام حركات الإسلام السياسى الراديكالى من حيث العمر ومكان المنشأ والإقامة ومستوى التعليم أمر فى غاية الأهمية وذلك لأن الحركات الاجتماعية بصفة عامة والحركة الإسلامية باعتبارها إحدى هذه الحركات بصفة خاصة ما هى الإنتاج وضع سوسيو اقتصادى بالأساس وتجسيد أكيد لما يسود المجتمع من تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية .

وسنعمد فى دراسة هذه السمات الديمغرافية على عدد من الدراسات الميدانية التى اهتمت بمعرفة الأصول الاجتماعية والاقتصادية لعينات من شباب الحركات الإسلامية الراديكالية التى تم القبض عليهم . فمن واقع دراسة قام بها نوير على عينة من شباب التنظيمات الإسلامية الراديكالية عقب أحداث ١٩٨١ وبالتحديد تنظيمى الجهاد والجماعة الإسلامية ، وجد أن ٥٠,٢% من المقبوض عليهم من إجمالى عينة بلغ حجمها ٤٤١ مفردة - تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٢٥ عاما ، و ٢٧,٧% تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٣٠ سنة (٥) . وبالنسبة لتصنيفهم المهنى ، بلغت نسبة الطلاب فى هذه العينة ٤٧,٩% تلاهم فى الترتيب موظفو القطاع العام والحكومى بنسبة ١٨,١% (٦) .

ومن حيث الإقامة والتوزيع الجغرافى، بلغت نسبة من يقيمون بالقاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) ٥١% من حجم العينة. بينما جاءت محافظات الصعيد فى المرتبة الثانية إذ بلغت نسبة من ينتمون إليها ٣٨% من حجم العينة (سوهاج ١١,٣% - أسيوط ١٠,٣% - المنيا ٧%) . وكانت أدنى النسب من نصيب محافظات الدلتا ٦,٧% من حجم العينة (٧) .

ومن واقع دراسة أخرى سعت للتعرف على الأصول الاجتماعية والاقتصادية لقوام حركات الإسلام السياسى - قامت بها نعمة حسنين وسعد الدين إبراهيم - فى عقد التسعينيات ظهرت نفس النتائج تقريبا . فمن واقع عينة بلغ عددها ٨١٨ مفردة ، برز انخفاض المستوى العمرى ، ٤٨% من العينة تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٢٥ عاما، بينما تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٣٠ عاماً . وبالنسبة لتصنيفهم المهنى ، فقد بلغت نسبة طلبة الجامعة فى هذه العينة ٤٣% تلاهم فى الترتيب طلبة المرحلة الثانوية إذ بلغت نسبتهم فى العينة ٢٩% ، ثم جاء فى المقام الثالث طلبة الدراسات العليا والخريجون إذ

بلغت نسبتهم ٢٠% وعن محل الإقامة، فقد تركز في المناطق العشوائية ٣٦% من حجم العينة ، وفي المدن ٣١% وفي الريف ١٨% من حجم العينة (٨) .

واستناداً لنتائج دراسة أخرى قام بها هشام مبارك على عينة من المعتقلين من تيار الجهاد عام ١٩٩٣ ، وجد أن ٣٩,٦% من حجم العينة البالغ عددها ١٢٩٢ مفردة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ إلى ٢٤ عاماً. وإن ٢٥,٣% يقفون في الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٢٩ عاماً . وإن ٢٤% يبلغون ٣٠ عاماً فأكثر . وبالنسبة لتصنيفهم المهني فقد وجدت الدراسة أن الطلبة يبلغون ٣٠,٢% من حجم العينة، يليهم أصحاب المهن إذ تبلغ نسبتهم ٢٢,٩% ، يليهم العاطلون إذ ظهوراً بنسبة ١٢,٦% ثم الحرفيون والعمال بنسبة ١٢,٢% . وعن محل الإقامة ، احتلت محافظات الوجه القبلي موقع الصدارة ، إذ بلغت نسبة من ينتمون إليها من إجمالي العينة ٥٥,١% قنا - أسيوط - الفيوم (٢٥٧ مفردة - ٢٩ مفردة - ١٢٥ مفردة على التوالي من إجمالي ٧١٢ مفردة تخص محافظات الوجه القبلي). ثم جاءت بقية محافظات الوجه القبلي في مرتبة تالية : المنيا - بنى سويف - سوهاج . أما نصيب القاهرة الكبرى فقد وصل إلى ٣١,٧% من حجم العينة ، بينما نصيب محافظات الوجه البحرى فلم يتجاوز ١١,٨% (٩) .

خلاصة ما سبق ثلاث نتائج أساسية :

- ١- يقع قوام الحركات الإسلامية الراديكالية في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً .
- ٢- تمثل شرائح الطلبة والخريجين والعاطلين وموظفى الحكومة والقطاع العام النسبة الغالبة منهم .

٣- تتركز إقامتهم في المناطق التى تعيش على هامش التنمية أو المناطق التى لا تتمتع بأدنى اهتمام من قبل الدولة وتعانى من كافة مظاهر الفقر والتهميش الاجتماعى وعشوائيات القاهرة الكبرى ومحافظات الوجه القبلي) .

ثالثاً : العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى أدت إلى ظهور حركات الإسلام السياسى الراديكالى وزيادة تأثيرها سعيًا نحو التفسير :

١-العوامل السياسية : تنقسم العوامل السياسية إلى عوامل ذات طبيعة داخلية وأخرى ذات طبيعة خارجية .

* هزيمة ١٩٦٧ : كانت هزيمة ١٩٦٧ صدمة عنيفة ، فقد كان هناك تصور واحد هو النصر والقضاء على إسرائيل ككيان سياسى . ولم تحسب القيادة المصرية بدائل للاحتتمالات الأخرى ، فشحت الجماهير حماساً للقتال وثقة فى النصر ، ثم كانت النكسة

التي أحبطت مشاعر الإنسان العربى وهزت صورة قيادته وزلزلت الإحساس القومى بالانتماء إلى أمة ذات تاريخ مجيد، فكان البحث عن هوية أخرى غير الهوية القومية. كما تولد لدى الناس شعور عميق بأن ابتعاد حكم الرئيس عبد الناصر عن تغليب العامل الدينى فى اتخاذ القرار السياسى هو المسئول عما حاق بالعرب عموماً والمصريين خصوصاً من يأس يقترب من حافة الانهيار. بل لقد استيقظ لدى المصريين إحساس بأن العودة إلى الله قد يكون هو السبيل لاستعادة التوازن المفقود والخروج من الهزيمة (١٠) فضلاً على أنه هناك قوى متجذرة وعضوية فى المجتمع اعتقد البعض واهماً إمكانية نقيها عن الساحة المصرية مما دفع لطرح مشروع بديل وهو المشروع الإسلامى (١١) وعلى هذا فقد انتشرت مظاهر التدين بشكل حاد فى الفترة التالية للهزيمة والتي تزامنت أيضاً مع تصاعد موجات الإحباط والسخط الاجتماعى لدى قطاعات واسعة من المواطنين (١٢) .

*** أزمة الشرعية :** برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ اتجه السادات لإحداث تغييرات فى سياسات مصر الداخلية والخارجية فى محاولة لتجاوز ما يعانى منه من أزمة شرعية سياسية ، ولذا كان سعى السادات للبحث عن مصادر جديدة للشرعية غير الكارزما التى كان يتمتع بها جمال عبد الناصر . وقد ازدادت هذه الحاجة إلحاحاً مع تأجيل السادات لقرار الحرب عدة مرات . وقد كان البديل - من وجهة نظر السادات - لدعم شرعيته الاستعانة بالتيارات الإسلامية لمواجهة القوى المناوئة له فى الجامعات والنقابات المهنية، لذا سمح للعناصر الإسلامية بالتدريب العسكرى والارتباط التنظيمى فى مواجهة القوى السياسية الأخرى (١٣) . فالتحالف بين السادات والتيارات الإسلامية كان يحقق مصلحة للطرفين ، فمن ناحية منحت هذه الفصائل شعاراتها الدينية نوعاً من الشرعية كان يفقدها السادات ، كما كانت هذه العلاقة امتداداً موضوعياً لمشروع السادات الداعى للتعاون مع دول الخليج . ومن ناحية أخرى فقد مكن هذا التحالف الجماعات الإسلامية من العمل بهدوء ودون ضغط من الدولة . وتجدر الإشارة إلى أن تيارات الإخوان المهاجرة لدول النفط لعبت دوراً واضحاً فى ظهور هذا التحالف ، ولأن دول الخليج أصبحت قبله طرفى التحالف لأسباب مختلفة ، فلم يكن غريباً أن تتم عودة الإخوان عبر بوابة السعودية (١٤) .

*** فورة النفط وصعود دوله :** أدت حرب ١٩٧٣ إلى زيادة العائدات النفطية لعديد من دول الخليج أو ما يطلق عليه حدوث فورة نفطية . وقد أثرت هذه الفورة فى زيادة قوى الظاهرة الإسلامية . فالسعودية التى ازداد وزنها السياسى والاقتصادى فى العالم الإسلامى اتجهت لتقديم الدعم والمساندة المادية لبعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية .

كما لعبت دوراً أكثر فاعلية من أجل تدعيم التضامن بين الدول الإسلامية فى منظمة المؤتمر الإسلامى . كما كان حرص السادات على تحسين علاقته بهذه الدول النفطية مقترنا بتبنى بعض الشعارات الإسلامية مثل دولة العلم والإيمان والتأكيد على الطابع الإسلامى لنظام الحكم (١٥) .

* زيارة السادات للقدس واتفاقيات " كامب ديفيد "

كانت زيارة السادات للقدس بداية تدهور علاقته بالجماعات الإسلامية . فقد لعبت سياسة الصلح مع إسرائيل دوراً رئيسياً فى إعطاء حركة الإسلام السياسى مبرراً قوياً لمواجهة النظام بدعوى تفريطه فى واجب دينى وهو تحرير القدس . وقد كان لتراجع الأزهر ودار الإفتاء عن الموقف السابق المنادى بالجهاد لتحرير فلسطين أثره فى دعم اتجاه الرفض السياسى الإسلامى لما مثله هذا التراجع من اهتزاز مصداقية المؤسسة الدينية الرسمية لصالح الاتجاهات الإسلامية الراديكالية . فقد تم اعتبار سياسة الصلح تجاوزاً خطيراً وإمعاناً فى الخروج على الإسلام بالتصالح مع أعداء الله ورسوله والتفريط فى القدس (١٦) . وقد دعم هذا الاتجاه سياسات السادات الساعية للتقرب من الغرب وإيوائه شاه إيران .

* سياسة الدولة تجاه جماعات الإسلام الراديكالى :

تبنت الدولة سياسة تجاه جماعات الإسلام السياسى الراديكالى يمكن أن يطلق عليها، وفقاً لأحد الباحثين " بسياسة التسامح القمعى " (١٧) . ويمكن اعتبارها أيضاً بأنها نوع من تواطؤ الدولة مع هذه الجماعات وأبرز مثال ما كان يحدث فى أسبوط منذ ١٩٧٧ حتى اغتيال السادات ثم فى الفترة الواقعة من أوائل الثمانينيات حتى منتصفها .

كانت أسبوط وجامعتها نقطة البداية فى مسار الجماعات الإسلامية فى السبعينيات، فعلى الرغم من أن زيارة السادات للقدس كانت بداية الصدام بين الجماعات الإسلامية والنظام الحاكم ، فإن المحافظ الإخوانى السابق وصديق السادات محمد عثمان إسماعيل ٧٣-١٩٨٢ ظل يحتضن الجماعات الإسلامية . كما توطأت إدارة جامعة أسبوط بالصمت والمهادنة على طريق "دعه يعمل دعه يمر" - مع الجماعات الإسلامية ، مما سمح بالانتشار الكبير لهذه الجماعات إلى الحد الذى جاورت فيه حجرة أمير الجماعة الإسلامية لهذه الجامعات - وهو فى نفس الوقت رئيس اتحاد طلبة جامعة أسبوط - حجرة رئيس الجامعة والذى كان هو الآخر الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى فى عام ١٩٧٩ .

فقد جرى السكوت عن عديد من ممارسات الجماعات الإسلامية في جامعة أسسيوط فقد تم الفصل بين الذكور والإناث داخل وخارج الجامعة وإيقاف جميع أشكال الأنشطة الطلابية وإيقاف المحاضرات للصلاة وضرب الخارجين على الشرع الإسلامي ، ومهاجمة محلات الذهب والفيديو واحتجاز الطلاب المسيحيين داخل الحرم الجامعي وأخذهم رهائن نكابة في النظام وإظهاراً لضعفه . ولم تحرك الحكومة ممثلة في محافظ أسسيوط ولا رئيس الجامعة ساكناً ، بل جرت مفاوضات بينها وبين الجماعات الإسلامية عضدت من مواقع الأخيرة وقوت شوكتهم ، بل أبرزت قوتهم المسيطرة على جميع مواقع السلطة في أسسيوط دون منازع . ولم يقتصر الدعم على الدعم الأمني والسياسي بل امتد للدعم المالي من خلال ما قدمه عثمان أحمد عثمان من دعم لهذه الجماعات (١٨) .

ولم ينته هذا الوضع مع إقالة محمد عثمان إسماعيل عام ١٩٨٢ . فقد تولت قيادات أخرى - موالية للنظام الجديد - ولكنها أقل اقتداراً ، كما تم الاحتفاظ برئيس الجامعة . ومع عام ١٩٨٦ بدأ ينمو نشاط الجماعة الإسلامية مرة أخرى ، فخرج محمد عثمان إسماعيل لم يؤد إلى تغير في سياسة الدولة في التعامل مع هذه الجماعات تغيراً هيكلياً . فبعد الإفراج عن كوادر الجيل الثاني من الجماعة الإسلامية ٨٤-١٩٨٥ وعودتهم لكلياتهم في جامعتي المنيا وأسيوط بدأت هذه الجماعة عملها بطريقة تقليدية حيث اتبعت نفس الأساليب التي استخدمتها قيادات الرعيل الأول في السبعينيات ، فأعدت نشرة صغيرة مع بداية العام الدراسي بعنوان: من نحن وماذا نريد ؟ جرى توزيعها على نطاق واسع وتضمنت تعريفاً للجماعة الإسلامية ، ثم بدأت مرحلة تقديم الخدمات للطلبة ثم الانتقال لمرحلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وأعلنت الجماعة مسئوليتها عن أعمال العنف الواسعة في أسسيوط ، ورغم ذلك لم تتعرض لها جهات الأمن، ولم تتدخل الشرطة إلا في بعض الفترات التي تعرضت فيها المؤسسة الأمنية لإحراج شديد . وقد أظهرت أعمال العنف التي قامت بها الجماعة مدى تواطؤ وضعف جهاز الشرطة . فمنذ عام ٨٤-١٩٨٨ كانت الجماعة نشطة للغاية ولم تتعرض لها الشرطة إلا في عام ١٩٨٨ وهو عام تصاعد عنف الجماعة ضد الطلبة إلى حد لا يطاق مما دفع الشرطة للتدخل بإطلاق الرصاص وتعكس هذه الوقائع أن الدولة ظلت تتعامل مع الجماعة الإسلامية بسياسة التسامح القمعي ، فالدولة تترك الجماعة وتتسامح معها لتعمل في هدوء وتمارس عنفها ضد المواطنين وعندما يصل العنف إلى حد لا يمكن إخفاؤه أو يؤدي إلى إحراج المؤسسة الأمنية يكون القمع المخالف للقانون أيضاً . وفي الواقع فإن سياسة التسامح القمعي ظلت هي السمة الأساسية للسياسة الأمنية المتبعة حيال الجماعة الإسلامية باستثناء فترتين فترة اغتيال السادات ١٩٨١ وأحداث ضرب السياحة ١٩٩٢ (١٩) .

ضعف مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومى وغيابها على المستوى المحلى :

رغم ما يتمتع به المجتمع المدني فى مصر من تجذر تاريخى طويل المدى يعود إلى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن ورغم ما يتوفر له من ثراء من حيث الكم، بمعنى وجود عديد من المنظمات الوسيطة بين الفرد والدولة (١٤ حزباً سياسياً - ٢٣ نقابة مهنية - ٢٣ نقابة عمالية - ١٤,٧٠٠ جمعية أهلية - ٨ منظمات رجال أعمال - ٣٥ شركة مدنية - ١٥٦٠٠ تعاونية) (٢١) فإنه فى التحليل الأخير يعانى من عديد من جوانب الخلل والضعف ، مما يجعله ظاهرة كمية تقتقر للكيف . ومن أبرز جوانب الضعف والخلل :

* سيادة الطابع النخبوى للمجتمع المدني مما يجعله غير قادر على التغلغل فى نسيج المجتمع المصرى وتمثيل قواها الاجتماعية تمثيلاً حقيقياً وفعالاً والنتيجة وجود فراغ سياسى هائل لا يجد من يملأه سوى التطرف بكل صوره. فعلى سبيل المثال الأحزاب السياسية تُعد أقرب للنوادر السياسية منها للأحزاب الجماهيرية، مما دفع عديد من المحللين السياسيين لوصفها بأنها أحزاب صحف ومقار أكثر منها أحزاباً جماهيرية. فعضوية الأحزاب السياسية آخذة فى التقلص، مما يؤكد عدم قدرتها على استيعاب الأجيال الجديدة التى تتجه قطاعات منها للعنف والتطرف (٢٢).

* وجود أزمة ديمقراطية متأصلة تعانى منها كافة مؤسسات المجتمع المدني وتتمثل مظاهرها فى ضعف أو انعدام دوران النخبة وتحجر القيادات فى مواقعها لسنوات بل عقود عديدة والصراع على السلطة وإيقاف الانتخابات والانشقاقات الداخلية.

* إصرار الدولة المصرية على تكبيل حركة المجتمع المدني بكافة منظماته بشتى السبل سواء كانت قانونية أو سياسية (تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ قانون النقابات المهنية ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ التدخل فى الانتخابات المهنية والنقابية أو تعطيلها- حل بعض منظمات المجتمع المدني مثل بعض الجمعيات الأهلية..) (٢٣) .

وهكذا يقع المجتمع المدني فى مصر بين سندان ضعفه الداخلى ومطرقة الدولة والنتيجة فراغ سياسى منقطع النظير وبنية حاضنة للتطرف بكافة أشكاله .

١-العوامل الاقتصادية والاجتماعية : يعد تغير توجه الدولة الاقتصادى هو العامل الاقتصادى المحورى فى هذا السياق . فبدءاً من عام ١٩٧٤ والذى تم فيه تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى مروراً بكل ما حدث حتى تم الالتزام منذ عام ١٩٨٧ بتطبيق حزمة سياسات المؤسسات المالية الدولية الخاصة ببرامج التكيف الهيكلى والإصلاح

الاقتصادى ، يمكن القول إن الخط العام للسياسة الاقتصادية - منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن هو السعى المستمر نحو الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى . وقد ترتب على هذه السياسة عديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة. فتبنى النظام السياسى لهذه الحزمة من السياسات يؤدى إلى إحجامه أو عجزه عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبالتالي تفشى الفقر وارتفاع معدلات التهميش الاجتماعى . والمشكلة أن هذه الآثار - غالباً - ما تلحق أو تصيب أضعف حلقات المجتمع السكانية وكذلك الجغرافية . ويتضح هذا الربط جيداً عندما نحلل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقوام حركات الإسلام السياسى فى مصر والتي ذكرنا ملامحها فى محور التركيب الديمغرافى .

فالنسبة الغالبة من قوام هذه الحركات من صغار السن والذين لم يعانون من قمع النظام الناصرى ولم يتعرضوا لآثار هزيمة ١٩٦٧ ، مما يؤدى للإقرار بمسئولية التحولات الاقتصادية عن انتشار الحركات الإسلامية الراديكالية . وما يؤكد هذا الطرح أن قوام هؤلاء الشباب طلبة وخريجون فى الغالب بلا عمل - يقطنون مناطق تعاني من إهمال وحرمان شديدين كما سيتضح توالى .

مع تبنى سياسات الانفتاح الاقتصادى بدأ إحجام الدولة أو عجزها عن توفير فرص العمل الكافية لعدد كبير من الخريجين ، وحتى من تم تكليفهم بالعمل سواء كانوا مدرسين أو أطباء فإن ما هو مقرر لهم من دخول لا يكفل مستوى لائقاً من الحياة الإنسانية . ومع مرور السنوات تعمقت الفجوة بين مخرجات النظام التعليمى وفرص العمل المتاحة ، مما دفع معدلات البطالة للارتفاع حتى وصلت إلى ١٤,٧ % وفقاً لإحصاء عام ١٩٨٧ ، ومما زاد الأمر تعقيداً أن المشروعات الاستثمارية التى نشأت فى ظل سياسات الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى كانت تعتمد على عنصر التكنولوجيا أكثر من عنصر العمل (٢٤) .

النقطة الثانية أن هؤلاء الشباب يتركزون فى أضعف حلقات المجتمع السكانية والجغرافية - بعض محافظات الصعيد وعشوائيات القاهرة - حيث تعاني هذه المناطق إهمالاً بل ونسياناً من قبل الدولة، فليس لها موقع فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس لها موضع أيضاً فى المشروعات الاستثمارية. فهى مناطق تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدنى الخدمات وانعدام المرافق الأساسية أى تعد نمونجاً مثالياً لانحراف كافة معايير التنمية. وسنركز فى هذا الشأن على تحليل نمونجين هما بعض محافظات الصعيد وبالتحديد أسيوط وبعض عشوائيات القاهرة وبالتحديد المنيرة الغربية باعتبارها من البؤر الأساسية للجماعات الراديكالية ومن النماذج المثالية للتهميش الاجتماعى والفقر .

إن تحليل طبيعة هذه المناطق من كافة النواحي الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية يكشف عن صورة خطيرة تتجسد فيها ظاهرة تكاتف كل العوامل المؤدية والمغذية للتطرف .

الصعيد - أسيوط : يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في وضع الإقليم ككل. فجغرافيا الصعيد تأخذ شكل الوادي الضيق المحصور بين جبلين ، الجبل الشرقي والجبل الغربي (٢٥) مما يجعل فرص الحراك الجغرافي محدودة للغاية ، وبالتالي البحث عن فرص عمل أخرى غير العمل في الزراعة يكاد يكون منعماً وتزداد المسألة تعقيداً في ضوء ضيق المساحة المزروعة بالفعل ، أما أسيوط فإنها تقع في قلب الصعيد وتبعد حوالي ٣٧٥ كم عن القاهرة . تعد من المحافظات الطاردة للسكان لما تعانيه من أوضاع جغرافية واقتصادية ضاغطة وذلك لعدة أسباب ، أبرزها العلاقة غير المتوازنة بين النمو السكاني والذي يصل إلى ٣ % سنوياً والأراضي الزراعية المحدودة بقيود الماء والصحراء . ومن ناحية الصناعة فليس حالها أفضل من حال الزراعة ، إذ تحتل المركز قبل الأخير في محافظات مصر إسهاماً في الناتج الصناعي القومي ولا يأتي بعدها في الترتيب سوى مرسى مطروح . فهي نموذج لما يطلق عليه تطرف التنمية أو انحراف التنمية بعيداً عن المعايير والمؤشرات القومية مما يجعلها بيئة مواتية تماماً للتنمية التطرف . ومن أهم مؤشرات تطرف التنمية في هذه الحالة :

١- انخفاض نصيب الفرد في محافظة أسيوط من الاستثمارات الإجمالية بنسبة ٤٧% عن المتوسط القومي العام للفرد في مصر .

٢- عدم تناسب حصة المحافظة من الاستثمارات مع حجم سكانها ، فسكانها يمثلون ٤,٧ % من إجمالي سكان مصر ، بينما نصيبها من الاستثمار القومي لا يتجاوز ٣ %.

٣- وعلى المستوى القطاعي ، ينخفض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية إلى نصف المتوسط القومي العام تقريباً أما في قطاع الصناعة فلم تتجاوز نسبة الناتج الصناعي في محافظة أسيوط ٤% من الناتج الصناعي القومي .

٤- ارتفاع معدلات الأمية في أسيوط عن المعدل القومي ، فأكثر من نصف الذكور أميون وأكثر من ثلاثة أرباع الإناث أميات (٢٦) .

وهكذا تحالفت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية على خلق بيئة مواتية لحركات الإسلام السياسي الراديكالي ، تمكنت من خلالها في التغلغل في نسيج المجتمع الصعيدى وإقامة سلطة موازية لسلطة الدولة من خلال تقديم المساعدات

الاجتماعية للفقراء وضبط الصراعات داخل الإقليم بدرجة أو بأخرى . وتجدر الإشارة إلى أن من أهم أسباب تخلى الدولة عن سلطتها داخل الصعيد للجماعات الإسلامية ، إدراكها أنها لم تكن فى يوم من الأيام قادرة على ضبط الصراعات داخل الصعيد ولا النفاذ لنسيج هذا المجتمع الذى ما زالت تسيطر عليه التحالفات القبلية والعصية (٢٧)، فالموروث الثقافى التقليدى ما زال مسيطراً وهو فى نفس الوقت يمثل بيئة حاضنة للتطرف والعنف وليست مستكرة له . وهكذا تكاثفت العوامل الجغرافية للتطرف والثقافية على جعل الصعيد بيئة حاضنة ومغذية للتطرف .

العشوائيات :

تعود مشكلة العشوائيات إلى بدايات القرن الحالى بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بحثاً عن العمل . فقد سعى هؤلاء النازحون للحصول على مسكن يتلاءم مع مواردهم المالية الضئيلة ولم يجدوا أمامهم سوى أطراف المدينة حيث الأراضى الزراعية فأقيمت المساكن بتكاليف أقل وبلا أى خدمات (٢٧) . وللأسف لم تتمكن أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين المتدفقين عبر الزمن من إيجاد فرص عمل، فحوالى ٤٠ % من سكان العشوائيات لا يعملون ، بينما ٥٧ % من هؤلاء يعملون فى مهن لا تدر عليهم دخلاً مناسباً (٢٨) . وقد تزايدت أعداد المناطق العشوائية زيادة كبيرة حتى وصلت إلى ١٠٣٤ منطقة عشوائية تنتشر فى كل محافظات مصر وذلك وفقاً للبيانات التى تصدر عن مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظات المختلفة كما بلغ عدد سكانها حوالى ١١ مليون و ٥٦١ ألف نسمة أى حوالى ٢٠ % من سكان مصر (٢٩) . وتعد الجيزة من أكثر المحافظات نصيباً فى النمو العشوائى حيث تضم ٣٢ منطقة عشوائية ، أغلب سكانهم ينتمون لمحافظات الصعيد (٣٠) .

يعيش سكان العشوائيات فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية بالغة السوء ، فالكثافة السكانية مرتفعة ، وكذلك مستوى الأمن . ناهيك عما يعانون من ظروف صحية متدنية . فهم فى النهاية بروليتاريا تعيش على هامش عملية الإنتاج تشعر بالسخط والحرمان الاجتماعى وتسودها الرغبة فى التمرد على هذه الظروف غير الآدمية التى تعيش فى ظلها ، بينما تغرق القاهرة فى أضوائها المبهرة على مرمى أبعادها (٣١) ولذلك فإن معرفة ديناميات التفاعل داخل هذه المناطق المهمشة والدور السياسى لهؤلاء المهمشين هام للغاية لكل من يسعى لاكتشاف لماذا انتشرت الجماعات الإسلامية الراديكالية فى هذه المناطق . وفى هذا الشأن يرصد نور فرحات نقطة أو ملاحظة هامة خاصة بالدور السياسى لهؤلاء المهمشين ، إذ يرى أن سكان هذه الأحياء العشوائية من الهامشين قد

جاءوا وأقاموا فيها وهم مأزومون اجتماعياً وأداروا حياتهم بأسلوب الإدارة الأهلية للأزمات . فقد سادت في هذه الأحياء قوانينها المتميزة تماماً عن قوانين الدولة . ويخطئ من يظن أن سكان هذه الأحياء العشوائية يعيشون بلا قانون ، ولكن الصحيح أن القانون الذى يسود فى هذه الأحياء بحكم علاقات سكانها هو قانون مختلف ، وفى أحيان كثيرة مخالف للقانون الذى تسنه الدولة . ويضيف فرحات أن ظاهرة تجاوز القانون الشعبى للقانون الرسمى تسود فى المجتمعات التى تتخلى فيها الدولة ولو جزئياً عن واجبها فى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها (٣٢) وغنى عن البيان أن هذه الوضعية لا تختلف كثيراً ، إلى حد كبير لما يسود فى الصعيد من ظروف مكنت الجماعات الإسلامية الراديكالية من إقامة سلطة موازية لسلطة الدولة فى كل من المنطقتين .

إن العلاقة بين المناطق العشوائية وحركات الإسلام السياسى الراديكالى ليست علاقة حديثة العهد ، فقبل أن تتحول عدد من المناطق العشوائية إلى بؤر تركيز للجماعات الإسلامية الراديكالية منذ منتصف الثمانينيات ، كانت هذه المناطق أماكن الهرب والاختباء المناسبة للمطاردين من جماعات الإسلام السياسى نظراً لوعورة طرقها وصعوبة وصول قوات الأمن إليها بسهولة . ومن أبرز البراهين على ذلك أن كثيراً من هذه المناطق شهدت مصادمات بين الشرطة والجماعات الراديكالية ، ففي عام ١٩٧٧ كانت بولاق الدكرور وعين شمس ساحة لمطاردة الشرطة للمتهمين فى قضية جماعة التكفير والهجرة . وعلى نفس المنوال مطاردة المتهمين فى تنظيم "الناجون من النار" ١٩٨٦ فى بولاق الدكرور والقناطر الخيرية ، وفى إمبابة عام ١٩٩٢ أعقاب ضرب السياحة . وهكذا أصبح من ضمن آليات أجهزة الأمن فى العمل أنه عندما يقع حادث - مثلاً - فى الصعيد يتم تمشيط الأماكن العشوائية فى القاهرة والجيزة (٣٣) .

منذ منتصف الثمانينيات بدأت الجماعات الراديكالية تسعى لخلق بؤر تنظيمية لها داخل المناطق العشوائية باعتبارها من أضعف حلقات العاصمة ، ولعل أبرز تجربتين هما عين شمس وإمبابة . تكمن أهمية تجربة عين شمس فى أنها التجربة الأولى التى تمكنت الجماعة الإسلامية من خلالها أن تمد جسراً للقاهرة الكبرى بعد عقد كامل من تركيزها فى الصعيد .

أما فى إمبابة فقد تنامي نفوذ الجماعة الى الحد الذى وصفته وكالة رويتر الإخبارية "جمهورية إمبابة المستقلة" (٣٤) . ويعود الفضل فى نجاح اختراق الجماعة الإسلامية للمناطق العشوائية المحيطة بالقاهرة الكبرى إلى قيادات الجيل الثانى من الجماعة الذين أفرج عنهم فى نهاية عام ١٩٨٤ . كانت الجماعة قد قررت أن ترحل هؤلاء القيادات إلى

القاهرة خوفاً من اعتقالهم بعد النجاح الكبير الذى حققوه فى استعادة نفوذ الجماعة فى محافظات الصعيد وللهروب من المطاردة الأمنية التى باتت تعوق الاستفادة من طاقاتهم (٣٥) . ولم تمر فترة طويلة على وصول قيادات الجماعة إلى القاهرة حتى تمكنت سريعاً من خلق بؤر ومرتكزات لنشاطها بدأت بعين شمس وانتهت بإمبابة . وقد كان وراء هذا الانتشار والتغلغل السريع خصائص اقتصادية واجتماعية غارقة فيها هذه الهوامش ولا تختلف كثيراً عن خصائص الصعيد ، وإن كان القرب من العاصمة وكل ما فيها من مظاهر للثراء والإبهار وما يتيح ذلك من مقارنات بين ما يراه هؤلاء المهمشون وما يعانونه من أوضاع حرمان وفقير يوجب كل مشاعر السخط والإحباط .

إمبابة : حتى تم بناؤه فى غفلة من الزمن بسبب أزمة الإسكان دون أن تمتد إليه أى خدمات أساسية. تنتشر داخل هذا الحى الحواري والأزقة الضيقة ، تتلاصق المنازل، تتعمد المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب ووسائل المواصلات العامة . يقترب تعداد سكان الحى من حوالى ٦٠٠ ألف نسمة. يعاني من ارتفاع معدلات الأمية عن المعدلات القومية ، ففي دراسة على عينة من الحى بلغت نسبة الرجال الأميين ٤٢ % والإناث ٥٧ % والأمر الأكثر خطورة أن نسبة الأبناء الأميين فوق سن العشر سنوات كانت ٤٩ % . وإن نسبة من لديهم أولاد ولم يلحقوا بالتعليم أو يتموا أدنى المراحل التعليمية بلغت ٧١ % من حجم العينة. وكانت المبررات المقدمة لتفسير ذلك الوضع ارتفاع تكلفة التعليم والاحتياج لعمل الأولاد للمساعدة فى دخل الأسرة وبعد المدارس عن المكان . فضلاً عن ذلك لا توجد داخل حى المنيرة أى مستشفيات أو وحدات رعاية صحية لذلك ترتفع نسبة وفيات الأطفال ، فقد تعرض ٧٥ % من حجم العينة لوفاة طفلي أو طفلين من أبنائهم . وأخيراً فالحي يفتقر لأى بنية أساسية سواء كانت صرفاً صحياً أو مياهاً نظية (٣٦) .

يشكل المهاجرون من وجه قبلى تواجداً ملموساً بين سكان حى إمبابة ، ولهم أماكن تكاد تكون مغلقة عليهم مثل عزبة الصعايدة والتي تحظى الجماعة الإسلامية بوجود مؤثر داخلها . وقد اصطحب أبناء الوجه القبلى كل قيمهم وأعرافهم مثل الصراعات القبلية وعوائد النار والتطاحن بين العائلات من أجل فرض السيطرة . كما تنتشر الشكليات الإجرامية وتكثر الصراعات ويتم فرض قوانين لا علاقة لها بالقانون الرسمى وتستند إلى أعراف وتقاليد العائلات الكبيرة وعناصر الإجرام . ويقع الناس البسطاء الذين لا ينتمون إلى عائلة كبيرة أو تشكيل إجرامى بين المطرقة والسندان ، وما يزيد الأمر خطورة غياب الشرطة شبه المطلق ، فأقرب قسم شرطة لحي المنيرة الغربية يبعد حوالى كيلو متر ، كما أن ضيق ووعورة الطريق تجعل انتقال مسئولى القسم لمواقع الأحداث مسألة صعبة

للتغاية . باختصار كان الوضع فى إمبابة ملائما لبروز قوة سياسية تملأ هذا الفراغ السياسى والاجتماعى والأمنى . وقد تمكنت الجماعة الإسلامية من ذلك ، إذ نجحت فى توفير الأمن عبر المجموعات المعروفة بمجموعات التأمين وهى عناصر تمنع أى أنشطة مخالفة لتصورهم الإسلامى عن المجتمع المنشود . كما لم تتوان الجماعة الإسلامية عن التدخل لصالح الفقراء ومعدومى الحيلة والعزوة فى مواجهة الإجرام أو أصحاب النفوذ . فضلا عن ذلك فقد استطاعت تخفيف عبء الأزمة الاقتصادية الطاحنة عن هؤلاء المهمشين من خلال تقديم عديد من الخدمات مثل توزيع الملابس والأغطية والعلاج المخفض للمرضى وغيرها من الخدمات (٣٨) أما الفراغ السياسى والفكرى فقد ملأته الجماعة ببراعة خطابها المتحدى للدولة . فالتف حولها الشباب الذى يشعر بأنه لم ير من هذه الدولة خيراً أو عوناً فى يوم من الأيام (٣٩) .

وهكذا تشير كل المشاهدات إلى أن التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى نتيجة سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية مثل بيئة صالحة ومواتية ومغذية للتطرف الدينى ، بل أن هذه التناقضات بقدر ما كانت سبباً فى نشأة حركات الإسلام السياسى الراديكالى ، بقدر ما تم استخدامها من قبل هذه الجماعات للتغلغل فى المجتمع وتعزيز أو بناء نفوذها .

ومن المتوقع أن تزداد هذه التناقضات حدة وتأثيراً بسبب سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى وما يصاحبها من عديد من الآثار الاجتماعية . فقد شهدت البلاد منذ منتصف الثمانينيات حتى أوائل التسعينيات وفقاً لما هو متاح من بيانات تزايد معدلات الفقر والتهميش نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية وخفض الإنفاق العام . فوفقاً لفرجاني وصلت أسعار التسعينيات إلى حوالى اثنى عشر مثلاً لمستواها فى منتصف السبعينيات كما أن معدلات الفقر ارتفعت ، فقد كشف تقييم حالة الفقر فى مصر فى التسعينيات أن غالبية سكان الحضر من الفقراء ٧٣ % والغالبية الساحقة من سكان الريف ٩٠ % يعدون فقراء وذلك باستخدام حد الفقر الخاص بقيمة التنمية الاجتماعية وهو دولار أمريكى واحد للفرد فى اليوم (٤٠) . فضلا عن ذلك فقد تناقص الإنفاق العام فى مصر أى خفض الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية من ٦٣,٥ % من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٨٢-٨١ إلى ٤٣,٧ % من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٠-٨٩ . كما تناقص نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من نحو ٤٤,٦ % عام ١٩٧١-٧٠ إلى ٢٧,٣ % عام ٩٢/٩١ . وفى المقابل ازداد نصيب عوائد حقوق التملك فى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٥,٤ % عام ١٩٧١-٧٠ إلى ٧٢,٧ % عام ٩٢/٩١ أى أن العقدين ٧٠-٩٠ شهدا تحولاً متسارعاً

فى توزيع الناتج المحلى الإجمالى لصالح ملاك الأصول ووسائل الإنتاج على حساب عوائد عنصر العمل (٤١) .

١ - العوامل الثقافية :

يعيش المجتمع المصرى أزمة ثقافية مزمنة ، يقع فى حبالها كافة فئات المجتمع بل وتسهم هذه الفئات فى مزيد من تعميقها وتصعيدها سواء كانت نخبة أو جماهير . فضلا عن دور الدولة فى ذلك أيضاً بأجهزتها المعنية بالثقافة والإعلام .

فعلى مستوى النخبة ، اعتادت النخبة المثقفة فى المجتمع المصرى أن تعيش أسيرة إشكاليات صراعية منذ أوائل القرن حتى يومنا هذا دون أن تستطيع حسمها . وأبرز هذه الإشكاليات إشكالية الأصالة والمعاصرة والصراع بين الإسلام والحداثة الغربية ومن يتتبع الخطاب الخاص بالنخبة حول القضايا الخلافية فى المجتمع المصرى سواء التى تمس الدين أو المرأة أو التركيبة الدينية للمجتمع المصرى أو العلاقة بالآخر الخارجى - منذ أوائل القرن نجد أن هذا الخطاب لم يتغير جوهره ولم تتبدل سماته الشكالية أيضاً ، فهو خطاب استقطابى ، يميل للاستجابات المتطرفة إما مع أو ضد ، ينظر للأمور نظرة سطحية وغير متعمقة ، يحوى كماً هائلاً من التشهير والتخوين والتكفير للآخر المختلف ، يشعر بالاستهداف من الخارج يحكمه منطق المؤامرة (٤٢) وقد اتفق عديد من الباحثين والمفكرين من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية أن المجتمع المصرى يمر بأزمة ثقافية تتجلى مظاهرها فى سيادة مناخ ينفى الآخر المختلف ، والإحجام عن إجراء حوار حقيقى بل وغياب المناخ القابل للحوار والنتيجة وجود استقطاب حاد فى المجتمع بين تيار دينى وآخر علمانى بحيث أصبح المرء مطالباً بأن يكون "مع أو ضد" (٤٣) .

أما فيما يتعلق بالدولة ، فقد تسابقت الدولة مع الحركات الإسلامية على تشجيع المناخ الدينى بصورة لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث مثلما حدث بدءاً من عهد السلالات حتى الآن وذلك لإثبات أنها أكثر إسلاماً من الحركات الراديكالية . ففى إحصاء للإذاعة والتلفزيون عام ١٩٧٧ وصل عدد ساعات إرسال البرامج الدينية إلى ٣٣ ساعة يومياً وذلك فى محاولة من الدولة لدفع اتهامات الكفر عن نفسها والظهور فى مظاهر الدولة الإسلامية التى تعنى بالدعوة الإسلامية . وبذلك المسلك حققت الدولة أكثر مما كانت تأمله الجماعات الإسلامية وهو تهيئة التربة والمناخ لهذه الجماعات من خلال صبغ المجتمع بالصبغة الإسلامية (٤٤) .

وقد تضافر هذا العامل بل وكان البديل فى كثير من الأحيان لشعور عديد من شرائح الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا بالاغتراب وفقدان الهوية وعدم الإحساس بالأمان نتيجة

سيادة القيمة المرتبطة بالنمو الرأسمالي التابع وغير المنتج مثل الفردية واللامبالاة والفساد والنهم الاستهلاكي . فضلاً عن الانبهار بالثقافة الغربية . مما دفع هذه الطبقات إلى البحث عن ذاتها بالعودة إلى الدين بل والاسراف في مظاهر التدين مثل أداء الفرائض وارتداء الزي الإسلامي . أما الشرائح الأكثر شعوراً بالسخط والإحباط نظراً لصغر سنها وانهايار أحلامها في عمل مُرضٍ وسكن ملائم فقد اتجهت للحركات الراديكالية .

وهكذا تحالفت الدولة بمؤسساتها قاطبة وسياساتها المختلفة مع النخبة في خلق مناخ ثقافي مواتٍ للتطرف والإرهاب وازدهار الحركات الراديكالية . ولذا لم يكن عجباً أن ينتشر التيار الإسلامي سواء معتدلاً أو متطرفاً وسط كافة قطاعات وشرائح المجتمع خاصة وسط الطبقتين الوسطى والدنيا كبديل يقدم الخدمة المادية والأمان المعنوي والروحي .

رابعاً : آليات عمل الحركات الإسلامية الراديكالية :

إن الأساس الحاكم لآليات عمل الحركات الإسلامية بدءاً من جماعة الإخوان المسلمين حتى الجماعات الإسلامية الراديكالية هي التغيير من أسفل . فقد آمن حسن البنا بأن التغيير من أسفل هو السبيل الأكثر فعالية للتغيير ، هذا التغيير الذي يأتي عن طريق العمل الجماهيري . وهذا ما يفسر اهتمام البنا بابتكار أساليب متعددة للارتباط بالجماهير عبر اللجان الاجتماعية والهيئات التي يشكلها الاخوان . ولم يشذ فكر سيد قطب عن فكر البنا، فالمرتكزات الأساسية التي بنى عليها قطب فكره هي نفسها التي استند إليها حسن البنا . فقد آمن مثله بأولوية العمل الحركي عن أي عمل آخر لإحداث تغيير جذري في المجتمع ، فمنهج سيد قطب في التغيير ليس أن يبدأ التنظيم بالمطالبة بتطبيق الحكم الإسلامي وتحكيم الشريعة ، لكن نقطة البدء هي التربية وتكوين القاعدة المؤثرة في المجتمع، أي بناء المجتمع الإسلامي من أسفل وبهدوء وعلى مدى طويل للوصول إلى قمة الدولة .. (٤٥) .

ولهذا تسير عمليات بناء النفوذ لدى الحركة الإسلامية بأجنحتها المختلفة سواء جماعة الإخوان المسلمين أو الحركات الإسلامية الراديكالية على ثلاثة مستويات :

١- المجتمع المدني .

٢- الاقتصاد .

٣- العنف .

إن الحركة الإسلامية تستهدف جميع مصادر القوة وبناء النفوذ على نطاق واسع يشمل المجتمع بأسره بحيث تأتي عملية امتلاكهم للسلطة السياسية مجرد تقرير لأمر واقع وخطوة منطقية تعكس بناء اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مستقراً (٤٦) .

وقد رصد عماد صيام عدة أسس تحكم تطبيق فلسفة بناء القوة والتغيير من أسفل وهي :

١- تكرار المفردات والرموز الدينية والتمايز عن الواقع الاجتماعي والسياسي مما يؤدي إلى نجاح النشاط في تكثيف وتركيز المفاهيم الدينية في مجموعة من الشعارات والرموز المحددة ، ويخلق نوعاً من السطوة والقدرة على جذب الجماهير ، ويتحقق هذا الهدف في مئات المطبوعات والملصقات الدينية وشرائط الكاسيت التي تحوي خطب ورموز الحركة وقادتها والشعارات المكتوبة على الجدران وإطلاق الأسماء ذات المضمون الديني والتراثي على المنشآت والمؤسسات والتمايز بالزي وإطلاق اللحية وطرق التخاطب والتحية .

٢- التركيز على القضايا الصغرى والجزئية وهذا يؤدي لتأكيد ارتباط النشاط بالواقع . كما أن تكرار نجاحهم في حل العديد من المشاكل والقضايا الصغرى يؤدي لتزايد قدرتهم على التأثير في الموضع الذي ينشطون به ، هذا التأثير الذي وإن كان محدداً إلا أنه يقدم لقطاع عريض من الجمهور نموذجاً واضحاً وعيانياً لنجاحهم المستقبلي ، والمحتمل عند تصديهم لقضايا التغيير الكبرى وهذا مما يجذب القطاعات المهمشة والمحرومة التي يصبح التغيير المخرج الوحيد أمامها من بؤس الواقع ، وهو ما يسهم في زيادة التفاف هذه الفئات الاجتماعية حول الحركة .

٣- التدرج في مستويات الحركة والنشاط ، هذا التدرج يبدأ في العادة من مستوى الوعظ الديني حتى يصل للمواجهة السياسية مع المجتمع .

٤- تواصل الأجيال وهو قاعدة في مجتمع ما زالت تسوده القيم التقليدية خاصة في الريف ، حيث نجحت الحركة الإسلامية في الربط بين خبرة الشيوخ وتجاربهم ونفوذهم الأبوي وبين الشباب بحيويته وقدرته على التطوير والإبداع . ويكفي أن نستعيد أسماء العديد من شباب الحركة الإسلامية في الجامعة في فترة الثمانينيات لنعرف كيف أصبح أمراء الجماعة الإسلامية نواباً في المجالس التشريعية أو احتلوا مواقع متقدمة في قمة المنظمات المهنية والسياسية بجانب الشيوخ .

٥- إعطاء الطابع الدينى لكل أنشطة وفاعليات الحركة وذلك لكى تكتسب الحركة مزيداً من الشعبية والشرعية وهو ما يلائم المجلد العام للتدين من جهة وحالة الإحباط السياسى الناتجة عن فشل النماذج العلمانية للتحديث والتنمية من جهة أخرى . هذا الفشل الذى يجعل استدعاء الدين أكثر البدائل جاذبية وتأثيراً ، لقدرته على استقطاب الفئات المهمشة اجتماعياً .

٦- اختراق مؤسسات الدولة ويعبر صالح سرية ، مؤسس جماعة الكلية الفنية العسكرية ، عن أهمية تطبيق هذه القاعدة قائلاً : إن الفرد المسلم ، إذا كان يعمل لصالح إقامة الدولة الإسلامية ، يجوز له أن يدخل مختلف اختصاصات الدولة بأمر من الجماعة الإسلامية ، ويستغل منصبه لمساعدة هذه الجماعة للحصول على السلطة أو للتخفيف عنها فى حالة المحنة . وقد حكم هذا الفهم شديد العمليّة والذكاء علاقة كافة منظمات الإسلام السياسى بجهاز الدولة خاصة مؤسسات الضبط الرسمية (الجيش والشرطة) وأفرز اختراق تلك المؤسسات بما تتميز به من سمات خاصة - أكثر نشاطاً الحركة الإسلامية فاعلية وقدرة على لعب الأدوار ، خاصة التى تتطلب مهارة وقدرات تنظيمية وحركية عالية .

٧- تعدد مراكز وبؤر النشاط وذلك لتحقيق أقصى انتشار بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، ولخلق مجال للحركة والتأثير يشمل كافة التجمعات الجماهيرية ، التى يمكن أن تشكل قواعد للعمل السياسى والتنظيمى مثل الاتحادات الطلابية ونوادي هيئات التدريس والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية . إلا أن المسجد يظل فى مقدمة تلك المراكز ، حيث يعتبر أكثر قواعد نشاط الحركة الإسلامية انتشاراً على امتداد القرى والمدن المصرية . ففي عام ١٩٨٠ بلغ عدد المساجد ٢٨٠٠٠ مسجد ، كان يخضع منها لوزارة الأوقاف حوالى ٧٠٠٠ مسجد ، أى أنه كان هناك أكثر من ٢٠٠٠٠ مسجد مجردة من النفوذ الحكومى وتخضع لفصائل الإسلام السياسى بتياراتها المختلفة .

٨- الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية وذلك حتى يمكن تجسيد أفكار الحركة والحفاظ على استمرارية وجودها ووقايتها من خطر النوبان فى المجتمع . وتحول أنشطة الحركة لمؤسسات لها طابع الاستقرار والاستمرارية يلعب دوراً هاماً فى زيادة قدرة النشاط على مراكمة الخبرات والنفوذ ، ويمكنهم من تقدير قوتهم الفعلية على التأثير والحشد فى اللحظات التى يحتاجون فيها لمساندة جماهيرية واسعة . بجانب هذا فإن مؤسسات الحركة الإسلامية أو تلك التى تسيطر عليها، تسهم فى خلق مجال لتدريب واختبار قدرات نشاط الحركة ودفع كفاءتهم

وفاعليتهم وهى فى النهاية قنوات اتصال دائم مع الجمهور وتقوم بدور اجتماعى لقطاعات محددة ومتنوعة منه ، مما يجعلها بمثابة أنوية للسلطة الجديدة التى تستمر عملية تطويرها باستمرار تفاعلها مع المجتمع .

٩- تعدد مصادر التمويل وهو ما يمثل خلاصة خبرة الحركة الإسلامية الاستفادة من تجربة جماعة الإخوان المسلمين ، التى عانت من تجربة الحصار القاسى فى الفترة الناصرية ، لهذا حرصت الحركة الإسلامية منذ بداية السبعينيات على تعدد مصادر تمويل أنشطتها . فركزت على إقامة المئات من المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمى أساسا ، فى كل أحياء وقرى مصر . وهذا ما خلق لها مصدراً هائلاً للدعم المادى والدعاية ، بجانب الدور الاجتماعى والدعائى الذى تقوم به هذه المشروعات والذى يحول فى المستقبل دون تصفيتها فى إطار الإجراءات الأمنية . وحرص نشطاء الحركة كذلك على تنظيم حملات أسبوعية من خلال المساجد لجمع التبرعات لتمويل المئات من المشروعات الخدمية الخاصة لهم والملحقة بالمساجد والجمعيات الرمزية التى يسيطرون عليها . كما أنهم نظموا مئات الأسواق التجارية التى تأخذ شكل سرائق ضخمة يقام فى أحد الميادين العامة أو مقر إحدى النقابات أو بداخل الحرم الجامعى ، لتسويق سلع ومنتجات وكتب ، هى فى الغالب الأعم من إنتاج مشروعات مملوكة لأنصار الحركة . ويسهم عدم خضوع مبيعات تلك الأسواق للضرائب فى انخفاض أثمانها وارتفاع أرباحها التى يذهب جزء منها لصالح الحركة .. كذلك قام أنصار الحركة الإسلامية من المتواجدين بالدول العربية الغنية بالنفط - بتنظيم عمليات جمع التبرعات، فى الخارج لدعم جهود إخوانهم فى الداخل . هذا بجانب قيام بعض الهيئات والمؤسسات فى تلك الدول بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر للحركة . وقد حرصت الحركة الإسلامية للمزيد من تأمين استمرار مصادر تمويلها ، على استثمار جزء من أموالها خارج البلاد وقد ابتدعت بعض جماعات التيار الجهادى وسيلة جديدة للتمويل تقوم على السطو المسلح على محلات الذهب كما حدث فى أحياء عين شمس والزيتون وشبرا (٤٧) .

وفى إطار هذه الورقة ستركز الباحثة على آلية التغلغل من خلال المجتمع المدنى بمزيد من التفصيل مع الإشارة العابرة لكل من آلية العنف والتغلغل الاقتصادى .

العنف : كانت نشأة الجهاز الخاص لجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٥ هى نقطة البدء فى الإقرار بأن العنف إحدى وسائل الجماعة لتحقيق أهدافها . وبذلك أصبح هناك

آلتيان للعمل الإسلامي السياسي وهما العمل من خلال اللجان الاجتماعية أى العمل الجماهيري واستخدام القوة المسلحة وقد كانت هناك علاقة بين تفاقم حدة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وبين اللجوء إلى بديل العنف بصورة أكبر وهذا ما يفسر قيام الجهاز الخاص بأعمال عنف واسعة في الأربعينيات من هذا القرن وذلك عندما اشتدت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية اشتداداً كبيراً في المجتمع المصري (٤٨) .

وتؤكد هالة مصطفى أن استعراض تاريخ نشأة وتطور النظام الخاص في جماعة الإخوان المسلمين ما هو إلا دلالة قاطعة على محورية مبدأ الجهاد الإسلامي لدى أى حركة إسلامية بغض النظر عن توجهاتها العامة سواء كانت معتدلة أو راديكالية (٤٩) .

التغلغل الاقتصادي : برز التأثير المتنامي للحركة الإسلامية اقتصادياً في الثمانينات في صورة شركات توظيف الأموال . هذه الشركات التي أعلنت أنها تستثمر أموال المودعين استثماراً إسلامياً شرعياً ، أى لا تقدم فائدة ولكن تشرك العميل في المكسب والخسارة . وبذلك استطاعت أن تقدم لعديد أو كثير من المصريين فائدة مزدوجة ، فهي تضمن لهم استثمار أموالهم استثماراً إسلامياً . كما أنها تقدم لهم سعر فائدة أعلى من الأسعار السائدة في السوق . وقد أدى ذلك لتزايد عدد المودعين في هذه الشركات حتى وصل طبقاً لبعض التقديرات إلى ٤٠٠ ألف مودع ، وعلى صعيد آخر كان كثير من أصحاب هذه الشركات أعضاء سابقين في الإخوان المسلمين مثل الشريف . كما كانت الأنشطة الاقتصادية الأكثر تفضيلاً لهذه الشركات صناعة المواد الغذائية وصناعة النشر وذلك لأن الصناعة الأولى كثيفة العمالة وعالية الاستهلاك وبالتالي فهي صناعة قادرة على خلق قواعد مؤيدة للحركات الإسلامية Gran roots سواء من العمال أو المستهلكين ، أما صناعة النشر فهي تلعب وظيفة أخرى ، فهدفها إعادة صياغة العقل المصري وأسلمته من خلال نشر أمهات الكتب الدينية والتراثية وأفكار الحركة الإسلامية وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكتب الدينية من أكثر الكتب مبيعاً في مصر والعالم العربي (٥٠) .

ولا بد من التنويه إلى أن شركات توظيف الأموال ليست الآلية الأولى التي تم استخدامها لتحقيق التغلغل الاقتصادي ، بل سبقها بحوالى عقد من الزمان البنوك الإسلامية .

وقد أدركت الدولة خطورة ذلك الأمر اقتصادياً وسياسياً ، فأصدرت بعد ثمانى سنوات تقريباً من بدء نشاط شركات توظيف الأموال القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

والذى اشترط خضوع هذه الشركات لرقابة البنك المركزى المصرى . كما تحفظت على أصول شركتين من الشركات الكبرى وهما السعد والريان (٥١) .

التغلغل فى المجتمع :

يعد المسجد هو الخطوة الأولى فى بناء النفوذ داخل المجتمع . يبدأ العمل بمجموعة صغيرة تقوم بإلقاء دروس دينية على عدد واسع نسبيا ، ثم تتوسع المجموعة بعد ذلك ليبدأ العمل خارج المسجد داخل القرية أو الحى وفق سياسة واحدة تعتمد على ثلاثة محاور أساسية ، الأولى التربية والعمل الدعائى من خلال المسجد فى مرحلة التأسيس أو عبر الدعاية الواسعة بالبيانات والمجلات والمنشورات التى توزع على المواطنين فى القرية أو الحى ، الثانى تأسيس برنامج للمساعدة الاجتماعية من خلاله تقديم الجماعة مساعدات مالية وعينية للمواطنين الفقراء . والثالث وهو عادة يأتى بعد إنجاز المرحلتين الأولى والثانية ويتمثل فى المنع القهرى لبعض سلوكيات المواطنين بغرض فرض تصورات الجماعة الإسلامية الاعتقادية على القرية أو الحى وهو ما يعرف بتغيير المنكر (٥٢) .

وقد أدركت الحركات الإسلامية مدى أهمية المحور الثانى وهو الخاص بتقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء - فى بناء النفوذ وتأسيس الشرعية ، إذ يتم من خلاله حشد أكبر تأييد ممكن لهذه الجماعات من القطاعات الجماهيرية . فضلا على أنه يؤكد أن المشروع الإسلامى المطروح يهتم بقيم العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى . ولذلك السبب نشأت فكرة لجان العمل الاجتماعى فى المساجد التى تسيطر عليها هذه الحركات . وقد لعبت هذه اللجان دوراً حيويًا فى دفع نشاط الجماعة وتطورها وساهمت فى خلق رأى عام شبه مؤيد لممارستها نظراً لما كانت تقدم من خدمات متنوعة للسكان المحيطين بمساجد الجماعة . فكانت هذه اللجان تقيم فصولاً لمحو الأمية والتقوية وتحفيظ القرآن الكريم . كما كانت تقدم بعض الخدمات مثل توزيع السلع الغذائية والملابس على المواطنين الفقراء فى المناسبات المختلفة وتدفع المصروفات المدرسية للتلاميذ الفقراء أيضا . فضلا عن ذلك اهتمت هذه الجماعات بدراسة المشكلات التى يعانى منها المواطنون مثل الصحة وغيرها وقدمت حلولاً لهذه المشكلات ؟ فعلى سبيل المثال فى مجال الصحة قامت بإنشاء المستوصفات الإسلامية بالمساجد التابعة لها ، يقوم بالعمل فيها أطباء من أعضاء الجماعة . وقد تدرجت هذه الجماعات حتى وصلت إلى حد إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة مدرة للدخل مثل مناحل العسل ومزارع الدواجن ومشروعات إنتاج الألبان والجبن مما ساهم فى إيجاد فرص عمل لعدد كبير من

العاطلين ، ومن ناحية أخرى اهتمت هذه اللجان بالقيام بأعمال الصلح بين الأهالي والتدخل لحل المشكلات الأسرية (٥٣) .

تتضح أهمية آلية المسجد في التغلغل في المجتمع لدى حركات الإسلام السياسى بكافة تنويعاتها إذا عرفنا أنها تسيطر على حوالى ٣٠ ألف مسجد غير تابع للحكومة (٥٤) . وأبلغ دليل على قوة التغلغل من خلال هذه الآلية وجود ١٥٠ مسجداً تسيطر عليها الجماعة الإسلامية في مركز ديروط فقط (٥٥) .

لم يكن المسجد هو الآلية الوحيدة للتغلغل في المجتمع ، بل كان البداية وما زال الأساس . كانت الخطوة الثانية مؤسسات المجتمع المدني المصرى .

الجمعيات الأهلية :

تشير مراجعة التطور الزمنى للجمعيات الأهلية الإسلامية إلى تزايد نسبتها ، ففي الستينيات بلغت حوالى ١٧,٣٣ % من إجمالى عدد الجمعيات على مستوى الجمهورية ، وقد تزايدت هذه النسبة أثناء حكم السادات لتصل إلى ٣١,٠٢ % واستمرت هذه الزيادة فى حقبة الثمانينيات لتصل إلى ٣٣,٣٩ % . وقد كانت سياسة السادات الرامية لاستخدام الجماعات الإسلامية فى مواجهة اليسار والناصرين فى السبعينيات أحد الاسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع عدد الجمعيات الإسلامية (٥٦) أما فى الثمانينيات فقد كان وراء الارتفاع بل والأهم زيادة الفاعلية وتوسع النشاط تراجع دور الدولة الاجتماعى نتيجة التزامها بحزم سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى التى تفرض الحد من الإنفاق الاجتماعى ، وفى مقابل تراجع دور الدولة ، اتسع دور الجمعيات الأهلية الإسلامية ، فهى تقدم خدمات أفضل مما تقدم الدولة وأقل تكلفة مما يقدم القطاع الخاص . وقد اتسع مجال نشاط هذه الجمعيات ليشمل مجالات شتى فى التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية . فقد نجحت الجمعيات الإسلامية فى ملء الفراغ الذى تركته الدولة إلى حد كبير . وفى البداية كان هذا الدور مقبولاً بل يكاد يكون مفيداً من وجهة نظر الدولة مادام يقلل من أعبائها ويخفف من حدة التوتر الاجتماعى إلا أنه مع زلزال ١٩٩٢ تغير الموقف تغيراً جذرياً . فقد نجحت المنظمات الأهلية الإسلامية فى محاولات الإغاثة وكانت أكثر فاعلية من الحكومة ، فخلال ساعتين من حدوث الزلزال ، كانت قوافل الأطباء والطعام والأغطية والأدوية منتشرة فى المناطق المنكوبة ، فى الوقت الذى كانت الدولة ما زالت عاجزة عن التصرف . وقد نقلت شبكة CNN المشهد مما دفع الدولة لإصدار أوامر عسكرية تحظر تقديم أى خدمات مباشرة لضحايا الزلزال إلا من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية أو الهلال الأحمر (٥٧) .

إن أهم ما يميز الجمعيات الأهلية الإسلامية قدرتها بالمقارنة بالجمعيات الأهلية الأخرى - على تحقيق قدر من الاستقلال عن الدولة ولا سيما فيما يتعلق بالدعم الحكومي ، فهي تمتلك قدرات عالية على تعبئة المتطوعين والتمويل المطلوب حيث تعتمد مصادر تمويلها بالأساس على أموال الصدقات والزكاة والتبرعات (٥٨) وتشير دراسة أخرى إلى أن حصيلة أموال الزكاة التي تشكل بعض موارد الجمعيات الإسلامية وصلت إلى حوالي ٥ ملايين دولار في عام ١٩٨٨. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ موجه فقط من خلال ثلاثة آلاف مسجد (٥٩) .

وخلاصة القول إن الجمعيات الأهلية الإسلامية نجحت في التعامل مع تحديين أساسيين تواجههما الجمعيات الأهلية في مصر بصفة عامة وهما التطوع والتمويل مما مكنها من تحقيق درجة من الاستقلال النسبي عن الدولة رغم القيود القانونية (قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤) القائم .

ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق الدور الذي تقوم به الجمعيات الإسلامية من حيث تنوع أنشطتها والتي تتجاوز مجالات الدعوة الدينية إلى مجالات الرعاية الاجتماعية الواسعة تشير إلى حقيقة مفادها أن الدور السياسي للجمعيات يذهب إلى إطار أكثر اتساعاً من مجرد الإعلان عن دور سياسي أو ممارسة بشكل مباشر وذلك من خلال تربية النشء وإعداد الكوادر (٦٠) .

والملاحظة الأخيرة في هذا الشأن أن خطاب الجمعيات الأهلية الإسلامية خطاب يتسم بالتعقيد والتداخل وتعدد التوجهات مما يجعل من الصعب الفصل بينها وبين حركات الإسلام السياسي المختلفة والتي تتجح في الغالب من الاستفادة من هذه الجمعيات أو العمل من خلالها في بعض الأوقات وبعض المناطق ، خاصة وأن الحركة الإسلامية بكافة تشكيلاتها المعتدلة والراديكالية تنطلق من أرضية فكرية واحدة . وهي ضرورة بناء المجتمع الإسلامي من أسفل .

النقابات المهنية : لم يكتف الإسلاميون سواء كانوا ينتمون للإخوان المسلمين أو كانوا ينتمون لإحدى الجماعات الراديكالية ببناء النفوذ في المناطق الفقيرة والمهمشة ووسط الطبقات الدنيا والفقراء ، بل وجدوا أيضاً أنه من الضروري أن يتواجدوا وسط الطبقة الوسطى والتي تمثل عماد أو عامود المجتمع ، وأن يستغلوا ما تتعرض له هذه الطبقة من عملية حراك هابط . وبالفعل كانت بعض النقابات المهنية مهياة لأن يحتل التيار الإسلامي مواقعها فيها ، فقد كانت تسود بعضها عديد من مظاهر الفساد فضلاً عن

عجزها عن خدمة مصالح أعضائها . والتخفيف من ضغوط الحياة . كما كانت النقابات المهنية ساحة هامة لعمل التيار الإسلامى المحجوب عن الشرعية باعتبارها قنوات شرعية تسمح بمخاطبة قاعدة عريضة فى المجتمع . وقد استند هذا التيار للقدرات التنظيمية العالية التى يتميز بها وأيضاً إلى الدين لاكتساب أرضية أكبر من المؤيدين . وقد كانت أحد بل وأهم أسباب نجاح هذا التيار قدرته على التوجه مباشرة لمخاطبة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء خاصة الشباب منهم من خلال إقامة شبكة من الخدمات تبدأ من القروض ومشروعات توليد الدخل وإيجاد فرص العمل وتمتد لإقامة المساكن والرعاية الصحية . وبالفعل احتل التيار الإسلامى أغلبية مقاعد مجالس أربع نقابات مهنية ؛ نقابة الأطباء ٢٠ مقعداً من إجمالى ٢٥ مقعداً ونقابة المهندسين ٤٥ مقعداً من إجمالى ٦١ مقعداً ونقابة الصيادلة ١٧ مقعداً من ٢٥ مقعداً ونقابة المحامين ١٨ مقعداً من ٢٥ مقعداً وذلك وفقاً لبيانات التسعينيات (٦١) .

خامساً : الحركات الإسلامية الراديكالية بين التغير والاستمرارية :

رغم التشابه الكبير فى سمات الحركات الإسلامية الراديكالية وكذلك آلياتها بين الفترتين ٧٤-٨١ و ٨٢-١٩٨٨ ، إلا أن هناك بعض ملامح التغير الفارقة . فقد تشابهت الفترتان تشابهاً كبيراً فيما يتعلق بالتركيبة الديمغرافية والأوضاع السوسيو اقتصادية لقوام حركات الإسلام السياسى . التغير الوحيد الذى طرأ بروز العشوائيات كمفرخة للتطرف وتربة صالحة ومواتية للحركات الإسلامية كى تبنى نفوذها وتقاوم الملاحقات الأمنية فى نفس الوقت .

أما على صعيد الآليات ، فإن المتتبع للحركات الراديكالية منذ منتصف السبعينيات حتى الآن يلحظ ثلاثة تغيرات فارقة ميزت عقد التسعينيات وهى الانتشار الكبير للحركات الإسلامية وتوسع مجال أهدافها وعولمة الحركة أى عبورها للحدود الوطنية والقدرة الأوسع على التغلغل فى المجتمع المدنى ومنظماته .

فقد شهدت التسعينيات انتشار الحركات الإسلامية وتعددتها إما نتيجة الانشقاقات أو الاقتتاع بأن تحقيق الهدف النهائى وهو إقامة الدولة الإسلامية ليس أمراً يسيراً أو ظهور أجيال جديّة أكثر شباباً . وبالفعل فبجانب الجماعات الأساسية وهى الجهاد والجماعة الإسلامية ظهرت جماعات أخرى مثل العائدون من أفغانستان والعائدون من السودان والأفغان العرب والتبليغ والتوقف والتبيين فضلاً عن ذلك فقد توسعت أهداف هذه الجماعات فلم تعد قاصرة على الدولة ورموزها فحسب بل امتدت لتشمل المجتمع والسائحين الأجانب فى مصر (٦٢) .

أما عولمة الحركة والذي يقصد بها عبورها للحدود الوطنية فقد بدأت مع غزو السوفييت لأفغانستان أواخر السبعينيات واستمرت طيلة ما يزيد عن عشر سنوات . وتجدر الإشارة إلى أن الهروب للخارج (الهجرة) تراث إسلامي قديم وهو ميكائزم للبقاء وحماية النفس (٦٣) إلا أنه في صورته الحديثة كان بمثابة ملمح أساسي أعطى للجماعات الراديكالية قوة وفاعلية غير مسبوقه إذ وفر الخروج إلى أفغانستان عدداً من المكاسب الضخمة للحركات الإسلامية ، أولها تأمين قيادات التنظيمات المختلفة خشية اغتيالهم أو تصفيتهم ، ثانيها اكتساب خبرات عسكرية كبيرة من خلال التدريب في المعسكرات في أفغانستان والقيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق هناك ، فضلاً عن التمرس على خبرات أكثر تنوعاً مثل أعمال المخابرات وجمع المعلومات ، ثالثها تسهيل طلب اللجوء السياسى لدول أوربا حيث تتوفر إمكانيات للرعاية وتعبئة الراى العام العالمى وأخيراً التمويل الضخم من جهات عديدة (٦٤) .

وقد وضحت هذه النقلة الكيفية فى آليات عمل الجماعات الراديكالية المختلفة عند عودة الكثير منهم إلى مصر وتنفيذهم لأعمال عنف دقيقة التخطيط وواسعة النطاق .

أما الملمح الأخير فى التغير فكان القدرة على النفاذ لمنظمات المجتمع المدنى خاصة النقابات المهنية ، فلم يعد كافياً بناء النفوذ فى المناطق الشعبية والريفية والعشوائية ، بل لا بد أيضاً من بناء النفوذ فى المجتمع المدنى وبالتالى التوازن فى العمل على مستوى الجماهير وكذلك النخبة .

كلمة أخيرة

رغم تبنى هذه الورقة للتفسيرات السوسيو اقتصادية والسياسية وذلك استناداً لنتائج الدراسات الميدانية التى تناولت الجماعات الإسلامية الراديكالية ، إذ تشير الغالبية العظمى من هذه الدراسات إلى أن قوام حركات الإسلام السياسى الراديكالى ينتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، وهى شريحة بطبيعتها تتسم بقدر عال من التذبذب السياسى والقلق بسبب وضعها غير المستقر فى السلم الاجتماعى ، إذ إنها ما زالت فى عملية حراك اجتماعى . كما أن الأصول الاجتماعية لهذه الشرائح تعود إلى مهاجرى الريف إلى المدينة والذين وفدوا حديثاً ويعانون من التناقضات بين القيم الريفية والقيم المدنية الحديثة (٦٥) فضلاً عن توزيعهم الجغرافى والذي يشير إلى تركيزهم فى المناطق الأكثر تخلفاً وحرماناً من التنمية وسيادة للثقافة التقليدية مثل الصعيد . وكذلك العشوائيات التى استقبلت المهاجرين من الريف إلى المدينة والذي صعب عليهم أن يندمجوا فى العملية

الإنتاجية والتحقوا بأعمال هامشية غير منتجة ومن ثم تحول معظمهم إلى قوى عاطلة سافرة أو مقنعة .

ومع ذلك فإن هناك تفسيرات أخرى لا يجب تجاهلها خاصة وأن الحركة الإسلامية الراديكالية ظاهرة اجتماعية كأيّة ظاهرة متعددة الأبعاد ، وبالتالي تحتاج لتعدد التفسيرات . والتفسير الثانى المطروح فى هذا الشأن هو التفسير الذى يستند للمرجعية الدينية المقدسة ، فالعامل الفكرى والأيدىولوجى هام ، فالجماعات الإسلامية الراديكالية لديها مشروع سياسى واجتماعى واقتصادى ذو طبيعة إسلامية ، وقد تختلف الجماعات فى طبيعة فهمها لتفاصيل علاقة ذلك المشروع بقواعد الإسلام وأصوله ، كما قد تختلف تفسيراتها لبعض هذه القواعد والأصول إلا أنها مع ذلك تعتقد فى صحة انتساب مشروعها للإسلام (٦٦) .

النقطة الأخيرة تتعلق بدور الدولة ، فالدولة تظل مسئولة إلى حد كبير بحزمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والأمنية عن الأوضاع التى أفرزت الحركات الإسلامية الراديكالية وأدت لازدهارها ونجاحها فى بناء نفوذها، وذلك إما بتخليها عن أداء دورها فى مناح شتى ، خاصة فى المجالات الاجتماعية أو تخطيطها فى تخطيط سياساتها وإداراتها مثلما حدث فى مجالات الإعلام والتعليم والسياسة الأمنية . وهكذا على حد تعبير بورجا فى كتاب " الإسلام السياسى صوت الجنوب " . وهكذا بدأ مناضلو الإسلام السياسى فى نسج خيوط مجتمع مضاد فعلى يحاول أن يستجيب لكل وجه من أوجه قصور النظام أو لكل مجال تتعثر فيه عملية التحديث الفوقية . وعندما يتظاهر هذا الأسلوب فى العمل بأنه يتجاهل الدولة ، وعندما يعطى المجتمع الوسائل التى تسمح له بالاستغناء عن الدولة ، فإن مثل هذا المنهج يساهم فى إعطاء عملية التشكيك فى مصداقية نظام الحكم (إن لم يكن سحب الثقة من الدولة) فاعلية أكبر من مجرد المواجهة مع هذه النظم (٧٦) .

المراجع

- ١ - انظر المزيد عن هذه الإسهامات الفكرية :
 - حليم بركات ، المجتمع العربى المعاصر ، بحث استطلاعى اجتماعى - بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .
 - ألبرت حورانى ، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٨٩ - ١٩٣٩ ، بيروت ، دار النهار للنشر ١٩٦١ .
 - عفاف لطفى السيد (ترجمة عبد الحميد سليم) ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٠ .
 - محمد جابر الأنصارى ، الفكر العربى وصراع الأضرار المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٦ .
 - Sharafi, H. Arab intellectuals and the west, the formative years 1875- 1914, Boltimar, john hcriis press, 1970.
- ٢ - هالة مصطفى ، الإسلام السياسى فى مصر ، من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٨ .
- 3- Nemat guenena saad eddin Ibrahim changing face of Egypt Islamic Actiuiion, paper presented to the sinstitute peace USIP, sept 1997, P, 16.
- 4- Ibid, PP. 28-29.
- ٥- عبد السلام نويرة ص ٣٠٩ .
- ٦- مرجع سابق ، ص ٣١١ .
- ٧- مرجع سابق ، ص ٣١٤ .
- 8- Guenena & Ibrahim, op it, p. 51.
- ٩- هشام مبارك ، الإرهابيون قادمون ، دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف ١٩٢٨-١٩٩٤ ، القاهرة ، كتاب المحروسة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٢٣٠ - ص ٤٢٥ .
- ١٠- مصطفى الفقى ، الإسلام فى عالم متغير ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ١١ .

١١- نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف ، صراع الدين والدولة فى مصر ، رؤية أولية للقضايا الأساسية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ ص ٦٤ - ص ٦٥ .

١٢- رفيق حبيب ، الاحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٢-١٦٣ .

١٣- مصطفى الفقى ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

١٤- هشام مبارك ، مرجع سابق ص ١١٢ .

١٥- عبد السلام نوير ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .

١٦- مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

١٧- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

١٨- انظر المزيد ، حسن بكر ، العنف السياسى فى مصر ، أسيوط بؤرة التوتر - الأسباب والدوافع ١٩٧٧ - ١٩٣٣ ، القاهرة ، المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ٩٠ - ص ١١٠ .

١٩- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

٢٠- راجع هويدا عدلى ، المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر ، دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية من ٨٢ - ١٩٩٣ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٤ - ص ١٥١ .

21- Saad Eddin Ibrahim, howaida adly, dina sheata, civil society and gonernance, the case of Egypt, unpueised paper, p. 15.

٢٢- وحيد عبد المجيد ، الأزمة المصرية ، مخاطر الاستقطاب الإسلامى العلمانى ، القاهرة ، دار القارئ العربى ، ١٩٩٣ ، ص ٤٧-٤٨ .

٢٣- هويدا عدلى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢١٥ .

24- Handousa, H crisis and challenge, praspcts for the 1990s in handousa, potter, employment and structural adistment in Egypt in the 1991 the American UNIV in Cairo press, 1991, P.S

٢٥- راجع جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان القاهرة ، كتاب الهلال ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦ .

٢٦- راجع محمد إبراهيم منصور ، تنمية التطرف وتطرف التنمية ، أسيوط نقلا عن حسن بكر ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٣٧ .

- ٢٧- ممدوح الولي ، سكان العشش والعشوائيات ، الخريطة السكانية للمحافظات ، القاهرة ، نقابة المهندسين ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦٢ .
- ٢٨- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .
- ٢٩- ممدوح الولي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .
- ٣٠- علا مصطفى وعزة كريم ، الطفل في المناطق العشوائية ، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٨ ، ص ٩ .
- ٣١- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
- راجع أيضا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان العشوائيات : صلاح الدين محمود عبد الفتاح ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية ، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ ص ٣٩ .
- ٣٢- نور فرحات .
- ٣٣- ممدوح الولي ، ص ٢٥٥ .

34- Guenena, op. Cit, p.p- 68-84.

- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧-٢٣٨ .
- ٣٥- مرجع سابق .
- ٣٦- مرجع سابق .
- ٣٧- مرجع سابق .
- ٣٨- ممدوح الولي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .
- ٣٩- مبارك ، مرجع سابق .
- ٤٠- نادر فرجاني ، آثار إعادة الهيكلة الرأس مالية على التنمية في مصر ، أحمد زايد وسلمية الخشاب ، سياسات التكيف الهيكلي في مصر ، الأبعاد الاجتماعية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥ ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ص ٣٨ .
- ٤١- أحمد حسن ، التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .
- ٤٢- يتضح هذا الأمر عند تحليل خطاب النخبة المثقفة تجاه عدد من القضايا ومن أبرزها (كتب قاسم أمين عن تحرير المرأة في أوائل القرن ، قضية كتاب في الشعر الجاهلي ومستقبل الثقافة المصرية للدكتور طه حسين ، قضية كتاب في الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق حتى وصلنا إلى قضايا مؤتمر بكين ونصر حامد أبو زيد ومؤتمر السكان ..) راجع تحليل بعض هذه القضايا هويدا عدلى ، مرجع سابق .

- ٤٣- راجع نماذج لبعض هذه الكتابات .
- حسن حنفى ، الجنور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر ، فى مركز دراسات الوحدة العربية ، الديمقراطية ، وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١١٧ .
- حوار عمرو عبد السميع مع لطفى الخولى فى اليمين واليسار ، حوارات حول المستقبل ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ص ٦١ ، ١٩٩٣ .
- طارق البشرى ، الأوضاع الثقافية للحوار القومى ، فى: كمال المنوفى ، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير ، المجلد الثانى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤ ، ص ١٦٣٣ ، ص ١٦٣٤ ؟
- حسن وجيه ، مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى ، الكويت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٤ ، ص ١٦٥ ، ص ١٧٣ .
- ٤٤- عبد العظيم رمضان ، جماعات التكفير فى مصر ، الأصول التاريخية والفكرية القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ص ٩٥ ، ص ٣٢٢ .
- ٤٥- هالة مصطفى ، مرجع سابق .
- ٤٦- عماد صيام - نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٦ .
- ٤٧- مرجع سابق ، ص ١٠ - ص ١٣٠ .
- ٤٨- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
- ٤٩- هالة مصطفى ، ص ١٢١ .

50- Guenena & Ibrahim, cpcit, 42 - 43.

51- Sidib.

٥٢- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

٥٣- مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

54- Guenena, op. Ut, P 64.

٥٥- مبارك مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

٥٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥ ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

75- Guenena, cps. Ct, p. 62.

راجع أيضا : Ibrahim Adly, cp p 34.

٥٨- تقرير الحالة الدينية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

٥٩- أمانى قنديل .

٦٠- تقرير الحالة الدينية ، مرجع سابق، ص ٢٣٦ ، ص ٢٣٧ .

راجع في هذا الشأن حالة الجمعية الشرعية ومدى تنوع أنشطتها واتساع مجالها ولم تستفص الباحثة في هذه النقطة نظراً لوجود دراسة أخرى في إطار هذا المشروع معنية بالموضوع .

٦١- أمانى قنديل ، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١١-١٩٩٣ ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٠-١٥١ .

62- Guenena op. Cit pp 47-48.

63- Sbid, p 48.

٦٤- مبارك مرجع سابق ، ص ٢٦٧ - ص ٢٧٩ .

٦٥- تقرير الحالة الدينية ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

٦٦- مرجع سابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

٦٧- فرانسوا بورجا ، ترجمة لورين زكري ، الإسلام السياسي، صوت الجنوب، القاهرة، دار العالم الثالث ، ١٩٩٢ ، ص ١١٥ .

الفصل الثالث

الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية في مصر

إعداد
د. عماد صيام

- المجتمع المدني والمنظمات الأهلية
- الحالة الإسلامية والعمل الأهلي
- الإخوان والمنظمات الأهلية علاقة تاريخية - دراسة حالة
- مستقبل العمل الأهلي للحركة الإسلامية في مصر
- ملف توثيقى لأبرز الجمعيات الدينية الإسلامية في مصر ومدى علاقتها بتيار الإسلام السياسي .

المجتمع المدني والمنظمات الأهلية

تصف بعض التعريفات المجتمع المدني بأنه " الساحة التى تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التى لا تتعلق مباشرة بالربح ، ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية ، وهو ما يعنى أن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمنطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التى تتحكم فى السوق أو تلك التى تتعلق بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية^(١) وهذا التحديد لساحة المجتمع المدني التى تجد تجلياتها فى قيم ثقافية ، وأبنية مؤسسية وفاعليات اجتماعية ذات طابع مميز ، لا يجعلها بعيدة أو منفصلة عن ساحات الصراع الاجتماعى التى تحتشد فيها مختلف الفئات الاجتماعية سواء تلك السائدة أو الساعية لإعادة اقتسام الثروة والسلطة ، هو ما دفع جرامشى لتطوير مفهوم المجتمع المدني باعتباره "الساحة التى تفرز فيها الطبقات الحاكمة وسائل هيمنتها الأيديولوجية" بمعنى كونها السبيل الذى تلجأ له الفئات الاجتماعية المسيطرة لتأكيد هذه السيطرة دون اللجوء لأساليب القمع المباشرة^(٢) ، وهو ما يعنى أن مؤسسات المجتمع المدني من الناحية الإجرائية هى بمثابة البنية التحتية التى تمارس من خلالها أشكال أخرى من الصراع الاجتماعى أقل عنفاً وقمعا بين الفئات الاجتماعية المتصارعة التى تحاول توظيف هذه المؤسسات لبناء نفوذها الفكرى ، عبر اللجوء لممارسات وأولويات بديلة لتلك التى تتبناها الدولة ، كجزء من معركة الصراع ذات الطابع التراكمى ، وهى العلاقة التى يبدو أن تيار الإسلام السياسى قد أدركها منذ وقت مبكر وبدأ فى توظيفها^(٣) .

فى هذا الإطار تأتى محاولة رصدنا لدور الجمعيات الأهلية وعلاقتها بحركة الإسلام السياسى خاصة وأن منشأ الجمعيات الأهلية فى مصر منذ القرن التاسع عشر ، كانت

(١) د. رشاد انطونيوس: استراتيجية العمل فى الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني ، بحث مقدم إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصرى فى ضوء متغيرات للنظام العالمى، كلية الآداب جامعة القاهرة/ قسم اجتماع ١٠/١١ مايو ٩٤، ص ٤-٥ .

(٢) للمرجع السابق ص ٨ .

(٣) Sami Subieda: Islam, the state and Democracy, Washington, Middle East Report No. 179 Nov. Dec. 1992.

تغلب عليه السمة الدينية^(١) ، وهو ما يمكن ملاحظته بالنظر إلى تلك الجمعيات "من حيث أسباب قيامها ، ومجالات اهتمامها ، ومن حيث السلوكيات التي ألزمت بها أعضائها ، وألوان نشاطها بصفة عامة ، والتي يمكن القول إنها في مجملها كانت تسعى لأن تعد التعبير العملي عن التمسك بالهوية الإسلامية في العقيدة ، وطريقة التفكير ونمط الحياة اليومية بصفة عامة ، وذلك في مواجهة الدعاية لتقليد الغرب ، واقتفاء أثره ، وكان بعضها يتمتع بدرجة أو بأخرى من التنظيم والنشاط الحركي في المجتمع^(٢) (٣) ، وعلى الرغم من اهتمام هذه الجمعيات بالعديد من الأنشطة ذات الطابع العلماني ، إلا أنه كان هناك سعي دائم للامتداد بجذور هذه الأنشطة للفكر الديني وتأسيسها على دوافع عمل الخير ، خاصة وأن العمل في هذه الجمعيات كان يقوم بالأساس على فكرة التطوع والتبرع ، وهو ما يعتبره سيد قطب أبرز مفكري التيار الإسلامي ، أحد أهم الواجبات التي يجب أن تتبناها وتؤكد عليها أي حركة سياسية إسلامية تسعى لبناء المجتمع المسلم ، حيث يرى أن "الترف لابد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ، فالطاقة الفائضة لابد لها من متصرف ، فهناك مال فائض وهو طاقة ، وهناك حيوية جسدية فائضة وهي طاقة ، وهناك فضل زمن فائض بلا عمل ولا تفكير وهو طاقة ، والفتية المترفون ، والفتيات المترفات وهم يجدون الشباب والفراغ والجدة ، لابد أن يفسقوا ولابد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد ، وطاقة المال وطاقة الوقت ، وغالباً ما تكون مصادرها نافهة تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التقاهة والميوعة

(١) لا ينفي هذا قيام الجمعيات نفسها بالعديد من الأدوار ذات الطابع العلماني مثل الدفاع عن الهوية الوطنية في مواجهة الاستعمار ، الدفاع عن مفاهيم المواطنة والانتماء القومي ، أو الدور الاجتماعي في مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية حيث كانت هذه الأدوار تركز إلى منطلقات دينية في الغالب الأعم = لمزيد من التفاصيل د. أماني قنديل / د. سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ص ٣١ .

(٢) إبراهيم البيومي غانم الفكر السياسي لحسن البنا ص ٩٢/٩١ .

(٣) في هذا السياق يمكن رصد العشرات من المعارك الفكرية والثقافية التي خاضتها هذه الجمعيات من خلال قيامها ، والتي تعبر عن الخطاب الديني السائد ، والذي كان يطرح في مجمله إطاراً عاماً للتغيير السياسي وبناء الدولة الإسلامية في هذا الإطار نذكر مثلاً معركة الشيخ محمد الخضر حسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية ضد كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق ، معركة د. محمد الغمراوي أحد مؤسسي جمعية الشبان المسلمين وأبرز قاداتها ضد كتاب الشعر الجاهلي لطفه حسين ، ومعركة حسن البنا المرشد العام لجمعية الإخوان المسلمين ضد كتاب مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين .

والقدارة الحسية والمعنوية"^(١) وعلى الرغم من تركيز سيد قطب في هذا الاستشهاد الطويل على الجانب الأخلاقي للحفاظ على أخلاق الأمة باعتباره شيئاً واجباً ، إلا أنه يعكس فى ذات اللحظة تنبه مفكرى الإسلام السياسى لأهمية توظيف هذه الطاقات فى إطار مشروعهم السياسى هذا التوظيف الذى يأخذ غلالة دينية لا تحجب الهدف الحقيقى من وراء هذه الدعوة التى يفصلها سيد قطب فى كتابات أخرى تتناول كيفية توظيف هذا الفائض فى المال/ الوقت/ والجهد ، عبر التطوع لتعليم الأميين ومعاونة المحتاجين والقيام بالإرشاد الاجتماعى وإنقاذ الفتيات المشردات، ودراسة أحوال لأحياء الفقيرة ، وهى الدعوة التى شملت الشبان والشابات^(٢) ووجدت تطبيقها الفعلى من خلال أنشطة جماعة الإخوان المسلمين .

وإذا كان العمل فى الميدان الاجتماعى فى بدايات القرن من خلال الجمعيات الأهلية بشكل عام قد وجد جنوره فى الأخلاقيات أو الواجبات الدينية الداعية لفعل الخير وكسب المغفرة عبر التصدق بالمال والجهد ، أو الالتزام بتقديم الزكاوات ، فقد تطور مع ظهور الجمعيات الدينية الإسلامية ذات الرؤى المتميزة فى فهم الإسلام سلوكاً وعقيدة^(٣) ، باعتباره أحد أساليب التربية والتميز فى مجتمع بعيد عن روح الإسلام ، ثم تطور بعد هذا على يد الإخوان ، المؤسسون الفعليون لحركة الإسلام السياسى باعتباره أحد أشكال العمل السياسى المباشر ، التى يمكن من خلالها ممارسة عمليات الحشد والتعبئة السياسية ، عبر تقديم أنفسهم كبديل ، خاصة وأن الجمعيات الأهلية لما تتميز به من سمات ، تسمح بأفضل الشروط لتحقيق ذلك :

★ فهى مؤسسة شرعية (لها صفة قانونية) لها طابع الاستمرار ، وهو ما يسمح بمراكمة النجاحات .

★ غير مرتبطة هيكلية بالدولة وإن كانت تعمل فى إطار قوانينها ، وبالتالي تسمح باستقطاب جهود من تحول قدراتهم وظروفهم على الانخراط فى العمل السرى .

(١) سيد قطب: العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، ط ٢ ١٩٦٨ ، ص ١٤٤ .

(٢) يمكن الرجوع إلى سيد قطب : " أريد ١٠٠٠٠ متطوع ومتطوعة لخدمة القاهرة وحدها" ، فى مصر

لزمة سيدات" وهى المقالات المنشورة فى مجلة للشئون الاجتماعية لمزيد من التفاصيل شريف يونس:

سيد قطب والأصولية الإسلامية ، طيبة للدراسات والنشر ط ١ ١٩٩٥ ص ٩٤، ٩٥ .

(٣) نموذج الجمعية للشرعية ، أنصار السنة ، العشيرة المحمدية ، الشبان المسلمين .

★ تدار بشكل ذاتى من خلال أعضائها ومجلس إدارتها المنتخب ، وهو ما يسمح بتدريب ميدانى على أعمال القيادة والادارة .

★ تسمح بقدر من المشاركة التطوعية فى تنظيم الأنشطة وإدارتها .

★ غير حزبية ولا تعمل بالسياسة مباشرة وبالتالي فالعمل بها آمن وبعيد عن الصدام مع الدولة .

★ يمكن من خلالها تقديم خدمات عديدة لقطاعات واسعة ومتعددة من السكان بتكلفة أقل وأحيانا بمستوى أفضل من تلك التى تقدمها المؤسسات الحكومية ، بل والاتصال بهؤلاء السكان بشكل مباشر ، وهو ما يسمح بتكثيلهم وحشدهم .

★ فإذا أضيف لهذا كله كون الجمعية ذات طابع دينى (كما فى العديد من الجمعيات النشطة) وأن العمل الاجتماعى ذاته عمل قائم على التصديق وفعل الخير سنجد درجة عالية من التوحد بين الغرض ومجال النشاط ، له قدرة عالية على دغدغة المشاعر بدعوى التقرب إلى الله والالتزام بتعاليمه ، وهى الميزة التى تعطى جانبية خاصة للجمعيات الدينية الإسلامية نلمحها بوضوح فى تزايد أعدادها ، ونسبتها إلى إجمالى الجمعيات الأهلية الأخرى ، وهو ما يبرز فى عدد من المحافظات ، توجد بها الكتلة الرئيسية من هذه الجمعيات الأهلية بشكل عام ، ويصب بشكل مباشر فى عملية أسلمة المجتمع من أسفل ، كأحد آليات بناء الدولة الإسلامية ، كما يشير الجدول رقم (١) .

جدول نسبة الجمعيات للجمعيات الدينية الإسلامية ببعض المحافظات لإجمالى كل الجمعيات عام ٩١/٩٠ فى نفس المحافظة

المحافظة ^(١)	% للجمعيات الدينية الإسلامية
القاهرة	٢١,٣
الجيزة	٢٣
الإسكندرية	٣١,٣
الدقهلية	٢١
المنيا	٥١
بنى سويف	٢٢
سوهاج	٢٩,٥
قنا	٢٦,٦

(١) لمانى قنديل / سارة بن نفيسة مرجع سابق ص ١٦/١٥ .

كان هذا البروز لحجم الجمعيات الدينية الإسلامية ، وتصاعد الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية بشكل عام فى المجال الاجتماعى ، الاقتصادى ، الثقافى ، بجانب تنامي نفوذ تيار الإسلام السياسى منذ بداية السبعينيات هو الدافع وراء محاولة البحث عن :

- ١- هل هناك ثمة ارتباط بين الجمعيات الدينية الإسلامية وحركة الإسلام السياسى .
- ٢- مدى الارتباط بين الجمعيات الدينية الإسلامية وحركة الإسلام السياسى ، وأشكال هذا الارتباط .
- ٣- الدور الذى تقوم به هذه الجمعيات لدعم حركة الإسلام السياسى على صعيد المجتمع .
- ٤- تأثير تواجد تيار الإسلام السياسى على حركة المنظمات الأهلية فى مصر .

ولندرة الدراسات التى تحاول الاقتراب من هذه القضايا ، حيث لازالت معظم الدراسات التى تناولت حركة الإسلام السياسى تركز على الجانب الفكرى الخاص بالخطاب الأيديولوجى والسياسى ، أو الجانب التاريخى ، فى الوقت الذى تكاد تغيب فيه الدراسات التى تسعى لكشف حركة الإسلام السياسى فى الواقع وآليات تحويل الخطاب السياسى لفعل سياسى ، وأساليب بناء النفوذ بين الفئات الاجتماعية المتعددة ، وهى المجالات التى تسعى هذا الدراسة إلى فتح الحوار وإثارة القضايا المتعلقة بها ، لتمهيد الطريق أمام دراسات أخرى أكثر تفصيلاً فى محاولاتها اكتشاف الآليات الفعالة التى لجأت إليها حركة الإسلام السياسى على اختلاف تياراتها لاختراق المجتمع وبناء نفوذها السياسى الذى أصبح من المستحيل إقتلعه بحملات التصفية أو الحصار .

الحالة الإسلامية والعمل الأهل

منذ بداية السبعينيات شهد المجتمع المصري العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي ساهمت في دعم الميل العام للتدين وزيادة انتشار الأفكار الدينية ، فقد تزايد لجوء النظام السياسي لتوظيف الدين في محاولة دعم شرعيته ، خلال صراعه مع القوى الناصرية واليسارية ، وهي العملية التي بدأت باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع والبدء في حوارات شارك فيها رئيس الجمهورية بشخصه مع قيادات الإخوان^(١) ووصلت إلى حد دعم جماعات الإسلام السياسي في الجامعة^(٢) ، وانتهت باحتدام الصراع بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي التي أصبحت منافساً له ثقلاً ، ينفي الشرعية الدينية عن النظام ويحتكرها لنفسه ، وهو ما دفع النظام السياسي إلى حد المزايدة على شعارات الحركة الإسلامية ، التي وصل الصراع مع بعض فصائلها لحد الصدام المسلح^(٣) ، وتزامن مع نهج النظام السياسي في هذا المجال طوفان الهجرة لبلدان النفط، التي تبلورت فيها معالم نوع جديد وخاص من الإسلام هدفه الأول والأخير الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة في تلك البلدان ، وهو إسلام يركز على

-
- (١) عمر التلمساني : "نكريات لا منكرات" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية" ، ط ١ ١٩٨٥ .
- (٢) ، (٣) هناك عشرات للكتابات والدراسات التي تناولت بشكل أكثر تفصيلاً هذه الموضوعات مثل :
- د. هاله مصطفى : الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي للسادات ومبارك كتاب المحروسة رقم ٩ ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- فؤاد زكريا : الصحوة الإسلامية في ميزان العقل دار الفكر المعاصر القاهرة ١٩٨٧ .
- فؤاد زكريا : الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة ، دار الفكر للقاهرة ١٩٨٦ .
- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- وائل عثمان : أسرار الحركة الطلابية ٧٥/٦٨ ، مطابع منكور ، القاهرة .
- عادل حموده : قنابل ومصاحف قضية تنظيم الجهاد ، سيناء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- د. حسن بكر : العنف السياسي في مصر ، أسبوط ثورة التوتر ، الأسباب والدوافع/٧٧-١٩٩٣ ، كتاب المحروسة رقم ١٥ ط ١ ، سبتمبر ١٩٩٦ .
- هشام مبارك : الإرهابيون قادمون دراسة مقارنة بين موقف الإخوان وجماعات الجهاد من قضية العنف ١٩٣٨ - ١٩٩٤ ، كتاب المحروسة رقم ١٢ ، القاهرة ١٩٩٥ .

أداء الشعائر والتمسك بسنة الرسول ، بغض النظر عن المضمون السلوكي والأخلاقي والاجتماعي الكامن وراءها ، ومما لا شك فيه أن طوفان الهجرة الذي شمل الملايين من الأسر المصرية لتلك المجتمعات ، ساهم بدوره في رواج هذا النمط من الإسلام منع رواج السلع المعمرة والفاخرة التي استوردتها العاملون بتلك البلدان ، وكان غياب المشروع القومي ، وتزايد تدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات كبيرة من السكان دافعا لهذه القطاعات لرحلة البحث عن بديل يخرجهم من واقع البؤس الاجتماعي الذي يعانون وطأته وكان للشعارات العامة والغامضة التي رفعتها جماعات الإسلام السياسي ، مثل "الإسلام هو الحل" أثرها في مداعبة آمال جزء كبير من هؤلاء السكان ، خاصة بعد فشل التجارب التنموية التي لا تستمد إطارها المرجعي من الدين .

ساهمت هذه العوامل وغيرها على امتداد السبعينيات وحتى التسعينيات في خلق مناخ عام في المجتمع وصل بالشعارات العامة التي تطرحها الحركة الإسلامية مثل "الإسلام هو الحل" "مصر بلد إسلامي" ، "تطبيق الشريعة" .. الخ ، إلى حالة من الجاذبية والانتشار ، وهو ما ساهم في وجود فئات واسعة من المناصرين للحركة والداعين لأفكارها، بصرف النظر عن ارتباطهم التنظيمي بإحدى منظمات الإسلام السياسي من عدمه ، وهو حالة يمكن أن نطلق عليها " اختراق الحركة الإسلامية للمجتمع" وهو ما يتجاوز مفهوم اختراق جماعات الإسلام السياسي عبر بعض نشاطاتها لمؤسسات الدولة أو المجتمع المدني ، فنحن هنا أمام حالة أصبحت فيها الحركة الإسلامية - مع تصاعد نفوذها وفي ظل عوامل بنائية محددة قادرة على أن تولد تلقائياً وبدون جهد تنظيمي موجبات عديدة من الانصرار والنشطاء^(١) وهو ما يطلق عليه الإسلاميون توصيف "الحالة الإسلامية" أو "الفكرة الإسلامية" أو "الصحوة الإسلامية" حيث تتشابه فلسفة بناء القوة والنفوذ لدى مختلف جماعات الإسلام السياسي ، عبر استخدامهم لمجموعات متشابهة من الأساليب في بناء نفوذها الفكري وال جماهيري والسياسي ، الشيء الذي يؤدي مع توحيد مرجعيتها الأيديولوجية ، وعدم قدرة المواطن العادي على التمييز الواضح للخلافات الفكرية أو الفقهية الموجودة بينها ، إلى خلق نوع من التكامل والتساند بين أنشطة وجهود تلك الجماعات رغم اختلافها ، وبصرف النظر عن رغبة قادتها في التعاون أو الصراع ، أو تصنيفها لتيارات متطرفة وأخرى معتدلة ، فالحركة الإسلامية بمجمل تياراتها وفصائلها تسعى لتغيير التكوين الاجتماعي والحضاري للمجتمع ، بل يمتد تكامل الأدوار هذا إلى

(١) د. عماد صيام : "نشطاء الحركة الإسلامية أساليب بناء النفوذ السياسي في قرية مصرية" ، "المجلة الاجتماعية القومية" ، عدد ٢ سبتمبر ١٩٩٢ ، القاهرة .

درجة توظيف الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية الرسمية لصالح حركة الإسلام السياسي ، فتكثيف الدور الإعلامي الذي تقوم به هذه الهيئات لمواجهة جماعات الإسلام السياسي يساعد بشكل مباشر على دعم الأفكار والميول الدينية التي تخلق البيئة الملائمة لعمل وحركة نشطاء هذه الجماعات ، بل قد يصل الأمر للتعاون المباشر^(١) ، خاصة وأن المؤسسة الدينية الرسمية في النهاية لا تعكس ولاءاً كاملاً للنظام السياسي من جانب بعض قادتها ، مثال ذلك الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق الذي رفض إدانة آراء جماعة التكفير والهجرة ، وموقف الشيخ جاد الحق عندما كان مفتياً من عدم إدانته لكتاب الفريضة الغائبة ، الذي شكل منيفستو جماعة الجهاد التي اغتالت رئيس الجمهورية، بجانب عدم تخلي المؤسسة الدينية عن بعض القضايا التي شكلت محور خلاف مع النظام، وتلتقى فيها مع الجماعات الإسلامية مثل قضية تطبيق الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية^(٢) .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن نهج التكامل/ التعاون/ التنسيق بين كل العاملين في الحقل الإسلامي ليس مجرد استنتاج تشير إليه مؤشرات الواقع فقط، بل شكل نهجا ثابتاً تداولته أدبيات قيادات التيار الإسلامي منذ حسن البنا الذي دعى الإخوان من خلال قرارات المؤتمر الثالث للإخوان والذي عقد في أوائل عام ١٩٤٥، إلى تأييد أي جماعة "تحقق بعملها ناحية من نواحي منهاج الإخوان المسلمين"^(٣) ، إلى مصطفى مشهور المرشد العام الحالي الذي يصنف هذه الجماعات إلى "جماعات تركز على أمور العقيدة ونقائها من الشوائب"، وجماعات تهتم "بالعلم وتحقيق الأحاديث النبوية وتوثيقها" وجماعات تهتم ببناء المساجد واتباع السنة والتفقه في الدين" وجماعات "تهتم بالدعوة إلى الله والأمور بالمعروف والنهي عن المنكر والبعد بالمسلمين عن التعرض للسياسة" وجماعات "تركز على الجهاد ومواجهة الأعداء بالقوة" وجماعات "يفاصلون غيرهم لتشككهم في عقيدتهم،

-
- (١) نموذج لذلك توحد مواقف الأزهر وجماعات الإسلام السياسي في العديد من المواقف مثال ذلك :
- تماثل الموقف من مؤتمر بكين للمرأة وهو ما يظهر بشكل واضح في بيان مجمع البحوث بالأزهر والذي حرص شيخ الأزهر على توقيعه باسمه الشخصي الأهرام ٩٥/٨/٢٢ .
- تماثل الموقف في قضية تنظيم الزى المدرسي للفتيات الشعب ٩٤/٨/٢٦ .
- تماثل الموقف من مؤتمر السكان والتنمية كما يظهر في بيان مجمع البحوث الإسلامية نص البيان في ٩٤/٨/١١ للشعب .
- المواقف الراضية لتعديل وثيقة الزواج الشعب ٩٥/٣/٣١ الوفد ٩٥/٦/٦ .
- (٢) هالة مصطفى : "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١/٢٤٦ .
- (٣) حسن البنا : "منكرات الدعوة والداعية" ، دار الشهاب ، القاهرة .

وقد يحكمون على غيرهم بالكفر والفسق" وأخيراً جماعات "تعمل لإقامة دولة الإسلام وإعادة الخلافة وتطبيق شرع الله مع الاهتمام بالعقيدة والعبادة والعلم والدعوة إلى الله والتفقه في الدين والجهاد في سبيل الله"^(١) ، ثم يطرح بعد ذلك موقف الإخوان الرسمى منها ويحدده فى :

١- " الحب والمودة والتناصح ، والتعاون على البر والتقوى ، وتفادى الخلاف والتنازع والعمل على وحدة العمل .

٢- تقريب وجهات النظر والتوفيق بين مختلف الفكر توفيقاً ينتصر للحق فى ظل التعاون والحب " .

ويأمل فى النهاية أن "يأتى اليوم الذى تزول فيه الأسماء والألقاب والفوارق الشكلية والحواجز النظرية وتحل محلها وحدة عملية تجمع صفوف الكتيبة المحمدية، حيث لا يكون هناك إلا إخوان مسلمون للدين، عاملون فى سبيل الله مجاهدون"^(٢) .

نفس الشيء يؤكد عليه أحد قيادات الجماعة الإسلامية فى أسبوط قائلاً "إن التنظيمات الإسلامية كثيرة ، ولا يوجد بينها خلاقات جذرية، خلاقاتنا بسيطة وعادية ونتمنى لأى تيار أن ينجح"^(٣) ويكتف منتصر الزيات (محامى التيارات الجهادية) هذه الرؤية قائلاً "إن الفكرة الإسلامية والطرح الإسلامى هما أمل الشعب المصرى وأنا أفصل بين مسألتين ، بين الجماعات الإسلامية وبين الفكرة الإسلامية نفسها ، الجماعات الإسلامية كلها تعمل فى نطاق الفكرة الإسلامية وكلها تحاول أن تصل إلى هذه الغاية ، من وصل إليها أولاً أخذ بيد الباقيين"^(٤) .

(١) مصطفى مشهور : "وحدة العمل الإسلامى فى القطر الواحد" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٩١ ص ١١ - ١٢ ، للتفصيل الذى أورده مصطفى مشهور هنا يشير تقريباً إلى كل منظمات وتيارات الإسلام السياسى وهى بالترتيب الجمعية الشرعية ، أنصار السنة ، الدعوة والتبليغ ، للجماعة الإسلامية ، الجهاد القطبيون ، والمعتزلة شعوريا ثم الإخوان - الباحث .

(٢) مصطفى مشهور : "وحدة العمل الإسلامى .. " ، مرجع سابق ص ٢١-٢٢ .

(٣) أحمد عمر : "أسبوط مدينة النار أسرار ووقائع العنف" ، سفنكس للطباعة والنشر ط ١ يناير ١٩٨٤ ص ٤١ حوار المؤلف مع أحد مسئولى الجماعة الإسلامية بمصر بترتيب خاص .

(٤) ملف الإسلام السياسى ومظاهر العنف ، الأحرار ١٣/٧/٩٤ .

كان هذا البروز للحالة أو الفكرة الإسلامية، والذي ساعد عليه لجوء نشطاء فصائل التيار الإسلامى إلى تكرار المفردات والرموز الدينية، ونجاحهم فى تكثيف وتركيز المفاهيم الدينية فى مجموعة من الشعارات والرموز المحددة التى يؤدى تكرار تقديمها وتميزها إلى خلق نوع من السطوة والقدرة على جذب الجماهير والإحياء بتعاضد القوة والانتشار والنفوذ^(١)، بجانب القدرة الذاتية على توليد جحافل من المتعاطفين مع الأيديولوجية الإسلامية وشعاراتها، للدرجة التى دفعت واحداً من أبرز قادتها، والمرشد العام الحالى لجماعة الإخوان، إلى التأكيد على أن "الإخوان المسلمون فى مصر هم الطلائع الأولى للتيار الإسلامى ولكن التيار الإسلامى ليس قاصراً على الإخوان، ولكن يتسع لكل مسلم نكراً كان أو أنثى، عرف معنى انتمائه للإسلام وتعرف على ما يطلبه منه إسلامه من واجبات، وهو ما دفعه إلى الحركة والعمل مع الصادقين لتحقيق مبادئ الإسلام أياً كان موقع هذا الفرد"، ويضيف "إن التيار الإسلامى ليس قاصراً على جماعة بذاتها أو أفراد بذواتهم بل إنه يضم فى كل لحظة كل مسلم يصحو من غفوته ويعرف حقيقة رسالته فى هذه الحياة" ثم "إن بوابة التيار الإسلامى متسعة ومفتوحة لكل راغب فى العمل لتحقيق أهداف الإسلام ومبادئه وتحكيم شريعته وإقامة دولته"^(٢).

وعلى إمتداد الفترة من السبعينيات وحتى التسعينيات نجح نشطاء الحركة الإسلامية فى ظل هذه العوامل والظروف فى تسييد مناخ وثقافة التدين التى يمكن رصد بعض مظاهرها فى :

١- انتشار ما يعرف بالزى الإسلامى خاصة الحجاب لدى الفتيات والنساء ثم تطور للنقاب للدرجة التى دفعت وزير التعليم للتدخل للحد من انتشار الظاهرة فى المؤسسات التعليمية.

(١) لمزيد من التفاصيل حول تكتيكات وأساليب بناء النفوذ السياسى لنشطاء تيار الإسلام السياسى يمكن مراجعة د. عماد صيام : نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية ... مرجع سابق .

(٢) مصطفى مشهور " من التيار الإسلامى لشعب مصر " دار التوزيع والنشر الإسلامية ١٩٨٨ ص ١٨ .

٢- ارتفاع مبيعات شرائط الكاسيت والفيديو ذات الموضوعات الدينية ، أو التى تتناول خطب رموز الإسلام السياسى فى المساجد التابعة لهم ، نهاية بمحاكمات الجماعات الإسلامية والدفع التى قدمت فيها^(١) .

٣- ارتفاع أعداد لجان الزكاة التى أسس معظمها فى المساجد لتحصيل أموال الزكاة والتى تعتبر أحد الواجبات الملزمة لكل مسلم ، والتى لا يكتمل إسلامه إلا بها^(٢) .

٤- اتساع نطاق ظاهرة المساجد الأهلية غير الخاضعة لوزارة الأوقاف ، والتى تحولت فى معظمها لبؤر لنشاط تيارات الإسلام السياسى والمتعاطفين معها^(٣) .

٥- تزايد أعداد الجمعيات الأهلية ذات الطابع الدينى والتى تنشط فى إطار الفكرة أو الحالة الإسلامية ، بمعنى أنها ليست مجرد جمعيات ذات طابع خيرى أو إغاثى ، بل

(١) يمكن التعرف على حجم شرائط الكاسيت والفيديو المتداولة من خلال مؤشر دال وهو نماذج لبعض الأشرطة التى تمت مصادرتها بمعرفة شرطة للمصنعات الفنية والتى تمثل نسبة ضئيلة من الأشرطة المتداولة.

م	المادة المصادرة	العدد	الفترة الزمنية	المصدر
١	شرائط تحتوى على موضوعات دينية غير مصرح بطباعتها أو تداولها	٧٠,٠٠٠ شريط كاسيت	يناير/ مارس ١٩٩٣	الأخبار ١٠/٤/١٩٩٣
٢	شرائط فيديو خطب لعمر عبد الرحمن وقيادات الجهاد	١٦ شريط فيديو	مايو ٩٣	الأهرام ٢٠/٥/٩٣
٣	شرائط كاسيت تدعو للفكر المتطرف	١٠,٠٠٠ شريط	أكتوبر ٩٣	الوفد ١١/١٠/٩٣
٤	شرائط فيديو تحض على التطرف	٤١١٢ شريط	فبراير ٩٤	روز اليوسف ١٣/٤/١٩٩٤
٥	شرائط كاسيت تحض على التطرف	٤٠٧٤٠ شريط	فبراير ٩٤	روز اليوسف ١٣/٤/١٩٩٤
٦	شرائط كاسيت تدعو لحريم السياحة	٥٠٠ شريط	مارس ٩٤	روز اليوسف ٧/٣/١٩٩٤

جمع بمعرفة الباحث

(٢) تشير إحدى الإحصائيات إلى أن عدد لجان الزكاة التى يشرف عليها بنك ناصر فقط وصل عام ٩٣/٩٤ إلى ٥٠٠٨ لجنة ، وصلت مواردها إلى ٣٩,٩٥٧,٠٠٠ جنيه مصرى ، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، "نور وزارة الشئون الاجتماعية فى الحد من عمالة الأطفال بالريف ، تقرير صادر عن مكتب وزيرة الشئون ، مقدم إلى ندوة الحد من عمالة الأطفال فى الريف والتى نظمتها نقابة عمال الزراعة والرى ١٩٩٦ .

(٣) لا توجد إحصائيات محددة بإجمالى أعداد المساجد والزوايا المنتشرة فى أحياء وقرى مصر ولكن يمكن تتبع زيادة عددها من الأرقام التالية :

- إجمالى المساجد والزوايا	عدد المساجد والزوايا الخاضع لوزارة الأوقاف	السنة	المصدر
١٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٩٦٢	٨١/١١/٨٨ الأهرام
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٩٨١	٨١/١١/٨٨ الأهرام
١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٩٣	٩٣/١/٨٨ الشعب
غير معروف عدد الزوايا، وعدد المساجد ٢٤٠٠٠ مسجد	٣٠٠٠٠	١٩٩٦	المستور ٩٦/٥/٩٥

جمع بمعرفة الباحث من تصريحات وزراء الأوقاف ، ومديري عموم إدارة المساجد بالوزارة .

توظف الدور الخيري أو الإغاثي من على أرضية الفكرة الدينية ، في دعم الجهود الرامية لتعظيم نفوذ تيار الإسلام السياسي وهو ما يتم من خلال :

٦- الارتباط المباشر ، عبر سيطرة نشطاء الحركة الإسلامية والمرتبطين بتنظيمها بفصائل الإسلام السياسي على عدد من الجمعيات الأهلية ، باختراق العضوية واحتلال مقاعد مجلس الإدارة أو تأسيس جمعيات خاضعة لهم مباشرة (في الغالب يكون المسجد الأهلي نقطة انطلاقها الأولى) أو التواجد النشط داخل عدد من الجمعيات الأهلية دون الوصول لدرجة السيطرة التامة ، ومثل هذا النوع من الجمعيات الأهلية المرتبطة سياسياً أو تنظيمياً بجماعات الإسلام السياسي توجد صعوبته شديدة في تمييزها وحصرها ، نظراً لوجود هذه الفصائل السياسية خارج نطاق الشرعية القانونية، وبالتالي لا يمكن اكتشاف هذه الجمعيات إلا في الحالات التي يصل فيها الأمر للصدام مع الجهة الإدارية أو جهات الأمن .

٧- الارتباط غير المباشر بحركة الإسلام السياسي عبر محور أنشطة عدد من الجمعيات الأهلية حول الفكرة الدينية والشعارات الإسلامية التي تتبناها حركة الإسلام السياسي دون وجود أي رابط تنظيمي وهنا تدخل أعداد أكبر من الجمعيات الأهلية يصعب أيضاً حصرها .

والشيء الجدير بالتأكيد هنا أن كلا النوعين من الجمعيات الأهلية ليس بالضرورة جمعيات دينية من حيث أغراض التأسيس ، بل هناك العديد من جمعيات تنمية المجتمع على سبيل المثال^(١) تتدرج تحت هذه النوعية من الجمعيات الأهلية ، التي أصبح نشاطها (بشكل مباشر/ غير مباشر) يدور في فلك ظاهرة الإسلام السياسي ، وهو ما يزيد من

(١) من الهام هنا الإشارة الى خبرة الباحث الشخصية ، وهي خبرة متكررة ، فالباحث ينشط في مجال العمل الأهلي منذ عام ١٩٧٣ ومن خلال إحدى جمعيات تنمية المجتمع بأحد الأحياء القاهرية ، وهي الجمعية التي عرفت بسيطرة نشطاء اليسار عليها وتوجيههم لأنشطتها ، والتي استطاع شباب الإخوان اختراقها والسيطرة عليها تماماً خلال الفترة ٨١/٩٧ ، وعندما اشتتت قبضة الدولة في أعقاب اغتيال السادات عادت النخبة اليسارية مرة أخرى للسيطرة على الجمعية منذ عام ١٩٨٢ ، ومنذ بداية التسعينيات يدير الجمعية مجلس إدارة يشارك في عضويته نشطاء الإخوان وهو ما انعكس على أنشطة الجمعية ، لمزيد من التفاصيل انظر :

- د. أحمد عبد الله/ د. عماد صيام : تجربة المشاركة في حي عين الصيرة بالقاهرة " ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية كراسات الجيل رقم ٣ ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

- د. عماد صيام : "المنظمات غير الحكومية اشكالية العلاقة مع الجماهير - خبرة من تجربة ميدانية" منشورة ضمن الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاجتماعية في مصر تحرير - عبد الغفار شكر ، مركز البحوث والدراسات العربية ط ١ ١٩٩٧ ص ٢٦١ ، ٢٧٣ .

صعوبة بل استحالة التحديد الكمي (عدد الجمعيات الأهلية التي تدور في فلك الظاهرة) أو النوعي (حجم الفاعلية والقدرة والنفوذ الحقيقي) للجمعيات التي تشكل أحد الروافد الرئيسية لتزايد نفوذ قوى الإسلام السياسي ، خاصة وأنه حتى التحديدات العامة باعتبار الجمعية دينية انطلاقاً من أغراض التأسيس تقدم أرقام إحصائية مختلفة ، من المفيد إدراج بعضها، والتي يعكس حجم التضاد بينها حجم الصعوبة في تحديد حجم الجمعيات الأهلية التي تدور في فلك الظاهرة الإسلامية :

حيث تشير د. أماني قنديل في دراسة مسحية تمت عام ٩٠ إلى أن الجمعيات الأهلية ذات الخلفية الدينية الإسلامية تمثل ٣٤ % من إجمالي الجمعيات^(١) وفي نفس المرجع تشير إلى أن مسح عام ٩١ تشير إلى أن نسبتها ٢٧ %^(٢) على الرغم من أن تزايد أعداد الجمعيات المشهرة خلال عام لا يسمح بهذا الانخفاض الكبير خاصة أن الجمعيات المشهرة خلال تلك الفترة كان من ضمنها أيضاً جمعيات إسلامية ، وفي تقدير لفهمي هويدى أحد رموز الإسلام السياسي الصحفية ، يشير إلى أن حجم الجمعيات الخيرية الإسلامية في عام ٩٧ وصل إلى ٣٥ % من إجمالي الجمعيات^(٣) .

إلا أن هذا لا يحول بالتأكيد دون محاولة استنباط بعض المؤشرات الدالة ، على حجم هذا التواجد الذي لا يمكن نفيه ، والمرتبط بتصاعد النفوذ (نفوذ تيارات الإسلام السياسي) كسبب ونتيجة وفي محاولة لاستنباط هذه المؤشرات سعينا إلى تحديد الحد الأدنى لحجم الجمعيات الأهلية التي تدور في فلك الظاهرة الإسلامية والتي يشكل بعضها قواعد للتواجد الفكري أو السياسي أو التنظيمي لتيارات الإسلام السياسي وسط الجمعيات الأهلية في مصر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالتركيز على الجمعيات الدينية الإسلامية والتي تتميز بالدعوة للفكرة الإسلامية (كدين وعقيدة ، وسلوك) في مقدمة الغرض من تأسيسها، كما أن عضويتها تقتصر على المسلمين فقط ، وقد حاولنا تحديد حجم هذه الجمعيات من خلال ربط الغرض من التأسيس ، بطبيعة اسم الجمعية التي يدخل فيه مكون إسلامي ، وقد اعتمدنا في هذا الحصر على البيانات الواردة في دليل الجمعيات المنشور في كتاب د. أماني قنديل / سارة بن نفيسة والذي يتوقف عند عام ١٩٩١ وكانت نتائج تحليل البيانات وفقاً لهذا التحديد كما يلي :

(١) د. أماني قنديل / د. سارة بن نفيسة : "الجمعيات الأهلية في مصر" مرجع سابق .. ص ٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٣) الأهرام ٩٧/١/١٤ .

جدول (٢)

تحليل إحصائي لنوعيات الجمعيات الأهلية الإسلامية التي تشكل الحد الأدنى
للجمعيات الأهلية التي تدور في فلك الظاهرة الإسلامية حتى عام ١٩٩١

النوع المحافظة	إسلامية (١)	قرواثة (٢)	حج (٣)	شرعية (٤)	مساجد (٥)	شبان (٦)	عشيرة (٧)	انصار (٨)	تخطيط	محافظة	جملة	%
القاهرة	١٦٣	٦٣	٥٢	٢٩	٥٩	٥	١	٦	٤	١	٣٨٣	١٤
الإسكندرية	١٠٠	٢١	١١	٥	٩٥	٢	—	٣	١	٣	٢٤١	٨.٨
بور سعيد	٨	٦	٥	—	٤	—	—	١	—	—	٢٤	٠.٩
السويس	٥	٩	٨	١	—	١	١	—	—	١	٢٦	١.٠
دمياط	٥	—	٣	١	٣	٢	—	٢	٥	٢	٢٣	٠.٧
المنيا	٣٤	١٢	٣	١٠	١	٩	١	٨	٤	٨	٩٠	٣.٣
الشرقية	١١١	٣١	٩	١٤	١	١٢	٢	٨	٩	٥٤	٢٥١	٩.٢
القليوبية	٦١	٢٢	١١	٢٨	٥	٨	—	٤	١٥	١٤	١٦٨	٦.١
كفر الشيخ	٦	١	١	٢	٣	٦	—	١	١	—	٢١	٠.٨
الغربية	٣٤	١٤	٣	٢٢	٦	٦	—	٤	١٣	١٥	١١٧	٤.٣
المنوفية	١٠١	١٢	٦	٥٥	١	٥	—	١٣	٤١	١٥	٢٤٩	٩.١
البحيرة	٣٥	١٨	٣	١	١١	١	—	٣	٨	٤٥	١٢٥	٤.٦
الاسماعيلية	٥	٢	٧	١	—	٢	—	١	—	—	١٨	٠.٧
الجيزة	٥٢	٤٢	٤٧	٣٠	٣١	١	—	٦	٨	١١	٢٢٨	٨.٣
بنى سويف	١٠	٥	٦	١٧	١	٧	٢	١	٤	١٠	٦٣	٢.٣
الفيوم	٢٧	٥	٢١	٣	٣	٣	—	١	—	٦	٦٩	٢.٥
المنيا	٥٩	٣٤	١	٢٢	١	٨	—	٢	٢٢	١١	١٦٠	٥.٨
أسيوط	٩٧	١٢	٢	٧	٩	٩	—	—	٢	٢٧	١٦٥	٦.٠
سوهاج	٥٣	١٣	١	٣	٨	١٣	—	١	٣	١٥	١١٠	٤.٠
قنا	٤٩	١٢	٣	٦	—	١٠	—	١	٣	١٥	٩٩	٣.٦
أسوان	١١	١١	٨	٢	٣	٤	٤	٤	١	٧	٥٥	٢.٠
البحر الأحمر	٤	—	١	—	—	٤	—	—	—	١	١٠	٠.٤
الوادى الجديد	١	١	١	١	٢	٢	—	—	١	—	٩	٠.٣
مرسى مطروح	٥	٤	٣	—	—	٤	—	—	١	—	١٧	٠.٦
شمال سيناء	٢	١	٣	١	١	٢	—	—	١	—	١١	٠.٤
جنوب سيناء	١	—	١	—	١	٢	—	—	١	—	٦	٠.٢
إجمالي	١٠٣٩	٣٥٠	٢٢٠	٢٦٢	٢٤٩	١٢٨	١١	٧٠	١٤٨	٢٦١	٢٧٣٨	١٠٠
%	٣٧.٩	١٢.٨	٨.٠	٩.٦	٩.١	٤.٧	٤.٠	٢.٦	٥.٤	٩.٥	١٠٠	١٠٠

الجدول مستخرج بمعرفة الباحث من البيانات الواردة في دليل الجمعيات المنشور في
الجمعيات الأهلية في مصر - د. أماني قنديل/ د. سارة بن نفيسة مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص ٢٩٩ - ص ٩٢٤ (١٩٩٤).

تعريف بالجمعيات الدينية الإسلامية التى تشكل الحد الأدنى للجمعيات الأهلية التى تدور فى تلك الظاهرة الإسلامية .

الجمعيات (الإسلامية) الخاضعة للبحث والدراسة والتى تشكل الحد الأدنى من تواجد الظاهرة أو الحالة الإسلامية فى المنظمات غير الحكومية والواردة بالجدول هى :

١- **الجمعيات الإسلامية :** وهى الجمعيات التى يحتوى اسمها على كلمة إسلام أو أى من مشتقاتها مثل مسلم ، مسلمة ، إسلامية ، إسلامى ، إسلام .

٢- **الجمعيات التراثية :** وهى الجمعيات التى يتضمن اسمها واحدة أو أكثر من الكلمات أو الأسماء المرتبطة بالتراث ، الثقافة ، الفكر ، التاريخ الإسلامى ويمكن تقسيمها إلى :

★ اسم الجمعية يتضمن اسم أحد المزارات المقدسة أو الإسلامية مثل المدينة المنورة ، غار حراء ، الكعبة المشرفة ، أم القرى ، مسجد الصحابة ، الصفا والمروة ، مسجد الرسول ، الحرمين الشريفين ، الأزهر .

★ اسم الجمعية منسوب للرسول مثل الصفاء المحمدى ، الأمل المحمدية ، الأنوار المحمدية ، النور المحمدى ، النشأة المحمدية ، الرضا المحمدى ، الأسرة المحمدية ، الخيرية المحمدية ، أصحاب السنة المحمدية ، الهدى المحمدى ، البركة المحمدية ، إحياء سنة المصطفى ، أحباب المصطفى .

★ اسم الجمعية يتضمن أحد أسماء الرسول أو ألقابه مثل خاتم المرسلين ، الهادى البشير ، الحبيب النبى ، رسول الله .

★ اسم الجمعية يتضمن كلمة القرآن مثل القرآن الكريم ، أهل القرآن ، تلاوة القرآن ، الذكر الحكيم ، نصره القرآن ، دار القرآن ، الإعجاز العلمى للقرآن ، القرآنية .

★ اسم الجمعية يتضمن أحد أسماء الله الحسنى مثل ضيوف الرحمن ، عباد الرحمن ، نداء الحق ، دعوة الحق ، الرضوان ، الدعوة إلى الله ، المتحابين فى الله ، أنصار الله ، الولاء لله ، نكر الله .

★ اسم الجمعية يتضمن أحد أسماء آل بيت الرسول أو الجمعية ذاتها منسوبة لآل البيت مثل الإمام على ، فاطمة الزهراء ، سيد الشهداء ، الإمام الحسين ، خديجة بنت خويلد ، العصبة الهاشمية ، آل البيت .

★ اسم الجمعية يتضمن اسم أحد الصحابة أو الخلفاء الراشدين مثل أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب ، عثمان بن عفان ، بلال بن رباح ، مصعب بن عمير ، عمار بن ياسر ، معاذ بن جبل ، عمر بن عبد العزيز ، خالد بن الوليد .

★ اسم الجمعية قد يتضمن أحد الواجبات أو الأوامر الدينية مثل "الأمر بالمعروف" ، "البر والتقوى" .

★ اسم الجمعية يتضمن اسم أحد فقهاء الإسلام أو أبطال التاريخ الإسلامى أو أقطاب الصوفية مثل الإمام الشافعى ، عقبة بن نافع ، إبراهيم الدسوقي ، الشيخ محمد أبو زهرة .

١- جمعيات الحج وهى الجمعيات التى يعتبر تسهيل الحج والعمرة غرضها الأساسى وإن كان هذا لا يمنع من وجود أغراض أخرى .

٢- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالقرآن والسنة المحمدية وهى جمعية مركزية .

٣- جمعيات المساجد وهى الجمعيات التى نشأت فى إطار أنشطة أحد المساجد وأطلق اسمه عليها، ويعتبر هو محور نشاطها .

٤- جمعيات الشبان المسلمين ، الشابات المسلمات وهى جمعيات مركزية .

٥- العشيرة المحمدية وهى جمعية مركزية .

٦- جماعة أنصار السنة المحمدية وهى جمعية مركزية .

٧- جمعيات تحفيظ القرآن وهى غير مركزية إلا أن نشاطها الرئيسى هو تحفيظ القرآن وإن كان هذا لا يمنع من وجود أنشطة أخرى .

٨- جمعية المحافظة على القرآن الكريم وهى جمعية مركزية .

وكما يبدو من توصيف هذه الجمعيات سنجد أنها جمعيات تقتصر عضويتها على المسلمين ، ويرتكز نشاطها على التوجه الدينى الإسلامى .

★ يشير جدول رقم ٢ إلى أن إجمالى الجمعيات الخاضعة للتعريف السابق والتى أمكن حصرها يصل إلى ٢٧٣٨ جمعية أهلية من إجمالى ١١٣١٢ جمعية وهو ما يشكل ٢٤ % تقريباً من إجمالى الجمعيات الأهلية المسجلة حتى ١٩٩١ .

★ ويشير الجدول أيضاً إلى أن جزءاً لا بأس به من هذه الجمعيات هو فى الحقيقة فرع لجمعية عامة (نموذج الشرعية، أنصار السنة ، العشيرة المحمدية ، المحافظة على القرآن الكريم ، الشبان المسلمين) بإجمالى ٧٣٢ جمعية بنسبة ٢٦,٧% من الجمعيات الإسلامية ، وهو ما يسهل إمكانيات التوجيه والسيطرة على أعداد أكبر

من الجمعيات فى حالات الاختراق والسيطرة على الجمعية العامة ، والنموذج الواضح لهذا الجمعية الشرعية (انظر الملف التوثيقي الخاص بالملاح التاريخي والنشاط الحالي لأبرز الجمعيات الدينية) .

★ فى هذا المجال سنجد أنه حتى عام ١٩٨٥ كانت هناك ١٢٨ جمعية عامة كان منها ٦٦ جمعية دينية إسلامية بنسبة ٣٣,٩ % من إجمالي الجمعيات العامة^(١) .

ومن جدول (٢) يمكن ملاحظة أن ثمانى محافظات بنسبة ٣٠ % من إجمالي المحافظات المصرية والتي يقطنها ٥٤,٥ % من إجمالي السكان فى آخر تعداد سكاني يوجد بها ٦٧,٣ % تقريبا من إجمالي الجمعيات الدينية الإسلامية التي تم رصدها بإجمالي ١٨٤٥ وكان توزيعها كالتالى :

جدول (٣)

المحافظات الرئيسية التى تحظى بتواجد قوى للجمعيات الإسلامية

وسط المنظمات غير الحكومية حتى عام ١٩٩١

م	المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة لإجمالي الجمعيات الإسلامية فى مصر
١	القاهرة	٣٨٣	١٤
٢	الشرقية	٢٥١	٩,٢
٣	المنوفية	٢٤٩	٩,١
٤	الإسكندرية	٢٤١	٨,٨
٥	الجيزة	٢٢٨	٨,٣
٦	المنيا	١٦٠	٥,٨
٧	القليوبية	١٦٨	٦,١
٨	أسيوط	١٦٥	٦,٠
	الإجمالي	١٨٤٥	٦٧,٣ تقريبا

بيانات مستخرجة من الجدول رقم (٢) من إعداد الباحث .

(١) الجمعيات العامة يصدر بها قرار جمهوري يمنحها هذه الصفة وهو ما يجعلها تتمتع بحق :

- إنشاء فروع لها فى كافة أنحاء الجمهورية .
 - عدم جواز الحجز على أموالها أو نزع ملكيتها .
 - حصولها على دعم حكومي .
 - اعتبار الخدمات التي تقدمها أو التي تستند إليها جزءاً من الخدمات الحكومية .
- راجع حالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية مرجع سابق ص ٣٤١ - ٣٤٦ .

وبمحاولة تحليل البيانات الخاصة بتاريخ تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية الواردة في جدول ٢ للتعرف على مدى ارتباطها بصعود حركة الإسلام السياسى (سببا ونتيجة) يشير جدول ٣ الخاص بالتوزيع الزمنى لتاريخ تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية فى المحافظات الرئيسية إلى :

جدول (٤)

فترة التأسيس							المحافظة
٩٠ - ٨١		٨٠ - ٧١		٧٠ - ٦٥		الإجمالي	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	عدد	
٢٩,٥	١١٣	٤٧,٥	١٨٢	٢٣,٠٠	٨٨	٣٨٣	القاهرة
٥٢,٦	١٣٢	٢٥,١	٦٣	٢٢,٣	٥٦	٢٥١	الشرقية
٥٨,٦	١٤٦	٣٠,٥	٧٦	١٠,٩	٢٧	٢٤٩	المنوفية
١٧,٤	٤٢	٦٥,٦	١٥٨	١٧,٠٠	٤١	٢٤١	الاسكندرية
٤٨,٧	١١١	٣٦,٤	٨٣	١٤,٩	٣٤	٢٢٨	الجيزة
٤٧,٦	٨٠	٣٥,١	٥٩	١٧,٣	٢٩	١٦٨	القليوبية
٢٤,٨	٤١	٥٧,٦	٩٥	١٧,٦	٢٩	١٦٥	اسيوط
٤٨,١	٧١	٧٧,٠٠	٦٣	١٢,٥	٢٠	١٦٠	المنيا
٤٠,٢	٧٤٢	٤٢.٢	٧٧٩	١٧,٦	٣٢٤	١٨٤٥	الاجمالى

"مستخرج من البيانات الواردة بدليل الجمعيات - الجمعيات الأهلية فى مصر د. امانى قنديل/ د. سارة بن نفيسة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - بمعرفة الباحث".

١- تركّز تأسيس ٨٢,٤ % من الجمعيات الدينية الإسلامية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات وهى الحقبة التى شهدت تصاعد نفوذ تيارات الإسلام السياسى نتيجة سياسة السادات ٤٢,٢ % طول عقد السبعينيات ، ثم سياسة التسامح فى ظل حكم مبارك ٤٠,٢ % وهو ما انتهى فى الحقبة الأولى باغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد ، ودخول نظام مبارك فى صراع دموى هدد أركان الدولة طوال التسعينيات نتيجة تصاعد نفوذ هذه الجماعات .

٢- أن المحافظات التى كانت تحظى بتركيز للجمعيات الدينية الإسلامية على امتداد الفترة من ٦٥ - ٧٠ ، هى نفسها التى شهدت تصاعد عمليات التأسيس لمزيد من الجمعيات

طوال السبعينيات والثمانينيات ، وهى أيضا المحافظات التى تشكل المراكز الجغرافية الأساسية لنشاط جماعات الإسلام السياسى ، وهو ما يشير إلى الارتباط أو الدور الذى تقوم به الجمعيات الدينية فى عملية الدعم السياسى للحركة الإسلامية ، والمؤشرات الانتخابية الخاصة بنتائج الانتخابات البرلمانية عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، التى شارك فيها الإخوان على قائمة التحالف مع الوفد ، ثم قائمة التحالف الإسلامى مع حزبى العمل والأحرار تؤكد هذا .

فى انتخابات ٨٤ يشير جدول رقم (٥) إلى الارتباط بين انتشار وتركز الجمعيات الأهلية الدينية الإسلامية وتعاظم الدور السياسى للتيار الإسلامى فى حالة الإخوان المسلمين .

المحافظات الرئيسية التى تتركز بها الجمعيات الدينية الإسلامية	% للجمعيات الأهلية الدينية الإسلامية التى تم رصدها ^(١) حتى عام ١٩٩١	المؤتمرات الانتخابية الرئيسية التى شارك فيها قادة الإخوان فى انتخابات ٨٤ ^(٢)	توزيع مرشحي الإخوان فى انتخابات ٨٤ ^(٣)	توزيع الفائزين بمقاعد البرلمان من الإخوان ٨٤ ^(٤)
القاهرة	١٤	٢	٢	٢
الجيزة	٨,٣		٣	٢
الإسكندرية	٨.٨	١	٣	١
المنوفية	٩,١	٢		
الشرقية	٩,٢	١		
المنيا	٥,٨			
أسيوط	٦			
القليوبية	٦,١			
الإجمالي		٦	٨	٥

(١) راجع جدول ١ .

(٢) د. هدى راغب / د. حسنين توفيق : " الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر ، دراسة فى التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمون فى ظل التعددية السياسية المقيدة ٨٤/٩٠ ، كتيب المحروسة رقم ١٩ ، ط ١ ، أكتوبر ٩٦ ، ص ١٩٦ .

(٣) ، (٤) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

حيث شارك قيادات الإخوان بشكل أساسى فى إطار الحملة الانتخابية للبرلمان لعام ٨٤ فى تسعة مؤتمرات كان منها ٦ فى المحافظات التى تتركز فيها الجمعيات الدينية الإسلامية بنسبة ٦٦,٧ % من إجمالى المؤتمرات التى شاركت فيها هذه القيادات .

كان إجمالى المرشحين فى محافظات التركز للجمعيات الدينية الإسلامية ٨ مرشحين من إجمالى ١٢ مرشح إخوانى بنسبة ٦٦,٧ % .

كان إجمالى الفائزين بمقعد البرلمان من مرشحي الإخوان فى انتخابات ٨٤ فى محافظات تركز الجمعيات الدينية الإسلامية ٥ أعضاء من إجمالى ٨ أعضاء برلمانيين من الإخوان بنسبة ٦٢,٥ وكانت نسبة نجاح مرشحي الإخوان فى محافظة القاهرة ١٠٠ % حيث توجد ١٤ % من إجمالى الجمعيات الدينية فى مصر ، و ٦٦,٧ % فى الجيزة حيث تصل نسبة الجمعيات الدينية إلى ٨,٣ % وفى الإسكندرية ٣٣,٣ % حيث نسبة الجمعيات ٨.٨ % ، وهو ما يشير إلى وجود تناسب طردى بين عدد الجمعيات الدينية الإسلامية وتزايد نسب فوز مرشحي الإخوان .

هذا الارتباط أيضا تؤكدته المقارنة بين نسبة الأصوات التى حصلت عليها قائمة التحالف فى انتخابات ٨٤ مقارنة بنسبة الأصوات التى حصلت عليها قوائم المعارضة كما يشير الجدول (٦) .

نسبة أصوات الوفد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤

فى المحافظات التى تتواجد فيها الكتلة الأساسية من الجمعيات الإسلامية^(١)

المحافظة	% لإجمالى المعارضة	% لأصوات الوفد والإخوان فى المحافظة من إجمالى الأصوات الصحيحة
القاهرة	٤٠,٢	٢٦,٦
الشرقية	٢٥,١	١٤,٢
المنوفية	١٣,٣	٨,٢
الإسكندرية	٣٢,٧	٢٣,٤
الجيزة	٣٧,٥	٢٥,٣
القليوبية	٢٠,٤	٥,٩
أسيوط	٤١,٥	٢٦,٤
المنيا	٢٨	١٣,٦

(١) د. على الدين هلال الإشراف : " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ دراسة وتحليل " ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ١٩٨٦ .

وبلاحظ من الجدول أنه على مستوى المحافظات التى توجد بها الكتلة الرئيسية من الجمعيات الدينية هى المحافظات التى حصلت فيها قائمة الوفد والإخوان على الكتلة الرئيسية من أصوات المعارضة .

وإذا انتقلنا إلى إنتخابات ١٩٨٧ سنجد كما يشير الجدول رقم (٧) إلى توزيع مقاعد الإخوان كالتالى :

المحافظة التى تتركز بها الجمعيات الإسلامية الدينية	% للجمعيات الدينية الإسلامية التى تم رصدها حتى عام ١٩٩١ من إجمالى الجمعيات الإسلامية	توزيع مقاعد التحالف فى إنتخابات ١٩٨٧ ^(١)
القاهرة	١٤	٧
الجيزة	٨,٣	٣
الإسكندرية	٨,٨	٢
المنوفية	٩,١	١
الشرقية	٩,٢	٣
المنيا	٥,٨	٣
أسيوط	٦	١
القليوبية	٦,١	٢
الإجمالى	٦٧,٣	٢٢

سنجد بروز الارتباط بشكل أوضح حيث حاز مرشحو محافظات التركز للجمعيات الدينية الإسلامية الثمانية على ٢٢ مقعد بنسبة تصل إلى ٥٧ % من إجمالى المقاعد التى حصل عليها الإخوان فى هذه الدورة، حيث احتلوا رؤوس القوائم فى ١٣ دائرة تركزت فى الجيزة والإسكندرية والشرقية والمنوفية ، وهو ما يؤكد أن قواعد التأييد الجماهيرى للإخوان تتركز أساسا فى هذه المحافظات ، وهو ما سوف يؤكد بشكل أفضل المقارنة بين نسبة الجمعيات الإسلامية لإجمالى الجمعيات الأهلية على مستوى كل دائرة ، بالنسبة لكل الدوائر التى نجح فيها مرشحو الإخوان الـ ٣٨ .

ومؤشر آخر دال على علاقة الجمعيات الدينية بحركة الإسلام هو تركز أعمال العنف فى المحافظات التى تحظى بتركز للجمعيات الدينية الإسلامية ، حيث على مستوى

(١) د. هدى راغب / د. حسنين توفيق الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر دراسة فى التحالفات الانتخابية مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

ثلاث محافظات فقط من المحافظات الثماني (المنيا/ القاهرة/ أسيوط) والتي تتركز بها ٢٥,٨ % من اجمالي الجمعيات الدينية ، سنجدها تقدم ٢٧٢ قتل من ضحايا العنف والصدام (جماعات/ رجل امن/ مواطن) بين الدولة والجماعات الجهادية بنسبة تصل إلى ٢٤,٨ % من إجمالي الضحايا وذلك على امتداد الفترة من أبريل ١٩٨٦ وحتى يونيو ١٩٩٥ (١) .

مؤشر آخر ذو دلالة هو قائمة المعتقلين في حملة سبتمبر ١٩٨١ في أكثر لحظات تآزم العلاقة بين السادات وتيار الحركة الإسلامية سنجدها بين المعتقلين ١٠٠ من قيادات الجمعيات الإسلامية وفقا للإحصاء الذي أدلى به السادات في خطابه في ٨١/٩/١٤ (٢) .

وهكذا تشير العديد من الدلائل إلى وجود ارتباط واضح بين الجمعيات الأهلية ، خاصة ذات الطابع الديني الاسلامي (في الحد الأدنى) وبين تصاعد النفوذ السياسي والفكري لحركة الإسلام السياسي ، وهو ما يطرح التساؤلات حول كيفية توظيف تيار الحركة الإسلامية لهذه الأطر والمؤسسات في بناء حركته السياسية .

(١) مستخرج من الجدول المنشور بجريدة الشعب ٩٦/١/١٢ .

(٢) د. عبد العظيم رمضان: "جماعات التكفير في مصر / الأصول التاريخية والفكرية" ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٢٤ .

الإخوان و NGO علاقة تاريخية دراسة حالة

★ عندما نتحدث عن تيار الإسلام السياسى فى مصر يتبادر إلى الذهن بشكل تلقائى التنظيم الأم (جماعة الإخوان المسلمين) ، والتى وضعت على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا أولى اللبانات الفكرية والحركية لنشاط تيار الإسلام السياسى منذ ١٩٢٨^(١) .

★ وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاما على تأسيس الجماعة الأم ، والمحن وأشكال الحصار ، وقرارات الحل التى عانت منها ، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجذرية التى شهدتها المجتمع المصرى طوال تلك الفترة ، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين تظل بتقاليدها وتراثها الفكرى والحركى صاحبة الدور الأساسى فى تشكيل ملامح تيار الإسلام السياسى ، رغم عدم انفرادها بساحة العمل الدينى المسيس منذ السبعينيات ، حيث شهدت مصر ظهور تنظيمات أخرى ما بين راديكالية تتبنى الأفكار الجهادية فى التغيير عبر العنف المسلح^(٢) ، أو غير راديكالية تسعى للتغيير من خلال العمل الدعوى^(٣) .

ورغم تعدد تنظيمات تيار الإسلام السياسى إلا أن بصمات التراث الفكرى والحركى لجماعة الإخوان تظل هى المهيمنة، خاصة ما يتعلق بتقاليد وخبرات النشاط الحركى المرتبط بفلسفة تحويل الخطاب الدينى/ السياسى إلى فعل سياسى ، وهى الخبرات والتقاليد المرتبطة بمجالات بناء النفوذ الجماهيرى وما يتعلق بهذه العملية من الأنشطة المتعلقة بالتجنيد ، وبناء التنظيم والتعبئة ، والتحريض السياسى أو التمويل ... الخ حيث ما زالت الخبرات الإخوانية فى هذا المجال هى الأساس والقاعدة التى حافظت ليس فقط على بقاء

(١) ١٩٢٨ هو تاريخ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا .

(٢) من أشهر تنظيمات العنف الاسلامى ، جماعة د. صالح سرية المعروفة بجماعة الفئية العسكرية ، جماعة المسلمين المعروفة بجماعة التكفير والهجرة ، جماعة الجهاد الإسلامى ، الجماعة الإسلامية، جماعة عبد الله السماوى ، جماعة الناجون من النار .

(٣) من أشهر للتنظيمات أو الجماعات غير المنتهجة للعنف الدعوة والتبليغ ، التيار السلفى ، الفرماوية .

جماعة الإخوان ، ولكن جعلتها فى المقدمة كأقوى وأكبر التنظيمات الإسلامية ، وأكثرها جماهيرية بالقياس لباقي منظمات تيار الإسلام السياسى الأخرى^(١) .

★ لهذا تصبح خبرة الإخوان فى مجال العمل السياسى والجماهيرى المؤسس على أرضية دينية لبناء ودعم نفوذهم الفكرى قابلة للتعميم ، بدرجة كبيرة على معظم تيارات الإسلام السياسى ، خاصة التيارات غير الجهادية ، خصوصاً مع التوحد فى الإطار المرجعى والأيدىولوجى والهدف النهائى .

★ وهنا تبرز الخبرات المرتبطة بعلاقة الإخوان المسلمين بالجمعيات الأهلية أو تحديداً كما أشرنا سابقاً إلى الجمعيات الأهلية الدينية الإسلامية .

★ فالنظرة الفاحصة إلى نشأة حركة الإخوان المسلمين وتطورها وتنامى نفوذها ومعاركها التى خاضتها لا يمكن أن تتجاوز أو تتعامى عن الدور الذى لعبته الجمعيات الأهلية :

أولاً : كمنبر للدعاية والتأثير الفكرى .

ثانياً : كإطار للتنظيم والتعبئة والحشد .

ثالثاً : كمصدر للتمويل والدعم .

فالدراسات التى تناولت الفكر السياسى لحسن البنا مؤسس الجماعة ترصد بشكل واضح تأثيره فى مطلع حياته بالدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية ، حيث لفت انتباهه خلال دراسته بمدرسة المعلمين بدمهور نشاط الإرساليات التبشيرية التى كانت واحدة منها قد هبطت المحمودية ، ويذكر البنا أن تلك الإرسالية الإنجيلية التبشيرية أخذت تبشر بالمسيحية فى ظل التطبيب ، وإيواء الصبية وتعليم التطريز للفتيات^(٢) .

فدفعه هذا إلى أن يؤسس مع عدد من زملائه جمعية إصلاحية هى جمعية الحصافية الخيرية التى انتخب سكرتيراً لها ، وزاولت الجمعية عملها فى ميدانين الأول نشر الدعوة

(١) هناك العديد من المؤشرات على تعاظم النفوذ السياسى والجماهيرى لجماعة الإخوان نذكر منها على سبيل المثال نجاحها فى دخول برلمان ٨٤، ٨٧ ، للسيطرة على مجالس عدد من أهم النقابات المهنية مثل المحامين ، المهندسين ، الأطباء ، العلميين ، سيطرتهم على نواذى هيئات التدريس بالجامعات المصرية سيطرتهم على معظم الاتحاد الطلابية بجامعة القاهرة/ عين شمس/ الاسكندرية/ الزقازيق ، وهو النفوذ الذى شهد تصاعداً متنامياً طوال السبعينات والثمانينات وحتى منتصف التسعينات حيث لم تستطع الدولة مواجهته الا عبر سلسلة من القوانين غير الديمقراطية والتدخلات الادارية والامنية .

(٢) وهى الأنشطة التى تماثل فى الجمعيات الدينية الإسلامية اليوم للمشروعات الطبية من مستوصفات، مستشفيات ، مشروع كفالة لليتيم ، مشاغل تعليم وتأهيل للفتيات . الباحث .

إلى الاخلاق الفاضلة ومقاومة المنكرات والمحرمات الفاسدة كالخمر والقمار ، والثانى مقاومة الإرسالية الإنجيلية التبشيرية^(١) ، وتعد جمعية الحصافية هنا بمثابة واحدة من التجارب الأولى أو العملية التى حاول أن يختبر فيها البناء قدرة الجمعيات الأهلية/ وقدرته هو أيضا على بناء حركته فى المستقبل ، وهو ما يؤكد على سبيل المثال أحد كوادرات الإخوان فى بحثه عن الفكر السياسى لحسن البناء مشيراً إلى "أن الجمعيات والحركات الإسلامية التى حفل بها التاريخ الإسلامى منذ دار الأرقم بن أبى الأرقم حتى جمعيات الشبان المسلمين كانت أحد أهم المصادر التى شكلت المنابع الفكرية لرؤية البناء السياسية"^(٢) ، بل إن استعراض تاريخ مؤسس الجماعة يشير إلى تجارب عملية وأولية سابقة وتالية على جمعية الحصافية مثل :

- تأسيس البناء لجمعية الأخلاق الأدبية وهو تلميذ فى المدرسة الإعدادية والتى انتخب رئيساً لها .

- مشاركته فى جمعية منع المحرمات والتى أسسها أقرانه فى المحمودية والتى اعتمدت فى نشاطها على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٣) .

- مشاركته فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين ١٩٢٧ ، والتى جاءت نتيجة مشاركته فى المبادرة التى تبنتها مجلة الفتح الإسلامية فى عام ١٩٢٦ بدعوتها لتجميع الجهود^(٤) ، وهى الجمعية التى لم يشارك البناء فقط فى تأسيسها ، ولكن اغتيل على بابها ، حيث كانت مركز اتصالاته مع رجال الدولة والقصر ، لرفع قرار الحل عن الجماعة، وبين التاريخين ، مشاركته فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين، واغتياله على بابها ، منح البناء الجمعية اهتماماً خاصاً فى محاولته لجعلها رافداً هاماً فى حركته السياسية ، وخطاً دفاعياً يمكن التراجع عنده واللجوء إليه فى لحظات الحصار والصدام^(٥) ، وهو ما جعله يخصصها بالعديد من المحاضرات التى حاول من خلالها أن يجعل الجمعية بنشاطها متأثرة بالأفكار

(١) إبراهيم غانم : "الفكر السياسى لحسن البناء.. مرجع سابق ص ١٤٤ .

(٢) إبراهيم غانم المرجع السابق ص ١٥٣ .

(٣) إبراهيم غانم المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٤) إبراهيم غانم المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٥) وهو ما تحقق بالفعل حيث كان صالح باشا حرب رئيس مجلس إدارة للجمعية وهو صاحب الجهد الأوفر والأساسى فى التوسط لدى الدولة لرفع قرار الحل بعد اغتيال النقراشى ، الباحث .

التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين والتي تتميز عنها بكونها مجرد جمعية أهلية لا تتحمل عبء القيام بدور سياسى مباشر ويلخص البنا هذه الرؤية فى إحدى محاضراته التي ألقاها بمقر الجمعية والتي يرى فيها دور جمعية الشبان المسلمين مركزاً فى " السعى لإيقاظ الروح فى الشعوب الإسلامية وتشجيعها بكل وسائل الإمكان ومن هذه الوسائل :

١- درس نظام المنازل والأسر الإسلامية للتعرف على أوجه النقص وأسبابه وأوجه الكمال ووسائلها وذلك من خلال برنامج اللجنة الاجتماعية التي نصت عليها اللائحة الداخلية .

٢- حمل الأعضاء أولاً على ذلك وإقناعهم بأن هذا من أهم الأغراض التي ترمى إليها الجمعية أو التي تؤدي إلى تكوين نشء إسلامى فاضل ثم هم بعد ذلك يقومون بدعوة غيرهم .

٣- الإكثار من المحاضرات فى شئون الأسرة والطفل وتوزيع النشرات لترويج هذه الدعاية .

٤- تأليف اللجان لتصنيف الكتب الموضوعة اللازمة لخلق هذه الروح فى نفوس الأطفال.

٥- مطالبة الوزارة باصلاح مناهج تعليم البنات ومدارس المعلمات .

ثم يشير البنا إلى أن جمعيات الشبان المسلمين لم تحقق هذه الغاية إلى الحد المأمول منها وهو ما يرجع بتقديره إلى أنها فى بدء التكوين وإلى أن مآليتها محدودة^(١) .

كانت مساهمة البنا فى عملية تأسيس جمعية الشبان المسلمين هى بمثابة التجربة العملية أو البروفة الأخيرة لنشأة جماعة الإخوان المسلمين والتي أسسها البنا فى العام التالى لتأسيس جماعة الشبان المسلمين (فى عام ١٩٢٨) ، والتي جاءت كحصيله للخبرات السابقة ، حيث جاءت جامعة لميزات الجمعية الأهلية الدينية ، والحزب السياسى ، فكانت من حيث التوجه ورؤى التغيير هى بالتأكيد تأسيساً لبداية حركة سياسية جديدة ، ترى فى الدين إطاراً مرجعياً للتغيير ومن حيث الإطار القانونى وأشكال العمل الجماهيرى استفادت واستعارت من خبرات العمل الأهلى الخيرى ، وتجاوزت جوانب

(١) حسن البنا : تربية النشء تربية إسلامية خالصة ، محاضرة فى جمعية الشبان المسلمين ، دار

الأسماء ١٩٩٣ ط ١ ص ١٧-١٩ ، للقاهرة .

الضعف لدى الجمعيات الأهلية الدينية^(١) ذات النشاط الدينى البحث ، وهو ما جعل جماعة الإخوان مصدرا لجذب العديد من نشطاء هذه الجمعيات .

وقد كانت هذه الميزة أحد أهم الأسباب التى أتاحت الفرصة لتأجيل انقضاخ الخصوم السياسيين لحركة الإخوان المسلمين على الجماعة منذ تأسيسها ١٩٢٨ ، وحتى قرار حلها الأول فى ١٩٤٩ على يد النقراشى ، باعتبارها جمعية دينية لا تشكل خطراً على النظام السياسى ، ولا تسعى لتغييره ، وهى الميزة التى حاول مؤسس الجماعة التأكيد عليها من خلال العديد من الأدبيات ، فى إشارته لماهية الجماعة حيث يشير إلى أن الجماعة فكرة جامعة تضم كل المعانى الإصلاحية فهى دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهئية سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية وثقافية وشركة اقتصادية^(٢) .

كان الهدف الأساسى من هذه الصيغة كما يبدو من استعراض تاريخ الإخوان هو التعمية على الدور السياسى للجماعة وإظهارها باعتبارها جمعية دينية تهتم بشئون العقيدة، التى قد يصحبها بعض النشاط الخيرى المرتكز إلى أسس دينية ، وهو ما دعمه النشاط الخيرى الواسع الذى نظمته شعب الجماعة ، والذى كان أحد أدوات الدعاية والتعبئة السياسية لقطاعات كبيرة من الجمهور ، حيث قدم هذا النشاط الخيرى الإخوان بشكل غير مباشر كبديل سياسى عن القوى السياسية القائمة ، وهى الجهود التى نلمحها فى نشاط شعب الإخوان المنتشرة على إمتداد قرى وأحياء مصر والتى كانت تحتوى فى كثير من الأحيان على مسجد ، مدرسة ، وناد ، بل ومصنع للمنتجات المحلية ، وهى كما يشير مؤرخ الإخوان المعتمد محمود عبد الحليم إلى أنها كانت مشروعات يمكن استخدامها ركيزة لممارسة مصالح أو أنشطة تخص المجتمع المحلى^(٣) وبشكل عام يمكن رصد أهم مجالات النشاط الاجتماعى والخيرى لشعب جماعة الإخوان فى المجالات التالية :

١- النشاط التعليمى : حيث كان بكل شعبة مكتبة أو حجرة للمطالعة لتشجيع برامج التعليم المحلى ، وهو النشاط الذى تطور سريعاً إلى تأسيس مدارس نظامية خاضعة أو

(١) من الجدير بالذكر أن جماعة الإخوان استفادت من كافة جوانب الضعف النسبى التى رصدها حسن البنا فى الجمعيات الدينية المعاصرة ولتى حصرت دورها فى مجرد التوعية بأمور الدين والعقيدة وتقديم بعض المساعدات الخيرية مثل جمعية مكارم الأخلاق ، جمعية أنصار السنة ، الجمعية الشرعية - الباحث .

(٢) الإخوان المسلمون ٢٩/١١/٣٤ عدد ٣ .

(٣) محمود عبد الحليم : " الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل ٢٨-١٩٤٨ الجزء الأول ، دار الدعوة للطبع والنشر ص ٣٣ ، للقاهرة ١٩٧٩ .

مملوكة للجماعة والتي بدأت بإنشاء مدرسة أمهات المؤمنين في أبريل ١٩٣٣ ، ثم تبعتها سلسلة من المدارس خاصة مدارس السيدات التي أصبحت بمثابة شعب للأخوات المسلمات واللاتي لعبن دوراً ضخماً في مجالات الخدمة الاجتماعية والتربية والتعليم المرتبطة بأنشطة الجماعة^(١) .

٢- النشاط الطبي وهو النشاط الذي بدأ ببعض التسهيلات الطبية والعلاجية الدورية أو الدائمة خاصة في الشعب الكبيرة ثم سرعان ما تطور بعد أن أظهرت هذه النوعية من الأنشطة قدرتها على خلق قاعدة جماهيرية واسعة للإخوان فأُسست الجماعة في عام ١٩٤٤ قسماً طبياً يقوم عليه أطباء من أعضاء الجماعة ، استهدف إنشاء المستوصفات والعيادات والمستشفيات ، ونشر رسالة الوعي الصحي ، ورفع المستوى الطبي وإذا كان المستوصف الأول الخاص بالجماعة كان مقره في عيادة أحد أطباء الجماعة وهو الطبيب محمد أحمد سليمان ، ثم نقل إلى المركز العام ثم خصص له مقر خاص بجوار المركز العام أضيفت له صيدلية ، فقد تحول مع نموه إلى مستشفى علاجي وصل عدد المترددين عليه عام ١٩٤٥ إلى ٢١٦٧٧ حالة ، ارتفعت في عام ١٩٤٦ إلى ٢٩٠٣٩ حالة ، ثم إلى ٥١٣٠٠ حالة في عام ١٩٤٧ ثم افتتحت عدة عيادات أخرى في إطار هذا النشاط حتى إن ميزانية القسم الطبي بمفرده في عام ١٩٤٨ وصلت إلى ٢٣٠٠٠ جنيه^(٢) وهو مبلغ في منتهى الضخامة بأسعار تلك الفترة ، وعلى الرغم من مصادرة معدات وتجهيزات هذه المستوصفات في عام ١٩٤٨ مع قرار الحل الأول ، إلا إنه مع معاودة نشاط الجماعة بمجيء حكومة الوفد في عام ١٩٥١ ارتفع عدد المستوصفات التابعة للجماعة والتي أعيد تأسيسها إلى ١٦٢ عيادة طبية في القاهرة فقط^(٣) .

٣- المساعدات الاجتماعية : وهي المجال الذي تم التركيز عليه من خلال جهود قسم الخدمات الاجتماعية بالجماعة ، والذي وصل عدد فروع الأساسية إلى ١٠٢ فرعاً موزعة على عدد من شعب الجماعة ، ثم تطور مع نمو الإخوان إلى هيئة مستقلة

(١) إبراهيم البيومي غانم : "الفكر السياسي لحسن البنا ... مرجع سابق" ص ٣٤٧ .

(٢) ريتشارد ميشيل : "الإخوان المسلمون" ، ترجمة عبد السلام رضوان ، تقديم صلاح عيسى ، مكتبة مدبولي للقاهرة ، مايو ١٩٧٧ ، ص ٤٢ .

(٣) ريتشارد ميشيل : "إيديولوجية جماعة الإخوان المسلمون" ترجمة منى أنيس عبد السلام رضوان ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

سجلت في وزارة الشؤون عام ١٩٤٦ تحت اسم وكالة الأعمال الخيرية ، ووصل عدد فروعها قبل قرار الحل الأول في عام ١٩٤٨ إلى ٥٠٠ فرع ، وقد ركز قسم الخدمات الاجتماعية الذي تلقى دعماً من وزارة الشؤون على :

★ مساعدة الأسر الفقيرة بالمال وما أشبه .

★ الاهتمام بالمسنين والمشردين واليتامى^(١) .

١- جماعة الجلالة والرحلات وهي القسم الذي خصص للمساهمة في الخدمة العامة وأعمال الخير ، بجانب حفظ النظام داخل الجماعة والدفاع عنها ضد الأعداء الخارجيين ، ونظراً للطابع شبه العسكري لجماعات الجلالة ، ولتفادي الصدام مع الدولة ، تم تسجيلها ضمن الحركة الكشفية الوطنية^(٢) حتى أصبحت بحلول عام ١٩٤٨ أقوى فرق الحركة الكشفية المصرية ، ووصلت عضويتها في نفس العام إلى ٤٠,٠٠٠ عضو ، حيث شاركت في إطار تنظيم الإخوان في :

٢- مشروعات الجماعة لخدمة الريف المصري ١٩٤٣ .

٣- مكافحة الملاريا في الصعيد ١٩٤٥ .

٤- مواجهة فيضان النيل ١٩٤٥ .

٥- مواجهة وباء الكوليرا في بحري ١٩٤٧^(٣)

هكذا نجد أن الإخوان امتلكوا خبرة واسعة في توظيف العمل الاجتماعي من خلال المنظمات غير الحكومية الخاضعة لنفوذهم المباشر لصالح حركتهم السياسية وهو ما ساعد على توسيع القاعدة الاجتماعية للإخوان ، حتى أن البنا في عام ١٩٤٨ وقبل قرار الحل الأول قدر الأعضاء العاملين بالجماعة بنصف مليون عضو، وأشار إلى أن الأعضاء المنتسبين والمتعاطفين أضعاف هذا العدد^(٤) ، كان هذا الاتساع في العضوية يعكس بشكل واضح نجاح الجماعة في النفاذ بنجاح لأوساط الطبقة الوسطى^(٥) .

(١) المرجع السابق ص ٢٦٣ .

(٢) محمود عبد الحليم : " الإخوان المسلمون .. مرجع سابق " ، ص ١٦٢ .

(٣) ريتشارد ميتشيل : " الإخوان المسلمون .. مرجع سابق " ، ص ١٦٢ .

(٤) جريدة الإخوان المسلمين اليومية ٤٨/٩/٥ بيان المرشد العام في المؤتمر الصحفي المنعقد بدار

المركز العام بمناسبة ٢٠ سنة على تأسيس أول شعبة للإخوان .

(٥) إبراهيم البيومي غانم : " الفكر السياسي مرجع سابق " ، ص ٣٤٦ .

وإذا كان نجاح الإخوان في مد نفوذهم على قطاعات أكبر من الجماهير المصرية عبر توظيف ما هو اجتماعي/ ديني لصالح ما هو سياسي طوال الثلاثينيات والأربعينيات، أكسبهم قدراً عالياً من الخبرة "والتي انعكست على نشاطهم الحالي"، فقد كانت هناك دروس أخرى تعلمها الإخوان وخصومهم في مقدماتها :

أولاً : تتبع الدولة للدور المؤثر الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية عند توظيفها بشكل سياسي ، خاصة الجمعيات ذات الطابع الديني ، وهو ما دفع الحكومة لتقييد حركة الجمعيات الأهلية عبر سلسلة طويلة من الإجراءات نذكر منها :

★ إصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ ، والذي استهدف الحد من النشاط السياسي لبعض الجمعيات الدينية الإسلامية .

★ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٣٩ .

★ إصدار القانون ٤٩ لسنة ٤٥ لتنظيم العلاقة بين وزارة الشؤون والجمعيات ، والذي وضع مزيداً من القيود ، للحد من الدور الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين .

★ صدور القانون ٦٦ لسنة ٥١ في ظل حكومة الوفد^(١) ، والخاص بالجمعيات الدينية والثقافية والعلمية ، والذي نقل اختصاص الرقابة والوصاية من وزارة الشؤون إلى وزارة الداخلية والمحافظة ، بالنص على أن المحافظ هو المختص بالاعتراض أو قبول طلب التسجيل والتنظيم لوزارة الداخلية ثم محكمة القضاء الإداري ، ثم خصص نفس القانون المادة رقم (١٠) للجمعيات الدينية على وجه الخصوص بمنعها من العمل لغير الأهداف التي أسست من أجلها ، ثم بقيام ثورة يوليو صدر القانون ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦^(٢) الخاص بتنظيم الجمعيات والذي جمع النصوص القانونية الخاصة بالجمعيات في قانون واحد فرض مزيداً من القيود ، حتى صدر أخيراً القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي أخضع الجمعيات بالكامل لسلطة الجهة الإدارية^(٣) من حيث الموافقة على

(١) أصدر الوفد هذا القانون في ظل ضغوط شديدة مارستها جماعة الإخوان على حكومة الوفد بهدف عودتها للشرعية بعد قرار حلها على يد النقراشي ، في محاولة لتقييد حركتها باعتبارها خصماً تاريخياً للوفد من جهة وفي محاولة لعدم هز صورة الوفد كحصن للبرالية والحريات من جهة أخرى.

(٢) صدر هذا القانون في إطار حملة المطاردة التي قادها عبد الناصر ضد جماعة الإخوان بعد محاولة اغتياله في ١٩٥٤ .

(٣) محمد الغمري : "التنظيم القانوني للجمعيات الأهلية في مصر الواقع والإشكاليات ورقة للحوار" مقامة إلى ورشة عمل للتنظيمات الأهلية ٤-٣/١١/٩٦ ، اليونيسيف/ للمركز العربي للإدارة والتنمية .

التأسيس نهائية بمراقبة النشاط وسلطة حل الجمعية والذي تم فى ظله حل كافة الجمعيات الأهلية ، وأعيد تسجيلها وفق القانون الجديد .

ثانياً : أما الدرس الآخر فقد استخلصه الإخوان أنفسهم عبر تجربتهم على امتداد الفترة من الثلاثينيات حتى الخمسينيات عندما تم حلهم للمرة الأخيرة على يد عبد الناصر ، بعد محاولة اغتياله فى ١٩٥٤ ، فعلى الرغم من نجاح نشاطهم الخيرى والاجتماعى فى توسيع قاعدة نفوذهم الجماهيرى إلا أن ارتباط هذا النشاط بجماعة الإخوان كمؤسسة وأفراد سهل كثيراً من عملية تصفيتهم وحصارهم حصاراً قاسياً ، ففى أعقاب كل حل كانت تتم مصادرة كل ممتلكاتهم ومشروعاتهم والتى من السهل تحديدها وحصرها لارتباطها بشعب الجماعة أو بالمركز العام ، أو بقيادات الإخوان وعضويتهم مباشرة ، وهو ما يشير إليه المرشد الحالى مصطفى مشهور بمرارة قائلاً " أن من يراجع تاريخ الحركة الإسلامية الرائدة للتيار الإسلامى فى مصر والمتمثلة فى جماعة الإخوان المسلمين يرى أنهم كانوا يقدمون الإسلام عملياً فى صورة أعمال وخدمات اجتماعية ومؤسسات نافعة تعين على بناء المجتمع ، فأنشأوا المدارس والمستشفيات والمستوصفات والمساجد والأندية والشركات التجارية ، وعندما عاود الإخوان نشاطهم وأعادوا إنشاء بعضها تعرضوا لمحنة أخرى أكلت الأخضر واليابس ، ثم لمحنة ثالثة كل منها تفوق التى قبلها ، ولم يحدث أن أعيدت هذه المؤسسات لأصحابها كما لم يعرفوا أى شىء عنها " وقد دفع ذلك إلى الحذر من تكرار التجربة^(١) .

كان هذا هو الدرس الأهم الذى دفع الإخوان منذ السبعينيات فى إطار الحذر من التعرض لمحنة أخرى ومطاردة أعنف إلى تغيير استراتيجيتهم فى بناء قواعد نفوذهم فبدلاً من المؤسسات التابعة لهم مباشرة وسهولة التحديد والحصار والتصفية ، كانت الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى الاحتماء بغابة المنظمات غير الحكومية ، هذه الغابة التى تضم ما يزيد عن ١٤٠٠٠ منظمة لا تحمل واحدة منها لافتة الإخوان المسلمين بشكل رسمى ، وإن كان نشاط أعداد كبيرة منها يندرج فى إطار جهود الإخوان لأسلمة المجتمع والسيطرة عليه من أسفل وهى الاستراتيجية التى تفيد فى :

١- إعادة الصلة بعضوية وكادر الإخوان القديم الذين لم تطلهم يد رجال الأمن ، أو الذين نشطوا بعد نكسة ٦٧ والارتقاء النسبى فى قبضة النظام الناصرى ، والذين وجدوا

(١) مصطفى مشهور التيار الإسلامى ودوره فى البناء "دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٨٧ ص ٤١ .

فى العمل الأهلى خاصة من خلال الجمعيات الدينية فرصة آمنة للتعبير عن أيدىولوجيتهم خاصة طوال المرحلة الناصرية التى حاصرت كافة أشكال العمل السياسى المستقل ، وهى أعداد ليست بالقليلة ، خاصة إذا قارنا عضوية الإخوان العاملة والتى وصل بها حسن البنا إلى نصف مليون عضو عام ١٩٤٨ ، قبل قرار الحل الأول ، وبين أعداد من شملتهم حملات الاعتقال على امتداد الخمسينيات والستينيات والذين لم يتجاوزوا بضعة آلاف معتقل .

٢- الجمعيات الأهلية بما توفره من موارد ، فى إطار قانون شرعى ، انتشار جغرافى واسع ، صلات مباشرة مع قطاعات واسعة ومتعددة من الفئات الاجتماعية من خلال الأنشطة الخدمية والخيرية هى قواعد مثلى لانطلاق عمليات تكتيل قطاعات واسعة من السكان وتعبئتهم سياسياً للنفاز لمنظمات المشاركة الوسيطة (المجالس المحلية النقابات المهنية) التى تشكل المعبر الأهم لمؤسسات السلطة السياسية على المستوى القومى (البرلمان) .

وهو ما يؤكده كون معظم مرشحي البرلمان مرتبطون بقواعد للنشاط المحلى سواء فى المنظمات القاعدية (الجمعيات الأهلية) أو المنظمات الوسيطة (النقابات المهنية) من خلال الجمعيات ، نظر على سبيل المثال جدول ٨ ، ٩ .

جدول ٨

نماذج لارتباط مرشحي التيار الإسلامى على قائمة التحالف فى انتخابات ١٩٩٥
بالعمل القاعدى فى المنظمات الأهلية المحلية

القاهرة	١- د. عبد الفتاح رزق	دائرة للعادى	عضو مجلس إدارة الجمعية الشرعية بالبساتين، رئيس لجنة كفالة اليتيم	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٢- مرقضى شما	دائرة الساحل	عضو نشط فى عدة جمعيات خيرية بالدائرة	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٣- ماجد حسن حسن	دائرة الزاوية والشرابية	عضو نشط فى عدة جمعيات خيرية بالدائرة	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٤- مختار نوح	دائرة الطرية	رئيس مجلس إدارة أكثر من خمس جمعيات خيرية أخرى جمعية السعادة الإسلامية	٩٥/١١/١٢ الشعب
	٥- أحمد جمعه	دائرة بولاق	رئيس مجلس إدارة جمعية الخدمات بشركة النصر للمرافق والتركيبات	٩٥/١١/٢٨ الشعب
	٦- حسن الجمل	دائرة مصر القديمة	جمعية تحفيظ القرآن ومؤسس للعديد من الجمعيات الأهلية بالمنيل	٩٨/١٠/٩ الشعب
الغربية	٧- عبد العاطى أحمد صقر	دائرة بسيون	رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالقضاية	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٨- محمد العزباوى	دائرة بندر طنطا	مؤسس وعضو مجلس إدارة الجمعية التربوية الإسلامية	٩٥/١١/٣١ الشعب
أسيوط	٩- ملخر محمد ابراهيم	دائرة أسيوط	عضو مجلس إدارة جمعية الثقافة الإسلامية	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	١٠- حسنى معتمد عبد النعيم	دائرة القوصية	مؤسس جمعية تحفيظ القرآن بمسجد المجمع الإسلامى ومؤسس قسم خاص لتعليم المرأة أصول اللغة والدين	٩٥/١١/٢٦ الشعب
الفيوم	١١- محمود حيدر	دائرة الفيوم وسنورس	مؤسس فرع الجمعية الشرعية بقرية سنباط ومؤسس لجمعية نشاط كفالة اليتيم	٩٥/١١/١٧ الشعب
البحيرة	١٢- صلاح أبو الفضل	دائرة ادكو	عضو نشط بجمعية أبو بكر الصديق الإسلامية	٩٥/١١/٢٦ الشعب

٩٥/١١/١٢ الشعب	رئيس جمعية الحج والعمرة بمزغونة	دائرة مغاغة	١٣- محمد إبراهيم حسين	الجيزة
٩٥/١١/١٢	مؤسس جمعية أصدقاء المرضى ، والجمعية الخيرية بكفر سليمان بحري	دائرة كفر سعد	١٤- عبد الله المشد	دمياط
٩٥/١٠/٢٢ الشعب	نائب رئيس مجلس إدارة جمعية اللواسة بشبين الكوم	دائرة بندر شبين	١٥- د. محمد على بشر	المنوفية
٩٥/١٠/٢٥ الشعب	عضو الجمعية الطبية الإسلامية مؤسس ومدير مستوصف جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالشهداء	دائرة الشهداء	١٦- د. الحسيني الجيزاوي	
٩٥/١/٢٢ الشعب	عضو جمعية التربية الإسلامية	دائرة بندر شبين	١٧- فوزي عبد السلام مصطفى	
٩٥/١٠/٢٢	عضو بارز بعدد من الجمعيات الخيرية، مقر لجنة الزكاة بمسجد رابعة بقليوب	دائرة قليوب	١٨- الشيخ عبد الحميد مرعي	القليوبية
٩٥/١٠/١٥	عضو مؤسس بالجمعية الخيرية الإسلامية بقرية طنطا	دائرة قليوب	١٩- محمد أحمد	
٩٥/١٠/١٥	عضو الجمعية الشرعية بالعزيزية	دائرة منيا القمح	٢٠- سمير حسن	الشرقية
٩٥/١٠/١٥	مؤسس مستشفى الزهراء الخيري/ وعدة مكاتب لكفالة اليتيم	دائرة بلبيس	٢١- د. امير محمد بسام	
٩٥/١١/٢٨	عضو مجلس إدارة الأسرة السلمة	دائرة السنبلالوين	٢٢- على زين العابدين أحمد	الدقهلية

مستخرج بمعرفة الباحث من جريدة الشعب أعداد أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٥

جدول ٩

قائمة بأسماء عدد من مرشحي الإخوان في انتخابات ١٩٩٥ ويبدو واضحاً اختيار المرشحين من بين القيادات في مؤسسات المشاركة الوسيطة خاصة المنظمات المهنية:

١	د. مهندس محمد على بشر	أمين عام نقابة المهندسين	دائرة شبين الكوم
٢	د. عبد الحميد الفزالي	وكيل نقابة التجاريين	دائرة المنيل
٣	مختار نوح	أمين صندوق نقابة المحامين	دائرة المطرية
٤	د. أحمد سلامة	نقيب أطباء دمياط	دائرة دمياط
٥	طارق خليل	أمين نقابة التجاريين بالسويس	
٦	أحمد جمعه	أمين صندوق نقابة مهندسي القاهرة	دائرة بولاق
٧	د. فوزي عياد	عضو مجلس نقابة أطباء البحيرة	دائرة البحيرة والدلتجات
٨	أبو المجد صيام	عضو مجلس نقابة المعلمين بالسنته	دائرة السنته
٩	سيف الإسلام حسن البنا	عضو مجلس نقابة المحامين	دائرة اللرب الأحمر
١٠	أبو العلا ماضي	أمين مساعد نقابة المهندسين	دائرة حلوان
١١	د. محمد عبد الله	رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق	دائرة بندر الزقازيق
١٢	محمد عبد القدوس	عضو مجلس نقابة الصحفيين	دائرة بولاق
١٣	عبد الوهاب المشد	عضو مجلس نقابة المحامين	دائرة كفر سعد/دمياط
١٤	صبرى محمد أحمد عامر	الأمين العام للمساعد لنقابة المهندسين بالتنوفية	دائرة بركة السبع
١٥	فوزي عبد السلام مصطفى	عضو مجلس نقابة للهن التعليمية بالتنوفية	دائرة بندر شبين
١٦	د. عبد الله عبد المجيد	نائب رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق	دائرة الحسينية

مستخرج بمعرفة الباحث من جريدة الشعب طوال شهرى أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٥

والبيانات الواردة فى جدولى ٨ ، ٩ تشير بشكل واضح الى إستخدام الجمعيات كقاعدة انطلاق للمنظمات المهنية ، واستخدام كل منهما للانطلاق للبرلمان^(١) .

وهو ما لا يقتصر فقط على نشاطاء الحركة الإسلامية ، ففي دراسة على عينة من قيادات العمل المحلى كان منهم ٥١,٨ % (رئيس وحدة محلية ، سكرتير عام ، مديرو مديريات الخدمات) وهى المواقع التنفيذية العليا ، ٤٨,٢٥ كوادى وسطى وجد :

٩٥,٦ % من أفرادها منخرطون فى العمل السياسى المحلى .

٧٧ % أعضاء بالمجالس الشعبية المحلية .

١٢,٥ أعضاء فى جمعيات ذات طابع دينى (تحفيظ قرآن ، شبان مسلمين) .

٢٥,٧ من أعضاء العينة كانوا يشغلون فى جمعية واحدة على الأقل من الجمعيات التى ينتمون إليها مواقع قيادية .

وقد أشار أفراد العينة إلى :

★ أن الجمعيات مجال لرفع الخبرة الإدارية والتنظيمية بنسبة ٥٥,٤ % .

★ أن الجمعيات مجال للتأهيل للمناصب القيادية بنسبة ٣٤,٨ % .

★ أن الجمعيات مجال للتعرف على المشكلات المحلية وطرق علاجها بنسبة ٧٠,٥ % .

★ أن الجمعيات تعتبر قناة أمام قوى التطلعات لتحقيق طموحهم السياسى أو توسيع قاعدتهم الشعبية وكسب مزيد من الناخبين والمؤيدين وكانت نسبة من يشغلون مواقع قيادية عليا فى العمل الشعبى وكذلك فى الجمعيات ٧١,٤ % من أفراد العينة^(٢) .

(١) من الهام هنا الإشارة إلى آلية توظيف الجمعيات للسيطرة على النقابات المهنية ، كمؤسسات وسيطة للمشاركة السياسية ، فالجمعيات بالأنشطة التى تمارس فيها تخلق آلاف من فرص العمل للعديد من خريجي الجامعات الباحثين عن زيادة دخولهم ، والنموذج الأبرز فى هذا المجال الفرص التى تخلقها العيادات والمستوصفات والمستشفيات الملحقة بالجمعيات الأهلية خاصة الخاضعة لنفوذ التيار الإسلامى والتى يتم تشغيل الأطباء بها من خلال شبكة علاقات محكمة تعتمد على الصلات التى تتم عبر نشاط كوادى الحركة الإسلامية فى الجامعة وسيطرتهم على الاتحادات الطلابية ، وهى الصلات التى تستخدم فى تشغيل هؤلاء الأطباء الجدد المتعاطفين مع شعارات الحركة بمستوصفات هذه الجمعيات ، والتى تعد أماكن مناسبة لحشدهم فى الانتخابات النيابية لتأييد الصوت الإسلامى .

(٢) د. على الصاوى : " دور الجمعيات التطوعية فى التنمية المحلية - تحليل عينة من الكوادى المحلية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى للبحوث السياسية ، السياسة والنظام المحلى فى مصر مركز للبحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، للقاهرة ٣-٥/١١/٩٤ .

٣- شكلت الجمعيات الأهلية إطاراً شرعياً ومأموناً لتوفير الموارد المالية لتمويل أنشطة الحركة الإسلامية على اختلافها والتي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم نفوذها السياسى ، وهو التمويل الذى أتى من عدة مصادر .

(أ) مصادر خارجية : هنا يبرز بوضوح دور الجمعيات الأهلية الدينية التى تحولت إلى قنوات لضخ الملايين من أموال المتعاطفين مع الحركة الإسلامية وأنشطتها بدول الخليج ، سواء كان هؤلاء المتعاطفين أفراداً ، هيئات ، حكومية أو غير حكومية مثل جمعية الإصلاح الاجتماعى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ، جمعية النجاة الخيرية ، بيت الزكاة الكويتى وغيرها العديد ويكفى أن نشير إلى نموذج واحد يوضح حجم التمويل القادم من هذا المصدر ، وهو التبرعات المقدمة من جمعية إحياء التراث الإسلامى الكويتية ، وهى جمعية سلفية قدمت ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه مصرى لعدد من الجمعيات الدينية الإسلامية المرتبطة مباشرة بحركة الإسلام السياسى ، والتى ساعدتهم فى بناء ١٢ مركزاً إسلامياً ، ٣ وحدات صحية ، ٤٢ مكتبة دينية ، عدة مشروعات استثمارية ، بخلاف عدة مساجد^(١) وهذا مجرد نموذج واحد ، وهو ما دفع فى النهاية وزير الداخلية المصرى حسن الألفى فى مؤتمر وزراء الداخلية العرب بتونس إلى المطالبة بوقف تدفق هذه الأموال القادمة من الخليج للجمعيات الأهلية الإسلامية^(٢) .

(ب) مصادر محلية وشملت :

١- التبرعات من خلال الحملات المنظمة لدعم مجاهدى أفغانستان أو ضحايا البوسنة والهرسك أو لمشروعات الجمعيات لكفالة اليتيم أو لبناء المساجد ، وصناديق تبرعات المساجد ، لجان الزكاة ويقدر بعض الخبراء الاقتصاديين أن نشاط الإسلام السياسى استطاعوا خلال عام واحد فقط ١٩٩٢ جمع حوالى ١٥ مليون جنيه تحت شعار المعاونة فى بناء المساجد والتى ذهب جزء كبير منها لتمويل أنشطتهم السياسية^(٣) .

٢- عوائد الأنشطة ذاتها التى يديرونها والتى توفر لهم موارد لا بأس بها (المستوصفات/ الطبية/ المدارس/ مشاغل الخياطة ذات الطابع الإنتاجى / دور الحضانة ... الأسواق الخيرية ..) .

٣- الدعم الحكومى المحدود الذى تقدمه الدولة للعديد من أنشطة الجمعيات الأهلية الدينية .

(١) عبد القادر شهاب ممولو الإرهاب ص ٩٥ .

(٢) الأحرار ٩٥/١/٦ .

(٣) الشرق الأوسط ٩٣/٤/١٧ .

(ج) المنح الدولية : وقد استطاعت إحدى الدراسات تقدير حجم تمويلات الجمعيات الدينية خلال عام واحد هو ١٩٩٢ فأشارت إلى توزيع ٨٥,٥ % من إجمالي دخول الجمعيات الدينية الإسلامية والذي لا يتجاوز نصيب منظمات التمويل الدولية منه في إطار المشروعات والأنشطة التي تنفذها ٥ % ويعد هذا المورد من أقل الموارد مصادر التمويل الجمعيات في مصر ، وهو يقدر بـ ٢٧٥ - ٣٥٠ مليون جنيه مصري ، في الوقت الذي لا تتجاوز احتياجاتها ٩٠-٧٠ مليون جنيهها ، وتشير الدراسة إلى أن توزيع مصادر الموارد كالتالي :

١٠ % دعم حكومي .

٥ % مساعدات أجنبية .

٣٨.٦ % عائدات أنشطة .

٢٦,٩ % تبرعات^(١) .

٤- أصبحت الجمعيات الأهلية في ظل الانسحاب المتلاحق للدولة منذ منتصف السبعينيات من مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي ، تلعب دوراً متزايداً في الإحلال الجزئي محل الدولة في هذه المجالات ، وهو الدور الذي أدركت الدولة أهميته في تخفيف حدة التوتر الاجتماعي ، هذا الإدراك الذي منح تيار الإسلام السياسي (خاصة الإخوان) فرصة غير قابلة للتكرار في تقديم نفسه من خلال مشروعاته الخدمية رخيصة التكلفة التي تقدم من خلال هذه الجمعيات كبديل للدولة ، حيث أنتج هذا الوضع ما يشبه الاتفاق غير المعلن بين الدولة وجماعات السلام السياسي ، هذا الاتفاق الذي تم تمريره خلال فترة السبعينيات والثمانينيات في ظل مرحلة الوفاق بين الدولة والإسلام السياسي ، وبرامجاتية الدولة الشديدة ، وغياب أي رؤية لديها للتنمية الشاملة ، أو حتى رؤية في مجال الرعاية الاجتماعية ، وهو الوضع الذي أصبح بعد وصول العلاقات لمرحلة الصدام بينهما غير قابل للتصفيه ، ليس فقط لانتشار المشروعات على امتداد كل قرى وأحياء مصر وصعوبة حصارها وتصفيتها ، ولكن بالأساس لأن الدولة أصبحت في حالة لم تعد معها قدرة على ملء هذا الفراغ ، وهو الوضع الذي وفر لتيار الإسلام السياسي تواجداً مباشراً بين الجماهير ، قادراً على جذبها خلف شعاراته ، من على أرضية المصلحة الضيقة والمباشرة التي تجسدها الخدمات المعطاة لهم ، والتي قد تخفف عنهم وطأة البؤس ، ولكن لا ترفعه ، وقد فرض هذا الوضع على الدولة انعدام

(١) روز اليوسف ٩٥/٣/١٣ .

قدرتها على التصدي الشامل ، وضيق حيز المناورة في لحظات صدامها مع تيار الإسلام السياسى ، إلى الدرجة التى أصبحت سياسة الحكومة فى هذا الإطار لا تتجاوز حدود ضم بعض المساجد التابعة للجمعيات للأوقاف ، وإخضاعها للإشراف المباشر (نموذج لهذا مسجد الفتح بالعباسية التابع لجمعية الهداية الإسلامية) لحرمانها من أحد أهم مصادر التمويل ، أو اللجوء فى حالات محدودة لحل الجمعية وتصفيتها بحجة التورط المباشر فى السياسة^(١) أو ضعف الفاعلية والتأثير أو الفساد المالى ففى عام ٩٦ تم حل ٤٢ جمعية دينية إسلامية من إجمالى ١٢٤ بنسبة ٣٤ % من إجمالى الجمعيات^(٢) التى تم حلها وفى عام ٩٧ تشير المعلومات إلى حل الجمعيات التالية :

م	الجمعية	المحافظة
١	تحفيظ القرآن	المنيا
٢	الهدى الإسلامى	عزبة التل/ المنيا
٣	الشيخ فى الدعوى الإسلامية	المنيا
٤	الاتحاد الإسلامى	قلندول/ المنيا
٥	الإخوة فى الله	المنيا
٦	الهدى الإسلامى	البرشا/ المنيا
٧	الخيرية الإسلامية	المنيا
٨	الشرعية	سلاقوس/ المنيا
٩	الشبان المسلمین	الحجازية/ شرقية
١٠	الخيرية الإسلامية	الاخيون/ شرقية
١١	التأخى الإسلامى	منشأة أبو عمير/ شرقية
١٢	الخيرية الإسلامية	سعود القبلىة/ شرقية
١٣	تعمير وبناء المساجد	الاخيوة/ شرقية
١٤	الهداية الإسلامية	منشأة بشارة/ شرقية
١٥	الخيرية الإسلامية	ميت مسعود/ منوفية
١٦	تحفيظ القرآن	بركة السبع/ منوفية

المصدر : الحقيقة ٩٤/١١/١

(١) نموذج جمعية الاعتصام بحبل الله بالإسكندرية - الشعب ٩٤/٥/٣ .

(٢) تقرير الحالة الدينية فى مصر - العدد الثانى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ص

وعلى الجانب الآخر حاول نشطاء حركة الإسلام السياسى (وفى مقدمتهم الإخوان) فى اطار مواجعتهم للدولة تطوير نشاطهم المرتكز إلى تواجدهم فى أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية بتجميع جهودهم لممارسة درجة أكبر من الضغط على الدولة ، وهو ما ظهر واضحا فى نهاية الثمانينيات خلال تعاملهم مع مبادرة السادات الرامية لإحكام السيطرة على تيار الإسلام السياسى بعد تصاعد الصراع بينهم ، والتي دعا فيها إلى تشكيل المجلس الإسلامى الأعلى الذى يضم ممثلى الهيئات والجماعات الإسلامية للدراسة والتخطيط والمتابعة للدعوة الإسلامية ، وهى المبادرة التى تبنتها جمعية العشيرة المحمدية ، حيث نظمت مؤتمرا تحت رعاية شيخ الأزهر د. عبد الحليم محمود بهدف توحيد الكلمة والتنسيق دعى إليه العديد من الجمعيات الدينية^(١) وصدرت توصياته بضرورة أن يكون للجمعيات الشعبية دور إيجابى من خلال اقتراح تشكيل المجلس على أن تمنح الجمعيات الإسلامية حق اختيار بعض الشخصيات الإسلامية المعروفة بدورها فى الدعوة لضمها للمجلس ، وأيضاً الذين لا يمثلون جمعيات إسلامية مشكلة تشكياً رسمياً معترف به ، وقد اتفق الذين صاغوا هذه التوصيات على أن يكون من بينهم الأستاذ عمر التلمسانى (المرشد العام للإخوان المسلمين ، محمد البهى الأستاذ إبراهيم عزت أمير جماعة الدعوة والتبليغ) وعلى أن تكون للجنة أو المجلس سلطة ملزمة للدولة^(٢) وهى المناورة التى تتبها لها السادات واضطر بناء عليها إلى ترك الفكرة نهائياً ، حتى طرحت مرة أخرى فى أواخر الثمانينيات وتبناها كل من :

★ حسن عباس زكى الرئيس العام لجمعية الشبان المسلمين .

★ د. سيد رزق الطويل رئيس جمعية دعوة الحق .

★ الشيخ محمد وهبه سكرتير جمعية العشيرة المحمدية .

★ محمود عبد العزيز المشرف على مجلة التوحيد لسان حال أنصار السنة .

وهى الفكرة التى تبنتها هذه القيادات الأهلية بناء على دعوة الشيخ محمد الغزالى فى خطبة صلاة العيد الكبير فى عام ١٩٨٩^(٣) .

٥- شكلت أيضا الجمعيات الأهلية أطرا ومؤسسات وفرت فرصا ذهبية لعمليات تدريب وأعداد كادر الحركة الإسلامية على العمل الجماهيرى والدعائى ، وتطوير قدراته ،

(١) للمساء ١٣/١٠/٨٩ .

(٢) الاعتصام ١/١٠/٨٠ .

(٣) للمساء ١٣/١٠/٨٩ .

بجانب كونها وعاء ملائماً لعمليات التجنيد وزيادة العضوية ، ونشر الأطروحات السياسية المرتبطة بأفكار الإخوان .

شكلت التوجهات السابقة ملامح استراتيجية تيار الإسلام السياسي (خاصة الإخوان) في العمل من خلال المنظمات الأهلية وهي الاستراتيجية التي تركز دورها في كونها :

أولاً : منبراً للدعاية والتأثير الفكري السياسي .

ثانياً : إطاراً ملائماً للتنظيم والتعبئة والحشد السياسي .

ثالثاً : مصدراً آمناً لتوفير التمويل والدعم .

رابعاً : محطات انطلاق لاختراق مؤسسات المشاركة على المستوى الوسيط ، والقومي .

وهي الأدوار التي تشكل محاور استراتيجية أسلمة المجتمع من أسفل .

والتي يبرز فيها بشكل واضح جهود نشطاء جماعة الإخوان وهو ما يبرز بشكل واضح في تتبعنا تاريخ عدد من الجمعيات الإسلامية كما هو وارد في الملف التوثيقي .

مستقبل العمل الأهلي للحركة الإسلامية في مصر

★ يشير اقترابنا السابق من علاقة الحركة الإسلامية بالعمل الأهلي إلى العديد من المؤشرات أهمها :

أولاً : التواجد القوي والمؤثر الفكري أو السياسي أو التنظيمي (بدرجات متفاوتة) لمجمل قوى وتيارات الحركة الإسلامية ، بأعداد كبيرة نسبياً ، ومتزايدة في العديد من الجمعيات الأهلية ، خاصة تلك المتميزة بالفاعلية والنشاط ، حيث تشكل الجمعيات الدينية الإسلامية الحد الأدنى لهذا التواجد وقد وصل عددها عام ١٩٩١ إلى ٢٧٣٨ جمعية أي حوالي ٢٤ % من إجمالي الجمعيات الأهلية ، المشهرة طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ .

ثانياً : نجاح الحركة الإسلامية في تحويل العديد من الجمعيات الدينية الإسلامية إلى قواعد جماهيرية لنفوذها الفكري والسياسي ، عبر قدرتها على اجتذاب وتكتيل قطاعات واسعة من السكان ، خاصة في المناطق الفقيرة والعشوائية ، خلف شعاراتها السياسية التي تخطط السياسي بالديني^(١) ، وهو ما ساعد عليه قدرتها على توظيف الموارد المتاحة من خلال الجمعيات ، لتقديم العديد من الخدمات^(٢) الصحية والتعليمية ، والدينية ، وخدمات

(١) في انتخابات ٨٧ التي شارك فيها الإخوان وحزب العمل والأحرار تحت قائمة التحالف الإسلامي، التي رفعت شعار الإسلام هو الحل ، حصلت القائمة على مليون و ١٦٣ ألف و ٥٢٥ صوتاً، وهو ما أمكن الإخوان للمسلمين من احتلال ٣٦ مقعداً برلمانياً من مقاعد القائمة ، وإذا قارنا إجمالي الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة، بإجمالي الأصوات التي حصل عليها العمل والأحرار في انتخابات ١٩٨٤، بإجمالي ٣٩٧,٥٢٨ صوتاً، يمكن القول إن للفارق في الأصوات هو ما أضافه مرشحو الإخوان بتحالفهم مع العمل والأحرار ، وهو ما يقدر بـ ٧٦٥٩٩٧ صوتاً أي ما يعادل ١١% من إجمالي الأصوات الصحيحة في انتخابات ١٩٨٧ د. هدى راغب/ د. حسين توفيق : "الإخوان المسلمون دراسة في التحالفات ... مرجع سابق" ص ١٦-٣٤٨ .

(٢) في بحث تقويم الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية لسنة ٧٤، وهي للجمعيات ذات النشاط الديني الإسلامي والمسيحي بشكل أساسي ، وفي مرحلة بداية صعود تيار الحركة الإسلامية ، تشير نتائج البحث إلى: عدد للمستفيدين بالنشاط الثقافي ١٣٤١٩٦٩ مستفيد، للنشاط الصحي ٤٦٣٤٢ مستفيد، للنشاط الديني ٢٣٤٣٤٤٧ مستفيد، مساعدات ٥٠٦٨٨ مستفيد، للتدريب المهني ٣٢١١٠ مستفيد - بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية مرجع سابق ص ٤٩

الرعاية الاجتماعية^(١) للقطاعات الأكثر فقراً وحرماناً من السكان غير القادرين على

(١) في مجال الرعاية الصحية: ترصد إحدى الإحصائيات الرسمية في عام ١٩٩٦، وجود ٣٥٨٧ مستوصف وعيادة طبية في الجمعيات الأهلية، يتركز ٧٣% منها في المحافظات الثماني التي تتركز بها الجمعيات الدينية الإسلامية*، وهو ما يشير إلى درجة من الارتباط بين انتشار هذه النوعية من الخدمات، ومجالات نشاط الجمعيات الأهلية المرتبطة بالحركة الإسلامية والتي تزايدت أعدادها طوال الفترة من السبعينيات وحتى التسعينيات، بحيث أصبحت سمة تميزها، ففي مدينة إمبابة وحدها والتي أصبحت منذ نهاية الثمانينيات بؤرة للجماعة الإسلامية، تم إحصاء أكثر من ١٠٠ عيادة طبية ملحقة بالمساجد والجمعيات الأهلية الدينية**، وللتعرف على حجم ما تقدمه هذه الجمعيات من خدمات في هذا المجال تشير دراسة لوكالة التنمية إلى أن حجم المستفيدين من الخدمات الصحية بالجمعيات الأهلية وصل في عام ١٩٨٢ إلى ٤,٥ مليون مواطن، ارتفع في عام ١٩٩٢ إلى ١٤ مليون مواطن***.

* دور وزارة الشؤون في الحد من عمالة الأطفال ... مرجع سابق ص ٤ .
** الأهالي ١٩٩٢/٢/١٦ .

= *** اشرف حسين : " الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر " .. الجمعيات الأهلية ولزمنة للتنمية الاجتماعية ... مرجع سابق ص ٦٠ .

- وفي مجال الرعاية الاجتماعية: وهي الأنشطة التي تميز فيها نشاط الحركة الإسلامية بحكم بروز الجانب الخيري والديني فيها يشير تقرير صادر عن مجلس الشورى إلى أنه في مجال واحد فقط وهو مجال رعاية الأيتام توجد حوالي ١٠٠٠ جمعية ترعى حوالي مليون طفل يتيم، بجانب ٢٥٠٠ جمعية توفر مساعدات اجتماعية لنمو ٥ مليون مواطن* وقد اتسع مجال مشاركة الجمعيات الأهلية المرتبطة بالحركة الإسلامية في هذا المجال فشمّل حالات الكوارث القومية، مثل كارثة الزلزال، وكارثة السيول في الصعيد وكارثة غرق زاوية عبد القادر، وتصادم القطارات وهي الكوارث التي سارع للمشاركة في مواجهتها نشاط الحركة الإسلامية من خلال جمعياتهم ومساجدهم تحت لافتة لجنة الإغاثة التابعة لنقابة الأطباء .

* السياسي ٩٧/١١/٢٦ .

- وفي مجال الخدمات التعليمية : لا يجب أن نتوقف فقط عند دور الحضارة التي أصبحت سمة مميزة لكل الجمعيات الدينية الإسلامية، أو حتى مكاتب تحفيظ القرآن وفصول التقوية للمراحل الدراسية المختلفة أو فصول تعليم الكبار، حيث امتد نشاط العديد من الجمعيات الأهلية الخاضعة لنفوذ الحركة الإسلامية لتأسيس المدارس والمؤسسات التعليمية النظامية التي تغطي مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

• ففي جمعية الدعوة ببنى سويف، والتي أسسها ورأس مجلس إدارتها حسن جودة عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، تمتلك الجمعية وتدير مدرسة ثانوية ببنى سويف (مدرسة الدعوة) منذ عام ٨٩ يدرس بها ٢١٤ تلميذ، ومدرسة ابتدائية اعدادية بمدينة الواسطي (مدرسة الدعوة) منذ عام ٩٢ يدرس بها ٢٧٤ تلميذ، ثم مدرسة ابتدائية اعدادية بالفشن منذ عام ٩٤، بها ٨١٥ تلميذ.

• وفي القليوبية تدير وتمتلك جمعية الشبان المسلمين مدرسة ابتدائية اعدادية بها ٢١٦١ تلميذ منذ عام ١٩٨٧.

• وفي الجيزة توجد مدرسة الحسينية التابعة لجمعية المحافظة على القرآن الكريم وهي ابتدائية اعدادية يدرس بها ٥١٨ تلميذ منذ عام ١٩٩٢*.

• وفي لسيوط سنجد مجموعة مدارس "دار حراء" والفردوس ودار الارقم" التابعة لجمعية تنمية المجتمع المحلي الخاضعة لنفوذ وإدارة نشاط الإخوان المسلمين، والتي تدير منذ عام ١٩٧٨، ٣ دور حضارة، ٥ مدارس ابتدائية ومدرسة اعدادية ثانوية للبنين وأخرى للبنات**.

- هذه مجرد نماذج تشير إلى جهود نشاط الحركة الإسلامية في هذا المجال، وهي الجهود التي يستكملها تبني عديد من الجمعيات الأهلية، خاصة في الاقاليم حملات جمع تبرعات لتأسيس المعاهد الدينية الأزهرية التي تضم للآزهر بعد ذلك***.

* د. صلاح بشرى : " دليل التعليم الخاص " .

** الدستور ٩٦/٥/١ .

*** د. عماد صيام : " نشاط الحركة الإسلامية ... مرجع سابق " .

الحصول على هذه الخدمات ، إما لأن الدولة لا توفرها في هذه المجتمعات الفقيرة ، أو قد توفرها بتكلفة عالية ومستوى جودة غاية في التدهور ، أو قد يوفرها القطاع الخاص بتكلفة فوق إمكانيات هذه الفئات الاجتماعية .

وقد تنوعت مجالات ونوعيات الخدمات التي تقدمها الجمعيات الدينية الإسلامية انطلاقاً من تعدد أغراض تأسيسها ، كما يشير الجدول (١٠) إلى أغراض ذات طابع ديني واضح .

تحليل لتعدد أهداف التأسيس ذات الطابع الديني للجمعيات الدينية الإسلامية

في ثمانى محافظات حتى عام ١٩٩١

جدول ١٠

الغرض	إجمالي	القليوبية	القاهرة	الجيزة	المنوفية	المنيا	الشرقية	أسيوط	الإسكندرية
خدمات ثقافية ودينية ^(١)	١١٤٢	١٣٩	٢١٢	١٩٢	٥	٣٠	٢٤٧	١٢٠	١٩٧
مساعلات اجتماعية	٩٠١	١٣٤	١٥٥	٦٣	١١٤	٧٠	١٥٢	١١٣	١٠٠
تحفيظ قرآن	٢٢٠	-	١٧	-	١٢٥	٧٨	-	-	-
نلوات دينية	٧٦	-	٣	-	٥٠	٢٣	-	-	-
رعاية وتعمير مساجد	٥٩	-	٣	-	٢١	٣٥	-	-	-
تيسير حج	٥٦	-	٢٨	٤	٢٠	٤	-	-	-
مكتبة دينية	١٧	-	٦	-	٥	٦	-	-	-
دفن وتكفين موتى	١٧	-	٨	-	٢	٧	-	-	-
احتفالات دينية	١٠	-	١	-	-	٩	-	-	-
كفالة اليتيم	٤	-	-	-	٣	١	-	-	-

مستخرج من تحليل أغراض التأسيس بدليل الجمعيات الأهلية ، المنشور في الجمعيات الأهلية في مصر - د. أماني قنديل/ د. سارة بن نفيسة .

(١) يلاحظ هنا وجود قدر من الإجمال في تحديد الغرض الرئيسي من الجمعية فالخدمات الدينية كأحد أغراض التأسيس تشمل إقامة دور العبادة والوعظ ، الإرشاد الديني ، إقامة المدارس ومكاتب تحفيظ القرآن وتيسير رحلات للحج والعمرة ، وهو ما سوف يظهر بوضوح إذا حللنا الأنشطة الفعلية للجمعية ، وبالتالي فهذا الغرض يتم في إطاره تنفيذ العديد من الأنشطة .

وإذا حاولنا تحليل أغراض التأسيس (لنفس الجمعيات في نفس المحافظات) غير المرتبطة بشكل مباشر بالأغراض الدينية كما يشير الجدول (١١) سنجد :

تحليل أغراض تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية
غير المرتبطة بالنشاط الدينى بشكل مباشر حتى عام ١٩٩١ فى ثمانى محافظات

جدول ١١

	إجمالي	القليوبية	القاهرة	الجيزة	المنوفية	المنيا	الشرقية	اسيوط	الإسكندرية
خدمات رعاية الأسرة	١٢٩	١١	٣٨	٦	١	—	١٨	٣٢	٢٣
رعاية الطفولة والأمومة	١١٤	٢٩	٣٢	٤	١	٤	١٩	—	٢٥
خدمات صحية / عيادة / تحاليل	٧٨	—	١٥	—	٤٣	٢٠	—	—	—
حضانة	٥٩	—	٨	—	٣٤	١٧	—	—	—
تنمية مجتمع محلى	٤٣	—	٣١	١٢	—	—	—	—	—
مشغل فتيات	٢٠	—	٥	—	٤٣	٢٠	—	—	—
نادى ثقافى اجتماعى ورحلات	١٦	—	٣	—	١١	٢	—	—	—
فصول تقوية	١٤	—	١٠	—	—	٤	—	—	—
تأسيس معهد دينى ازهرى	١٠	—	١	—	٥	٤	—	—	—
محو أمية	٨	—	٤	—	—	٤	—	—	—
نادى طفل	٧	—	—	—	٦	١	—	—	—
رعاية شيخوخة	٥	—	٣	—	—	١	—	—	—
توجيه اسرى	٥	—	—	—	٤	١	—	—	—
رعاية معوق	٤	—	١	—	—	—	٢	١	—
نار مناسبات	٤	—	٤	—	—	—	—	—	—
مخبز بلدى	١	—	—	—	—	١	—	—	—
اسر منتجة	١	—	—	—	—	١	—	—	—
كمبيوتر	١	—	—	—	—	١	—	—	—
مركز تنمية مرأة ريفية	١	—	—	—	—	١	—	—	—

البيانات مستخرجة بمعرفة الباحث من دليل الجمعيات المنشور فى الجمعيات الأهلية فى مصر د. أماني قنديل / د. سارة بن نفيسة .

(١) رعاية للطفولة : تشمل خدمات للمؤسسات والأسر البديلة ودور الحضانة وغيرها من خدمات رعاية للطفل رعاية الأمومة : تشمل مراكز تنظيم الأسرة .

وإذا كان تنوع أغراض التأسيس الخاصة بالجمعيات الدينية الإسلامية يعكس اتساع نطاق مجالات النشاط وخروجها من حيز الخدمات الدينية الضيق ، إلى حيز الخدمات التي تحتاجها المجتمعات الفقيرة ، فقد جاء تحليل مجالات النشاط الفعلى لعينة عشوائية من الجمعيات تضم ١٤ جمعية إسلامية بمحافظات القاهرة ، أسيوط ، الإسكندرية ، المنيا ، قنا ليؤكد هذا التوجه ، وهى البيانات التى تم الحصول عليها من خلال مطبوعات هذه الهيئات أو ما نشر عن نشاطها الفعلى فى الصحف ، أو عن خبراتها الميدانية فى العديد من الورش واللقاءات العلمية .

تحليل الأنشطة ذات الطابع الدينى لعدد من الجمعيات^(١)

جدول ١٢

النشاط	عدد الجمعيات المنفذ بها
رعاية وتعمير المساجد	١٠
مساعلات اجتماعية	٩
تحفيظ قرآن	٥
ندوات دينية	٣
مكتبة دينية	٣
دفن موتى	٣
كفالة يتيم	٢
لجنة زكاة	١
احتفالات دينية	١
تيسير حج وعمره	١

وبمقارنة الجدول ١١ ، والجدول ١٢ سنجد أن الأنشطة ذات البعد الدينى ، تعكس تقريبا أغراض تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية ، وبنفس النقل تقريبا باستثناء وحيد هو احتلال النشاط الخاص برعاية المساجد وإدارتها وتعميرها للمرتبة الأولى من حيث

(١) الجمعيات هى الشابات المسلمات بالإسكندرية .

اليقين بالله الإسلامية/ الشرعية بالشرابية/ صهيبي الرومى الإسلامية/ المدينة المنورة/ الناصر الإسلامية/ الرابطة الإسلامية/ إقامة الشعائر الإسلامية/ الجمعية الشرعية/ فرع الهدايا/ للشباب المسلم بالقاهرة .

للجمعية الشرعية بالمنيا .

للشابات المسلمات بقنا .

للجمعية النسائية الإسلامية بأسيوط .

النشاط ، وإضافة نشاط جديد هو تأسيس لجان الزكاة وهو ما يجد تفسيره الطبيعي فى حرص نشطاء الجمعيات الإسلامية على توفير موارد دائمة للصرف على أنشطتهم .

أما فيما يخص الأنشطة ذات الطابع غير الدينى أو ذات الطابع الخدمى على وجه العموم ، فقد كانت نتائج تحليل أنشطة نفس الجمعيات كالتالى :

تحليل أنشطة عدد من الجمعيات الأهلية الدينية الإسلامية

جدول ١٣

النشاط	عدد الجمعيات
حضانة	١١
عيادة/ مستوصف	١٠
فصول تقوية	٩
مشغل خياطة وتريكو	٥
فصول محو امية	٤
أسر منتجة	٣
دار مناسبات	٣
استشارات قانونية ودينية	٢
معهد أزهرى	١
تنظيم أسرة	١
دار إيواء ايتام	١
دار إيواء مسنين	١
مدارس ابتدائية	١
نادى نسائى	١
نادى طفل	١
نادى ثقافى اجتماعى	١

كما هو واضح من تحليل الأنشطة الفعلية لعدد ١٤ جمعية إسلامية فى جدول ١٤ سنجد بروز التركيز على الأنشطة ذات الطابع الخدمى والموجهة لأكبر عدد من السكان ، وهو ما يصب مباشرة فى دعم النفوذ الجماهيرى للحركة الإسلامية .

ثالثاً : كان لنجاح نشطاء الحركة الإسلامية في دعم توأجدهم ونفوذهم الجماهيري من خلال قاعدة واسعة من الجمعيات الأهلية ، أثره المباشر في تصاعد نفوذهم في منظمات المشاركة السياسية الوسيطة (النقابات المهنية ، المجالس المحلية ، نوادي هيئة التدريس) خاصة في المجتمعات التي تنشط بها هذه الجمعيات^(١) ، بحيث يمكن القول أن

(١) يمكن بوضوح اكتشاف هذا الارتباط من نجاح الإخوان على سبيل المثال منذ منتصف الثمانينيات في السيطرة على النقابات الفرعية للعديد من النقابات المهنية ، كبدية لعملية السيطرة الكاملة على النقابات العامة ، كما حدث مع نقابة المهندسين/ للمحامين/ الأطباء/ العلميين ، وهي العملية التي بدأت بالسيطرة على النقابات الفرعية في المحافظات التي تتركز بها الجمعيات الأهلية الدينية ، نموذج لهذا نتائج انتخابات التجديد النصفى للنقابات الفرعية بنقابة المهندسين عام ٨٧ حيث سيطر الإخوان بنسبة ١٠٠% على مجالس النقابات الفرعية في الإسكندرية ، المنوفية ، وبأغلبية كاسحة في الشرقية والقليوبية وأسيوط* ، وهو ما مكن الإخوان من ٨٨,٢% من مقاعد النقابة العامة ، ارتفعت في عام ٨٩** ، عبر لكتساح مجالس ٢٣ نقابة فرعية، إلى ٩٧,٧% من مقاعد النقابة العامة، والتي وصلت سيطرتهم عليها إلى نسبة ١٠٠% في عام ٩١*** وهي نفس الإستراتيجية التي طبقت في باقي النقابات المهنية :

* التقرير الإستراتيجي للعربي عام ٨٧، مركز الدراسات السياسية بالأهرام عام ١٩٨٨ ص ٨٠ .

** الشعب ٨٩/٢/٢٨ .

*** الشعب ٩١/٣/٥ .

- فيما يخص المحليات شارك الإخوان فيها بشكل رسمي من خلال قائمة التحالف الإسلامي منذ عام ١٩٩٢ حيث يشير د. عصام العريان أن هذه المشاركة تحت شعار الإسلام هو الحل استهدفت بالأساس :

- كسب للرأى العام لبرنامج الإخوان تحت شعار الإسلام هو الحل .
- السيطرة على المجالس المحلية التي تقوم بالدور الأساسى في إفساد الانتخابات البرلمانية .
- إبراز نماذج سياسية إسلامية نظيفة تقود الشعب في مسيرة الإصلاح والتغيير* وبالفعل نجح الإخوان في احتلال مقاعد بعض المجالس المحلية في عدة مدن بالكامل ، وهي نفس المحافظات التي توجد بها أكبر نسبة من الجمعيات الدينية الإسلامية ، بل أن بعض هذه الجمعيات تحول لمراكز للدعاية الانتخابية في انتخابات المجالس المحلية التي تمت في عام ١٩٩٤ .
- مثال ذلك في محافظة الشرقية نجحت قائمة محمد عبد الغنى عضو مكتب الإرشاد عن المحافظة في السيطرة على مجلس محلى مدينة الزقازيق* ، وفي الإسكندرية نجحت قائمة د. إبراهيم الزعفرانى عضو مكتب الإرشاد عن المحافظة في السيطرة على مجلس حى الورديان** ، وفي محافظة الجيزة سيطرة قائمة الإخوان على مجلس محلى مدينة أوسيم ، وفي محافظة السويس على مجلس محلى حى الأربعين*** وفي أسيوط سيطرت الجماعة الإسلامية بالكامل على المجالس المحلية في مطاى وبنى مزار**** .

• *روز اليوسف ٩٥/٣/٦ ، **الشعب ٩٥/٥/٣ ، *** الشعب ٩٥/١/٢٤ ****روز اليوسف ٩٩/١١/٢٨ .

- نوادى هيئة التدريس بالجامعات المصرية تعد جمعيات أهلية خاضعة للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ ، ومنذ منتصف الثمانينيات أصبحت هدفا للسيطرة من قبل الإخوان ، الذين سيطروا سيطرة كاملة على نوادى هيئة التدريس فى جامعات القاهرة ، الإسكندرية ، الزقازيق ، أسيوط ، المنصورة ، المنوفية ، قناة السويس* .

• لمزيد من التفاصيل انظر التقرير الاستراتيجي للعربي لعام ٩٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤ ، ص ٣٢٥ .

التواجد في هذه الجمعيات كان أهم آليات اختراق مؤسسات المشاركة الوسيطة تمهيداً للنفوذ لمؤسسات المشاركة ذات الطابع القومي مثل البرلمان^(١) وذلك في إطار استراتيجية "أسلمة المجتمع من الوسط باختراق مواقع تمرکز القطاعات النشطة للطبقة الوسطى كنقطة انطلاق للسيطرة عليها بهدف احتواء الدولة والانطلاق من هذه المواقع إلى هياكل الدولة الفوقية (البرلمان/ قمة الجهاز البيروقراطي) ، وذلك عبر سياسة التحالفات السياسية بدء من الوفد وانتهاء بحزبي العمل والاحرار ، والسعى للحصول على حزب سياسي منفرد"^(٢) .

رابعاً : وفرت الجمعيات مصادر تمويل دائمة ومتجددة لأنشطتهم السياسية المباشرة وغير المباشرة^(٣) ، وهو ما يؤكد أحد أبرز قيادات الجماعة وابن مؤسسها سيف الإسلام حسن البنا قائلاً " نحن نعمل منذ فترة طويلة على إقامة أجهزة اجتماعية ومستشفيات ومدارس وأندية رياضية وسوف تواصل الشركات الإسلامية أنشطتها المالية والتجارية والصناعية"^(٤) ، ليس هذا فقط بل شكل ارتباط الجزء الأعظم من هذه المؤسسات والأنشطة الاقتصادية بالجمعيات الأهلية ، وما تقدمه من خدمات لقطاعات واسعة من السكان ، كبديل عن الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة ، شكل هذا الارتباط سياجا حاميا

(١) تظهر هذه الاستراتيجية بوضوح في اختراق مؤسسات المشاركة ذات الطابع القومي إذا تناولنا إرتفاع أعداد مرشحي الإخوان بين انتخابات ١٩٨٤ والذين لم يتجاوز عددهم ١٧ مرشح ، ووصل عدد مرشحيهم في انتخابات ١٩٩٥ الى ١٤٩ مرشح في عشر محافظات تضم ١٠٦ دائرة من اجمالي ٢٢٢ دائرة انتخابية*** ، وهي الاستراتيجية التي يظهرها بوضوح أكثر تحليل الانتماءات الخاصة بالمتهمين في القضية العسكرية رقم ٨ لسنة ٩٥ = والتي حوكم فيها قادة الإخوان ، حيث كان ٢٠ % من أعضاء مجلس شورى الجماعة الذين تمت محاكمتهم أعضاء في مجالس إدارة النقابات المهنية ، ١٤ % أعضاء سابقون في البرلمان *** .

* آخر ساعة ٨٤/٥/٢ ** التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٩٥ ص ٣٨٢ .
*** الشعب ٩٤/٧/١ .

(٢) نبيل عبد الفتاح : "الوجه والقناع" - "الحركة الاسلامية والعنف والتطبيع ، دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ١٩٩٥ ص ٨٨ .

(٣) هناك العديد من الحالات التي يمكن فيها رصد هذا التجدد وتلك للديمومة للموارد التي تصب في الجمعيات الاهلية الدينية مثال ذلك :

- تخصيص ٢٨٠٠٠م للجمعية الخيرية الاسلامية من محافظة القاهرة لإنشاء دار الرعاية المسنين وكفالة الفتاة اليتيمة بتكلفة تصل إلى ١٠ مليون جنيه (الشعب ٩٥/٤/٢٩) .
- الجمعية الخيرية ببهتيم تحصل على منحة ١٠٠٠٠٠٠ لإعداد مشغل ومشروع للأسر المنتجة بتمويل وكالة للتنمية الأمريكية (الأهالي ٩٤/٨/١٠) .
- وزارة الشؤون تقدم دعماً قدره ٤٧٢٠٠٠ جنيه لـ ٣٤ جمعية دينية ، تصريح لوزيرة الشؤون (الأخبار ٩٧/١٠/٢٣) ، بخلاف صنابير التبرعات وموارد الزكاة .

(٤) روز اليوسف ٩٨/٧/٧ .

لهذه الأنشطة ، وبالتالي لمصادر التمويل ، ضد مخاطر التصفية أو المصادرة أو الحصار من قبل الدولة ، التى تدرك تماما الدور الذى تلعبه هذه الأنشطة فى دعم الحركة السياسية للتيار الإسلامى ، إلا أن نجاحات الحركة الإسلامية على وجه العموم ، وجماعة الإخوان على وجه الخصوص فى توظيف الجمعيات الأهلية كقاعدة قوية لحركتهم واستراتيجيتهم لأسلمة المجتمع والسيطرة عليه من أسفل ، تمهيداً لإختراق والسيطرة على المؤسسات القومية التى تلعب الدور الأساسى فى صنع التشريع والقرار السياسى ، تظل محفوفة بالمخاطر ، بل ومهددة بالانكاس إذا لم تستطع الحركة الإسلامية مواجهة العديد من الإشكاليات التى يرتبط بعضها بطبيعة دور الجمعيات الأهلية فى دولة عالم ثالثة مثل مصر ، ويرتبط بعضها الآخر بالسياسات المضادة التى تنتهجها الدولة فى حصار تصاعد نفوذ الحركة الإسلامية ، وسوف نحاول هنا التركيز على أهم هذه الإشكاليات ، والتى سوف يظل نجاح استراتيجية الحركة الإسلامية فى توظيف الجمعيات الأهلية كقاعدة لسيطرتها على المجتمع مرهونا بحلها :

الإشكالية الأولى

★ فى دولة عالم ثالثة مثل مصر ، لا يمكن التعامل مع الجمعيات الأهلية بصفقتها بديلاً عن الدولة فى تقديم الخدمات الأساسية ، أو حتى ذات دور رئيسى وحاسم فى مواجهة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلى ، وهو الدور الذى تروج له الدولة لتبرير إنسحابها المتزايد من مجال تقديم الخدمات الأساسية (عبر تقليصها المترج) خاصة للقطاعات الأكثر فقراً وحرماناً من السكان فى إطار سياسة خصصة هذه الخدمات ، وهو التبرير الذى وجد تجسيده العملى فى سماح الدولة للحركة الإسلامية بالتواجد النشط فى العديد من الجمعيات الأهلية ، مقابل ما تقدمه من خدمات أساسية ، يعاد فيها توزيع ، وتوظيف جزء من موارد الحركة نفسها ، والقادم معظمه من دول الخليج أو مشروعاتها الاقتصادية ، بجانب ما يتم تعبئته من موارد السكان أنفسهم ، تحت دوافع دينية بالأساس ، وهو ما يعنى بشكل واضح وجود حالة من التوظيف المتبادل لما يسمى بالدور الاجتماعى الاقتصادى (أو التتموى تجاوزاً) للجمعيات الأهلية ، من قبل الدولة والحركة الإسلامية ، مكن كلا منهما من إحراز قدر من المكاسب ، الدولة استطاعت السيطرة على وتحجيم التوترات الاجتماعية التى يمكن أن تنشأ عن الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ببرنامج إعادة التكيف الهيكلى ، وبالتالي إمكانية تطبيق وتعميق هذه السياسات ، والحركة الإسلامية من جانبها تمكنت من بناء قاعدة للنفوذ الجماهيرى والفكرى مرتبط بما تقدمه الجمعيات الأهلية المرتبطة بالحركة الإسلامية من خدمات متعددة فى إطار سياسة الحلول الجزئى محل الدولة فى القطاعات التى تتسحب منها .

✳ إلا أن استمرار السياسات الاقتصادية ، واتساع نطاق الفقر بين الأسر المصرية ، وتزايد تراجع الدولة وانسحابها من مجال تقديم الخدمات الأساسية ، سوف يلقى بمزيد من الأعباء على عاتق هذه الجمعيات ، والتي سوف تصبح فى النهاية عاجزة عن إشباع حتى الحد الأدنى من إحتياجات هذه الفئات الإجتماعية ، التى تستزايد أعدادها يوميا ، وهو ما سوف يفقد الحركة الإسلامية تميزها الأساسى ، الذى ساهم فى بناء جماهيرتها ، وبالتالي سوف يصبح عليها لضمان استمرار هذا التأييد والنفوذ الجماهيرى ، مواجهة قضية عجز ما تقدمه من خدمات فى مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية عن ملاحقة اتساع نطاق تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية فئات المجتمع خاصة الطبقة الوسطى التى تشكل القاعدة الاجتماعية الأساسية التى تستهدفها بنشاطها .

الإشكالية الثانية

هى طبيعة الرؤية أو الفلسفة التى تحكم أنشطة وجهود نشاط الحركة الإسلامية فى الجمعيات الأهلية ، حيث ما زالت أنشطة هذه الجمعيات تنطلق من على أرضية العمل الخيرى أو الإغائى الذى يكتفى بتقديم الخدمة مقابل الولاء ، الذى قد يبدأ بتبنى المظاهر السلوكية الإسلامية التى تسعى الحركة لترسيخها (إرتداء الحجاب ، إطلاق اللحية ، الصلاة فى المسجد ... الخ) ، وتنتهى بتقديم الزكوات والتبرعات والتصويت فى انتخابات المحليات أو البرلمان ، دون أدنى تغيير فى الوعى يمكن هذه الفئات الاجتماعية من الحصول على حقوقها الأساسية المهدرة ، أو حتى مواجهة واقع تدهور حياتها المعيشية اليومية ، وهو ما جعل الجمعيات الأهلية التى تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لنفوذ الحركة الإسلامية فى النهاية مجرد قواعد للنخب المحلية ، والتى لا يتجاوز دورها مجرد كونها مراكز للتعبئة السياسية أو للتوظيف السياسى ، واستمرار وضعية سكان المجتمعات المحلية المرتبطين بهذه الجمعيات كونهم متلقين للخدمات إن توفرت ، وهى الوضعية التى سوف تزداد تأزما فى المستقبل مع اتساع نطاق الفقر ، وعجز موارد الجمعيات عن تلبية الإحتياجات الأساسية لهؤلاء السكان ، يطرح على الحركة الإسلامية إشكالية تطويع رؤى وفلسفات عملها داخل الجمعيات الأهلية بحيث تتجاوز فلسفة الإغائى لفلسفة التمكين ، وبحيث تصبح هذه الجمعيات مدارس حقيقية لتربية الجماهير على السلوك والصراع الديمقراطي ، ومهارات العمل الجماعى ، وبناء جماعات الضغط والقدرة على انتزاع الحقوق الأساسية ووقف حالة التدهور الاجتماعى والاقتصادى وغرس قيم المشاركة والاعتراف بالآخر ، والنقد والقدرة على ترشيد الموارد المتاحة وتعبئتها بشكل أكثر كفاءة ، فى النهاية تغيير فلسفة عمل الجمعيات الأهلية بحيث تصبح قادرة كمؤسسات

جماهيرية فاعلة على الاشتباك مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تعيد إنتاج أوضاع الفقر وتغييرها .

الإشكالية الثالثة

ترتبط بنجاح الدولة عبر الإجراءات الإدارية والقمعية فى وقف عملية صعود التيار الإسلامى لمؤسسات المشاركة الوسيطة ، والقومية ، وهى المؤسسات التى يصبح اختراقها والسيطرة عليها بمثابة الخطوة الأخيرة فى استراتيجية بناء النفوذ السياسى من أسفل ، تتاح بعدها استكمال عملية أسلمة الدولة والسيطرة عليها ، وهى الاستراتيجية التى تتعرض الآن لمأزق شديد بعد نجاح الدولة فى غلق القنوات التى تمكن الحركة الإسلامية خاصة الإخوان من استكمال مراحلها الأخيرة^(١) بحيث أصبح الآن النفوذ الحقيقى للحركة الإسلامية يقتصر على نوع من السطوة الفكرية والثقافية التى يزداد عجزها عن التحول لقدرة سياسية ، بإمكانها إعادة صياغة وتنظيم المجتمع ، وفق أطروحات الحركة الإسلامية ، وإذا كانت تلك الاستراتيجية لأسلمة المجتمع من أسفل تعتمد على استخدام المسجد/ الجمعية الأهلية كقاعدة للنفوذ المحلى ، فجهود الدولة لإحباطها تطرح تحدى تغيير حجم وطبيعة هذا الدور على الحركة الإسلامية لخلق استراتيجيات دفاعية بديلة فى مواجهة ضغوط الدولة الرامية لتحويل الجمعيات الأهلية (نقطة قوة الحركة الإسلامية) لمستتقع يستنزف قواها ويفقدها الفاعلية .

الإشكالية الأخيرة

هى النمطية الشديدة فى عمل الجمعيات الأهلية الخاضعة لنفوذ الحركة الإسلامية، بحيث تكاد تتطابق مجالات ونوعية أنشطتها ، بصرف النظر عن الاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع المحلى وهو ما يعكس بالأساس غياب القدرة على التجديد والإبداع أو الرهان على مبادرة السكان المحليين ، وعدم إتاحة الفرص للأجيال الشابة لعرض أفكارها

(١) من أهم الإجراءات فى هذا المجال :

- قانون النقابات المهنية الجديد ، وضع النقابات المهنية خاصة الخاضعة لسيطرة الحركة الإسلامية تحت الحراسة القضائية .
- قانون الأحزاب الذى يقيد بشدة عملية تأسيس أحزاب جديدة .
- استمرار العمل بقانون الطوارئ .
- المحاكم العسكرية التى تلقى برموز الحركة الإسلامية خاصة القيادات الحركية والجماهيرية فى السجون لسنين طويلة.
- التدخل الإدارى وعمليات البلطجة التى تصاحب الانتخابات (نموذج انتخابات برلمان ٩٥) .

وبناء قدراتها وخبراتها ، بحيث ما تزال العلاقات الأبوية شديدة الأتوقراطية هي الحاكمة داخل الجمعيات الأهلية ، وهي العلاقات التي يحكمها في الغالب عامل السن ، وقدم الارتباط بالحركة الإسلامية ، ومدى الالتزام بتنفيذ توجهات قادتها ، ويغيب عنها معايير أساسية مثل المهارة والكفاءة ، حتى إنه يمكن القول أن كافة العناصر الشابة التي تنتمي لجيل الوسط ، وهو الجيل الذي أفرز أبرز نشطاء الحركة الإسلامية والبنائة الحقيقيون لنفوذها خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ، هو الجيل الذي نشأ ونمى واكتسب خبراته في الجامعة بعيداً عن النفوذ الفعلى لجيل الشيوخ ، وهي السيطرة التي يواجهها بشكل حقيقى عند انتقال مجال نشاطه لخارج الجامعة ، خاصة في الجمعيات الأهلية وهو ما خلق في السنوات الأخيرة أزمة أجيال حقيقية داخل تيار الحركة الإسلامية تجد امتدادها في الجمعيات الأهلية ، وهي التحدى الذى قد يؤدي عدم القدرة على مواجهته إلى إصابة الحركة الإسلامية في مقتل ، ويصيبها بالشيخوخة وعدم القدرة على التعامل مع متغيرات وتطورات الصراع السياسى والإجتماعى .

تظل هذه هي الإشكاليات والتحديات الأبرز التي تواجه التواجد الفاعل للحركة الإسلامية والتي سيتوقف على مدى مرونة وقدرة الحركة الإسلامية على مواجهتها ، قدرتها على تدعيم نفوذها وسط تيار العمل الأهلى ، أو إصابته بقدر هائل من الخسائر .

ملف توثيقي يبرز الملامح التاريخية والنشاط الحالي لأبرز الجمعيات الدينية الإسلامية في مصر ومدى علاقتها بتيار الإسلام السياسي

★ في دراسة مسحية للاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية تمت في عام ١٩٧٤ تم حصر كافة الجمعيات الدينية المسجلة (مسيحية وإسلامية) وقدر عددها بـ ١٠٩٠ جمعية تركز على النشاط الديني^(١) .

★ ويشير تحليل البيانات الواردة في دليل الجمعيات المنشور بكتاب المنظمات الأهلية^(٢) أن الحد الأدنى لتواجد الجمعيات ذات النشاط الديني الإسلامي الواضح طبقاً للتعريف الذي حدده الباحث ٢٧٣٨ جمعية أي بزيادة قدرها ٢٥١ % خلال الفترة بين ٧٥-١٩٩١ أي أن الجمعيات الإسلامية تضاعف عددها بالنسبة لإجمالي الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية ، وكان أبرز هذه الجمعيات :

١ - الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة

★ طبقاً للتحليل الإحصائي للبيانات الواردة في دليل المنظمات الأهلية والتي تقف عند ١٩٩١ أمكن تحديد ٢٦٢ فرع للجمعية الشرعية بنسبة ٩,٦ % من إجمالي الجمعيات الدينية الإسلامية التي أمكن تحديدها^(٣) .

★ وتشير المعلومات التاريخية المتوفرة عن الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية إلى :

★ أسسها الشيخ محمود خطاب السبكي عام ١٩١٢ بحى الدرب الأحمر أعيد إشهارها عام ١٩٦٤ بعد صدور القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

★ لعبت دوراً هاماً في إحياء الكثير من السلوكيات الإسلامية ، والمحافظة على ملامح الشخصية الإسلامية ، إلا أن تعاليم مؤسسها كانت تشدد على الابتعاد عن السياسة أو

(١) "بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية" - الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ص ٩ .

(٢) راجع جدول (١) .

(٣) راجع جدول (١) .

الاشتغال بها ، وهو الأمر الذى اختلف معه حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين^(١) .

★ استطاعت جماعة الإخوان اجتذاب العديد من عناصر الجمعية الشرعية وكان من أبرزها الشيخ سيد سابق^(٢) عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان ، وصاحب كتاب فقه السنة والفتوى الشهيرة بإهدار دم محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء ، الذى أصدر قرار حل جماعة الإخوان المسلمين ، حيث رأى أن قرار الحل يوازى إغلاق أبواب مئات المساجد ، وكان أحد المتهمين فى قضية اغتياله^(٣) .

★ كانت فروع ومساجد الجمعية الشرعية هى الإطار والملجأ الذى استوعب جهود ونشاط عشرات المئات من جماعة الإخوان فى ظل المحن المتتالية والحصار الذى تعرضت له طوال الفترة الناصرية ، حيث شكل النشاط الخيرى والدينى فرصة آمنة لممارسة النشاط دون اصطدام مع الدولة ، بجانب كونه غطاء مناسباً لجمع التبرعات لأسر الإخوان المعتقلين .

★ وضح خلال الستينيات تأثير تواجد الإخوان فى الجمعية الشرعية على خطابها الدعائى الذى بدأ يقترب تدريجياً من رؤية الإخوان المسلمين ، وهو ما يبرز بشكل واضح فى بيان مشهور صدر فى الستينيات للشيخ أمين خطاب رئيس الجمعية بعنوان "الإصلاح الدينى" ، أكد فيه على " ضرورة أن تكون قوانين الدولة كلها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ، وتنظيم المرحلة الأولى من التعليم بحيث تشمل مناهج لحفظ القرآن الكريم ، وإلزام كل من يباشر عملاً فى الدولة بتأدية ما فرضه الله عليه خاصة الصلاة والصيام ، ووضع نظام لجباية الزكاة^(٤) وهو ما برز بشكل واضح ومعظم فى كتاب "هذه دعوتنا" الصادر عن الجمعية ، للشيخ عبد اللطيف مشتهرى أحد أبرز رجالها ، والذى أصبح رئيساً لمجلس إدارة الجمعية ، والذى أكد فيه على أن "الإسلام دين ودولة وقضاء وسياسة ومصحف وسلاح"^(٥) وهو الاتجاه الذى ظل يقترب تدريجياً من الإهتمام المباشر بالعمل والمطالب السياسية ، وهو ما يبدو فى النداء الموجه على لسان رئيس الجمعية الحالى الشيخ محمود فايد والذى طالب فيه شيخ الأزهر بـ :

(١) إبراهيم البيومى غانم " الفكر السياسى لحسن البنا ... مرجع سابق " ص ١٧٥ .

(٢) د. سيد عويس "التاريخ الذى أحمله على ظهرى ، كتاب الهلال عدد ٤١٧ .

(٣) ريتشارد ميتشيل " الإخوان المسلمون " الجزء الأول ، مرجع سابق ص ١٤٦ .

(٤) هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... مرجع سابق ص ٢٤٣ .

(٥) عبد اللطيف مشتهرى "هذه دعوتنا" الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة ط ١٩٧٩، ١ ص ٣٠٩ .

- ١- المجاهدة لإلغاء قانون الطوارئ لأنه يقيد الجمعيات الدينية في مجال الدعوة .
- ٢- مطالبة الحكومة بعدم الاستيلاء على المساجد التي تتبع الجمعية الشرعية .
- ٣- المجاهدة مع الجمعيات الدينية لنصرة الضعفاء والمظلومين للإفراج عن المعتقلين^(١) .

★ كان التحول في توجهات الجمعية الشرعية ، وتحول العشرات والمئات من المساجد التابعة لها كقاعدة لنشطاء الحركة الإسلامية يتم في إطار خطة اختراق واضحة من قبل جماعة الإخوان ، بدأت منذ ١٩٧٣ من خلال الحاج عبده مصطفى أبو شمة الذي أصبح عضواً بمجلس إدارة الجمعية وذلك عبر التبرعات التي قدمها للجمعية في ظل رئاسة الشيخ عبد اللطيف مشتهري ، المعروف بتعاطفه مع الإخوان^(٢) .

يبدو واضحاً اختراق جماعة الإخوان المسلمين للجمعية الشرعية من خلال :

- ١- تحول مجلة الاعتصام لسان حال الجمعية الشرعية لأحد المنابر الإعلامية المعبرة عن الإخوان في ظل رئاسة تحرير محمد أحمد عاشور^(٣)، أحد كوادر الإخوان ، ثم بعد أن أعيد إصدارها بعد إغلاقها في ظل قرارات سبتمبر ١٩٨١ التي صاحبها حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من قيادات ونشطاء هذه الجمعيات^(٤) طالت عدداً من كوادر الجمعية الشرعية وكان ضمنهم محمد أحمد عاشور رئيس التحرير، وأخيه محمد عيسى عاشور^(٥) ، وأصبحت الاعتصام المنبر الإعلامي الرئيسي للإخوان بعد إغلاق مجلة الدعوة لسان حال الإخوان المسلمين في ١٢/١٢/٨٣^(٦) .

- ٢- معظم المحاضرين في معاهد الدعاة التابعة للجمعية الشرعية من كبار رجالات الإخوان وهي المعاهد التي تستمر الدراسة بها لمدة ثلاث سنوات ودرس بها معظم القيادات الإخوانية في النقابات المهنية ، ويوزع الخريجون بعد تخرجهم للخطابة في

(١) جريدة الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٢) روز اليوسف " الإخوان يمولون التطرف" عدد ٩٣/١٢/١٣ .

(٣) د. عبد العظيم رمضان "جماعات التكفير في مصر - مرجع سابق ص ٢٢٧ .

(٤) هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية للمعرضة مرجع سابق ص ٣٤٦ .

(٥) كان الإخوان عاشور معتقلين مع الباحث في نفس الحملة .

(٦) د. عبد العظيم رمضان - مرجع سابق ص ٢٢٧ .

المساجد التابعة للجمعية^(١) . ومن أبرزها معهد مجد الإسلام بشبرا، ومعهد الاستقامة بالجيزة ، ويصل عدد هذه المعاهد إلى عشرة معاهد^(٢) .

٣- اعتلاء شيوخ الإخوان لمنابر مساجد الجمعية الشرعية للخطابة .

٤- انتخاب مجلس إدارة جديد ضم أعضاء جدد من التابعين للإخوان بحيث أصبح مجلس إدارة الجمعية المركزية خاضعاً تماماً لنفوذ الإخوان حيث تولى الشيخ عبده مصطفى الكادر الإخواني منصب وكيل الجمعية للشئون المالية ، وهو ما أدى للصدام مع الدولة فأصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قراراً بحل المجلس في ٧ يونيو ١٩٩٠^(٣) بعد أن طالبت في خطاب سابق بناء على تقارير الأمن بضرورة استبعاده هو والشيخ محمود فايد المحسوب أيضاً على الإخوان ، والذي أختير في المجلس الذي تم حله وكيلاً للجمعية للشئون العلمية^(٤) بجانب د. رضا الطيب المسئول عن مشروع كفالة اليتيم والشيخ عليان على عمار^(٥) .

٥- سيطر كوادر الإخوان على عدد من مجالس إدارات أبرز فروع الجمعية الشرعية نموذج فرع الجمعية بالجيزة تحت رئاسة عليان عمار^(٦) والذي ساهم في تفسير مثلث الشباب لأفغانستان ويقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ شاب ، والذين شكلوا فيما بعد كوادر منظمات العنف والذين عرفوا بـ "العائدون من أفغانستان" وكانوا أكثر الكوادر نموياً^(٧) .

٦- سيطر كوادر الإخوان على عدد من أبرز مشروعات الجمعية الشرعية خاصة مشروع كفالة اليتيم والذي يديره د. رضا الطيب أحد كوادر الإخوان^(٨) والمشروع

(١) روز اليوسف معاهد إعداد الدعاة معاهد لإعداد المتطرفين ٩٤/٤/٢٥ ، روز اليوسف عدد ٩٣/١٢/١٣ .

(٢) تصريح لمصطفى شاهين للمشرف العام على معاهد إعداد الدعاة بالجمعية الشرعية الوفد ٩٤/٤/٨ .

(٣) هاله مصطفى الدولة والحركة الإسلامية مرجع سابق/ د. مصطفى كامل السيد "إشكاليات المجتمع المدني في مصر النشأة والتطور" ورقة مقدمة إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصري في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد، أدب القاهرة قسم اجتماع ١٠-١١/٥/١٩٩٤ .

(٤) الشعب ٢١ يوليو ١٩٩٠ .

(٥) المختار الإسلامي ٩٠/٩/١ .

(٦) طالبت تقارير الأمن بعد ذلك باستبعاده من أي مسئولية إدارية للجمعية - الشعب ٩٧/٦/٢٤ .

(٧) روز اليوسف عدد ٩٣/١٢/١٣ .

(٨) طالبت تقارير الأمن بشكل رسمي باستبعاده من أي مسئولية إدارية بالجمعية - الشعب ٩٧/٦/٢٤ .

يبدأ من الأحياء الصغيرة فالأقسام والمراكز ثم المحافظات ولكل مستوى مسئول ، وطبقاً للمعلومات المنشورة عن نشاط المشروع والمستقاء من التقارير الشهرية فالمشروع فى اتساع مستمر كما يشير الجدول التالى :

السنة	الميزانية الشهرية	عدد الأطفال المستفيدين
١٩٩٠	٣٨٢٠٠٠ جنيه	٥٥٠٠٠
١٩٩٤	١٠٠٠٠٠٠ جنيه	١٥٤٠٤٣

وحتى عام ١٩٩٠ كان المشروع يغطى ١٨ محافظة مصرية^(١)

٧- وصل نفوذ الإخوان فى الجمعية الشرعية إلى حد تسليم عدد من المساجد التابعة للجمعية لجماعات الإسلام السياسى الأخرى فى صفقات ، أو صراعات تقاسم النفوذ نموذج ذلك :

تسليم مسجد الجمعية الشرعية وفرعها بأسبوط للجماعة الإسلامية مقابل تحييدهم أثناء المعركة الانتخابية لتأييد انتخاب د. محمد حبيب لعضوية البرلمان^(٢) ، وهو المسجد الذى تحول لبؤرة للجماعة الإسلامية وانتهى نشاطها فيه بالصدام مع الأمن فى عام ١٩٨٩ ، ثم تم حل مجلس الادارة فى عام ١٩٩٠ وضم المسجد للأوقاف ووضع تحت إشرافها^(٣) .

٨- استطاع الإخوان من خلال الجمعية الشرعية الحصول على ترخيص رسمى من وزارة الشؤون لجمع التبرعات لصالح مجاهدى أفغانستان ، وصلت فى أحد الأشهر إلى ٢٦٥ ألف جنيه من ٥٩ فرعاً فقط من الأفرع التابعة للجمعية ، وتشير التقارير إلى أن إجمالى ما تم جمعه من خلال أفرع الجمعية الشرعية وصل إلى ٦ مليون جنيه على الأقل ، وهناك ما يشير إلى أن هذه الأموال تم التصرف فيها بتوجيهات قيادات الإخوان وهو ما يشير إليه أحد الخطابات المرفوعة للمرشد العام للجماعة بهذا الخصوص^(٤) .

(١) روز لليوسف أعداد ٩٣/١٢/٢٠ ، ٩٥/٨/١٤ .

(٢) روز لليوسف ٩٣/١٢/١٣ .

(٣) هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية مرجع سابق ص ٣٥٣-٣٥٤ .

(٤) روز لليوسف الإخوان يمولون للتطرف ٩٣/١٢/١٣ .

٩- فى حوار صحفى مع الحاج مصطفى عبده الذى يعد فى نظر تقارير الأمن المصدر الذى نعبر من خلاله أموال ونفوذ جماعة الإخوان للجمعية الشرعية ، أشار لاتهامه بهذا قائلاً " إن اتهامه بالتعاطف أو التعاون مع الإخوان ليس تهمة مجرمة ، وإذا كانت الحكومة المصرية قد تحالفت مع أمريكا وإسرائيل وهم أعداء الإسلام والوطن فكيف تحرم علينا وتعيب فينا تعاوننا مع الإخوان وهم أهل دين وخلق ، وحريصون معنا على مصلحة البلاد والعباد ونحن جميعاً نسير على درب واحد هو القرآن والسنة^(١) .

١٠- لم تكن مساجد وفروع الجمعية الشرعية حكراً فقط على جماعة الإخوان بل اخترقها وسيطر عليها جماعات أخرى مثل الجماعة الإسلامية وهو ما حدث فى أحد مساجد فرع الجمعية الشرعية بالمنيا الذى تحول إلى مخزن للأسلحة والقنابل .

★ تعد الجمعية الشرعية واحدة من أكبر الجمعيات العامة والتي لها الحق فى تأسيس فروع لها فى كل محافظات الجمهورية ويتبع كل فرع عدة مساجد يشرف عليها، وبتحليل البيانات الواردة فى دليل الجمعيات أمكن رصد ٢٦٢ فرعاً للجمعية الشرعية انظر الجدول (١) وذلك حتى عام ١٩٩١، وتشير بعض التقديرات إلى أنه ارتفع من ١٠١ فرع فى عام ١٩٧٤^(٢) إلى ٣٥٠ فرعاً فى بداية التسعينيات^(٣) إلا أن الفروع لا تكشف عن النفوذ الحقيقى للجمعية بل تعد بمثابة قمة جبل الثلج الذى يرتكز على قاعدة هائلة من المساجد التابعة للجمعية والتي تتراوح تقديراتها بين ١١١٥ مسجداً^(٤) (كحد أدنى) ، و ٦٠٠٠ مسجد كحد أقصى^(٥) وتصل عضوية الجماعة إلى ما يقرب من ٨ مليون عضو منهم ٣٠٠٠ عضو مؤسس و ٣ مليون عضو عامل^(٦) ومن أبرز الأنشطة التى تمارس فى إطارها سواء كانت ذات طابع دينى بحث أو طابع خدمى :

١- مشروع كفالة اليتيم .

٢- معاهد إعداد الدعاة .

(١) المختار الإسلامى ٩٠/١٠/١ .

(٢) آخر ساعة ٩٥/١١/١١ ، بحث تقويم الجمعيات - مرجع سبق ذكره ص ٢٩ .

(٣) هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية - مرجع سابق ص ٣٥٠ .

(٤) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٥) هالة مصطفى مرجع سابق ص ٣٥٠ .

(٦) هالة مصطفى مرجع سابق ص ٣٥٠ .

٣- تَغْسِيل وتَكْفِين ونقل الموتى .

٤- تَشْغِيل أمهات الأيتام .

٥- مشروع تيسير زواج الفتيات المسلمات .

٦- مشروع مساعدة المعوقين .

٧- مشروع إطعام مرضى المستشفيات .

٨- حلقات تحفيظ القرآن .

٩- العيادات الطبية .

١٠- دور المناسبات .

١١- دور الحضانة .

١٢- فصول التقوية .

١٣- مشاغل تعليم الفتيات .

١٤- لجان الزكاة .

١٥- الندوات الدينية .

١٦- المكتبات الإسلامية .

١٧- مساجد لإقامة الشعائر الدينية .

وتمثل القائمة السابقة معظم الأنشطة التي يدور حولها نشاط أفرع الجمعية الشرعية والتي قد يقتصر نشاط بعض الأفرع على عدد محدود منها :

من المهم الإشارة إلى أن العديد من أفرع الجمعية الشرعية تحصل على دعم حكومي في صورة إعانات ، بجانب بعض المنح الدولية^(١) ، وتراخيص جمع المال بجانب التبرعات وحصيلة الزكاة والصدقات وهو ما يوفر لها مصادر تمويلية ضخمة ومتنوعة .

(١) نموذج ذلك فرع الجمعية الشرعية بعابدين الذي حصل على منحة أمريكية مع غيره من الجمعيات الإسلامية وحصلت كل جمعية على العديد من المنح التي تتراوح بين ٣٠-٢٢٠ ألف جنيه في المرة الواحدة راجع عبد القادر شبيب: "ممولو الإرهاب .. مرجع سابق " ص ٢٧ .

٢ - جماعة أنصار السنة المحمدية

طبقاً للتحليل الإحصائي للبيانات الواردة في دليل المنظمات الأهلية والتي تقف عند ١٩٩١ أمكن تحديد ٧٠ فرعاً لجماعة أنصار السنة بنسبة ٢,٦ % من إجمالي الجمعيات الدينية الإسلامية التي أمكن تحديدها^(١) .

وتشير المعلومات التاريخية المتوفرة عن جماعة أنصار السنة المحمدية الى :

تأسست في عام ١٩٢٦ على يد الشيخ محمد حامد الفقى كانشقاق من الجمعية الشرعية حيث كانت أكثر تأثراً بالتيار السلفى خاصة سلفية محمد بن عبد الوهاب مؤسس الدعوة الوهابية بالسعودية^(٢) ، حيث تركزت جهود الجماعة منذ تأسيسها على تنقية العقيدة الإسلامية مما علق بها من شوائب وعلى مقاومة البدع وإحياء السنن^(٣) .

لإحكام السيطرة على نشاط الجمعيات الدينية والتي أصبحت ملجأ لكوادر ونشطاء الإخوان غير المسجلين في قوائم الأمن ولم تطأ لهم حملات الاعتقالات المتتالية ، بجانب عدم رغبتهم في ممارسة أى نشاط عام من خلال المؤسسات السياسية للسلطة الناصرية ، قامت السلطة الناصرية بدمج جماعة أنصار السنة المحمدية بأفرعها في الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة^(٤) .

مع انتعاش الحركة الإسلامية والمصالحة التاريخية التي تمت بينها وبين نظام السادات أعيد إشهار جماعة أنصار السنة في عام ١٩٧٢ تحت رقم ٦١ وأصدرت مجلتيه باسم التوحيد والهدى النبوى .

بجانب المركز العام فى القاهرة ارتفع عدد أفرعها فى عام ٩٨ الى ١٢٠ فرع للجماعة يتبعها أكثر من ١٥٠٠ مسجد فى مختلف محافظات الجمهورية^(٥) .

الجماعة بمساجدها تشكل إطاراً وقاعدة لنشطاء الاسلام السياسى بمختلف تياراته بما فيها التيارات المتبنية للعنف وأفكار الجهاد مثال ذلك مسجد التوحيد بدمياط التابع للجماعة الذى انحاز خطيبه الشيخ عبد العزيز صدقى لتيار الجهاد ، وحوله بعد تطويره

(١) راجع جدول رقم (١) المستخرج من دليل الجمعيات .

(٢) إبراهيم البيومى غانم : "الفكر السياسى لحسن البنا .. مرجع سابق" ص ٩٨/٨٨ .

(٣) محمود عبد الحليم - الإخوان المسلمون أحداث صنعت للتاريخ ص ٣٦٠ / ١٤٠ .

(٤) هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية مرجع سابق ص ٣٦ .

(٥) جريدة الشعب ٩٨/٢/٢٧ .

وانفراده بسلطة التوزيع والتصرف في التبرعات التي تصل للجماعة ، إلى منبر لنقد الحكومة خاصة سياستها الأمنية ، وهو ما أدى في النهاية لاعتقاله ، وهو نفس ما حدث بمسجد التوحيد برمسيس التابع لفرع الجماعة ، والذي استطاع خطيبه ذى الميول الجهادية الشيخ فوزى السعيد تحويله لمؤسسة من سبع طوابق يحتشد فيها كل يوم جمعة أكثر من ١٥ ألف مصلى ، أما مسجد التوحيد التابع لفرع الجمعية فى الزيتون فقد استطاع خطيبه الشيخ أحمد مصطفى الاستقلال بالفرع والمسجد وإشهاره كجمعية مستقلة بوزارة الشؤون^(١) ، بل إن أحد أفرع الجماعة بالشرقية اتخذ كستار لتحرك أعضاء الجماعة الإسلامية لتضليل أجهزة الأمن ولتنظيم اللقاءات وعقد الدروس وتداول فكر الجماعة ، وهو ما تم كشفه بواسطة أجهزة الأمن التي اعتقلت ١٨ شخصاً من الفرع بتهمة الانضمام للجماعة الإسلامية^(٢) .

★ تشير وثائق الجمعية إلى أن أهدافها تتركز حول :

- الدعوة للتوحيد الخالص المطهر من جميع أرجاس الشرك .
- الإرشاد إلى ينباع الصافية للدين سواء فى القرآن الكريم أو صحيح السنة .
- الدعوة لمجانبة البدع ومحدثات الأمور .

وإذا كانت وثائق الجمعية تشير إلى أغراضها الدينية الصميمة ، فالخطاب السائد بين قياداتها يوسع من نطاق هذه الأغراض ويقترّب بها من الأهداف العامة والأساسية لحركة الإسلام السياسى ، وإن كان بلغة أكثر هدوءاً ففى تصريح للرئيس الحالى للجماعة يشير إلى أنهم يستهدفون :

- أن يكون المسلمون أمة واحدة يقيمون دينهم ولا يتفرقون فيه .
- الرجوع بالمسلمين إلى سابق إيمانهم وسالف سلطانهم .
- إن تكون كلمة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى^(٣) .

★ كل فرع من فروع الجمعية يتبعه عدة مساجد والتي تشكل محور نشاط الجماعة الدعائى والخيرى وهو النشاط الذى يمارس بالمساجد ، أو يلحق بها فى أبنية مستقلة، وتمارس فى الجمعية وأفرعها الأنشطة التالية :

(١) حرب الشيوخ .. تمرد على المنابر الدستور ٩٦/١١/٦ .

(٢) الشعب ٩٦/٢/٢٨ .

(٣) الشعب ٩٨/٢/٢٧ .

- صناديق/ لجان الزكاة والتي يتم صرفها في مصارفها الشرعية والتي يوزع الجزء الأعظم منها في صورة مساعدات للفقراء .
- الخدمات الصحية والتي تشمل مستشفيات ، مستوصفات ، عيادات صرف أدوية مجانية .
- مشروع كفالة اليتيم .
- مشروع رعاية الأرمال .
- إعداد الدعاة للخطابة في مساجد الجماعة .
- إقامة المساجد .
- تعليم حرفي للأطفال .
- مجموعات تحفيظ قرآن^(١) .

٢- جماعة دعوة الحق

تأسست عام ١٩٧٥ كجمعية مركزية لها ٢٥ فرعا في المحافظات المختلفة وتشرف على ٤٠٠ مسجد .

★ تصدر الجمعية مجلة تعبر عنها باسم الهدى النبوي .

★ يرأس الجماعة د. السيد الطويل^(٢) .

★ الجماعة على صلة، ومركز لعدد كبير من الشخصيات والزعامات الدينية خاصة المرتبطين بشكل مباشر بحركة الإسلام السياسي وقد طرحت فكرة لجنة الوساطة بين الدولة وجماعات العنف (الجماعة الإسلامية/ الجهاد) لأول مرة في أروقة الجمعية وأثناء ندوة أقامتها لجنة الأطباء بها^(٣) ، وهي اللجنة التي كان من أعضائها الشيخ محمد الغزالي والشيخ متولى الشعراوى ، ود. أحمد كمال أبو المجد ، ود. عبد الصبور شاهين ، وفهمى هويدى ود. محمد عمارة وغيرهم ، بجانب د. السيد الطويل رئيس مجلس إدارة الجمعية^(٤) وقد بدأت اللجنة نشاطها بمقابلة وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى ، تلك المقابلة التي أطاحت به من مقعد الوزارة، وكان من أبرز الشروط التي وضعتها لجنة الوساطة :

(١) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٢) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٣) روز اليوسف ٩٣/٥/٣ .

(٤) روز اليوسف ٩٣/٤/١٩ .

- (أ) الإفراج عن المعتقلين غير المتهمين فى قضايا .
(ب) تحويل القضايا للقضاء المدنى .
(ج) وقف الاعتقال والاغتيال العشوائى .
(د) العفو الشامل عن جميع مسجونى الجماعات مقابل إيقاف العنف وتسليم السلاح .
(هـ) احتفاظ الجماعات بمساجدها .
(و) إعادة النظر فى قانون الطوارئ^(١) .

★ تركز الجماعة فى نشاطها على :

- الخدمات الصحية والتعليمية .

- التوعية بالإسلام الصحيح والعقيدة الصحيحة .

★ يبرز لدى قادة الجماعة أهمية بناء لوبى قوى من الجمعيات الدينية الإسلامية قادر على دعم الجهود الرامية لإقامة الدولة الإسلامية وهو ما يبدو واضحاً فى الحوار الذى دار مع د. السيد الطويل حول مطالبه ذات الأولوية التى يتقدم بها لشيخ الأزهر الجديد الشيخ محمد سيد طنطاوى فكانت هذه المطالب :

١- نقل تبعية الجمعيات الإسلامية للأزهر أو وزارة الأوقاف .

٢- دعم الجمعيات الإسلامية^(٢) .

٤- جمعية الاعتصام بحبل الله - الاسكندرية

★ يسيطر عليها الإخوان المسلمون .

★ كانت مركز إدارة المعركة الانتخابية لمرشحي الإخوان فى المحليات عام ١٩٩٢ ،
وهى المعركة التى انتهت بنجاح قائمة الإخوان ، وسيطرتهم على المجلس المحلى .

★ صدر قرار بحل الجمعية وضم مسجدها للأوقاف .

★ عند تنفيذه أشعل مجلس إدارة الجمعية وكادرها من شباب الإخوان معركة انتهت بالصدام مع الشرطة ومصرع شاب وحرق ٣ عربات أمن مركزي ، واعتقال ١٤٧ ، وحظر التجول بالحي .

الأحرار ٩٤/٥/٢٥ .

الوفد ٩٤/٥/١١ .

الشعب ٩٤/٥/١١ ، ٩٤/٥/١٣ .

(١) روز لليوسف ٩٣/٤/١٩ .

(٢) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

٥ - جمعية الدعوة الإسلامية - بنى سويف

★ تأسست فى ٧٧/٦/٢١ تحت رقم ١٧٦ لسنة ٧٧ .

★ أسسها الحاج حسن جودة عضو مجلس الشعب السابق عن التحالف الإسلامى ،
عضو مكتب الإرشاد ، والذي صدر ضده حكم بالسجن ثلاث سنوات فى قضية
الإخوان العسكرية رقم ٨ لسنة ٩٥ .

من أهدافها :

١ -

١ - نشر الوعى الإسلامى بإعلاء كلمة التوحيد الخالص لله بين المسلمين والمسلمات
لتكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والمجتمع المسلم والحكومة المسلمة .

٢ - رعاية الطفولة والأمومة وذلك ببناء الحضانة الإسلامية تنشئة الأطفال على
التقاليد والعادات الإسلامية .

٣ - بناء المجتمع الإسلامى بتدعيم رباط العقيدة والأخوة والمحبة بين المسلمين
والمسلمات مع إقامة المشروعات الاقتصادية والإسلامية .

★ اقتحم الامن لاجتماع الجمعية العمومية فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ٩٦ لفض
الاجتماع وتم اعتقال ١٧ من أعضاء الجمعية منهم خمسة من أعضاء مجلس
الإدارة بتهمة التحريض على التظاهر وتوزيع منشورات .

★ من مشروعات الجمعية :

- مدرسة إسلامية تضم ٨٠٠ طفل مسلم .
- حضانة إسلامية تضم ٤٠٠ طفل مسلم .
- مشغل خياطة للفتيات .

الشعب ٩٦/١٠/١

الدعوة يوليو ١٩٨٠

٦ - جمعية مجد الإسلام - القليوبية

★ فرع للجمعية الشرعية .

★ تحظى بتواجد قوى للإخوان بلغ حجم التبرعات التى تم جمعها لإنشاء مجمع
إسلامى (يضم مستشفى/ مدرسة/ مشغل) حوالى ١٠ مليون جنيه .

★ عند تنفيذ قرار السلطة المحلية بإزالة سلم خارجي للمسجد قُاد نشطاء الجمعية معركة صدامية مع الأمن انتهت بإصابة ٧ أشخاص منهم بعض رجال الشرطة والقبض على ٤ ووقف تنفيذ القرار .

الوفد ٩٤/٨/١٥
روز اليوسف ٩٢/٩/١٦

٧- جبهة علماء الأزهر القاهرة

★ نشأت عام ١٩٤٦ ، واستأنفت نشاطها عام ٩٣ .
★ مجلس إدارتها من شيوخ الأزهر المتعاطفين مع تيار الإسلام السياسى على اختلاف فصائله .
★ كانت تلقى دعماً من شيخ الأزهر السابق على جاد الحق .
★ خاضت معارك التكفير ضد المثقفين ، وضد بعض الفتاوى المجددة للشيخ سيد طنطاوى ، وضد وزير التعليم بسبب تقنين موضوع الحجاب فى المدارس ، وضد مؤتمر السكان ووثيقته ، وأخيراً ضد وزير الأوقاف الذى أصدر قراراً بتفعيل القانون المنظم لعملية اعتلاء منابر المساجد غير الخاضعة لوزارة الأوقاف .
★ اصطدمت بالشيخ د. محمد سيد طنطاوى عندما أصبح إماماً للجامع الأزهر وانتهى الأمر إلى حل مجلس إدارتها بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية .
الشعب ٩٤/٤/١٩ ، ٩٦/٤/١٢ ، ٩٦/١١/٥

٨- جمعية الهداية الإسلامية (السويس)

★ تأسست عام ٦٢ كامتداد لجمعية شباب سيدنا محمد التى تم حلها بعد هجوم قانتها على التوجه الاشتراكي للدولة الناصرية .
★ رأس مجلس إدارتها الشيخ حافظ سلامة بعد خروجه من المعتقل ١٩٦٧^(١) .
★ الخط الفكرى للجمعية يعتبر امتداداً للخط الفكرى لجماعة شباب سيدنا محمد والتى تعتبر أحد الانشاقات على تنظيم الإخوان المسلمين^(٢) ، فى عام ٤٩ ، والذى قاده أ. حسين يوسف وأ. أحمد المغلاوى^(٣) ثم حلت فى الستينيات .

(١) أعتقل ضمن حملة سبتمبر ١٩٧٩ للشعب ٩٨/١/٢٣ .

(٢) ريتشارد ميتشيل : "الإخوان المسلمون ... مرجع سابق" .

(٣) محمود عبد الحليم الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ... مرجع سابق .

★ لعبت الجمعية دورا بارزا فى بناء المساجد وتنظيم حلقات الوعظ فى محافظة السويس .

★ يعتبر رئيس مجلس إدارتها من أبرز رموز تيار الإسلام السياسى والداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وقد قام بتنظيم ما يعرف بالمسيرة الخضراء المطالبة بالتطبيق الفورى للشريعة وذلك للضغط على الحكومة من خلال مظاهرة ضخمة ترفع فيها المصاحف وتتوجه لمنزل رئيس الجمهورية فى يونيو ٨٥ ، إلا أن الأمن أجهضها^(١) ، ثم أقام دعوى قضائية لمنع إقامة مؤتمر السكان والتنمية أمام القضاء الإدارى .

★ أقامت الجمعية سلسلة من دور الحضانة/ المدارس/ المستوصفات/ المستشفيات/ بجانب المساجد والتي يعد أبرزها مسجد النور بالعباسية والمركز الإسلامى التابع له والذان أصبحا تحت إشراف وزارة الأوقاف .

★ تحصل الجمعية على تمويلات من معظم دول الخليج السعودية/ الإمارات/ الشارقة قطر/ الكويت .

القبس ٨٩/١١/٢١

٩ - جمعية النهضة الإسلامية (الفيوم)

★ كانت خاضعة لعمر عبد الرحمن ، ثم سيطر عليها الإخوان وهو ما يبدو فى نشوئها نعيًا للدكتور أحمد الملط عضو مجلس شورى الإخوان .

الوفد ٩٦/٢/١ الأحرار ٩٥/٥/١٧

١٠ - الجمعية الشرعية فرع بولاق أبو العلا (القاهرة)

★ اعتقل رئيس مجلس إدارتها الحاج مصطفى إسماعيل أحد قيادات الإخوان .
الأهلى ٩٤/٦/٨

١١ - جمعية مسجد عمر بن الخطاب (المنيا)

★ يسيطر عليها الإخوان المسلمون وكانت مركزاً لنشاطهم .
★ ضم مسجدًا إلى وزارة الأوقاف والذي كان قاعدة نشاطهم .
روز لليوسف ٩٣/٢/٨

(١) هالة مصطفى : "الدولة والحركات الإسلامية للمعارضة ... مرجع سابق" ص ٣٦٢ .

١٢ - الجمعية الطبية الإسلامية (القاهرة)

- ★ تأسست تحت رقم ٢٣٨٦ لسنة ١٩٧٨ بمديرية غرب القاهرة .
- ★ أسسها ورأس مجلس إدارتها د. أحمد الملط عضو مكتب الإرشاد وأحد القيادات السابقة للتنظيم السرى للإخوان ، وكان نائباً للمرشد العام حتى وفاته .
- ★ من أهدافها :
 - تقديم المساعدات والمنح الدراسية لطلبة وطالبات الطب .
 - إنشاء المستوصفات والمستشفيات .
 - تجميع قلوب الأطباء وتعريفهم خير طريق للقربى من الله فى تربية النفس على الإسلام والتزام حدوده .
 - نشر الوعى الصحى بين المسلمين .
 - إعداد البنية الطبية من الأطباء المسلمين علما وخلقاً .
- ★ لعبت الجمعية دورا بارزا فى إدارة المعارك الإنتخابية داخل نقابة الأطباء (على مستوى النقابة العامة/ النقابات الفرعية) لصالح نشاط الإخوان والتي انتهت بسيطرتهم التامة على النقابة العامة ومعظم النقابات الفرعية وهو ما يبدو فى أنشطتها الموجهة للخريجين الجدد نموذج لهذا الاحتفال الذى تم لخريجى ١٩٨٠ من كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والذى دعى إليه زينب الغزالى ومصطفى مشهور بجمعية الشبان المسلمين بالأسكندرية وحضره ٧٠٠ طبيب و ٥٠٠ طبية .
- ★ تدير الجمعية العديد من المستوصفات فى المنيل/ السيدة زينب/ العجوزة/ المطرية/ الشراية بجانب مستشفى ضخيم يضم ٣٥٠ سريرا .
- ★ دافع د. الملط عن عنف التيارات الجهادية وكان يرى أنه عنف موجه نحو الخير .
- ★ أسس من خلال رئاسته للجمعية وعبر سيطرة الإخوان على نقابة الأطباء لجنة الإغاثة الإسلامية التى أصبحت غطاء شرعيا للإخوان فى دعم المجاهدين الأفغان ثم مسلمى البوسنة والهرسك .

الاعتصام يوليو ٨٧

روز اليوسف ٩٥/١٠/١٦

الدعوة ٧٨/٢/١

الدعوة ٨١/٤/١

الدعوة ٨١/١/١

الدعوة ٨٠/٥/١

١٣ - جمعية الدعوة السلفية الإسكندرية

يسيطر عليها التيار السلفى .

★ على رأس برنامجها الكفر بالقوانين الوضعية .

★ لعب نشاطها دورا فى الترويج للأفكار المعادية للديمقراطية/ العلمانية/ للأقباط وربط هذا بصحيح الإسلام (انظر نموذج الأسئلة المصاحبة للمسابقة التى تنظمها الجمعية تحت إسم "المسابقة الإسلامية السلفية الكبرى" .

الأهالى ١٧/٥/٩٥

١٤ - جمعية الفتح الإسلامية (بور سعيد)

★ كان لها نشاط بارز فى مناهضة مؤتمر السكان والتنمية وكانت ضمن مجموعة أخرى من الجمعيات الأهلية التى وزعت سلسلة من البيانات داخل المؤتمر وهى البيانات التى وقعت باسم "التكتل الإسلامى للجمعيات الأهلية المصرية لمواجهة المؤامرة ضد الإسلام" .

روز اليوسف ١٢/٩/٩٤

١٥ - جمعية الفتح بالمعادى القاهرة

مظاهرات صاخبة تخرج من مسجد الجمعية تتدد بمذابح الحرم الإبراهيمى ،
والتي قادها شباب الإخوان .

١٦ - جمعية محمود بالهندسين الجيزة

مظاهرات صاخبة من مسجد الجمعية تتدد بمذابح الحرم الإبراهيمى ،
قادها شباب الإخوان .

الوفد ٥/٣/٩٤

١٧ - جماعة شباب سيدنا محمد

★ نشأت فى الأصل كانشقاق من جماعة الإخوان المسلمين فى عام ٣٩ بقيادة حسين محمد يوسف^(١) .

(١) محمود عبد الحليم الإخوان المسلمون وأحداث وصنعت التاريخ ... مرجع سابق ص ٢١٢ .

★ وضعت تحت الحراسة فى عهد وزارة على صبرى ، وتم تصفية نشاطها ومصادرة أموالها لهجومها على التوجهات الاشتراكية للدولة الناصرية .

★ أعيد إشهارها بمديرية وسط القاهرة فى ١٩٧٦ تحت رئاسة عطيه خميس ، وكان ضمن عضوية مجلس إدارتها المؤسس حسن عاشور سكرتير تحرير مجلة الاعتصام لسان حال الجمعية الشرعية^(١) .

١٨ - جمعية الشبان المسلمين

★ من أبرز الجمعيات التى شارك حسن البنا فى تأسيسها فى إطار جهوده الرامية لتجميع الجهود الإسلامية فى مواجهة حركة التغريب والتبشير .

★ تأسست فى عام ١٩٢٧ وكان أول رئيس لمجلس إدارتها هو المرحوم عبد الحميد سعيد عضو الحزب الوطنى .

★ تعد من أكبر الجمعيات المركزية التى تنتشر فروعها على امتداد محافظات مصر ، وقد ارتفع عدد فروعها من ٨٠ فرعاً فى عام ١٩٧٤^(٢) الى ١١٢ فرعاً فى عام ١٩٨٦^(٣) .

★ تعتبر من الجمعيات المندمجة وظيفياً فى إطار السياسة العامة للدولة فضلاً عن سيطرة نخبة الدولة على المراكز القيادية فيها ، ورغم نزوع بعض أفرعها للتسييس "خاصة فرع القاهرة" إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية تظل قادرة على السيطرة على سياسات الجمعية من خلال التهديد بحل المجلس كما تم فى عام ١٩٦٨ ، وهو ما حدث مرة أخرى عندما عين إدارة مجلس برئاسة د. أحمد عمر هاشم^(٤) .

★ تتميز الجمعية بالذات بالأنشطة الرياضية والمسابقات السنوية التى تتم بين مختلف الفروع خاصة فى رياضات الكاراتيه / كمال الأجسام / رفع الأثقال / الملاكمة ، وهى الرياضات العنيفة التى تقدم من خلال الجمعية إطاراً آمناً لتدريب العديد من

(١) الاعتصام ٧٦/٩/١ .

(٢) بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية مرجع سابق ص ٢٩ .

(٣) د. هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... مرجع سابق ص ٣٥٧ .

(٤) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٨٩ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٠ ص ٤٦١ .

عناصر المنظمات الجهادية^(١) وهو ما يعطى مؤشراً عليه تركيز فروع الجمعية في محافظات الصعيد التي شهدت تكراراً لأحداث العنف (بنى سويف/ أسيوط/ المنيا/ سوهاج / قنا) حيث يوجد بها حوالى ٤٠ فرعاً من إجمالى فروع الجمعية .

★ تصدر الجمعية مجلة بعنوان رسالة الإسلام .

★ تتعدد أنشطة الفروع بين أنشطة رياضية/ ثقافية/ مدارس/ مستوصفات/ دور استقبال للمغتربات .

(١) هناك العديد من المؤشرات الدالة على استخدام مثل هذه الأنشطة في عمليات التدريب والتأهيل لكادر الحركة الإسلامية خاصة المرتبطة بقيادات الجهاد نموذج هذا . للقضية ٦٥٦ حصراً من دولة والخاصة بمعسكر قرية الجزائر بالإسكندرية - روز اليوسف ٩٥/١١/٢٠ .

مراجع بالعربية

- ١- انطونيوس (د. رشاد) : "استراتيجية العمل في الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني" ، بحث مقدم إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصري في ضوء متغيرات النظام العالمي ، كلية آداب جامعة القاهرة - قسم اجتماع ، ١٠-١١ مايو ١٩٩٤ .
- ٢- بكر (د. حسن) : "العنف السياسى فى مصر - أسيوط بؤرة التوتر، الأسباب والدوافع ١٩٩٣/٧٧" ، كتاب المحروسة رقم ١٥ ، ط١ ، سبتمبر ١٩٩٦ ، القاهرة .
- ٣- البنا (حسن) : "مذكرات الدعوة والداعية" ، دار الشهاب، القاهرة .
- ٤- البنا (حسن) : "تربية النشء تربية إسلامية خالصة" ، محاضرة أقيمت فى جمعية الشبان المسلمين ، دار الأسماء ، ط١ ، ١٩٩٣ ، القاهرة .
- ٥- التلمسانى (عمر) : "نكريات لا مذكرات" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ١٩٨٥ ، القاهرة .
- ٦- حسين (أشرف) : "الجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية فى مصر" ، بحث مقدم إلى ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر ، ٢٢/٢٤ أكتوبر ١٩٩٤ ، مركز البحوث والدراسات العربية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، القاهرة .
- ٧- حمودة (عادل) : "قنابل ومصاحف - قضية تنظيم الجهاد" ، دار سيناء للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، القاهرة .
- ٨- نكريا (د. فؤاد) : "الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل" ، دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٧ ، القاهرة .
- ٩- نكريا (د. فؤاد) : "الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة" ، دار الفكر ، ١٩٨٦ ، القاهرة .
- ١٠- راغب (د. هدى) ، توفيق (د. حسنين) : "الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر - دراسة فى التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمون فى ظل التعددية السياسية المقيدة ١٩٩٠/٨٤" ، كتاب المحروسة رقم ١٩ ، ط١ ، أكتوبر ، القاهرة .
- ١١- رمضان (د. عبد العظيم) : "جماعات التكفير - الأصول التاريخية والفكرية" الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، القاهرة .

١٢- السيد (د. مصطفى كامل) : "إشكاليات المجتمع المدني في مصر النشأة والتطور" ، ورقة مقدمة إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصري في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد ، كلية آداب - جامعة القاهرة ، قسم اجتماع ، ١٠/١١ مايو ١٩٩٤ .

١٣- شبيب (عبد القادر) : "ممولو الإرهاب" ، دار الهلال ، ١٩٩٤ ، القاهرة .

١٤- الصاوى (د. على) : "تور الجمعيات التطوعية في التنمية المحلية - تحليل لعينة من الكوادر المحلية" بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى للبحوث السياسية ، السياسة والنظام المحلى فى مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٣/٥ نوفمبر ١٩٩٤ ، القاهرة .

١٥- صيام (د. عماد) : "المنظمات غير الحكومية وإشكالية العلاقة مع الجماهير - خبرة من تجربة ميدانية" الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاجتماعية في مصر، تحرير عبد الغفار شكر ، مركز البحوث والدراسات العربية، ط١، ١٩٩٧، القاهرة

١٦- صيام (د. عماد) : "تشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية" المجلة الاجتماعية القومية ، عدد ٣ سبتمبر ٩٢ ، القاهرة .

١٧- عبد الحليم (محمود) : "الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل ٢٨-١٩٤٨" ، الجزء الأول ، دار الدعوة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ، القاهرة .

١٨- عبد الله (د. أحمد) ، صيام (د. عماد) : "تجربة المشاركة فى حى عين الصيرة بالقاهرة" ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، كراسات الجيل رقم ٣، ١٩٩٥ ، القاهرة .

١٩- عبد الله (د. احمد) : تحرير "ورشة عمل المرأة/ الطفل/ القانون" هيئة الاميدايست، نوفمبر ١٩٩٥ ، القاهرة .

٢٠- عبد الفتاح (نبيل) : "الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع ، الوجه والقناع" ، دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٥ ، القاهرة .

٢١- عثمان (وائل) : "أسرار الحركة الطلابية ٦٨/٧٥" ، مطابع مذكور ، القاهرة .

٢٢- عمر (أحمد) : "أسيوط مدينة النار وأسرار ووقائع العنف" ، سفنكس للطباعة والنشر ، ط١، ١٩٨٤ ، القاهرة .

٢٣- عويس (د. السيد) : "التاريخ الذى أحمله على ظهري" ، كتاب الهلال ٤١٧ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، القاهرة .

٢٤- غانم (إبراهيم البيومى) : "الفكر السياسى لحسن البنا دار الدعوة ، القاهرة .

- ٢٥- الغمرى (محمد) : "التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية فى مصر ، الواقع والإشكاليات" ، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل التنظيمات الأهلية ٣/٤ نوفمبر ٩٦ ، اليونيسيف ، المركز العربى للإدارة والتنمية ، القاهرة .
- ٢٦- قطب (سيد) : "العدالة الاجتماعية فى الإسلام" ، ط ٢ ، ١٩٦٨ ، القاهرة .
- ٢٧- قنديل (د. أمانى) ، بن نفيسة (د. سارة) : "الجمعيات الأهلية فى مصر" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
- ٢٨- مبارك (هشام) : "الإرهابيون قادمون - دراسة مقارنة بين موقف الإخوان وجماعات الجهاد من قضية العنف ٣٨-١٩٩٤" ، كتاب المحروسة رقم ١٢ ، ١٩٩٥ ، القاهرة .
- ٢٩- مشتهرى (عبد اللطيف) : "هذه دعوتنا" الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة ، ط ١ ، ١٩٧٩ ، القاهرة .
- ٣٠- مشهور (مصطفى) : "وحدة العمل الإسلامى فى القطر الواحد" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٩١ ، القاهرة .
- ٣١- مشهور (مصطفى) : "التيار الإسلامى ودوره فى البناء" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٨٧ ، القاهرة .
- ٣٢- مشهور (مصطفى) : "من التيار الإسلامى لشعب مصر" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٨٨ ، القاهرة .
- ٣٣- مصطفى (د. هالة) : "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك" ، كتاب المحروسة رقم ٩ ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، القاهرة .
- ٣٤- ميتشيل (ريتشارد) : "الإخوان المسلمون" ترجمة عبد السلام رضوان ، تقديم صلاح عيسى ، ط ١ مكتبة مدبولى ، مايو ٧٧ القاهرة .
- ٣٥- ميتشيل (ريتشارد) : "أيديولوجية الإخوان المسلمين" ، ترجمة منى أنيس وعبد السلام رضوان ، مكتبة مدبولى ، القاهرة .
- ٣٦- هيكل (محمد حسنين) : "خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات" ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٥ ، بيروت .
- ٣٧- يونس (شريف) : "سيد قطب والأصولية الإسلامية" ، طيبه للدراسات ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، القاهرة .

٣٨- Islam, the state and Democracy, Washington, Middle East"Subieda (Sami): Report, No. 179, Nov., Dec.,1992.

تقارير

- ٣٩- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٨٧ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
١٩٨٨ القاهرة .
- ٤٠- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٨٩ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
١٩٩٠ القاهرة .
- ٤١- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٩٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
١٩٩٤ القاهرة .
- ٤٢- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
١٩٩٦ القاهرة .
- ٤٣- بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، الاتحاد النوعى لهيئات
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
- ٤٤- دور وزارة الشؤون الاجتماعية فى الحد من ظاهرة عمالة الأطفال ، تقرير صادر
عن مكتب وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية ، مقم لندوة للحد من عمالة
الأطفال بالريف ، نقابة عمال الزراعة والرى والثروة المائية ، ١٩٩٦ ، القاهرة .
- ٤٥- تقرير الحالة الدينية فى مصر، العدد الثانى ، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية .
- ٤٦- دليل التعليم الخاص . صلاح بشرى رأفت .

دوريات

- ٤٧- الأهرام .
- ٤٨- الشعب .
- ٤٩- الوفد .
- ٥٠- الأخبار .
- ٥١- روز اليوسف .
- ٥٢- الدستور .
- ٥٣- الإخوان المسلمون .
- ٥٤- الشرق الأوسط .

- ٥٥- الحقيقة .
- ٥٦- المساء .
- ٥٧- الاعتصام .
- ٥٨- المختار الإسلامى .
- ٥٩- آخر ساعة .
- ٦٠- الدعوة .
- ٦١- النور .
- ٦٢- الأهالى .

الفصل الرابع

النساء في العمل الأهلي الإسلامي

إعداد
عزة خليل

مقدمة :

تناول عدد كبير من الدراسات العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية المتنوعة فى مصر ، إلا إنه لم تخصص دراسات مستقلة للجمعيات الأهلية الإسلامية . وينسحب نفس الشيء على الاهتمام بالجمعيات الأهلية النسائية الإسلامية وموقع النساء من العمل الأهلي الإسلامى . وفى ذات الوقت ، يرتفع رصيد الدراسات حول الجمعيات الأهلية النسائية أو مشاركة النساء فى العمل الأهلي عموما . وقد يفسر ذلك أنه فى مجال دراسة النشاط الإسلامى ، ينصرف التركيز إلى العناية بالجماعات الإسلامية المتشددة التى يبرز تهديدها للاستقرار الاجتماعى دون الجمعيات الأهلية التى يحدد القانون إطار عملها . فى حين أنه بالنسبة لمجال دراسة الجمعيات النسائية فإن الانتباه ينصرف إلى الجمعيات التى يبدو عليها التوازي مع إطار النشاط الدولى فى قضايا المرأة والذى شهد طفرة فى السنوات الأخيرة .

من المنطقي تزايد الاهتمام بالجمعيات الأهلية نظرا لاتجاه أعدادها إلى التزايد فى السنوات الأخيرة ، حيث تشير الدراسات والإحصاءات والمشاهدات العينية إلى اتساع نطاق العمل الأهلي عموما ، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية بنهاية عام ١٩٩٦ (١٤٦٠٠ جمعية) ، يستفيد من نشاطها ٣٠ مليون مواطن أى ما يقرب من نصف عدد السكان [وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٩٨) ص ٤٩] . إلا أنه مما ينافي المنطق عدم تخصيص قدر مناسب من الاهتمام إلى الجمعيات الإسلامية منها ، رغم ما تشير إليه دراسات حديثة من تزايد عددها مؤخرا واتساع نشاط القائم منها وانتشار فروعها فيما شكل ظاهرة تواصلت فى الفترة الأخيرة . هذا إلى جانب أن بعض هذه الدراسات يربط بين اتساع نطاق النشاط الأهلي الإسلامى وزيادة الطلب على الخدمات التى تقدم من خلاله فى ظل تدهور الظروف المعيشية وتقليص دور الدولة فى تقديم الخدمات ، كما تشير إلى أن هذا الاتساع قد جاء متواكبا مع تصاعد تيارات الإسلام السياسى بتلويناتها المتشددة أو غير المتشددة [الباز (١٩٩٨) ص ٨٧] . وهذا التشابك بين الظاهرة والظروف الاجتماعية الاقتصادية التى يمر بها المجتمع ، يشير إلى أهمية الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها . وهذا يؤكد بدوره أهمية دراستها .

وقد شهد العقدان الأخيران زيادة فى عدد الجمعيات النسائية . وترجع إحدى الدراسات أسباب نمو حجم وأدوار الجمعيات الأهلية النسائية فى الخمس سنوات الأخيرة إلى عوامل أهمها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى تتعرض لها المرأة فى السنوات الأخيرة

والدعم الرسمي من الدولة لهذا النوع من النشاط إلى جانب دعم المنظمات الدولية [قنديل (١٩٩٨) ص ٤٩] . وقد صاحب ذلك ارتفاع الأصوات التى تنادى بعودة المرأة إلى أدوارها التقليدية داخل المنزل . وأظهر كثير من الكتاب الإسلاميين حرصا على انتقاد المنظمات النسائية وخاصة المرتبطة منها بالمطالب التى تدفعها النسوية الدولية - من وجهة نظرهم . واتضح ذلك فى عدد من المناسبات نخص بالذكر منها انعقاد المؤتمر الدولى الرابع للمرأة فى بكين وما جرى أثناءه من انتقاد عنيف لوثيقة المؤتمر والتى عرفت بوثيقة بكين [طه (١٩٩٥) ص ٣] .

وإذا رصدنا من ذلك عاملين أولهما تزايد النشاط الأهلى الإسلامى ، وثانيهما تصاعد الجدل حول دور المرأة الاجتماعى ومن ثم مشاركتها فى العمل العام ، والذى أسهمت فيه الكتابات الإسلامية بنصيب أساسى ، تتضح لنا أهمية دراسة دور المرأة فى العمل الأهلى الإسلامى ، وخاصة مع ندرة أو عدم تناول هذا الموضوع بالبحث فيما سبق - فى حدود علمنا .

وفى هذا الصدد نهتم أولا باستجلاء الإطار العام الذى يحكم وجود النساء فى العمل الأهلى الإسلامى والذى يتمثل فى تناول الإسلاميين المعاصرين للعمل العام للمرأة ومواقفهم منه . ويرجع اهتمامنا بهذا الإطار إلى سببين أولهما أنه يشكل الخلفية التى يمكن على أساسها فهم طبيعة دور النساء فى العمل الأهلى الإسلامى وحجمه ، وثانيهما ؛ أن نشاط العمل الأهلى الإسلامى جزء من الإسلاميين المعاصرين ، أى أنهم كما يتأثرون بالمواقف الإسلامية السائدة فهم يساهمون فى خلق تلك المواقف . ويلى ذلك إطلالة تاريخية سريعة نستوضح منها ملامح وجود النساء فى العمل الأهلى الإسلامى منذ نشأته . وهكذا يمكننا التفرغ إلى تأمل علاقة النساء بالعمل الأهلى الإسلامى فى الفترة الحالية من حيث حجم وطبيعة ومستوى مساهمتهم فيه أو استفادتهم منه . وأخيرا نركز على العمل الأهلى الإسلامى النسائى . وتشكل هذه النقاط الأربع عناصر هذه الورقة .

وسوف نحاول فيما يلى تناول هذه النقاط بالاعتماد على نوعين من المصادر ، يتمثل النوع الأول فى الدراسات السابقة عن الجمعيات الأهلية والنشاط الإسلامى ، فضلا عن مراجعة للأدبيات الإسلامية حول المرأة . ويتمثل المصدر الثانى فى بيانات الدراسة الميدانية التى أجراها مركز البحوث العربية فى أوائل عام ١٩٩٩ على عينة من ثمانمائة وعشرين جمعية أهلية إسلامية فى القاهرة ودمياط والمنيا ، فضلا عن أربع جمعيات أهلية إسلامية نسائية .

وتم تحديد الجمعيات الأهلية الإسلامية فى هذه الدراسة على أساس أنها الجمعيات التى تعلن أن مرجعيتها هى الإسلام أو يتضح الاتجاه الإسلامى من اسمها أو ترتبط بأحد

الرموز الإسلامية ، أو تمارس نشاطا دينيا إسلاميا ، وفي ذات الوقت تتضح الهوية النسائية في اسم الجمعية أو عضويتها أو نوع الفئة التي تستهدفها .

أولا - الموقف من العمل العام للنساء

(قراءة في الأدبيات الإسلامية المعاصرة)

تعددت الأدبيات الإسلامية المعاصرة التي تدور حول المرأة المسلمة ودورها في المجتمع الإسلامي . وفي هذا الجزء ، سوف نقوم بمراجعة لعدد من هذه الأدبيات لتحتوي المواقف التي تتخذها من العمل العام للنساء . وكما سيتضح فيما يلي فإن هذه الأدبيات تتضمن إسهامات لرموز من الجمعيات الأهلية الإسلامية .

حجم الاهتمام بموضوع المرأة

يعطى أكثر الكتاب الإسلاميين وزنا خاصا لموضوع المرأة ، وإن اختلفوا في دوافعهم للاعتقاد في هذه الخصوصية . ويوجد بين مؤلفات عدد من أشهر الكتاب والدعاة المعاصرين وأكثرهم شعبية كتاب واحد على الأقل حول المرأة والإسلام ، إلى جانب تناول هذا الموضوع بالكتابة في الصحف والدوريات وذلك بصرف النظر عن مواقف الكتاب السياسية .

ومن الملاحظ أن هذا الاهتمام يتصاعد فترة ويخفت في أخرى وفقا لتوفر عدد من الظروف والعوامل . وقد شهد هذا القرن موجتين عاليتين من اهتمام الكتاب الإسلاميين بقضايا المرأة . كانت الأولى في الأربعينيات والخمسينيات ، وقد بلغت ذروتها عندما طرحت قضية مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية كمرشحات وناخبات . وثار على إثر ذلك جدل حاد ومشادات عنيفة على صفحات الجرائد . وتصدت الجمعيات الأهلية الإسلامية والهيئات الإسلامية الأخرى لهذا الأمر بعقد مؤتمر في مارس ١٩٥٢ برئاسة الأمين العام لاتحاد الجمعيات الإسلامية في ذلك الوقت . وكانت مهمة المؤتمر دراسة

* ومن الكتاب الإسلاميين الذين اهتموا بالمرأة حسن البنا ومحمد عطية خميس ومحمد محمود الجوهري ومحمد عبد الحكم خيال ومحمد عبد الحليم حامد و البهي الخولي و د. محمد مورو وللشيخ محمد الغزالي و د. يوسف القرضاوي والشيخ محمد متولي الشعراوي والشيخ محمود شلتوت و د. جاد الحق على جاد الحق والدكتور سيد طنطاوي والدكتور أحمد عمر هاشم وكثيرين غيرهم ، هذا إلى جانب موسوعة تحرير المرأة في عصر الرسالة للأستاذ عبد الحليم أبو شقة والتي تتكون من ستة أجزاء أو ما يقارب ألفي صفحة .

الموضوع وإصدار الفتوى الصحيحة فيه. وشارك في المؤتمر ببحوث ستة من أبرز الجمعيات والهيئات الإسلامية حينذاك منها جبهة علماء الأزهر والإخوان المسلمين [خميس (١٩٧٨)].

وكان السلوك العملي لجماعة الإخوان المسلمين منذ الثلاثينيات معبرا عن الاهتمام بموضوع المرأة . وقد تمثل ذلك في تكوين فرق للأخوات المسلمات منذ السنوات الأولى لتأسيس الجماعة في الإسماعيلية . [غانم (١٩٩٢) ص ٣٤٧] . واهتم حسن البنا اهتماما كبيرا بقسم الأخوات المسلمات وظل يخصصه بجهد ووقته . وكان يتعهد مجموعة الأخوات بالدروس والمحاضرات التي كان يلقيها عليهن بشكل دوري أسبوعي تقريبا ، وذلك وفق رواية محمود الجوهري سكرتير قسم الأخوات الذي رافق البنا في رحلاته في الوجه البحري والقبلي لتنظيم فروع قسم الأخوات . وتمثل اهتمام الإخوان المسلمين بموضع المرأة أيضا في تخصيص باب ثابت في صحيفة الإخوان بعنوان "البيت المسلم" ، تم التركيز من خلاله على موضوعات مثل حقوق المرأة في الإسلام وأيضاً على مواجهة أفكار تحرير المرأة التي كانت منتشرة في ذلك الحين [يوسف (١٩٩٨) ص ٨٦] . وفي ذات الوقت اهتمت جماعة شباب محمد بتناول موضوع المرأة والأسرة المسلمة ، في محاولة لحمايتها من وجهة نظرهم . وفي هذا السياق اختلفوا مع الإخوان المسلمين وعابوا عليهم إنشاء قسم للأخوات داخل الجماعة .

أما الموجة الثانية فكانت في السبعينيات والثمانينيات وتواكبت مع تصاعد ما عرف "بالصحوّة الإسلامية" أو تزايد نفوذ تيارات الإسلام السياسي المتنوعة وتأثيرها الثقافي ، كما تزامنت مع اتساع النشاط الدولي والمحلي في مجال قضايا النساء . وأسفر ذلك عن ارتفاع الأصوات الإسلامية المنددة أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين .

وينعكس تواصل اهتمام الإسلاميين بموضوعات المرأة في أشكال متعددة مثل تخصيص قسم للمرأة أو الأسرة في الصحف والمجلات الإسلامية ، أو الحرص على متابعة الجدل الدائر حول الموضوعات المتعلقة بالنساء في الصحف الأخرى وباقي وسائل الإعلام . وتناولت الأعلام الإسلامية معظم الموضوعات المثارة الخاصة بالنساء . ومن الأمثلة على ذلك موضوع عمل المرأة نصف الوقت بنصف الأجر ، وقضية تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ، ووثيقة الزواج الجديدة ، وشغل النساء للوظائف العليا للدولة وموضوع فرض الحجاب على تلميذات المدارس ... الخ . ومن الملحوظ أن الخطب والدروس الدينية بالمساجد تهتم بدرجة كبيرة بموضوعات المرأة . ويتضح هذا الاهتمام

من خلال المسجل منها على شرائط تسجيلية يتم تداولها بين رواد الجمعيات الإسلامية أو تباع على أبواب المساجد التابعة لها - أو غيرها من المساجد . وتفرّد كثير من هذه الشرائط لموضوعات مثل الحجاب والنقاب وحقوق الزوجة وحقوق الزوج ووصايا ليلة الزفاف والزنا والخلوة والاختلاط وانهيار الأسرة ... الخ .

ومن المعروف أن أول مظاهر انتشار نفوذ التيار الإسلامى داخل الجامعات فى الثمانينيات كانت فى الدعوة ضد الاختلاط بين الجنسين (مصطفى (١٩٩٢) ص ١٥٨) وإلى ارتداء الطالبات للزى الإسلامى - من وجهة نظرهم . وصاحب هذه الدعوة فى بعض الأحيان محاولات عنيفة لفرض هذه الأوضاع بالقوة . أما عن الدوافع وراء هذا الاهتمام أو مبررات هذه الخصوصية فهى تتنوع وفق تحديد الدور الاجتماعى للمرأة وهذا ما سوف نتأمله بشيء من التفصيل فيما يلى .

(أ) الدور الاجتماعى فى ضوء الاتفاق والتباين بين الرجل والمرأة

أجمعت الأدبيات الإسلامية - التى تمت مراجعتها سواء كانت فى الفترة الأولى أو الثانية - أن الأصل هو المساواة بين الرجل والمرأة ، وأنهما يشتركان معا وبنفس القدر فى جنس الإنسان . وأن الرجل لم يفضل بشيء من معانى الإنسانية العامة وأنهما يشتركان فى التكليف وفى الثواب والعقاب وأن الإسلام جاء ليرفع من مكانة المرأة إلى هذه المرتبة . ومن وجهة نظر الكتاب ، لا تتناقض هذه المساواة مع تفاوت سمات كل من الرجل والمرأة الذى يساير التفاوت فى الرسالة أو الدور الاجتماعى الملقى على عاتق كل منهما .

وإذا ما حاولنا أن نحصر سمات النساء والرجال كما جاءت من مراجعتنا للأدبيات المكتوبة فى الأربعينيات والخمسينيات فسنجدها كما يلى . يقول حسن البنا إن التكوين الجسمانى والروحى للمرأة ليس كمثيله عند الرجل حيث تمتاز المرأة برقة العاطفة وجمالها والتأثر بتيار الشعور والوجدان (البنا ، حسن (د.ت) ص ٨٧ و يوسف (١٩٩٨) ص ١٤) . وفى نفس الفترة تذكر مقال فى مجلة الإخوان المسلمين أن المرأة أقرب إلى الرقة واللفظ والدعة ، وتغلب عليها قوة الوجدان والعاطفة . أما الرجل فأقرب إلى القوة والخشونة والحزم وتغلب عليه قوة التفكير والإرادة . (يوسف (١٩٩٨) ص ١٢ ، ١٣) كما تشير رسالة لقسم الأخوات المسلمات إلى أن الضعف والوداعة والرقة هى من أسوار الجمال النفسى للمرأة (البنا ، حسن (د.ت) ص) .

وفى مؤتمر بشأن المشاركة السياسية للمرأة ساهمت فيه الجمعيات الأهلية عام ١٩٥٢ نجد هذه الصفات للرجل والمرأة تتخلل كلمات المؤتمرين ، فيقول ممثل الإخوان

المسلمين أن المرأة أقل جهداً وأضعف احتمالاً ، وهي رفيعة الصوت وناعمة الجسم وهشة العظام ودقيقة الحس قوية العاطفة وخصبة الخيال . وأنها ضجيرة عند الشدة وجزعة عند البأساء ، باكية عند الحادث ، معولة عند المصيبة (نور الدين (١٩٧٨) ، ص ٢٠) .

ويقول ممثل الجمعية الشرعية أن المرأة ضعيفة البنية والقوى والجسم مرهفة الشعور والمزاج والعاطفة والرجال هم الأقوياء الأشداء المفطورون على حماية إنائهم وشريكات حياتهم بما عندهم من الغيرة الإنسانية والحمية الجبلية وحب الإثرة والأنانية وبما وهبهم الله من كمال العقل وسمو الإدراك وتقدير المسؤولية (عاشور (١٩٨٧) ص ٥٠) . ويقول الشيخ محمد الخضر حسين (الشيخ الأسبق للأزهر) أن المرأة أقوى في عواطفها منها في قدرتها العقلية وهي بذلك تمتاز بعاطفتها في حين يمتاز الرجل بقوته العقلية (حسن (١٩٧٨) ص ١٣٠ - ١٣١) . وتذكر في كلمة لجنة الفتوى بالأزهر من خصائص المرأة شدة الانفعال وتغليب العاطفة على مقتضى العقل والحكمة والاعتدال في الحكم (العناني (١٩٧٨) - ص ١١٢) .

وفي نماذج من الكتابات في الثمانينيات وما تلاها نجد أن التأكيد ينصب على التباين في التكوين الجسدي والعقلي لكل من الرجل والنساء دون الدخول في إسهاب حول تلك السمات والخصائص المختلفة . ويمكن أن نفسر ذلك المنحى باختلاف المناخ الثقافي السائد . وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر الفتوى حول دور المرأة التي أصدرها المفتي علم ١٩٩٦ ، والتي تضمنت أن طبيعة المرأة تتضمن العنوبة والرقّة الأمر الذي يجب أن يبنى عليه تحديد الأعمال التي يمكن أن تقوم بها . وأيضاً أن نذكر ما أثارته تلك الفتوى من جدل كبير وردود أفعال تهاجم آراء المفتي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٨) ص ٩٩) .

ويشير د. يوسف القرضاوى إلى الفرق في التكوين الجسدي بين الذكر والأنثى بتفريق الفطرة الذي لا ينبغي إهماله (القرضاوى (١٩٩٥) ص ٨-١٤) . أما د. محمد عمارة فيرجع التمييز بين الجنسين إلى الذكورة والأنوثة ويؤكد على أن لكل جنس امتيازات يجب أن يحافظ عليها العقلاء (عمارة (١٩٨٩)) . أما جمال البنا فيرى أن الفرق هو في أن جسم المرأة له تكوين خاص يتوافق مع الوظيفة البيولوجية وهي أن تكون أما (البنا ، جمال (١٩٩٨) ص ٢١) .

وهناك اتفاق عام على أن التباين في التكوين وما يتوافق معه من تباين في الدور الاجتماعي يرتبط أيضاً بتباين في الحقوق والواجبات المرتبطة بهذه الأدوار وتباين نظم

الحياة المتصلة بكل منهما وأيضا في تفسير أن يكون قرار المرأة في البيت أكثر من الرجل (على سبيل المثال ؛ حسن البنا ويوسف القرضاوي) . ويؤكد بعض آخر أن هذا التمايز يقصد به التكامل وليس التنازع أو التخاصم (على سبيل المثال ؛ القرضاوي والإخوان المسلمون) . كما يشير الشيخ الشعراوي إلى أن وقوف كل نوع من جنس الإنسان عند حدود مهمته تمكن الآخر من أن يؤدي مهمته بدون تعارض بل بتساو وتعاطف .

(ب) أصل مهمة المرأة داخل - خارج المنزل

يجمع الكتاب الإسلاميون الذين تم مراجعة أدبياتهم على أن المهمة الأساسية للمرأة تقع داخل المنزل وتتوافق مع تكوينها الخاص الذي أسلفنا الحديث عنه . ويؤكد معظمهم على أن البيت والأولاد لهما الأولوية المطلقة في جهد المرأة ووقتها ، في حين يعطى بعض منهم أولوية خاصة للواجبات تجاه الزوج . وغالبا ما تذكر صفات المرأة في علاقتها بمهامها الاجتماعية على النحو التالي " زوجة وأم وربة منزل " . ووجدنا من مراجعتنا للأدبيات في فترة الأربعينيات والخمسينيات أن بعض الكتاب يرى أن المرأة إذا ما أدت هذه المهمات بإخلاص وإتقان لن يثنى لها المزيد من العزم لتأدية غيرها . ومثل على ذلك موقف قسم الأخوات المسلمات الذي جاء في وثيقة أصدرها عام ١٩٥٢ عن واجبات الأخت المسلمة ، وذكر فيها أن "البيت مملكتها الصغيرة . وهي له بالطبيعة (؟؟؟) ولن يثنى لها أبدا أن تحسن تدبيره والإشراف عليه ، ولن تكون جديرة به ، إلا إذا أفرغت له قلبها وعقلها وآثرته على كل ما سواه ، واستقرت فيه معرضة عن الخروج للأغراض الصبغانية ، والبواعث التافهة الرخيصة" - [البنا ، حسن (د.ت) ص ٣٢] . ويقول حسن البنا إن للمرأة مهمة طبيعية هي المنزل والأطفال وعليها أن تفرغ لذلك [غانم (١٩٩٢) ٣٥٤] .

ويعبر مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية عام ١٩٥٢ عن هذا الموقف فيقول د. محمد يوسف موسى عن جبهة علماء الأزهر " أما المرأة فعليها شئون المنزل والأسرة والأولاد وفي ذلك ما يشغلها كل الشغل ، وهيئات أن تفرغ لعمل آخر خارج المنزل إن توفرت حقا على عملها الخاص داخله [موسى (١٩٧٨) ص ٤٧] . وفي كلمة جمعية التربية الإسلامية والعشيرة المحمدية جاء "هيئات أن تفرغ المرأة من مهمتها الأساسية (البيت وتنشئة الجيل الصالح) لتتوجه إلى أعمال أخرى" . وفي تصوير للمجتمع الإسلامي من وجهة نظرهم ذكروا أن السلف الصالح "أعدوا المرأة للبيت تدبير شئونه وتربى أطفاله وتتعهد أعماله (؟؟؟) وأعدوا الرجال للنضال في ميادين السياسة والجهاد في السعي وراء الرزق وأعباء الوظائف وقتال الأعداء" [إبراهيم (١٩٧٨) ص ٣١] .

ويؤكد أحمد عيسى عاشور عن الجمعية الشرعية "إن الرجل عمله خارجي وهو البحث عن وسائل العيش والقيام بأعباء العائلة وإصلاح الأسرة بالنفقة والكسوة والسكن والتعليم والتموين . كما لا جدال في أن المرأة عملها داخلي وهو راحة الأسرة وسعادة العائلة وتنظيم شئون المنزل والقيام على إصلاحه وترتيبه [عاشور (١٩٧٨) ص ٥٦] . وفي معرض وصف محمد حلمي نور الدين عن الإخوان المسلمين للمرأة يقول : "التي احتملت قديما في العصور الخالية عنت الزمن ، وعسف الأب ، وظلم الزوج ، وصلف الأخ ، ووفر الحمل ، وأمل المخاض ، ومرارة الرضاع في رضا واطمئنان ليست بالمخلوق الضعيف" . ورغم هذا فإنه حينما يبرر موقفه الرافض لعمل المرأة خارج المنزل إلا للضرورة القصوى فهو يعتمد في ذلك على هشاشة عظم المرأة ونعومتها مما لا يجعلها تطيق كفاحا أو جلادا حيث أن العمل شاق ومضن والمرأة ضجرة عند الشدة ، جزعة عند البأساء ، باكية عند الحادث ، معولة عند المصيبة [نور الدين (١٩٧٨) ص ١٤ و ٢٠] .

ويتفق في فترة السبعينيات وما تلاها مع نفس الموقف كل من الإخوان المسلمين (الإخوان المسلمين (١٩٩٤)) وزينب الغزالي (الغزالي ، زينب (١٩٩٦) ص ٥٩ ، ٦٠) ود. يوسف القرضاوي (الواعي (١٩٩٣) ص ٢١٠ والقرضاوي (١٩٩٩)) والشيخ محمد متولي الشعراوي (الشعراوي (د.ت) ص ٢٢-٢٨) والشيخ عبد الله الخطيب (خيال (١٩٩٣) ص ٢٥٥) ومحمد عبد الحليم حامد (حامد (د.ت) ص ٨٧ و ١٠١) . وهذا الموقف لا يعني أن قيام المرأة بأعمال أخرى - إذا اقتضت الضرورة - غير جائز شرعا من وجهة نظرهم .

ويتفق الأستاذ عبد الحليم أبو شقة مع هذه الآراء ، إلا أنه يرى أن للمرأة إلى جوار مهمتها الأساسية في رعاية الأسرة مهام أخرى ، على أساس أن لا تتعارض مع مهماتها الأساسية. ويختلف مع القائلين بأن التعارض بين المهمات نتيجة محتومة لانشغال المرأة بغير مهمتها الأساسية . ويرى أن ما يضمن عدم حدوث هذا التعارض هو نمو الوعي الاجتماعي والتعاون الوثيق بين الزوجين ، وما توفره النظم التي تضعها الدولة أو المؤسسات الاجتماعية والأعراف التي يضعها المجتمع [أبو شقة (١٩٩٥) ص ١٩ و ٤٨] . وفي هذا الصدد ينفرد الأستاذ أبو شقة بالإشارة إلى دور الزوج والمجتمع لتوسيع الدور الاجتماعي للمرأة خارج إطار المنزل ، ولم يلق بتبعة ذلك على المرأة حيث أنها الراغبة في أدوار أخرى فضلا عن الأدوار المكلفة بها .

وتوجد بعض الآراء إلى جانب أن مهمة المرأة الأساسية هي كونها زوجة عليها واجبات لا يمكن التقصير فيها تجاه الزوج . ومثال على ذلك الشيخ الشعراوي الذي يرى

المهمة الأولى هي الزوج وتليها المهمة الثانية وهي الأمومة [الشعراوى (د. ت) ص ٢٢
وص ٢٨] .

وتنكر دراسة عن الإسلاميين المتشددين في مصر أن "جماعة المسلمون" (أو
التكفير والهجرة) وجماعة "شباب محمد" (أو الفنية العسكرية) تتفقان في موقفهما من
دور المرأة الاجتماعى الذى يؤكدون أنه داخل المنزل وتجاه الزوج وفى التنشئة
الاجتماعية للأطفال المسلمين [Ibrahim (1987) P.489] . ومن الملاحظ هنا أن الجميع
بما فيهم المتشددون يتفقون فى تحديد أولويات الدور الاجتماعى للمرأة .

(ج) الموقف من عمل المرأة العام - دورها خارج المنزل

تسهب الأدبيات الإسلامية فى سياق الحديث عن المرأة المسلمة فى وصف أدوارها
داخل المنزل وهذا يتوافق مع إجماعها على أن المهمة الأصلية للمرأة تقع فى هذا
الميدان . كما تركز جهودها فى توضيح أهمية هذه الأدوار حيث أنها الدعامة الأساسية التى
يبنى عليها المجتمع الإسلامى . وتتحدد هذه الأدوار فيما يلى :

- تأسيس البيت المسلم .

- الأمومة وتنشئة الجيل الجديد .

- حسن التبعل للزوج .

وكما نرى فإنها أدوار متشابكة ترتبط فى النهاية بتأسيس الأسرة المسلمة الصالحة
والحفاظ عليها .

أما مساحة الخلاف حول دور المرأة الاجتماعى فقد تمثلت فى جواز أن تتخذ لها
مهمة أخرى خارج المنزل إلى جوار مهمتها الأصلية داخله أو عدمه وشروط هذا الجواز .
وبالطبع فإن المعارضين لانشغال المرأة بأى مهام أخرى سوى مهامها داخل المنزل يرون
أن الإسلام يؤكد على قرار المرأة فى المنزل ويرون فى خروجها منه السبيل إلى المفساد
واختلال المجتمع .

وفى فترة الأربعينيات والخمسينيات يعبر أحمد عيسى عاشور عن الجمعية الشرعية
أن المرأة إذا خرجت عن فطرتها وخالطت الرجال سوف يختل مهام الأسرة وتتحل
رابطتها وتتعدم المودة والرحمة فيها" [عاشور (١٩٧٨) ص ٥٦] . ويرى حسن البنا أن
المرأة بخروجها تفقد الحياء والخجل وهما رأس مالها . وتتعرض عفتها وكرامتها

للالتهيار ، حيث أن كرامة المرأة في صيانتها وعزتها في خدرها [يوسف (١٩٩٨) ص ٨٠] . ويؤكد على حرمة مزاوله المرأة للأعمال العامة ، بأن الإسلام منع المرأة أن تخلو بغيرها وأن تخالط سواها ، وحبب إليها الصلاة في بيتها وأنكر عليها أن تحمل قوساً تشبها بالرجال [البنا (د.ت) ص ٢٤] .

ونرى أن موضوع الاختلاط بين الرجال والإناث يشكل العامل الأساسي من وجهة نظر المعارضين للعمل العام للمرأة . ويعارض حسن البنا في كل المناسبات اختلاط الرجال والنساء الذي يؤدي إلى أشد النكبات وأفظع المآسى إلى حد أنه يوصي بحرمان البنات من التعليم - إلا إلى سن معقولة - إذا كان التعليم لا بد وأن يقتزن بالاختلاط. ويرى وجوب الفصل بين المتعلمات والمتعلمين فصلاً لا يمكن كلا الصنفين من الاتصال بالآخر ، حتى ولا في حدائق المعاهد وأقنيتها ويستكر إذا ما كان هذا يجب في دور العمل فما بالك بالنسبة للأماكن الأخرى [يوسف (١٩٩٨) ص ٥٨ و ص ٧٣] . ويوضح موقف الإسلام من الاختلاط فيقول إن المجتمع الإسلامي مجتمع انفرادي لا مجتمع مشترك . ويفسر ذلك بأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح [البنا (د.ت) ص ١٤] .

وربما يعود التماذي في التشدد في الموقف من الاختلاط إلى حرص حسن البنا على التصدي إلى دعوة تحرير المرأة ومظاهر التحديث التي بدأت في الانتشار في هذه الفترة والتي كان يناصبها كل العداء ويرى فيها كل الشرور التي لن تنصب على النساء وحدهن ولكن ستؤدي إلى هلاك المجتمع . كما نلاحظ أن مستوى التشدد قد يتباين وفقاً للمناسبة التي يتحدث فيها الشيخ . حيث نجده في بيان له في مؤتمر صحفي بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس أول شعبة للإخوان المسلمين ، يصرح بأن الإسلام لا يبيح الاختلاط غير المشروط . وهذا يعني أنه أباح الاختلاط المقيد بشروط . ويوضح هذه الشروط في عدم الخلوة وإظهار الزينة والخضوع بالقول . كما يشير إلى أنه إذا ما أدت ممارسة النساء لحقوقهن إلى فساد فإن الواجب هو إرجاء استخدامها إلى أن تأتي الفرصة التي لا يؤدي الاستخدام فيها إلى النتيجة الضارة [يوسف (١٩٩٨) ص ٦٢] . ومن الواضح أن المناسبة الاحتفالية كان ينبغي فيها التخفيف من الموقف المتشدد لما لذلك من أثر طيب في الدعاية إلى جمعيته .

أما عن موقف جماعة الإخوان المسلمين في التسعينيات ، فهم يرون إباحة العمل العام للمرأة على ألا يكون في ذلك دعوة للتبرج أو تسامح في الاختلاط الذي لا بد أن يكون مشروطاً بالتزام المرأة بزيها الشرعي إذا ما خرجت لغرض عام . ويرون أيضاً أنه إذا تسببت ممارسة المرأة لأي من حقوقها في المفسد بسبب من الظروف الحالية فينبغي إرجاء استخدام هذا الحق إلى الظروف الملائمة (الإخوان المسلمون (١٩٩٤) [

وترى الجماعات الإسلامية المتشددة مثل "جماعة المسلمون" أو (التكفير والهجرة) وجماعة "شباب محمد" أو (الفنية العسكرية) جواز العمل العام للمرأة . ويترجم هذا بشكل عملي في وجود عضوات من النساء في جماعة التكفير والهجرة . إلا أن تلك الجماعات تضع شروطاً لتلك الممارسة وهي الاحتشام ومنع النساء عن الفتنة والإغواء . وهي تتفق مع رأى حسن البنا الأول في وجوب الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة [IBRAHEM P 489 (1987)] . كما أكد التيار الإسلامي داخل الجامعة والمعبر عن الجماعة الإسلامية موقفه الحاسم إلى جانب منع الاختلاط ، حيث كان محور اهتمامهم في نشاطهم داخل الجامعة في السبعينيات هو قضية الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة [مصطفى (١٩٩٢) ص ١٥٨ - ١٦٢] .

ويرد الأستاذ عبد الحليم أبو شقة على حسن البنا بقوله أن أستاذاً جليلاً يرى في الاختلاط خطراً محققاً يستوجب أن يبعد بين الرجل والمرأة إلا بالزواج ، حيث يرى في المجتمع الإسلامي مجتمعاً انفرادياً ، في حين أنه كان يطمح في أن يوضح هذا الأستاذ أن الإسلام يشرع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية ولقاء الرجال في حدود ضوابط تكفل استقامة المشاركة وتجعلها خيراً للمرأة والمجتمع . ويوضح الأستاذ أبو شقة أن المجتمع الإسلامي قائم على التعاون والمشاركة . وهو يرى أن المرأة في صدر الإسلام كان لها نشاطها الاجتماعي حيث شاركت في عدة ميادين منها ميدان التقفيف والتعليم والبر والخدمات الاجتماعية والترويح الطاهر . وهو في ذلك لا يقر بجواز عمل المرأة العام فقط ولكنه يحبذه . وذلك في إطار الضوابط التي يرى أنها تتمثل في الآداب الرفيعة التي تصون ولا تعطل [أبو شقة (١٩٩٥) ج ١ ص ٣٥ و ص ٤٦ و ج ٢ ص ١٥] .

ومن ما سلف نلاحظ أن أهم مبررات عدم جواز مزاوله المرأة أي من الأعمال العامة يعود أولاً : إلى الخوف على المجتمع من الانحلال الذي يؤدي إليه خروج المرأة من المنزل والذي يعود إلى الإهمال في مهام المرأة داخل المنزل والتي يرونها على قدر أعلى من الأهمية ، وارتباك نظام الأسرة التي على المرأة أن تتفرغ لرعايتها . وبناء على هذا يجزم البعض على وجوب قرار المرأة في المنزل وعدم خروجها إلا إلى حاجة

* ويتفق الأستاذ جمال البنا مع الأستاذ عبد الحليم أبو شقة في أن الإسلام لم يحرم العمل العام للمرأة ولا الاختلاط بين النساء والرجال . وأن المجتمع المختلط الذي يتلاقى فيه الرجال والنساء في الدراسة والعمل والنشاط العام هو المجتمع الذي يتفق مع الفطرة . بل يرى أن الإسلام لم يفرض الاختلاط فرضاً في مجتمع صدر الإسلام في سنواته الأولى ، نظراً للفكرة المتدنية عن المرأة في مجتمع الجاهلية . كانت ستحول بين تقبلهم لهذا الفرض . وعلى هذا فلم يوجب القرآن الاختلاط صراحة ولم يحرمه ، وإن كان اتجاه القرآن نحو المرأة يوحى بأن مجتمع الإسلام مجتمع مختلط .

ماسة . بينما نجد هناك من أجاز عمل المرأة العام خارج المنزل على ألا يتعارض مع مهمتها الأساسية داخل المنزل ، ومن أوصى بأن يتعاون المجتمع والزوج مع المرأة لتمكينها من أداء مهامها خارج وداخل المنزل . و السبب الثانى فى منع المرأة عن العمل العام فكان ما يؤدى إليه ذلك من اختلاط بين الرجال والنساء الأمر الذى يؤدى إلى خضوع الرجال إلى إغواء فتنة المرأة . وفى هذا الصدد منع بعضهم خروج المرأة لهذا السبب ، وأجاز بعض آخر أن تخرج المرأة للعمل العام أو غيره دون أن تتعرض للاختلاط مع الرجال فى بيئة منفصلة للنساء . وأخيراً فهناك من يرى جواز قيام المرأة بأعمال عامة خارج المنزل ، فى بيئة مختلطة من الرجال والنساء على أساس أن تراعى الضوابط الشرعية التى يضعها الدين من عدم للتبرج والالتزام بالزى والمظهر الشوعى . وبالطبع فهناك من الأعمال العامة ما يتعلق بالعمل المهنى وما يتعلق بالعمل الخدمى وما يتعلق بالعمل الاجتماعى وما يتعلق بالعمل السياسى .

وفى استخلاص سريع يمكن أن نقول إن الاتجاه العام لموقف الأدبيات الإسلامية من العمل العام للمرأة هو أن مهمة المرأة الأصلية هى داخل المنزل فى بناء البيت الإسلامى وتنشئة الأجيال المقبلة على روح الإيمان والفداء وتربيتهم التربية الإسلامية الصحيحة وتوفير الأجواء الصالحة التى تؤمن للزوج انطلاقة قوية للجهاد فى سبيل الأسرة أو فى سبيل المجتمع الإسلامى . وهذا لا ينفى أنه يجوز للمرأة أن تقوم بأدوار أخرى إلى جوار دورها الأصلية وذلك على أساس توافر عدد من الشروط :

- يجب قبل كل شئ أن يراعى فى خروج المرأة الشروط والضوابط الإسلامية فى الزى والسلوك والآداب والاحتكاك مع الآخرين والاختلاط مع الرجال . وغالباً ما يطلب النساء دون الرجال توفير هذا الشرط ، رغم أنه إذا كان هناك اختلاط فهو بالضرورة بين طرفين .

- ألا يتعارض ذلك مع دورها الأصلية ، أى يجب أن تتأكد أولاً من أن مسئولياتها الأخرى لن تؤدى إلى تقصير فى عملها بالمنزل .

- أن يكون هناك ضرورة لخروجها من المنزل ، وهذه الضرورة إما أن تكون شخصية كأن تكون فى حاجة إلى المال للإنفاق على نفسها أو أسرتها فى حالة العمل المهنى ، وفى بعض الأحيان قد تكون الضرورة الشخصية نفسية . أو أن تكون الضرورة اجتماعية أى أن يكون المجتمع فى حاجة إلى عمل المرأة خارج المنزل كأن يكون هناك نقص فى الرجال الذين يؤدون عملاً ما ، أو أن تقوم بالأعمال التى من المستحسن أن تؤديها امرأة مثل تقديم الخدمات للنساء فى التدريس والتمريض والطب .

وفى حالة ثالثة أن يحتاج المجتمع الإسلامى إلى جهود النساء فى معركته ضد خصومه ، كأن تصوت النساء إلى جانب المرشحين الإسلاميين فى الانتخابات المختلفة ، أو ترشح نفسها إذا ما كان العلمانيون يستخدمون النساء فى هذه المجالات .

- وهناك بعض يرى أن العمل خارج المنزل قد يكون فرض عين فى حالات معينة مثل الجهاد إذا تعرض أعداء الإسلام لأراضى المسلمين ، وخاصة إذا كان هذا التعرض فجائى ، ويرون أن المجتمع الإسلامى يشهد هذه الحالة الآن مما يوجب على المرأة القيام بأدوار فى الدعوة كنوع من أنواع الجهاد .

- تخرج المرأة للعمل خارج المنزل أيضا إذا كانت لها بعض الإمكانيات الاستثنائية مثل المواهب والقدرات الخاصة التى لا ينبغى أن تهدر بمنعها .

إلى جانب هذا توجد قضايا خلافية؛ مثل إلى أى المناصب والوظائف بالدولة يمكن أن تصل المرأة ، وإن كان هناك شبه إجماع على عدم جواز توليها الإمامة العظمى (أى رئاسة الجمهورية) ، وبدرجة أقل ، على توليها منصب القاضى .

وهناك عديد من الأسباب وراء تأكيد الإسلاميين على ما يتيح النظام الإسلامى وفق ما يعتقدون من مساحة لحركة النساء ، وأهم هذه الأسباب هى وجود الغرب المعادى للأمة الإسلامية . ويرى كثير من الإسلاميين أن الغرب فى محاولاته لهم الأمة الإسلامية يقوم بدعاية مضادة للدين الإسلامى تركز على الوضع الدونى للمرأة فى المجتمع الإسلامى ، على هذا فإن من واجب الإسلاميين بناء على فهمهم الصحيح للدين من مصادره الأصلية (القرآن والسنة) رد الدعاوى المغرضة . وفى سياق الصراع مع الغرب يجب ألا يبدو الالتزام بتعاليم الدين منفرا لجمهور المسلمين مما يدعو إلى تفريق الأمة، بل على العكس يجب أن يعرض الدين فى صورة جذابة . ويمكن أن ينسحب القول عن الغرب فى هذا الصدد ، على العلمانيين داخل الأمة الإسلامية أيضا ، وهم فى الغالب تتم رؤيتهم على أنهم حلفاء الغرب . وهناك أيضا من يرى أن الصراع مع الغرب لا يشمل كل الغرب بدرجة واحدة من الحدة ، ولكن لابد أن تكون هناك لغة للتخاطب تزيد من الأنصار وتقلل من الخصوم . وهذا يعنى التأكيد على ما يجمع والتجاوز عن ما ينفرد فى حدود الإسلام الصحيح من وجهة نظرهم . وفى ذلك ما يعزز الإمكانيات المتاحة أمام الأمة الإسلامية ويدعم النشر الواسع للدين الإسلامى .

ونلاحظ فى هذا الصدد وجود مهام أصيلة داخل المنزل - وهى الثابت - ومهام يجوز القيام بها خارج المنزل وفقا لشروط وما تقتضيه الظروف - وهى المتغير . وهذا المتغير يتسع ويضيق أو يتلاشى وفقا للظرف الذى يمر به المجتمع والذى يرجع تقديره

إلى المتولين أمور الدعوة. ونرجح أن تقدير هذا الظرف يرتبط - ضمن أشياء أخرى - بمستوى تطور ونضج نفوذ الدعوة في المجتمع وأيضاً وضع خصومها . ويتحدد وفق ميزان القوى إذا ما كان من مصلحة الدعوة اللجوء إلى التحدى وإيراز ما يميزها عن الخصم ، أو عدم التأكيد على ذلك في حالة أخرى لسحب البساط من تحت أقدامه بالتدريج .

ثانياً - نبذة تاريخية عن النساء في العمل الأهلي الإسلامي

من المعروف أن النشاط الأهلي في مصر يضرب بجذوره عميقاً في القرن التاسع عشر . ومن المعروف أيضاً أن نشأة هذا النشاط ارتبط بالمشاعر الدينية الإسلامية والمسيحية المتعلقة بحب الخير وأهمية التكافل الاجتماعي والعطف على الفقراء . وظهر بوضوح في ظل هذا الإطار النشاط الأهلي الإسلامي وتمثل في عدد من الجمعيات التي أنشئت قبل الحرب العالمية الأولى مثل جمعية " مكارم الأخلاق الإسلامية " ثم نما عدد هذه الجمعيات نمواً كبيراً في العشرينيات حتى بلغ عشرين جمعية كانت تتخذ مقرها الرئيسي في القاهرة إلى جانب فروعها في عواصم المحافظات (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٤٧) . وينكر مرجع آخر أن إجمالي عدد الجمعيات في العشرينيات كان ١٩٥ جمعية وأن وزن الجمعيات الدينية فيما بينها كان كبيراً . (قنديل (١٩٩٤) ص ٥٨) .

أما الوجود الواضح للنساء في العمل الأهلي فيرجع إلى بداية القرن العشرين حيث ساهمت مجموعة نسائية في تأسيس جمعية للخدمات وهي "مبرة محمد علي الخيرية" في عام ١٩٠٩ (الباز (١٩٩٥) وتذكر مي زيادة أن فكرة إنشاء جمعية لتحرير المرأة نشأت في أذهان مجموعة من الشباب المتعلمين قبيل الحرب الأولى بوحى من كتاب قاسم أمين "تحرير المرأة" حيث اقترحوا تأسيس جمعية يدخل فيها الرجال وإذا ما بلغ عددهم الألف أطلقوا الحرية لنسائهم وأباحوا لهن السفر . كما كان من أهداف الجمعية التعارف على القاعدة الحديثة في تربية البنات والسعى لدى الحكومة لإصدار قوانين تضمن حقوق المرأة فيما لا يخرج عن حدود الشريعة الإسلامية (زيادة (١٩٩٩) ص ١٥٩) .

ولكن النساء لم تنتظرن تلك الخطوة بل أسسن أول تنظيم غير حكومي نسائي وهو "الرابطة الفكرية للنساء المصريات" بقيادة ملك حفنى ناصف وهدى شعراوي في ١٩١٤ .

* مثل جمعية "التقوى" وجمعية "الهداية الإسلامية" وجمعية "إحياء السنة المحمدية" وجمعية "المسلم العامل" وجمعية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وجمعية "أنصار السنة المحمدية" وجمعية "الإخاء الإسلامي" وجمعية "المحافظة على القرآن الكريم" وجمعية "الرابطة الإسلامية" وجمعية "المساعي الخيرية" .

وتوالى بعد ذلك تكوين الجمعيات النسائية مثل المرأة الجديدة فى ١٩١٩ ونادى سيدات القاهرة فى ١٩٣٤ وجمعية تحسين الصحة فى ١٩٣٦ ولجنة سيدات الهلال الأحمر فى ١٩٣٩ ومبرة التحرير فى ١٩٤٢ إلى جانب مشاركة النساء فى جمعيات أهلية عديدة إلى جوار الرجل (الباز (١٩٩٥) .

وتتحدث مى زيادة عن أن الجمعيات النسائية الدينية غير الإسلامية قد سبقت الجمعيات النسائية الإسلامية قبل سنة ١٩٢٠. ولكن وجدت فى هذه الفترة - وحتى قبلها - سيدات موسرات قدمن كثيراً من الدعم المالى للعمل الأهلى الإسلامى و كفلن بنلاء مرافق ومؤسسات خيرية من مالهن الخاص . ونعطى مثلاً بالخازندارة - اغفل اسمها - التى بنت مسجداً فخماً باسم الخازندارة وألحقت به مبنى كلية أصول الدين إلى جانب ملجأً للأيتام ومستشفى . ومنذ ما يزيد عن نصف قرن ، كان كبار علماء الأزهر وقادة الفكر الإسلامى يدرسون للطلاب فى قاعات المبنى للطلاب فى مرحلة الشهادة العالية ، أما الدراسات الأعلى فكانت يدرس لها فى حلقات داخل المسجد نفسه . وكان الشيخ محمد الغزالى من بين هؤلاء الطلاب (ولازال المسجد والمستشفى قائمين حالياً فى شارع شبرا بعد أن أصبحا تابعين للدولة) (الغزالى ، محمد (١٩٩) ص ٨٥-٨٨) .

اتسمت العشرينيات بتطور وصحوة الاتجاه الإسلامى . ومثلما انعكس ذلك فى تزايد الجمعيات الأهلية الإسلامية كما أسلفنا، فقد أسفر عن بروز بعض القيادات النسائية الإسلامية التى كان لها نشاطها فى تلك الجمعيات . وتشير إحدى الدراسات إلى أن الخطاب النسوى شهد تنافساً فى تلك الفترة ، ولم يعد حكرًا على الاتجاه الليبرالى بل أصبح هناك الإسلاميون فى جانب واليساريون فى جانب آخر (قنديل (١٩٩٨) ص ٢٨-٢٩) .

ونود أن نشير إلى أن الخطاب النسوى التحريرى الذى لفت الانتباه بشدة مع كتابى قاسم أمين لم ينشأ بعيداً عن المنظور الإسلامى ومفردات الخطاب الإسلامى التى تظهر بوضوح سواء عند قاسم أمين أو بعض رائدات العمل النسائى مثل ملك حفنى ناصف . ونجد قاسم أمين موجهها عناية كبيرة فى أعماله لإيضاح أن ما يدعو إليه هو من صميم الدين الإسلامى الذى يحافظ على حقوق المرأة التى لم تهدرها إلا التقاليد البالية البعيدة عن الدين . وهذا الأمر لم يفت على الشيخ محمد الغزالى الذى ذكر لقاسم أمين الدور الذى قلم به فى الدفاع عن الإسلام ضد الغزو الثقافى الفرنسى الذى حمى واشتد فى عصره وأنه كتب ما كتب عن حقوق المرأة فى هذا السياق (الغزالى ، محمد (١٩٩٦) ص ١٧-١٩) .

وعلى هذا يمكن أن نقول إن ما حدث في العشرينيات هو عملية فرز للخطاب النسوي إلى خطابات متعددة متنافسة ومتصارعة فيما بعد . ولا يفوتنا أن نشير إلى الدور المباشر الذي لعبته القوى السياسية المتصارعة في ذلك الوقت بهذا الصدد . فقد وجد كل من الإخوان المسلمين واليساريون في قضايا المرأة والنشاط النسائي مجالا لنشر دعايتهم ومد نفوذهم واكتساب أراضى فى مواجهة خصومهم .

وفى هذا السياق ضاعف فرع الإخوان المسلمين من المظاهر الاجتماعية للتحديث من اهتمامهم بموضوع المرأة . وفى ذلك الوقت، كانت تلك المظاهر قد قطعت شوطا بعيدا وتأثر بها جانب كبير من المواطنين فى علاقاتهم الاجتماعية ومسلكتهم وأسلوب حياتهم مما بدأ يغير من نموذج المرأة والأسرة فى المجتمع وخاصة فى الطبقات العليا والوسطى . وهكذا رأى الإخوان المسلمون أن عليهم أن يقدموا نموذجا للمرأة المسلمة وهم بذلك أولا ؛ يتحدون النموذج المتغرب الآخذ فى الانتشار ، وثانيا يعملون على نشر الدعوة بتثبيت دعائم المجتمع المسلم ، حيث أن المرأة المسلمة الصالحة تربي الأفراد المسلمين الصالحين المجاهدين لإعلاء الإسلام ، وتؤسس البيت المسلم الصالح وهو لبنة بناء المجتمع المسلم إسلاما صحيحا . وبالطبع يمكننا ملاحظة ما يلف هذه الأهداف من دوافع سياسية واضحة .

١- الأخوات المسلمات

(نموذج لجناح نسائي من جمعية أهلية إسلامية)

أنشأ الإخوان منذ بداية نشاطهم فى الإسماعيلية مدرسة للبنات وهى مدرسة أمهات المؤمنين التى وضع لها حسن البنا منهجا إسلاميا يجمع بين أدب الإسلام وتوجيه الفتيات والأمهات والزوجات وبين العلوم النظرية والعلمية (خيال (١٩٩٣) ص ٢٣١) . وتأسست من خلال تلك المدرسة أول فرقة للأخوات المسلمات ، وقد تشكلت من نساء الإخوان المسلمين وبناتهم وقريباتهم . وضعت أول لائحة للأخوات المسلمات فى أبريل ١٩٣٣ ونشرت فى مجلة الإخوان المسلمين . ونصت هذه اللائحة على أن المرشد العام لجمعية الإخوان المسلمين هو رئيس الفرقة وهو يتصل بعضواتها عن طريق وكيله عنه . ثم أسندت رئاسة الفرقة إلى السيدة لبيبة أحمد . وكانت السيدة لبيبة أحمد صحفية أصدرت ورأست تحرير مجلة النهضة الإسلامية قبل تأسيس الجماعة . وتحدد اللائحة الغرض من تكوين الفرقة فى التمسك بالآداب الإسلامية وبيان أضرار الخرافات الشائعة بين

المسلمات. كما توضح الوسائل وهى الدروس والمحاضرات فى مجتمعات السيدات والكتابة والنشر . وأخيرا تبين نظام الفرقة ويتكون من سبعة بنود تنظيمية .

وفتت همة الفرقة على أثر سفر السيدة لبيبة لمرافقة زوجها ، حتى أعيد تأسيسها فى ١٩٤٤ من جديد فى شكل قسم الأخوات المسلمات الذى شكل أول لجنة تنفيذية واتخذ مقره فى المنزل رقم ١٧ بشارع سندر الخازن بالحلمية الجديدة بالقاهرة (خيال ١٩٩٣) (ص ٢٣٤) . وفى ١٩٤٨ تشكلت أول هيئة تأسيسية للقسم ، وضمت خمسين أخت من القاهرة والأقاليم . وأشرف على الإدارة لجنة الإرشاد العامة للأخوات المسلمات وتتألف من اثني عشر أخت من أخوات الهيئة التأسيسية وينتخبن بالاقتراع السرى وتتخب من بينهن رئيسة ووكيلة وسكرتيرة وأمينة صندوق . واتصلت هذه الهيئة بالمركز العام عن طريق السكرتير الذى انتدبه المرشد ، واتصلت بالأخوات عن طريق الشعب (يوسف ١٩٩٨) (ص ٩٢ - ٩٤) .

ويذكر أن عدد الشعب كان خمسين شعبة أو فرعاً تضم قبل الحل الأول فى ١٩٤٨ خمسة آلاف أختاً . وفى ذلك الحين قدرت عضوية جماعة الإخوان المسلمين بما يزيد على النصف مليون ، مما يعنى أن عضوية الأخوات المسلمات لم تكن كبيرة نسبة إلى عضوية الجماعة كلها . و ذكر أن عدد الأخوات المسلمات فى الجامعة كان ضئيلاً على عكس الإخوان (يوسف ١٩٩٩) (ص ١٧) . ووفق ما ذكره الأستاذ إبراهيم بيومى غانم ، فإن الجناح النسائى من الجماعة كان يعانى من الضعف المتمثل فى محدودية التنظيم ومحدودية المشاركة فى شئون الحياة العامة والبطء فى النمو مقارنة بما كان عليه حال الإخوان فى ذلك الوقت . وقد أرجع السبب فى ذلك إلى آراء حسن البنا المتشددة حول المشاركة السياسية للمرأة والتى ارتبطت بظروف المجتمع فى هذه الفترة (غانم ١٩٩٢) (ص ٣٥٧ - ٣٥٩) .

ويمكن أن نستنتج من قلة عدد الأخوات بالجامعة أن مستوى التعليم السائد بين الأخوات هو المستوى دون الجامعى . وهذا على رغم ما ذكر من أن المرشد العام كان حريصاً على إسناد قيادة التنظيم النسائى إلى مجموعة من الفتيات المثقفات ثقافة دينية ومدنية معاً . وانعكس هذا القول بالفعل فى تشكيل الهيئة التأسيسية للأخوات ولجنة الإرشاد العامة (غانم ١٩٩٢) (ص ٣٤٧) . ويتضح أيضاً التوجه إلى المثقفات وطالبات الجامعة من الوصايا التى أصدرها قسم الأخوات والتى تتضمن "يتحتم الآن على طالبات الجامعة والمثقفات أن يفهمن رسالة الإسلام من منبعها الأصيل : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة عن طريق القائمين لنشرها والعمل لها ومن ضحوا فى سبيلها ولا يزالون" (خيال ١٩٩٣) .

ويمكن أن يفسر ذلك أن النسبة الكبيرة من عضوات القسم قد التحقن به نتيجة لعلاقتهم الشخصية بأحد من الإخوان في الجماعة كأخت أو زوجة أو ابنة وبالتالي فليس للتوجه أو رغبة المؤسسين إسهاما كبيرا في تحديد خصائص العضوية . وتتضح هذه العلاقات الشخصية من أسماء قيادات القسم مثل ؛ علية الهضيبي ووفاء مصطفى مشهور وأمينة قطب وحميدة قطب وزينب الشعشاعي (زوجة الشيخ عبد اللطيف الشعشاعي واعظ قسم الأخوات) وأمينة على الشهيرة بأمينة الجوهري (زوجة محمود الجوهري سكرتير قسم الأخوات) وفاطمة عبد الهادي (زوجة يوسف هوش) .

البرنامج وإعداد الأخت المسلمة

صدرت أول رسالة ثقافية عن قسم الأخوات في ١٩٤٧ وفيها برنامج صريح للقسم تحت عنوان رسالة "مع المرأة" . ومن خلال البرنامج يتضح أن القسم كان له أهداف عامة تتعلق ببناء المجتمع الصالح القائم على الغيرة على الإسلام ، وأيضا أهداف تخص المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق الإنسانية ، وحق المرأة في الخروج مكشوفة الوجه واليدين ومساهمتها في النشاط الاجتماعي وتسليم زمام قيادة النهضة النسائية القائمة على نظام مستمد من القرآن وروح الإسلام بما لا يتعارض مع الوظيفة الخاصة للمرأة في المجتمع (يوسف ١٩٩٨) ص ٩٢-٩٤ وقنديل (١٩٩٨) ص ٣٤ - ٣٥ .

ويتضح من ما سبق أن الأهداف مصاغة بحيث تأخذ في الاعتبار أنصار تحرير المرأة من جهة والجمعيات المتشددة التي لامت على جماعة الإخوان المسلمين إنشاء قسم للأخوات المسلمات من جهة أخرى (مثل جماعة شباب محمد) . فيؤكد البرنامج على الموقف ضد السفور بتحديد الزى الشرعي من وجهة نظر الإخوان المسلمين وهو ستر ما عدا الوجه والكفين ، مع التأكيد على الوظيفة الخاصة للمرأة في المجتمع ، وذلك في صياغة تدافع عن حقوق المرأة في العمل الاجتماعي ، وهو بذلك يحاول سحب البساط من تحت أقدام الحركات النسوية ويبدى أهلية الأخوات لتسلم زمام قيادة النهضة النسائية . وفي ذات الوقت فإن هذه الصياغة توضح الموقف من قضايا المرأة في مواجهة مع المتشددتين الذين يطالبون بالستر الكامل للمرأة وحجبها في المنزل . ووجود مسافة بين روح صياغة هذا البرنامج وما يصرح به حسن البنا من مواقف خاصة بالمرأة لا يعنى وجود مساحة خلاف بين القسم وبين المرشد العام ، فكما ذكرنا من قبل فإن له الإشراف على نشاط القسم من خلال السكرتير الذي انتدبه فيه . ولكن المرجح أن هذه الصياغة تعنى أسلوب بعينه في خوض الصراعات السياسية .

وكان يتم إعداد الأخت المسلمة من خلال العمل الجماعى . وتذكر رسالة واجبات الأخت المسلمة التى أصدرها القسم عام ١٩٥٢ أن السمات التى يحتاج إليها المجتمع الإسلامى الفاضل ، والتى يعملن على اكتسابها وهى الإخاء والحب والغيرة على الإسلام - قد يجدى فى اكتسابها - الوعظ والإرشاد ، ولكن الوسيلة الأعمق أثرا هى تأليف الجماعات الصغيرة ، حيث أن الذكر والمدارس فى جماعة انشط لحوافز النفس وأعون على الإخاء وإحكام روابط المودة (البناء ، حسن (د.ت) ص ٣٩) . والتزمت الأخوات بزي موحد . فكن يرتدين غطاء للرأس (عرف باسم الطرحة) لونه أسود . وعندما أثار اللون الأسود نفور الأخوات المبتدئات حيث يعد شارة على الحداد ، فقد تم تغيير اللون إلى الأبيض (قنديل (١٩٩٨) ص ٣٥) .

نشاط قسم الأخوات المسلمات

ووفق ما ذكره الشيخ محمود الجوهري ، كان قسم الأخوات المسلمات يقوم بنشاطه منفصلا بمكانه وإدارته وشئونه عن شئون وإدارة الإخوان ، ولكنه يخضع لنظم الإخوان المسلمين كفرع من فروع النشاط التى تحكمها أنظمة الإخوان . وبعد ذلك أصبح مقر شعب الأخوات ودروسهن هو دور شعب الإخوان أو بيوتهم أو المساجد التى يشرفون عليها، بعد أن يلاحظ إخلاء الدور من الإخوان تماما كلما كان هناك اجتماع أو درس للأخوات (خيال (١٩٩٣) ص ٣٢-٣٥) . ويبدو أن ذلك لم ينسحب على المقر الرئيسى للأخوات فى الحلمية الجديدة .

تضمن نشاط قسم الأخوات المسلمات إقامة الحفلات فى المناسبات الدينية وإقامة المعارض السنوية التى يخصص إيرادها لتنفيذ الأغراض الخيرية . وقام القسم بتأسيس دار التربية الإسلامية للفتاة بالمنيرة وتأسيس المستوصفات ودور الطفولة ورعاية اليتامى والمدارس ومساعدة الأسر الفقيرة ، هذا إلى جانب إصدار النشرات وتوزيعها فى الأوساط النسائية المختلفة ، ويتضح هنا التركيز على الدور الخدمى إلى جانب وجود دور دعائى .

ويذكر أن من النشاط السياسى للقسم توجيه مذكرة لـموم إلى المنسوب السامى البريطانى احتجاجا على اعتداء جنود الجيش البريطانى المحتل على المصريين الأمنيين . ونشر هذا الاحتجاج فى ٥ مارس ١٩٤٦ فى مجلة الإخوان المسلمين (خيال (١٩٩٣) ص ٢٣٧) . ولا شك أن هذا الدور متواضع للغاية نظرا لتفجر تلك الفترة بالأحداث السياسية،

وخاصة في ظل التاريخ الطويل من النضال السياسى للحركات النسوية في مصر منذ مطلع القرن العشرين . ولكن يمكن أن نذكر هنا ما قيل بشأن رأى حسن البنا في المشاركة السياسية للمرأة . ومن هنا يتضح أن الغرض السياسى من قسم الأخوات المسلمات هو أن يستثمر وجودهن سياسيا وليس أن يقمن بدور سياسى بشكل مباشر .

وامتد نشاط فروع الأخوات المسلمات إلى بعض مدن الوجه البحرى والصعيد، كما أنه امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية . حيث كان قسم الأخوات المسلمات بنيويورك تحت سكرتارية السيدة سعاد الجيار يجمع التبرعات لإنشاء مقبرة للمسلمين والمسلمات هناك ، ومدرسة لتعليم الأطفال المسلمين اللغة العربية والدين . كما كان قسم الأخوات المسلمات في القاهرة على اتصال بوفود تأتي للأخوات من البلاد الإسلامية مثل باكستان والأردن وسوريا وغيرها (خيال ١٩٩٣) . وهنا يثور تساؤل فيما يتعلق بهذا الاتساع في نطاق النشاط ، وهو هل هذا الاتساع كان محصلة لتراكم خبرات ونشاط واتصالات الأخوات المسلمات ، أم إنه ناتج أساسا عن شبكة اتصالات الجماعة الأم والتي أصبحت في ذلك الوقت واسعة الانتشار في أنحاء العالم الإسلامى ؟

ولعب قسم الأخوات المسلمات بعد ذلك دورا هاما في التخديم على حركة الإخوان المسلمين حتى في فترات حل الجماعة . وتمثل هذا الدور الهام أثناء عمليات الاعتقال والسجون التى لحقت بالحركة في عهد عبد الناصر (مورو (د.ت) ص ٧٢) . وتشكلت في ذلك الوقت لجنتان من الأخوات . وكانت مهمة اللجنة الأولى إعداد الطعام والملابس للإخوان بالسجون ، بينما كانت مهمة اللجنة الثانية هي زيارة أسر الإخوان المسجونين بصفة مستمرة وتقديم كل ما تحتاجه هذه الأسر ماديا وأدبيا . بالإضافة إلى تقديم الشكاوى والتظلمات والاحتجاجات إلى الجهات المسئولة (خيال ١٩٩٣) ص ٢٣٩ - ٢٤٤) .

أما عن علاقة قسم الأخوات المسلمات بالجمعيات النسائية في ذلك الوقت فيذكر أنها كانت منعدمة نظرا لاختلاف النظريتين والهدفين . وكانت مجلة الإخوان المسلمين تنشر على فترات متتابعة مقالات وآراء للأخت المسلمة ضد حملات الجمعيات النسائية العاملة بتوجيه استعمارى لإخراج المرأة المسلمة من رسالتها . وكان القسم يرى أن قبلة الجمعيات النسائية هي حضارة الغرب وإيثار الأهواء والشهوات وأنهن يعملن مع العدو لدك حصون الأمة ، ويدعين إلى التبعية . في حين أن الأخوات يعملن على صد غارات العدو وتدعين للأصالة والتميز . وهكذا فلا مجال لاجتماع الداعيات إلى الجنة والداعيات إلى النار . (خيال ١٩٩٣) ص ٢٣٨) .

السيدات المسلمات

(نموذج لجمعية أهلية إسلامية نسائية)

يذكر أن الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ شهدت إنشاء سلسلة من الجمعيات الإسلامية التي اقتصرت عضويتها على المرأة مثل جمعية السيدات المسلمات (الباز ١٩٩٥) . وتأسست جمعية السيدات المسلمات في عام ١٩٣٧ بقيادة السيدة زينب الغزالي الجبيلي . وكان مقرها في شارع البيلالوى بالحلمية الجديدة . وتكاد السيدة زينب الغزالي أن تكون أشهر من مارسن الدعوة الإسلامية . وتتحدث زينب الغزالي عن طفولتها فتقول إنها نشأت على حب الجهاد حيث كانت تقول في الثالثة والنصف من عمرها أنا نسيبة بنت كعب المازنية، وتفضل سيف خشبي على ما عداه من اللعب أو الحلوى التي قد تشد انتباه الأطفال . وتذكر أيضا أنها قبلت الزواج بشرط أن يتعهد لها زوجها بأن يطلق يدها في الدعوة إلى الله . وهكذا أسست وهي في العشرين من عمرها جمعية "السيدات المسلمات" وأصدرت ورأست تحرير مجلة "السيدات المسلمات" .

ويذكر أن حسن البنا قد دعاها لتلقى محاضرة بالمركز العام للإخوان المسلمين سنة ١٩٤٠ . وعرض عليها بعد المحاضرة أن يتم ضم جمعية السيدات المسلمات إلى فرق الأخوات المسلمات ، وأن تكون هي رئيسة للفرق . ولم تتحقق الفكرة في ذلك الوقت . ويذكر أن في عام ١٩٤٨ وقبيل حل جماعة الإخوان قامت السيدة بمبايعة حسن البنا حيث قالت له "أبايعك على الموت في سبيل الله وقيام دولة الإسلام الحاكمة" (غانم ١٩٩٢) ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ . ويبدو أن هذه المبايعة لم تكن تعني أن تدمج جمعية السيدات المسلمات داخل الإخوان المسلمين حيث ظلت مستقلة على رغم نشاط زينب الغزالي في صفوف الأخوات المسلمات كإحدى قياداتهن . ويذكر أن جمعية السيدات المسلمات قد تسم حلها مرتين قبل ١٩٥٢ في عام ١٩٤٠ وعام ١٩٥٠ . وفي المرتين كان النشاط يستأنف بقرار من المحكمة (قنديل ١٩٩٨) ص ٣٥ .

أغراض الجمعية ونشاطها : يذكر تقرير عن نشاط الجمعية في ١٩٥٩ أن الغرض الأول لجماعة السيدات المسلمات هو أن ترشد كل مسلم ومسلمة إلى أن الإسلام مسجد وحكومة مستمدة من داخل المسجد أساسها وحى السماء . وبدلنا التقرير عن نشاط واضح للجمعية نستعرضه فيما يلي .

شملت مجالات نشاط الجمعية الوعظ والإرشاد ورعاية اليتيمات وتقديم المساعدات العينية والمالية وتشغيل العاطلين والعاطلات ومحاربة البدع والحفلات الخيرية والصلح بين العائلات . أما عن النشاط في عام ١٩٥٩ فتضمن إلقاء ٤٤١٦ محاضرة بمساجد

الأوقاف وشعب الجماعة ومراكز نشاطها . وتمت إعانة ٢٢٠ أسرة ماديا وعينيا . وساعدت الجماعة إحد عشر رجلا وتسع فتيات على الالتحاق بعمل . كما بلغ عدد اليتيمات بدار رعاية اليتيمات ثمانون فتاة . وقامت الجمعية بالصلح بين العائلات فى إحدى عشر حالة تمت جميعها بنجاح . وتمت زيارات للعائلات بخصوص محاربة بدع الأفراح والمآتم والزار والحفلات بلغت ٢٣٤ زيارة . وكان أعضاء بعثة الحج التابعة للجمعية ٤٥ عضوا .

وتشير القوائم المالية للجمعية أن نسبة كبيرة من مصدر الدخل الرئيسى لها من التبرعات حيث شكلت الاشتراكات ١٧,٨ % من دخل الجمعية فقط ، فى حين شكلت التبرعات ٦٠,٩ % . وأن حوالى ٤٣ % من التبرعات من طوابع جمع التبرعات ، ونفس النسبة تقريبا من تبرعات هيئات حكومية إلى جانب تبرع شخصى من المشير عبد الحكيم عامر . ويبلغ إجمالى المقبوضات فى هذا العام ٣٤٨٠ جنيها مصريا وهو مبلغ غير قليل فى ذلك الوقت، مما يساعد على تصور مستوى محسوس من النشاط للجمعية .

ويلاحظ أن الجمعية لا تتخذ لنفسها أغراض خاصة بالنساء أو قضاياهن وإنما هدفها عام يرتبط بتحقيق المجتمع الإسلامى دينا ودولة - ويمكن أن نتذكر هنا البيعة التى أعطتها زينب الغزالى إلى حسن البنا . ويلاحظ أن نشاط الجمعية كان فى ذات المجالات التى تعمل فيها معظم الجمعيات الخيرية . ولا يرتبط هنا بالنساء غير اسم الجمعية وعضويتها النسائية وتوجيه نشاط رعاية الأيتام إلى الفتيات دون الفتيان وهو ضرورة تملئها العضوية النسائية للجمعية . ومن المثير للتساؤل هنا اعتماد الجمعية وهى ترفع هذا الشعار فى نسبة غير بسيطة من دخلها على الدعم من الحكومة وإحدى شركات القطاع العام ، وخاصة فى ظل العلاقات غير الودية التى كانت سائدة بين الدولة والتيار الإسلامى فى ذلك الوقت .

وعلى كل حال فقد صدر فى عام ١٩٦٤ قرار وزارى بحل المركز العام للسيدات المسلمات ودمجها فى جمعية أخرى . وفى مواجهة ذلك القرار عقد مجلس إدارة الجمعية ثم الجمعية العمومية اجتماعا استثنائيا . وتم الاتفاق على رفض قرار الحل وعرض الأمور على القضاء . ونكرت الجمعية فى ردها على قرار الحل : "نحن السيدات المسلمات نرفض قرار الحل وليس لرئيس الجمهورية وهو ينادى صراحة بعلمانية الدولة حق الولاء علينا ، ولا لوزارة الشؤون الاجتماعية كذلك" . ولم يحل ذلك بالطبع دون تنفيذ قرار الحل

واعتقال السيدة زينب الغزالي في عام ١٩٦٥ (قنديل (١٩٩٨) ص ٤٣ ، ٤٤) . وتعرضت السيدة زينب الغزالي في أثناء اعتقالها الذي تم في السجن الحربي ثم سجن القناطر لأشكال من التعذيب واستغرقت فترة الاعتقال سبع سنوات ، حيث خرجت من السجن في عام ١٩٧٢ (COOKE , (1995) P.147) .

ولم يقتصر دور زينب الغزالي في الحركة على قيادة الأخوات المسلمات أو السيدات المسلمات ، ولكنها كان لها دور منفصل عن ذلك فيذكر أنها في عام ١٩٥٧ ساهمت في دفع التفكير في إعادة تنظيم صفوف جماعة الإخوان بعد حلها الثاني في ١٩٥٤ . كما يذكر أنها عندما خرجت من المعتقل كان يلتقي في منزلها بعض أنصار من الجماعة . وجاء أن في اعترافات صالح سرية في قضية تنظيم الفنية العسكرية ، أنه اتصل ببعض القيادات القديمة للإخوان المسلمين في مصر ومنهم الهضيبي ومحمد الغزالي وزينب الغزالي وإنه التقى بطلال الأنصاري في منزلها وفتح له بشأن تشكيل التنظيم فقبل . وردت زينب الغزالي في بيان أرسلته إلى الصحف بعد ذلك بأن أنور السادات ليس هو الرجل الذي تقبل زينب الغزالي أن تعمل ضده . وقالت أن أنور السادات جاء وبحار من الظلم تجرى في مصر ، فعمل على أن يوقفها وأوقفها وأنها تستكر ما ارتكبه صالح سرية من جرائم ضد هذا البلد العزيز المسلم" (رمضان (١٩٩٥) ص ٩٨ و ٢٠٦) . ويتضح من هذا السرد أن صالح سرية يعتبرها من قيادات حركة الإخوان المسلمين ، وأيضا إن لها الوزن السياسي الذي يجعلها تعتقد في أنها يجب أن ترد في بيان وإن تنشره في الصحف .

ثالثا : النساء في الجمعيات الأهلية الإسلامية

يذكر أحد المراجع أن عدد الجمعيات الإسلامية في الستينيات بلغ ٥٧٩ جمعية أي ما يمثل ١٦,٦ % من إجمالي الجمعيات المسجلة خلال ذلك العقد . كما يذكر نفس المراجع أن الجمعيات الإسلامية كانت معطى هام خلال هذه الفترة ، أي إنها لم تولد مع ما سمي بالصحة الإسلامية في السبعينيات حتى إذا ما ساعدت هذه الصحة على انتشار الجمعيات وإعطائها معان محددة مختلفة . وبلغت نسبة الجمعيات الإسلامية الآن وفق ذات المراجع حوالي ٣٢,٨ % من إجمالي الجمعيات أو ما يعادل ١٢٤٣ جمعية ، مما يعنى وجود حركة تصاعدية مستمرة (قنديل (١٩٩٨) ص ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢) .

ويذكر مرجع آخر - بناء على دراسة ميدانية على عينة من ٦١٥ جمعية أهلية في مصر - أن نسبة الجمعيات الأهلية الإسلامية قد وصلت إلى ٤٣,٨ % في عام ١٩٩٥ . وأن هذه الجمعيات تقدم إلى جانب النشاط الديني ، خدمات اجتماعية متعددة مثل الخدمات

الصحية عن طريق العيادات الملحقة بالمساجد . والخدمات التعليمية وبرامج التدريب المهني للشباب . وتقدم أيضا قاعات للأفراح والمآتم ، وتقوم بدور فعال فى الإغاثة (الباز (١٩٩٧) ، ص ٨٧ - ٨٨) .

وتشير الدراسات إلى أن نموذج الجمعية الأهلية الإسلامية أصبح الآن ممثلا للجمعيات المصرية فهو إما يتشابه مع أغلبية الجمعيات وإما يضيف خصائصه على الجمعيات الأخرى . وترجع الدوافع وراء إنشاء الجمعيات الإسلامية - مثلها فى ذلك مثل الجمعيات الأخرى - إلى ارتفاع عدد السكان فى المحافظة وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات ومستوى معيشى بما يعنى توفر الميسورين الذين يسعون إلى مساعدة من هم فى حاجة إلى المساعدة ، إلى جانب توفر مستوى اقتصادى اجتماعى يسمح بوجود من تتوفر لديهم المعرفة بالقانون وبكيفية الاتصال بالجهات الإدارية والتحكم فى بعض الإمكانيات البشرية والمادية (قنديل (١٩٩٨) ص ٢٠٦ و ٢٤١) . وسنقدم فيما يلى نماذج لبعض الجمعيات الأهلية الإسلامية فى محاولة لتوضيح قدر اهتمام هذه الجمعيات بالنساء فى المجتمعات التى تعمل فيها . وبعد ذلك مدخلا يمهد لتناول نتائج الدراسة الميدانية التى أجراها مركز البحوث العربية .

(أ) مدخل : نموذج لاهتمام الجمعيات الأهلية الإسلامية بالنساء

الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية

نستعرض فيما يلى نشاطات إحدى الجمعيات الأهلية الإسلامية الموجهة إلى النساء، لنعطى صورة واضحة عن تلك الأنشطة . وهذه الجمعية هى الجمعية الشرعية الرئيسية فضلا عن بعض الأفرع. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الجمعية تتميز أولا بضخامة وتنوع واتساع نطاق النشاط ، وثانيا الامتداد التاريخي ، وثالثا بعلاقة واضحة مع أحد تيارات الإسلام السياسى وهو الإخوان المسلمين (الباز (١٩٩٧) ص ٨٨) . وهذه الميزات تعطى لتناولها أهمية على رغم أنها لا تمثل بالضرورة كل الجمعيات الأهلية الإسلامية .

تأسست الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية فى عام ١٩١٢ ميلادية، وأعيد شهرها بتاريخ ١٩٦٧ . وكما هو معروف فقد أسسها الشيخ محمود محمد خطاب السبكي بغرض إحياء الدين الصحيح والعمل بما ثبت من السنة بعيدا عن البدع والخرافات وتوالى على رئاستها كل من الشيخ أمين محمود خطاب (ابن الشيخ محمود السبكي) ثم الإمام يوسف أمين محمود خطاب ثم الإمام عبد اللطيف المشتهرى

إبراهيم ثم الإمام محمود عبد الوهاب فايد ثم الدكتور فؤاد على مخيمر رئيساً حالياً.
(الجمعية الشرعية، كتيب تعريفى) .

وتذكر إحدى الدراسات بناء على لقاء مع عضو مجلس إدارة الجمعية أن عدد فروع الجمعية فى بداية التسعينيات كان ٣٥٠ فرعاً مشهراً فى مختلف المحافظات وأن حجم عضويتها بلغ ثمانية مليون عضو منهم ثلاثة آلاف عضو مؤسس و٣ مليون عضو عامل والباقى أعضاء بالمساهمة أو المشاركة سواء بالتبرع المادى أو العينى . وترجح الباحثة أن هذه الأرقام مبالغ فيها (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٤٨) ونحن إذ نؤيد بشدة هذا الترجيح إلا أننا يمكن أن نستشف من هذه الأرقام الانتشار الواسع للجمعية . ويذكر تعريف أصدرته الجمعية عن نشاطها فى عام ١٩٩٨ بعنوان نداء أن عدد الأفرع المسجلة للجمعية بلغ خمسمائة فرع وأنه يتبعها ما يقرب من أربعة آلاف مسجد منتشرين فى أنحاء الجمهورية (الجمعية الشرعية - كتيب تعريفى) .

ويذكر أن النمو المتزايد لأفرع الجمعية أعطى لها فرصة كبيرة فى توسيع وجودها على أكبر مساحة جغرافية . وأن اتجاهها بحكم طابعها الخيرى إلى مجالات العمل الاجتماعى (إلى جانب العمل الدينى) قد عمل على ربط شرائح اجتماعية مختلفة بالجمعية وبتوجيهها الفكرى وساعد على وجود شبكة من علاقات الولاء بين المستفيدين من هذه الخدمات وقيادات الجمعية ، كما ساعد على ازدياد المناخ الدينى العام الذى تحرص عليه الجمعية (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٥٠ ، ٣٥١) .

ويذكر الحاج عبده مصطفى من قيادات الجمعية أن من بين أسباب قرار وزيرة الشئون الاجتماعية بحل مجلس الإدارة فى ٧ / ٦ / ١٩٩٠ وتعيين مجلس جديد ، اتجاه الجمعية إلى المشروعات التى تهدف إلى امتزاج الإسلام بجوانب الحياة المختلفة من النواحي الاقتصادية والعلاجية والاجتماعية والفكرية والثقافية تمهيداً للوصول إلى المجتمع المسلم . وقد أكدت هذه الفكرة أيضاً جريدة النور الإسلامية. ومن أمثلة هذه المشروعات رعاية الطفل اليتيم ومشروع التربية الإسلامية ومشروع رعاية الفتيات المسلمات ومشروع رعاية المعوق المسلم ، إلى جانب متابعة النشاط الأساسى للجمعية فى المستوصفات والمستشفيات الإسلامية ودور الحضانه والمدارس والجمعيات الإنتاجية ومشغل الفتيات والدروس المهنية والخدمية (المختار الإسلامى (١٩٩٠) النور (١٩٩٠) .

وكان مشروع الطفل اليتيم فى ١٧ محافظة وبلغ عدد فروعه ومكاتبه ٣٥٨ فرع وامتدت رعايته لتشمل ٧٨٦٩٨ طفل وطفلة على مستوى المحافظات وبلغ عدد الأطباء

المشرفين عليه ٣٧٣٧ طبيا (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٥٠) . أما مشروع رعاية الفتيات المسلمات فكان يهدف إلى تشجيع المسلمات على الالتزام بالحجاب كمدخل للالتزام بالحيلة الإسلامية الكاملة وذلك من خلال تشجيعهن بالحوافز المادية والمعنوية والعلمية والفكرية (النور (١٩٩٠)) . ويعنى هذا المشروع أن التأثير فى النساء من خلال المشروعات الخدمية يشكل جانبا من اهتمام الجمعية ، وأن هذا يؤدى إلى تزايد نسبة النساء بين الفئات الاجتماعية المرتبطة بالجمعية ونشاطها . وكما سنرى فيما بعد فإن جانب كبير من النشاط موجه إلى النساء . وينكر فى مجلة الاعتصام (وهى المجلة المعبرة عن الجمعية) أن المسؤولين عن الجمعية يحبذون فى بعض المساجد وخاصة الكبير منها أن يوجد مكان للنساء للصلاة والعبادة يحضرن إليه باللباس الشرعى السائر ما عدا الوجه والكفين (الاعتصام (١٩٧٨)) . ونستعرض فيما يلى النشاط الموجه إلى النساء من الجمعية الشرعية - الفرع الرئيسى .

١- لجنة الداعيات بالجمعية : أنشأت الجمعية لجنة للداعيات تتكون من خريجات معاهد إعداد الدعاة بالجمعية ، وعضوات هذه اللجنة مؤهلات لدعوة الأخوات ولقاء اليتيمات وهن يقمن بأداء العمل الدعوى فى نطاق القاهرة الكبرى كخطوة أولى لتعميم نشر هذا العمل على مستوى الجمهورية .

٢- مشروع تيسير زواج الفتيات اليتيمات : ويهدف إلى مساعدة الفتيات اليتيمات المقبلات على الزواج فى تيسير وتوفير احتياجات الزواج بتقديم الإسهامات العينية الضرورية . وقد تقدمت للاستفادة من المشروع حتى الآن ٤٥٦٣ فتاة يتيمة تمت مساعدة ٣٨١٤ فتاة منهن بمتوسط ٥٠٠ جنيه لكل فتاة تتحملها الجمعية الرئيسية والفروع مناصفة ، ويبلغ ما تم صرفه ١٢٠٦٠٦٣ جنيهها خلال ٣ أعوام من عمر المشروع ، ويتم الإعداد الآن للإسهام فى زواج عدد ٧٥٠ فتاة يتيمة أخرى .

٣- مشروع محو الأمية وتعليم الكبار : وقد بلغ عدد فصوله ٦٠٠ فصل . وتنظم الدارسات إلى جوار الدارسين فى هذه الفصول حيث تتعلمن إلى جوار القراءة والكتابة مهارات حرفية أخرى كالحياسة والتريكو .

٤- مشروع تشغيل أمهات الأيتام : ويهدف المشروع إلى تحويل أم الأيتام من أم تتلقى إعانة شهرية لا تكفيها إلى أم منتجة بما يكفى سد احتياجاتها وأسررتها . وتم إنشاء تسع وحدات إنتاجية بالسيدة عائشة والمعصرة بالقاهرة ، وبهتيم والقناطر بالقليوبية ، والاستقامة والعياط بالجيزة ، وكوم حلين بالشرقية ، والباжور بالمنوفية ، والمحلة

الكبرى بالغربية . وتتكون كل وحدة من مركز تفصيل وتشطيب يتبعه ٢٠٠ ماكينة حياكة تتسلمها الأمهات ويعملن عليها في بيوتهن ويبيع المنتج بسعر التكلفة الفعلية دون أى هامش ربح ، ويبلغ متوسط إنتاج الأم ١٠٠ جلباب شهريا تتقاضى عنها أجرا قدره مائة جنيه ، ونشير هنا أن الجمعية تصل إلى هدفين برمية واحدة ، أولا بيع منتجات رخيصة تعمل على ربط أعداد أكبر من الفقراء فى محيط الجمعية إلى جانب مساعدة الأم التى ترتبط هى وأبنائها بالجمعية كمصدر للرزق . ولا يفوتنا هنا ملاحظة المبلغ الضئيل الذى تحصل عليه الأم فى مقابل حجم إنتاج كبير يستغرق بالتأكيد قسما كبيرا من وقتها وجهدها (الجمعية الشرعية- كتيب تعريفى) .

وكل هذه الأنشطة الموجهة بشكل مباشر إلى النساء إلى جانب الأنشطة الأخرى الموجهة بشكل عام للرجال والنساء على السواء . ومن أمثلة ذلك المستشفيات والمستوصفات ومساعدات المرضى والحضانات وتحفيظ القرآن ... الخ وذلك إلى جانب أنشطة الفروع التى سنوضح جانباً منها فيما يلي :

الجمعية الشرعية - فرع المطرية

يعتبر هذا الفرع من الأفرع الكبيرة للجمعية ، حيث يقوم على نشاطاته الكثيرة أكثر من ألفين من العاملين والعاملات، ويتبعه ٦٦ مسجداً و ١٦ مستشفى ومستوصف و ١١ مدرسة لتحفيظ القرآن وورش لتعليم الحرف ومشغل ... الخ .

وأما الأنشطة الموجهة إلى النساء بشكل مباشر فتشمل ٤ دور للمغتربات ودار للمسنات وستة عشر دار حضانة ومركز لتدريب الفتيات وقسم لربات البيوت ونادى نسائى وأربع وحدات إنتاجية للملابس الجاهزة يتبعها مركز تدريبي ويقوم الإنتاج على تدريب الفتيات والسيدات المهارات اللازمة مع بيع الإنتاج فى ثلاث معارض لبيع المنتجات. ويوجد بالمستشفيات التابعة للجمعية وحدات لرعاية الطفولة والأمومة ومتابعة الحوامل ورعايتهن وتطعيم الأطفال ووحدات للأطفال المبتسرين. وهذا إلى جانب استفادة النساء من دور الحضانة ونادى الطفل. وتقوم الجمعية بإلحاق العديد من السيدات والفتيات بالعمل فى فروع خدماتها المختلفة كنوع من المساعدة الاجتماعية - تعمل بالجمعية ثلاثمائة وخمسة وأربعون سيدة وفتاة . هذا إلى جانب استفادة النساء من باقى أنواع الخدمات الموجهة إلى الرجال والنساء على السواء (الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة (١٩٩٨) .

الجمعية الشرعية - فرع الهدى المركزى - حدائق حلوان .

ومقره بمسجد الهدى الذى كان يتبعه ثمانية مساجد عام ١٩٨٤ أصبحت عام ١٩٩٠ عشرون مسجدا . ويتضمن نشاط الفرع نشاط الدعوة بالمساجد وحضانات ومدرسة ومساعدات اجتماعية ومساعدة الأيتام ومشغل وعبادة ونشاط للحفاظ على البيئة كالكسح .

وبالنسبة للحضانات فإن الأمهات العاملات تستفيد منها بشكل مباشر ، إلى جانب أن معظم العاملات بها من النساء . وتضع اللجنة المكلفة بنشاط الحضانات المناهج وتعقد الدورات التدريبية للمدرسات ، كما أنها تختبر المدرسات الجدد . ويكون رئيس هذه اللجنة عضوا من أعضاء مجلس الإدارة. ويعد هذا النوع من النشاطات مولدا للدخل بالنسبة للجمعية . وقد زادت إيرادات الحضانات بفرع الهدى من ١٢٤٢٠ عام ١٩٨٤ إلى ٦٨٥٢٨ عام ١٩٨٩ . كما أن عدد الحضانات التابعة للفرع قد ارتفع من حضانتين تعمل بها تسعة عشر مدرسة وتستوعب ٢٩٠ طفل إلى سبع حضانات عام ١٩٨٩ يعمل بها ٦٤ مدرسة وتستوعب ١٥٢٣ طفل .

ويتبع الفرع ثلاث مشاغل للفتيات أحدها فى مسجد الهدى وهو للتعليم والإنتاج . وقسم الإنتاج بالمشغل به ستة ماكينات وينتج ١٠٠٠ قطعة فى العام توزع معظمها على الحالات الاجتماعية . أما المشغلين الآخرين فهما للتعليم فقط وأحدهما فى مسجد فجر الإسلام والآخر بمسجد الرحمن . ويبلغ عدد الفصول فى مشاغل التعليم ستة فصول ينتظم بها أكثر من ١٢٣ متدربة . وتعمل الجمعية إلى جانب ذلك على توفير فرص العمل للأمهات والفتيات فى الحضانات أو المشغل أو المدرسة . (سعيد (١٩٩٠) .

الجمعية الشرعية - فرع المنيا

ويقدم هذا الفرع عدداً من الخدمات منها حضانة للرضع وحضانة للأطفال ومدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية ومستشفى ونادى للطفل ومشغل ومكتب توجيه أسري ، هذا إلى جانب نشر الوعي الدينى عن طريق توفير الدعاة والخطباء والدروس اليومية. والنشاط الذى يستفيد منه النساء هو حضانة الرضع التى تقبل الأطفال من ثلاثة شهور إلى ثلاثة سنوات ، وبها ٣٥ طفل إلى جوار المحضنة التى بها أكثر من ٨٠ طفل . والحضانة الكبرى وتبدأ من ثلاث سنوات وحتى خمس سنوات ونصف وفيها حوالى ١٨٠ طفلا . ومعظم العاملات بها من النساء (المشرفات والعاملات والدادات .. الخ) .

ويوجد بالجمعية دار للمغتربات تضم أكثر من ١٨٠ فتاة من خارج محافظة المنيا . والدار عبارة عن مبنى مكون من طابقين ، يضمان حوالى ستين حجرة تقريبا . أما مشغل الفتيات فيقوم بالإنتاج الموجه إلى أفرع الأنشطة الأخرى مثل إنتاج بلاطى للمستشفى أو

ملابس للحضانات والمدارس التابعة للجمعية ، وهم بذلك يتلاقون مشاكل التسويق (عبد الله (١٩٩٨) ص ٢٥٨ ، ٢٦٠) .

ويتبع الجمعية مكتب للتوجيه والاستشارات الأسرية وهو تابع لوزارة الشؤون وهو من أهم الأنشطة المؤثرة على حياة النساء . ويستهدف المكتب حماية الأسرة من التفكك نتيجة للخلافات التي تحدث بها والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها هي دراسة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة ومعرفة الأسباب لمحاولة الوصول إلى حل يرضى الأطراف المتنازعة وتوجيه الأسر إلى مصادر الخدمات الموجودة في المجتمع ومحاولة الاستفادة منها ومعاونة قضاة الأحوال الشخصية في المحاكم في بعض القضايا . يقوم المكتب بإقامة الندوات في الأماكن المختلفة في البندر والقرى لنشر الوعي الأسري . ويضم المكتب مديرا وأخصائية اجتماعية . وعندما تأتي المشكلة إلى المكتب يبدأ بحلها باستدعاء أحد أطراف النزاع والاستماع إليه وتسجيل ما يقوله في استمارة خاصة ثم يستدعي الطرف الآخر ثم تأتي محاولة إيجاد حل أو تقريب وجهات النظر .

ويذكر مدير المركز أن الحالات التي ترد إلى المكتب هي حالات قليلة جدا ، ولذلك فهم يلجأون إلى المحكمة ويتعرفون على الحالات المتقدمة إليها حديثا ويحصلون على اسم الزوج والزوجة والأطراف . ثم تبدأ عملية استدعاء الأطراف بإرسال خطابات لهم تتضمن أنهم يحاولون حل الخلاف وديا بدون نفقات التقاضي . ويتم الحصول على المعلومات من المحكمة بصورة ودية أيضا - غير رسمية (عبد الله (١٩٩٨) ص ٢٩٣- ٢٩٥) ويذكر مدير المكتب أنهم يحصلون بهذه الطريقة على خمسين أو ستين حالة كل شهر .

ويلاحظ على هذا النوع من النشاط أنه على قدر ما يمس جانبا حيويا من حياة النساء على قدر ما يساعد الجمعية على اكتساب مصداقية ويوفر إمكانية للتغلغل في الأسر والتأثير في صياغتها بما يتناسب مع رؤى الجمعية والأفكار التي تسعى إلى نشرها في المجتمع المحيط . وعلى الرغم من أن النشاط يتم في إطار وزارة الشؤون أو بمساعدة غير رسمية من القضاء - وهذا قد يشير إلى نفوذ نشاط الجمعية لهذا الجهاز - إلا أن التحكيم في الغالب لا يلتزم بالقوانين الرسمية في البلاد وإنما يلتزم إما بالأعراف السائدة في المحيط أو بالأحكام التي يرى القائمون على النشاط أنها تتبع من الشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم . وهذا يعني أن النساء في محيط هذه الجمعية تقع تحت النفوذ المباشر للقائمين عليها بعيدا عن مؤسسات الدولة .

ويتضح من نموذج الجمعية الشرعية وفروعها أن هناك اهتمام ملحوظ بتوجيه نشاطها إلى النساء حتى مقارنة بالحجم الإجمالى الكبير لنشاط الجمعية . ويركز هذا النشاط على تقديم الخدمات إلى جانب الاهتمام بتوجيه الدعوة إليهن كما يتضح من الفرع المركزى بالقاهرة وفرع المنيا . ويلاحظ أن الاهتمام بتدريب الداعيات لا يستهدف ضم النساء إلى صفوف الدعاة قدر ما يستهدف توفير عدد من النساء للتوجه إلى النساء وذلك وفقا للفكرة الأساسية وهى أن تقوم النساء بتقديم الخدمات إلى النساء حرصا على عدم الاختلاط والعزل بين الجنسين .

ونقترب أكثر بتوضيح حجم و نوع وجود النساء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية . وسوف نتعرف على ذلك من خلال بيانات الدراسة الميدانية التى أجراها مركز البحوث العربية على عينة من تسع وعشرين جمعية أهلية إسلامية تتضمن إثنى عشر جمعية من محافظة القاهرة وثمانى جمعيات من محافظة دمياط وتسع جمعيات من محافظة المنيا ، إلى جانب أربع جمعيات إسلامية نسائية تتضمن ثلاث جمعيات من القاهرة الكبرى وواحدة من محافظة المنيا . وحيث أن العينة محدودة ، وحيث أن الجمعيات الأهلية الإسلامية ليست ظاهرة متجانسة ، فإننا لن نعتمد على العينة على أنها مطابقة للمجتمع ، وبالتالي لن تصلح النسب والبيانات المستخرجة منها للتعميم بأى درجة ، ولكن يمكن استخدامها فى استنتاج اتجاهات عامة (محكومة بظروف الدراسة) ، تفيد فى رسم الملامح الأساسية (انظر الجدول بالملحق) .

(ب) الدراسة الميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية

١ - عضوية النساء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية .

بلغت نسبة النساء فى عضوية الجمعيات العمومية للجمعيات (فى عينة الدراسة) حوالى ٢,٦ % تقريبا وهى فى القاهرة ودمياط والمنيا على التوالى ٣,٣ % و ١,٣ % و ٠,٦ % . ويتضح من هذه النسب أن العضوية شديدة المحدودية . ونذكر فى هذا السياق أن ثمانى عشرة جمعية من التسع وعشرين جمعية ليس فى جمعياتها العمومية أية عضوية نسائية . كانت خمس منها فى القاهرة وخمس جمعيات من ثمانى جمعيات فى دمياط ، وثمانى جمعيات من تسع جمعيات فى المنيا .

أما عضوية مجالس إدارة الجمعيات فكانت النسبة العامة فى العينة ٠,٩ % ، وهى فى القاهرة ودمياط والمنيا على التوالى صفر و ١,٣ % و ١,٦ % . وفى واقع الأمر فإن جميع الجمعيات فى المحافظات الثلاثة لا توجد نساء فى مجالس إدارتها فيما

عدا جمعيتين من تسع وعشرون وجدت سيدة واحدة فى مجلس إدارة كل منهما ، وإحداهما فى دمياط وكانت عضو مجلس الإدارة مديرة سابقة بالشئون الاجتماعية وهى عضوة فى عدد من الجمعيات الأخرى ، والثانية فى المنيا . وفى السؤال الموجه إلى مسئولى الجمعيات عن وجود نساء فى مجالس الإدارة السابقة أجاب الجميع بالنفى ماعدا الجمعيتان سابقتا الذكر . ويعنى كل هذا ندرة مشاركة النساء فى مجلس الإدارة .

ولتعزيز هذه النتائج نذكر أن فى دراسة ميدانية أخرى شملت ١٠٨٤ جمعية أهلية كان ٢٢,٤ % من عضوية الجمعيات العمومية و ١٨,٨ % بالنسبة لمجالس الإدارة من النساء . وتراوحت هذه النسبة وفقا لطبيعة النشاط ، فكانت تقل فى جمعيات المساعدة الاجتماعية وتنخفض أكثر فى الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية التى وصلت عضوية النساء فى مجالس إدارتها إلى ٧ % فقط (الباز (١٩٩٥) ص ١٠) . وفى تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الصادر فى يوليو ١٩٩٣ - وهو يضم إحصاءات خاصة بالجمعيات الحاصلة على إعانات حكومية عن عام ١٩٨٩ - يتضح أن أعلى نسبة لمساهمة النساء فى الجمعيات العمومية تكون فى جمعيات رعاية الأسر وتنظيم النسل (٤٣,٨٦ % فى الجمعية العمومية و ٤١,٩٦ % فى مجلس الإدارة) ثم تلتى جمعيات الطفولة والأمومة ثم الجمعيات الخيرية التقليدية وجمعيات المساعدات الاجتماعية ، ثم تكون أقل نسب فى الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية وهى ١٤,٤ % فى الجمعية العمومية و ٧,٩٨ % فى مجلس الإدارة (بى نفيسة (١٩٩٤) ص ٩٥-٩٦) . ورغم انخفاض النسب المستخرجة من دراسة مركز البحوث العربية عن مثيلاتها فى الدراسات الأخرى إلا إنها جميعا توضح ضالة وجود النساء فى الجمعيات العمومية وشبه انعدامه فى مجالس الإدارات .

أما عن حضور آخر اجتماع للجمعية العمومية (فى عينة دراسة مركز البحوث العربية) فإن نسبة النساء تقل فتصل النسبة العامة إلى حوالى ١,٢ % . وهى فى القاهرة ودمياط والمنيا ١,٦ % و ١,٠ % و ٠,٣ % على التوالي . ويعنى هذا غياب جزء كبير من العضوية النسائية الضئيلة أصلا عن هذا الاجتماع، مما يشير إلى اتجاه بعدم انتظام العضوية النسائية فى حضور الاجتماعات بما يفيد بأن عضويتهم شكلية وغير نشطة .

٢ - عمل النساء المأجور فى الجمعيات الأهلية الإسلامية

تشير نتائج الدراسة الميدانية التى أجراها المركز إلى اعتماد الجمعيات الأهلية الإسلامية الملحوظ على العمالة النسائية . وقد كانت نسبة العاملات بأجر فى العينة العامة ١٨,٤ % من إجمالى العاملين بأجر . وكانت النسب فى محافظات القاهرة ودمياط والمنيا

هى ١٥,٨ % و ٥٢,٢ % و ٤٤,٤ % من إجمالى العاملين بأجر . وكانت النسب فى محافظات القاهرة ودمياط والمنيا هى ١٥,٨ % و ٥٢,٢ % و ٤٤,١ % على التوالى . وهذه النسب مرتفعة خاصة إذا ما قورنت بنسب المشاركة فى الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة حيث تقرب نسبة النساء من نصف العمل المأجور فى المنيا ، فى حين تتجاوز النصف فى دمياط .

وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة تطوع النساء فى الجمعيات هى نسبة ضئيلة جدا فهى فى القاهرة ٥,٢ % وفى دمياط ١٢,٩ % وفى المنيا ٣,٠ % ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن عنصر التطوع النسائى منعدم فى جميع الجمعيات البالغ عددها تسع وعشرون ما عدا أربعة منها . اثنتان فى القاهرة والاثنتان الأخرى إحداهما فى المنيا والأخرى فى دمياط وهما ذات الجمعيات اللتان توجد امرأة فى مجلس إدارة كل منهما، والتي شكلت المتطوعات فى إحداهما ٦٥,٢ % من إجمالى النساء المتطوعات فى كل الجمعيات . ويعنى هذا أن الجمعيات الأربع تشكل حالات استثنائية ، حيث لا يمكن أن تزيد نسبة التطوع عن نسبة العضوية فى الجمعية العمومية . ومن المعروف أن التطوع فى النشاط يستوجب مستوى من الاهتمام والانتماء يفوق على عضوية الجمعية العمومية .

أما عن الإشراف على النشاط أو تولى مهام به ، ففي أربع جمعيات فى القاهرة لم تتولى فيها النساء أى مسئوليات ولم تشرف على أى نشاط . أما السبع جمعيات الباقية فإن المسئوليات التى تولتها النساء فيها هى العمل فى الحضانات والمستشفى كطبيبات وممرضات والعمل فى مشروعات الأسر المنتجة ونشاطات رعاية الطفولة . وكانت الأنشطة التى تشرف عليها نساء هى دور الحضانة ومشروعات الأسر المنتجة . أما فى دمياط لم تشرف المرأة على أى نشاط ولم يكن لها أى مسئوليات فى ثلاث جمعيات . ولم تشرف على أى نشاط وإنما تولت مهام فى أربعة جمعيات . وكانت هذه النشاطات هى تحفيظ القرآن للأطفال ومعلمات فى المدرسة وممرضات وطبيبات وفى إلقاء محاضرات على النساء وموظفات إداريات وفى محو الأمية . وفى جمعية واحدة أشرفت النساء على النشاط وساهمن فيه ، وهى الجمعية التى يوجد فى مجلس إدارتها امرأة . وفى المنيا لم تشرف النساء على أى نشاط ولم تمارس أى مهام فى جميع الجمعيات ماعدا جمعية واحدة (التي توجد امرأة فى مجلس إدارتها) . وكانت النساء تشرف على دور الحضانة فى هذه الجمعية . ويرجح أن هذه المهام بما فيها المهام الإشرافية تدرج تحت العمل الوظيفى المأجور الذى أسلفنا الحديث عنه .

٢ - النساء كمستفيدات من نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية

كانت غالبية المستفيدين من النشاط فى جمعية واحدة من جمعيات القاهرة من النساء . وكانت نسبة المستفيدات متساوية مع المستفيدين فى خمس جمعيات . وفى جمعية اختلفت نسبة الاستفادة وفقا لنوع النشاط ، وفى جمعيتين كانت نسبة استفادة النساء ضئيلة . وفى دمياط كانت نسبة النساء المستفيدات متساوية مع الرجال فى أربع جمعيات وكانت نسبة النساء أكبر فى جمعيتين . واختلفت النسب وفق نوع النشاط فى جمعيتين . وفى المنيا كانت نسبة استفادة النساء من النشاط مقاربة مع نسبة استفادة الرجال فيما عدا جمعية واحدة كانت نسبة استفادة النساء قليلة .

وعموما فإن نسبة استفادة النساء من نشاط الجمعيات التى تقدم الخدمات هى نسبة كبيرة وتتساوى مع نسبة استفادة الرجال وتوقعها فى بعض الحالات . أما الحالات التى كانت نسبة استفادة النساء فيها قليلة فهى فى الغالب فى الجمعيات التى يميل نشاطها فى معظمه إلى الاعتماد على المجال الدينى والوعظى والإرشادى . ومن النشاط الخدمى للجمعيات الإسلامية الذى تستفيد منها النساء بوجه خاص المساعدات المالية والعينية التى تستفيد منها الأرامل ومعيلات الأيتام والفقيرات المقبلات على الزواج وطالبات الجامعة والمدارس . وتستفيد النساء أيضا من دور الحضانة كأمهات عاملات ومن مشروعات الأسر المنتجة والمشاغل التى يتحدد إنتاجها أساسا فى المشغولات اليدوية والحياكة والتطريز . هذا إلى جانب استفادتهن من بعض الخدمات ضمن الفئات الأخرى مثل الخدمات الصحية والبيئية ورحلات الحج والعمرة .

٤ - اتجاهات بعض النشطاء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية حول عمل المرأة ومشاركتها فى العمل الأهلى .

تضمنت الدراسة الميدانية لقاءات مع بعض نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية الممثلة فى العينة . واشتمل دليل المقابلة على بعض الأسئلة المتعلقة بعمل المرأة العام وعضويتها لمجالس إدارة الجمعيات الأهلية . وكشفت استجابات النشطاء حول هذه الأسئلة عموما عن موقف إجمالى غير مرحب بوجود النساء خارج المنزل .

وبالنسبة إلى عمل المرأة أعرب ثلاثة نشطاء فقط من القاهرة عن موافقتهم غير المشروطة ، حيث حبذا اثنان عمل المرأة وذكر آخر أن لا يرى مانعا فيه . ووافق باقى النشطاء على العمل مع الأخذ فى الاعتبار أن عمل المرأة الأساسى هو داخل المنزل وأن عملها بالخارج يجب أن تحكمه شروط أولها ملائمة ظروفها (أى عدم الإخلال بعملها

. (الأساسى) ، ولى ذلك أن تكون هناك ضرورة للعمل (مثل حاجة الأسرة) أو أن يكون فيما تستطيع ويتناسب معها من أعمال (مثل الأعمال الإدارية أو الحسابات .. الخ) وكانت هناك استجابات بالموافقة ولكنها تشى بموقف معادى لعمل المرأة والدعاية الدائرة حوله مثل القول "يجب أن تكون قادرة على العمل لا أن تعمل مجارة للمؤتمرات التى تعقد الآن" .

وفى دمياط كان هناك شيطان فقط لا يمانعان فى عمل المرأة عموما . وعبر باقى النشطاء عن أن دور المرأة هو فى المنزل وخاصة فى تربية أجيال جديدة قادرة على قيادة العمل الإسلامى . وأعرب أحد النشطاء عن أن العمل للضرورة فقط مع التشديد على الزى الإسلامى حيث يرى أن عدم الالتزام به هو أصل الفساد الحالى فى المجتمع ، كما ذكر أن زوجته منقبة . أما فى المنيا ، فلم تأت ولا استجابة مع عمل المرأة بشكل مطلق . ورأى ثلاثة نشطاء أن للمرأة أن تعمل فى حالة الضرورة فقط ، وقد حدد اثنان الضرورة فى الاحتياج للمال ، أما الثالث فقال أن هناك ضرورة لعمل المرأة فى التعليم . وشرط أحد النشطاء عمل المرأة بالالتزام بالآداب . بينما كان موقف ثلاثة نشطاء آخرين ضد عمل المرأة حيث أن دورها فى الأسرة أهم .

وهكذا فإن خمس استجابات فقط من خمس وعشرين كانت محايدة أو محبذة لعمل المرأة . فى حين كانت هناك سبع حالات ضد عمل المرأة بشكل قاطع . أما باقى الاستجابات فكانت مع العمل بشروط . وتتلخص هذه الشروط فى الالتزام بالآداب الإسلامية (وهو شرط يتضمن جانبا من عدم الثقة فى النساء العاملات حيث من المفترض أن يطلب الالتزام بالآداب الإسلامية من النساء غير العاملات والرجال أيضا) ، أو فيما يناسب طبيعتها من أعمال أو فى تقديم الخدمات للنساء أو إن كانت تستطيع القيام بهذا العمل (وهذا الشرط يتضمن أن قدرة المرأة موضوعه محل تساؤل ، حيث أن أى شخص مقدم على عمل يجب أن تتوفر لديه قدرة القيام به) .

أما عن مشاركة النساء فى مجالس إدارة الجمعيات الأهلية الإسلامية فقد رأى ثلاثة نشطاء من القاهرة أن لا مانع من ذلك بينما رفض ثلاثة آخرون ذلك على أساس أن عمل مجلس الإدارة يحتاج إلى خشونة أو أن مشاركتها فى الأنشطة أكثر فاعلية . ووافق أربعة على اشتراكها بشروط وهى أن تكون الجمعية نسائية أو متعلقة بالأسرة والطفل أو ألا يؤثر على مهمتها فى بيتها أو أن تكون لديها القدرة ويتم انتخابها (وهنا نعود للتشكيك فى قدرات النساء من خلال التساؤل مرة أخرى) .

وكانت استجابة واحدة في دمياط مع انضمام المرأة إلى مجالس إدارة الجمعيات ، في حين كان هناك موقفان رافضان لذلك . أما باقي النشاطاء وهم خمسة فقد كانوا مع عضوية النساء لمجالس إدارة الجمعيات النسائية أو العاملة في مجال المرأة والطفل فقط ومع عدم وجودها في مجالس إدارة الجمعيات العامة. وفي المنيا ، كانت هناك خمس استجابات تحبذ مشاركة النساء في النشاط أو في مجالس الإدارة في الجمعيات النسائية .

وهكذا فقد وافق على مشاركة المرأة في مجالس الإدارة أربعة نشاطاء من ثلاثة وعشرين ثم توجيه السؤال لهم ، بينما رفض خمسة ووافق أربعة عشر بشروط تتعلق أحيانا بوظيفة المرأة في المنزل وأحيانا أخرى بالتساؤل حول قدرتها على أداء ذلك الدور .

(ج) خلاصة : فاعلية وجود النساء ومدى استفادتهن في الجمعيات الأهلية الإسلامية

نستنتج من كل ما سبق مايلي :

١- تميل عضوية النساء في الجمعيات الأهلية الإسلامية إلى الانخفاض بالمقارنة مع الجمعيات الأهلية الأخرى التي تنخفض فيها عضوية النساء أصلا . وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات الميدانية والإحصائية الأخرى . وهناك نسبة كبيرة من الجمعيات لا توجد بها عضوية نسائية على الإطلاق . وقد لوحظ أن مشاركة النساء في الجمعيات العمومية للجمعيات الإسلامية تقل في محافظات الوجه البحري عنها في القاهرة ، وتندر في محافظات الوجه القبلي . ويتضح أيضا أن العضوية النسائية القليلة في الجمعيات العمومية لا تنظم في حضور الاجتماعات. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه السمة تسري على جميع الأعضاء في الجمعيات الإسلامية وغير الإسلامية أيضا ، إلا أن نسبة انتظام النساء في الجمعيات الإسلامية تظل أقل من مثيلاتها في كل الحالات .

وإذا انتقلنا إلى المستوى القيادي أو مجالس إدارة الجمعيات نجد أن المشاركة النسائية تنخفض بشدة بالنسبة للجمعيات الإسلامية . حيث تكاد تنحصر في بعض الحالات النادرة المرتبطة ببعض الظروف الاستثنائية لبعض الشخصيات النسائية مثل أن تكون مديرة سابقة في وزارة الشؤون الاجتماعية أو أن تكون مرتبطة بصفة شخصية بأحد الأعضاء الذكور . ويلاحظ أيضا أن هذا الوجود الاستثنائي يكون له أثره الإيجابي على المشاركة النسائية في نشاط الجمعيات بشكل إجمالي . وأخيرا، يتضح من كل ما سبق

- محدودية وجود النساء كنشيطات داخل الجمعيات الأهلية الإسلامية وندرته في مستويات اتخاذ القرار .

٢- لا يتعارض مع الاستنتاج السابق اعتماد الجمعيات الأهلية الإسلامية على نسبة كبيرة من العمل النسائي المأجور في تسيير شئونها اليومية . حيث تظل هذه النسبة الكبيرة من الوجود النسائي الوظيفي مقصورة في حدود أداء وظيفة محددة في مقابل أجر في علاقة لا تختلف عن علاقة أى جهة توظيف بالعمالة المرتبطة بها .

ومن الواضح أن الجمعيات الأهلية الإسلامية تستفيد من عمل النساء في الأعمال الوظيفية التي لا يمارسها الرجال عادة ، أو يفضل أن تؤديها النساء لتقليل الاختلاط بين الجنسين . ويؤكد هذا وجود النسبة الكبيرة من العمل النسائي المأجور في الجمعيات التي تمتلك مشروعات خدمية تحتاج إلى نسبة كبيرة من العمالة لتسييرها ، دون الجمعيات التي تعتمد على النشاط الديني أو الإرشادي . ومن المنطقي أن لا يتيح مثل هذا الوجود للنساء العاملات فرصة التأثير الفعال في الأهداف أو القرارات أو في ملامح وطبيعة النشاط الذي تقوم به الجمعية أو مجريات الأمور بها بشكل عام .

٣- ومن ما سبق يتضح أن أول شكل مباشر لاستفادة النساء من نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية هو توفير فرص عمل لعدد غير قليل منهن . ويأتى ثانى شكل مرتبطا بالدور الخدمي أو الخيري الذي تؤديه الجمعيات الأهلية الإسلامية والذي يستهدف الفئات المستضعفة من المجتمع . ووفقا لهذا المنطق تكون استفادة النساء كبيرة حيث يشكلن نسبة كبيرة من هذه الفئات مثل الأرامل والمعيلات لليتامى والفقيرات المقبلات على الزواج .

ويسرى نفس المنطق الخيري على مشروعات الأسر المنتجة والمشاغل التي تؤسسها الجمعيات الإسلامية لمساعدة الأسر الفقيرة ، هذا بالإضافة إلى أن نوع المهارات المطلوبة لإنتاج السلع التي تنتجها هذه الجمعيات بتوافق مع المهارات التي تكتسبها النساء تقليديا ، مثل الحياكة والمشغولات اليدوية والتطريز . وهكذا تستقطب نسبة أكبر من النساء للاستفادة منها بوجه خاص . وبالنسبة لدور الحضانة التي تستهدف بها كثير من الجمعيات الأهلية الإسلامية التنشئة الدينية للجيل الجديد ، فهي ترتبط باستفادة النساء منها حيث تقرر النظرة التقليدية لدور المرأة الاجتماعي ما بين النساء ورعاية الأطفال .

ونلاحظ أن النشاط الخدمي والخيري الذي تستفيد منه النساء بنسبة كبيرة ، تشترك في تقديمه الجمعيات الإسلامية مع غيرها من الجمعيات الأهلية الأخرى . أما ما يميزها

كجمعيات دينية من نشاط ديني وإرشادي ودعائي فإن نسبة استفادة النساء فيه تكون منخفضة وغير مباشرة . ويمكن أن نستنتج أن استفادة النساء من نشاط الجمعيات الإسلامية لا تعود إلى استهدافهن بشكل أساسي إلا في نطاق محدود ، وتأتي في الغالب في سياق الرغبة في الانتشار أو مد النفوذ أو فعل الخير .

٤- يتضح من اتجاهات النشاط المتعلقة بعمل النساء ومشاركتهم في الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وأيضاً من حجم وجود النساء داخل الجمعيات ، أن موقفهم يتفق مع موقف الأدبيات الإسلامية التي تمت مراجعتها في بداية هذا العمل حول أن الدور الرئيسي للمرأة ينحصر داخل المنزل . ونلاحظ هنا أن النشاط من الوجه القبلي أكثر تأكيداً على ذلك من النشاط في الوجه البحري والقاهرة . وهذا يعنى التأثير أيضاً بالموقف الاجتماعي السائد حول المرأة في البيئات المحلية المختلفة .

٥- رغم ما أسلفنا من تشابه بين موقف نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية في عينة الدراسة الميدانية وموقف الأدبيات الإسلامية التي تمت مراجعتها إلا أننا نلاحظ أن الأدبيات تعطي حجماً أكبر للدور الاجتماعي للنساء أياً كان موقعه . كما تعطي مساحة أرحب لما يمكن أن تؤديه المرأة خارج المنزل . فإذا كانت عينة الدراسة ممثلة لموقف الجمعيات الأهلية الإسلامية فإننا يمكن أن نفسر المسافة بين موقف النشاط بها وما ذكر في الأدبيات الإسلامية بأحد الاحتمالين التاليين أو كليهما :

(أ) إن التعبير النظري عن الموقف في إصدار مثل كتاب أو كراس مطبوع يمكن أن يستجيب للمؤثرات السائدة بشكل يختلف عن استجابة الممارسة العملية . تتمثل بعض هذه المؤثرات في الجهود الرسمية وغير الرسمية الساعية إلى إيجاد دور اجتماعي أوسع للمرأة ، في ظل ميزان قوى محدد يحكم التنافس في مد النفوذ السياسي والثقافي بين التيارات الإسلامية والتيارات الأخرى . وهكذا قد لا تنعكس بالضرورة معالجة بعض القضايا الاجتماعية في الأدبيات بصورة مباشرة على سلوك من يعتبرون هذه الأدبيات مرجعاً لهم . ويمكن أن نشير هنا إلى أن قضايا المرأة كانت دائماً مادة للمصالحة أو النزاع السياسي .

(ب) أن النطاق المرن الذي حددته الأدبيات الإسلامية لدور النساء خارج المنزل يتيح أساليب متباينة من الفهم وطرق متباينة للتطبيق . وهكذا يمكن تطبيق الحد الأعلى من هذا النطاق في موقع ما ، والحد الأدنى منه في موقع آخر ، وفقاً لظروف العمل وحاجاته والبيئة التي يتم فيها وتوجهات القائمين به . وبناء على

ذلك فإن الجمعيات الأهلية الإسلامية قد لا تكون من الواقع التى يعول على المشاركة النسائية فيها إلى حد بعيد .

٦- وأخيرا يمكننا تشبيه علاقة النساء بالجمعيات الأهلية الإسلامية بالطبقات المتتالية المساحة للهرم . فنجد قاعدة الهرم هى الاهتمام بالدعاية حول الدور الاجتماعى للنساء وحجمه فى المجتمع الإسلامى ، وتليها طبقة ذات مساحة أضيق نسبيا تعبر عن استفادة النساء من نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية ، ثم طبقة أضيق تعبر عن العمل الوظيفى للنساء داخل الجمعيات الإسلامية ، وطبقة محدودة تمثل الوجود النشط للنساء داخل الجمعيات . ثم تعبر قمة الهرم عن وجود النساء فى مراكز صنع القرار أو مجالس الإدارة . وهناك ملحوظة أخيرة وهى فى حاجة إلى التأكيد من خلال دراسات ميدانية أخرى وهى أن الجمعيات التى يتضح فيها نفوذ لإحدى الجماعات الإسلامية السياسية ، يكون الاهتمام بالمرأة فيها أكثر بروزاً .

رابعاً : الجمعيات الأهلية الإسلامية النسائية

لن نثير هنا الجدل المألوف حول تعريف الجمعية الأهلية النسائية وعلاقة ذلك بتقسيمات الشئون الاجتماعية وإمكانية النفاذ إلى البيانات والمعلومات عن الجمعيات ، ولكن سوف نعتمد على تعريف للجمعية النسائية يحددها فى الجمعيات التى تتخذ لنفسها صفة النسائية سواء كان ذلك واضحاً فى الاسم أو فى العضوية أو فى الأهداف أو فى الجمهور المستهدف . ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية النسائية فى مصر - وفق هذا التعريف - ٢٠٠ جمعية تتضمن فيما بينها ١١٩ جمعية يتضح من تسميتها صفاتها النسائية ، هذا إلى جانب ٣٢ جمعية نسائية إسلامية و ٢٣ جمعية نسائية مسيحية و ١٦ نادى اجتماعى نسائى . وبهذا التقدير فإن نسبة الجمعيات النسائية هى ١,٤ % من إجمالى الجمعيات الأهلية فى مصر (قنديل (١٩٩٤) ص ٩٥-٩٦ والبار (١٩٩٥) ص ٨) .

وإذا كانت لا توجد بيانات توضح تطور عدد الجمعيات الأهلية الإسلامية النسائية إلا أنه من المرجح أن هذا الرقم قد تزايد فى الفترة الأخيرة مع زيادة عدد الجمعيات الأهلية الإسلامية عموماً . ومن المعروف أن ظاهرة الحجاب قد تصاعدت فى مصر فى العقود الأخيرة . ويمكن إرجاع ذلك إلى كثير من العوامل الثقافية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية . وعلى الرغم من تعدد أنماط الحجاب ، من الحجاب الأنيق عند نساء الطبقات الميسورة والوسطى ، أو الحجاب المعتاد (غطاء الرأس الذى يخفى الشعر) عند

الطبقات الشعبية أو على الصورة التي عرفت بالخمار أو الأخرى التي عرفت بالنقّاب ، إلا إنه يشير إلى تأثير نسبة غالبية من نساء مصر بالمناخ الذي أصبح سائداً وهو ما أسماه بعضهم بحالة الأسلمة .

وبصرف النظر عن أسباب سيادة هذا المناخ سواء كانت في نفاذ دعاية التيارات الإسلامية أو في مزايده الدولة عليهم في سباق الهوية الإسلامية ، أو في الفراغ الناجم عن سقوط المشروع القومي بطموحاته العلمانية الكبرى ، أو في اللجوء إلى شكل من أشكال التحصن بالذات في مواجهة التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تدور حولهن بسرعة رهيبه ، إلا أنه أصبح سائداً وفقاً لإجماع كثير من المحللين وفي كل الأحوال يمكن أن نتوقع في هذا المناخ زيادة اتجاه من لديهن الاستعداد للانخراط في العمل الأهلي - وخاصة من الطبقات الميسورة - إلى الجمعيات الإسلامية .

حجاب الفنانات والعمل الأهلي الإسلامي النسائي

ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن المناخ السابق الحديث عنه كان مناسباً لانتشار ما سمي بتوبة الفنانات أو حجاب الفنانات . وقد أعلن الشيخ الشعراوي أن أغلبهن تاب على يديه (رمضان ١٩٩٥) ص ٣٨٠ . كما أجابت زينب الغزالي عن سؤال موجه لها حول مسئوليتها عن ذلك ، فقالت إن هذا شرفاً لا تدعيه وأن الفضل بعد الله يرجع إلى ابنتها إفراج الحصري . وتتواصل هؤلاء الفنانات ببعضهن فيما يشبه المجتمع المغلق . وتقول زينب الغزالي أنه كلما تقرر إحدى الفنانات الاعتزال والتوبة فإن جميعهن يحتفلن بها في "مركز الحصري الإسلامي" . (الغزالي ، زينب (١٩٩٣)) .

وهكذا فإن نماذج كثيرة من هؤلاء الفنانات قد تفرغت بعد اعتزال العمل الفني إلى إنشاء جمعيات أهلية إسلامية أو التحقن بجمعيات موجودة فقمن لها الدعم المالي والأدبي والإعلامي . ومن الأمثلة على ذلك مركز الحصري الإسلامي الذي تقوم على إدارته السيدة إفراج الحصري . وقد أسست السيدة إفراج الحصري هذا المركز من خلال الوقف الذي تركه والدها الشيخ محمود الحصري حيث أوصى بثلاث تركته للأغراض الخيرية والمركز تابع لمسجد الشيخ الحصري الذي تجتمع فيه السيدات مرة كل أسبوع لتدارس شئون الدين .

وتقول السيدة إفراج الحصري إن ما تقدمه للمرأة من خلال المركز هو دور تنقيفي وتحفيظ القرآن ومحو الأمية والمساعدات الاجتماعية وحل المشاكل النفسية والحياتية

بتقديم الرأى السليم لها . هذا إلى جانب توضيح الإسلام كدين وسط به مساحة إياحة كبيرة وتحريم أقل ، أو حسب تعبيرها لا تفريط ولا إفراط . كما يمارس المركز إلى جانب هذه الأنشطة دورا فى العلاقات بالإسلاميين بالخارج . ويتم ذلك من خلال ما يتم من رحلات ، مثل الرحلة التى قامت بها السيدة إفراج الحصرى إلى كوسوفو أو البوسنة أو أمريكا أو كندا . وبدأ المركز فى تأسيس مجمع إسلامى تحت اسم دار الأمان فى مدينة ٦ أكتوبر وسوف يتضمن هذا المشروع مسجدا ومستوصفا ودارا للأيتام . كما يتضمن دفن الموتى والمساعدات الاجتماعية (إفراج الحصرى (١٩٩٩) .

ومن الأمثلة الأخرى عن دور الفنانات المحجبات فى العمل الإسلامى النسائى السيدة مديحة حمدي عضوة مجلس إدارة جمعية الخدمات الاجتماعية العامة وهى جمعية نسائية إسلامية تمارس نشاطا تثقيفيا من خلال ندوة ثقافية أسبوعية إلى جانب النشاط الخدمى المتمثل فى فصول محو الأمية ورعاية الأسر الفقيرة وإقامة المعارض الخدمية .

ومثل آخر على هذا النشاط وهو دار رعاية الأيتام الإسلامية بالمعادي التى تعمل السيدة كاميليا العربى المذيعة السابقة بالتلفزيون من خلالها . والسيدة كاميليا العربى من أوائل العاملات فى حقل الإعلام اللاتى اعتنقن هذا الاتجاه . وقد رفض المسئولون بالتلفزيون ظهورها على المشاهدين فى زى الحجاب ، الشيء الذى أدى بها إلى تقديم استقالتها . وهى تقول أنها بعد استقالتها كان لها نشاط كبير خارج المنزل فى المساجد حتى هداها الله إلى دار رعاية الأيتام الإسلامية ، وأصبحت لأيتام الدار بمثابة الأم .

ومساهمة الفنانات فى النشاط الإسلامى النسائى لا يعنى أن هذا المجال مقتصر عليهن بالطبع . ولكننا نلقى بعض الضوء على هذه النشاطات باعتبارها من المستجدات فى الفترة الأخيرة . أما الآن فنستعرض نموذجا آخر للعمل الإسلامى النسائى .

لجنة الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل

وهى أول لجنة نسائية معتمدة من بنك ناصر الاجتماعى (تحت رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣) . ومن أغراضها القيام بدور فعال فى بناء المجتمع على قيم من الدين والخلق والشعور بالمسئولية "من عمق الأسرة المسلمة المصرية وهى المرأة" . وقد بدأ نشاط هذه اللجنة بشكل غير رسمى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى مجالات رعاية الجرحى والمصابين وأسره فى القصر العيني . وأدى هذا النشاط إلى تكوين تجمع نسائى داخل المسجد ، وتطور اهتمامهن إلى الانصراف إلى المجتمع المحيط .

أما مجالات نشاط اللجنة حالياً فهي متنوعة المجالات ففي المجال الثقافي تُعقد حلقات ترشيد دينية وتعليم القرآن الكريم . كما يوجد نشاط محو أمية وحلقات نسوية ومكتبة إسلامية . وفي مجال النشاط الاجتماعي تقدم اللجنة إعانات أسبوعية وشهرية وموسمية ، فضلاً عن الإغاثات السريعة في حالات العجز والمرض وكفالة الأيتام والمشاركة في حالات الزواج والوفاة وتقدم اللجنة في هذا المجال قروضا حسنة وتيسر الحج بالاشتراك مع فوج بنك ناصر للصحة المأمونة ، كما أنها تقيم مواعيد الرحمن خلال شهر رمضان .

أما عن النشاط الطبي فتتعاون اللجنة مع المستشفيات بتقديم الأدوية والأجهزة التعويضية كما تتعاون مع الأطباء بالعيادات الخاصة لصالح بعض المستحقين . وتقوم اللجنة بأنشطة أخرى مثل مد مدارس الحى بالزى المدرسى ودفع المصروفات الدراسية ومعاونة طلبة الجامعة ودفع إقامة المدينة وتقديم رأسمال عيني لبعض المشروعات المحدودة . هذا إلى جانب بناء بعض المساجد . وبدأت اللجنة في تأسيس مسجد ومدرسة ودار للمناسبات ومكتبة بمدينة ٦ أكتوبر بعد الحصول على مساحة الأرض اللازمة لذلك (لجنة الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل ، تقرير) .

ويلاحظ إنه رغم الصفة النسائية للجنة وعضويتها النسائية إلا أنه لا يوجد نشاط يتعلق بقضايا نسائية أو موجه أساساً للنساء وينصب نشاط اللجنة على الجانب الخيري الخدمي فقط .

دراسة ميدانية لأربع جمعيات أهلية إسلامية نسائية

شملت الدراسة الميدانية التي أجراها مركز البحوث العربية أربع حالات لجمعيات إسلامية نسائية ، اثنتان منهما ترد كلمة نسائية في أسم الجمعية ، وثلاثة منها ترد في اسمها أعلام من أهل البيت أو تذكر كلمة إسلامية . وتوجه الأربع جمعيات نشاطها إلى النساء أساساً ، فيما عدا الخدمات التي تستفيد منها الأسرة كلها مثل المساعدات الاجتماعية أو الحضانات .

العضوية : مقتصرة على النساء في جمعيتين والأخرتان تتضمن العضوية فيهما عدداً قليلاً من الذكور . ويوجد بهاتين الجمعيتين أعضاء ذكور في مجلس الإدارة . ويتراوح عدد أعضاء الجمعيات العمومية ما بين ٦٢ و ١٦٨ عضواً . وتلتزم معظم العضوات بارتداء الحجاب العادي (تغطية الشعر) ، بينما تتواجد نسبة قليلة ترتدين الخمار وقليل من النساء اللاتي ترتدين النقاب .

مجلس الإدارة : يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة ما بين أربعة أعضاء وتسعة أعضاء ويشتمل مجلس الإدارة على ذكور فى الجمعيتين اللتين يوجد بهما ذكور فى الجمعية العمومية . أما المهن الأصلية لعضوات مجالس الإدارة بالجمعيات الأربع فكانت ؛ مدير عام - مدير بالشئون الاجتماعية - مدير عام بالتربية والتعليم - سيدات أعمال - ربات بيوت .

يوجد عدد من عضوات مجلس الإدارة عضوات فى جمعية سيدات الأعمال . وفى إحدى الجمعيات يتكون مجلس الإدارة من ثلاث نسيطات وأزواجهن ، وهم المؤسسون للجمعية والمشكلون لمجلس إدارتها منذ نشأتها . ويمتلك الأزواج المبنى الذى يوجد به مقر الجمعية وهم المنشئون للمسجد المجاور له . كما أنهم يمتلكون بعض العمارات فضلا عن مركز تجارى ضخم فى الشارع الرئيسى من المنطقة . إحدى الجمعيات حديثة النشأة والجمعيات الثلاث الأخرى تشغل رئاسة مجلس الإدارة منصبها منذ سبع دورات وخمس دورات وثلاث دورات . ويقل دخول أعضاء جدد إلى مجلس الإدارة . وتتخذ القرارات اليومية من خلال مجلس الإدارة والمسئول عن النشاط .

ومن ما سبق نرى أن الجمعيات لا تتمتع بدوران حقيقى للسلطة . وأن الأمور تحكم من قبل عدد قليل من الأعضاء وهم أعضاء مجلس الإدارة الذى لا يتجدد بصورة فعالة ، ولا يتضح دور هام فى اتخاذ القرارات للجمعية العمومية . ثانيا ، أن معظم أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات يتميزون ببسر واضح فى مستوى معيشتهم ، أو بمراكز اجتماعية مرموقة . وفى الغالب مثل هؤلاء الأشخاص هم من يتوفر لديهم الإمكانيات والعلاقات والوقت للعمل الأهلى ، وخاصة العمل الخدمى والخيرى . وبوجه عام فإن هاتين الملاحظتين تتسحبان ليس على الجمعيات الأهلية الإسلامية عموما فحسب ، بل على معظم الجمعيات الأهلية فى مصر .

الأنشطة : تتحدد الأنشطة التى تمارسها الجمعيات فى توعية المرأة دينيا من خلال الندوات الثقافية والدروس الدينية - تدريب الفتيات والأرامل - من خلال المشاغل ومعارض الأسر المنتجة - مراكز التدريب المهني - المساعدات الاجتماعية - حضانات - مستوصف - فصول محو أمية - نادى صيفى - تجهيز عرائس - تنظيم أسرة . وعبرت رئاسة مجلس إدارة إحدى الجمعيات عن تطلع الجمعية لأن تلعب دورا فى حل المشكلات العامة . وأن ذلك كان سببا فى ما يرتبون له من حملة للتوعية البيئية . كما أن نشاط الجمعية يمكن أن

يتضمن محاولات لحل المشكلات العائلية والشخصية من خلال اكتساب ثقة أولياء أمور أطفال الحضانة والمترددات على الجمعية . وتتوقع أحد عضوات مجلس إدارة لجمعية أن تقوم جمعيتها بدور رئيسي في تكوين اتحاد نوعي للجمعيات النسائية في محافظتها .

وقد لوحظ أن لغة التخاطب مع الجمهور وخاصة أطفال الحضانات يشتمل غالباً على كثير من المفردات الدينية . كأن يذكر لا تفعل هذا فهو حرام ، أو أفعل ذلك حتى يحبك الله .. الخ . وإلى جوار هذا يستخدم في بعض الحالات بعض المفردات من اللغة الإنجليزية مثل كان عندنا meeting ، وبعض المفردات التي تتردد في الأدبيات عن الجمعيات الأهلية مثل القطاع الثالث والمجتمع المدني و الـ NGOs .. وهكذا.

ولوحظ أن هناك حرص على أن يتم الاحتفال بالمناسبات الدينية مع شرح الخلفيات الدينية والتاريخية لهذه المناسبات والعظة التي تشتمل عليها . كما يتم تعليم الأطفال القصص الدينية إلى جانب تحفيظهم بعض قصار الصور . ويلاحظ على مجالات النشاط أنها نفس النشاطات التقليدية للجمعيات الأهلية في مصر عموماً وليس في الجمعيات الإسلامية أو الإسلامية النسائية فقط .

التمويل : الجمعيات التي توفرت عنها بيانات الميزانية هي ثلاث جمعيات (انظر الجدول ٢ بالملحق - أشرنا للجمعيات بأرقام سلسلة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) . وكان مصدر التمويل الرئيسي في إحداها من أموال الزكاة والأخرتان من إيرادات الأنشطة . ولم تمثل الاشتراكات سوى نسبة ضئيلة من التمويل . ولا تعتمد إحدى الجمعيات على إعانة حكومية بينما تمثل الإعانة الحكومية نسبة غير كبيرة في الجمعيتين الأخرتين . ويمكن أن نستنتج من هذا أن هذه الجمعيات لا تعتمد أساساً على الحكومة في تمويلها . ونستنتج أيضاً أن بعض الأنشطة التي تمارسها الجمعيات تولد دخلاً مناسباً لتسيير نفقات الأنشطة الأخرى ، ومن أمثلة ذلك الحضانات والمستوصفات .

ملخص لاتجاهات بعض النشاطات : في محاولة للتعرف على النشاطات من خلال أربعة لقاءات مع إحدى النشاطات في كل جمعية من خلال دليل لقاء معد سلفاً، كانت الاستخلاصات التالية :

- الدوافع وراء الانضمام للجمعية : عبرت إحدى النشاطات عن أن دوافعها للانضمام (أو تأسيس) الجمعية كانت رعاية المرأة وأطفالها وبالتالي رعاية الأسرة ، حيث أوصى الرسول برعاية المرأة . وعبرت أخرى عن أنها راغبة في مواجهة تخلف المرأة

المسلمة من خلال نشر القيم الإسلامية الصحيحة والتشبه بالسيدة عائشة ، وأن الالتحاق تم بتشجيع من إحدى قريباتها . والتحقّت أخرى بجمعيتها لرغبتها في معاونة النساء وخاصة غير المتعلّقات ، ومساعدة الطلبة (انطلاقاً من القيم الإسلامية التي تحض على مساعدة الغير) .

- التعاون مع الجهات المختلفة : ونكرت النشيطات أن جمعيتهم متعاونة مع الجمعيات الأهلية المختلفة وخاصة جمعيات المرأة ولا يوجد احتكاك بينها وبين الأحزاب حيث ، نشاط الجمعيات بعيد عن السياسة .

- مشاكل العمل الأهلي : نكرت النشيطات أن من أهم مشاكل العمل الأهلي :

★ عدم وجود وعي بأهمية العمل الطوعي لدى النساء وخاصة الشابات منهن .

★ عدم وجود تمويل دائم ومتواتر للنشاط .

★ تدخل موظفي الشؤون الاجتماعية في كل صغيرة وكبيرة .

★ تدخل بعض الأطراف - غير وزارة الشؤون الاجتماعية - في نشاط الجمعيات فيما يعد مخالفا للقانون .

- مقترحات لتطوير العمل الأهلي :

★ توفير الأزهر لداعيات إسلاميات وانتدابين للعمل في الجمعيات وخاصة في المناطق العشوائية .

★ تداول الخبرات والتجارب والمعلومات بين الجمعيات من خلال اتحاد للجمعيات بالمحافظة والزيارات المتبادلة بين الجمعيات .

★ توفير الدولة لشقق في المناطق الفقيرة لنشاط الجمعيات .

★ المزيد من دعم رجال الأعمال للنشاط الأهلي .

★ تكوين اتحاد نوعي للجمعيات وما سوف يحققه من توفير تمويل للجمعيات التي ليس لها علاقات تحصل من خلالها على تبرعات أو مشروعات مدرة للدخل .

- الاتجاه نحو عمل المرأة ودورها الاجتماعي : استنكرت النشيطات التساؤل حول دوراً للمرأة الاجتماعي الآن في نهاية القرن العشرين . وذكرن أن المرأة منذ مطلع القرن لها دور سياسي ودور اجتماعي ودور مؤسس في الجمعيات الأهلية . وهي وزيرة منذ خمسين عاماً ووكيلة وزارة ومديرة ورئيسة نيابة وغيره . كما ذكرن أن المرأة المسلمة مسئولة بحكم إسلامها عن المشاركة فيما يخدم وطنها . أما عن تناقض الأدوار التي تقع فيه المرأة ، فقد أوضحت إحدى النشيطات أنه بالتنظيم وترتيب الوقت يمكن للمرأة

أن تقوم بدورها داخل وخارج المنزل فى أى مرحلة من مراحل حياتها . وأن المرأة التى لها دورها خارج المنزل تتعود على أداء المهام المختلفة فى سرعة ، أما إذا اقتصر حدودها على المنزل فهى تعتاد على إهدار الوقت .

- الاتجاه نحو نشاط المرأة فى العمل الأهلى : ذكرت إحدى النشيطات أن مشاركة المرأة فى العمل الأهلى الآن من البديهيات ، فقد أسست منذ فترة طويلة جمعياتها المستقلة وأدارتها وشاركت مع الرجال فى جمعيات أخرى . وأكدت على عدم وجود أى موانع سياسية أو قانونية أو اجتماعية أو دينية تحول دون مساهمة المرأة فى العمل الأهلى . وذكرت نشيطة أخرى أن المرأة لها حق عضوية مجلس الإدارة فى أى جمعية وأن اللجوء إلى الإسلام للحيلولة دون ذلك غير صحيح . وأن هذا يعتبر إهداراً حيث أن طاقة المرأة لا حدود لها . وفى هذا الصدد أكدت إحدى النشيطات على أن المرأة أقدر من الرجل على التعرف على الأسر والاحتكاك بكل أفرادها ، وأن المرأة بطبيعتها فياضة وقادرة على العطاء .

ونلاحظ على هذه التعبيرات نبرة الحماس للدور الاجتماعى للمرأة خارج المنزل . وهذا قد يكون منطقياً حيث أن هؤلاء النشيطات من القيادات التى مارست العمل العام لفترة طويلة . ولكن غير المنطقى ألا يترجم هذا الحماس إلى نشاط فعلى تمارسه الجمعية (النشيطات فى مراكز مؤثرة بالجمعيات) يوجه لمساعدة النساء فى التغلب على المعوقات التى تحول بينهن وممارسة دور فعال خارج المنزل . ويبدو من حديث النشيطات أنهن يعولن فى انطلاق المرأة إلى أدوارها خارج المنزل على طاقة النساء أنفسهن وحسن إدارتهن لوقتهن ونفس الشيء ينطبق على تعبیر النشيطات عن رغبتهن فى مساعدة النساء أو مواجهة تخلف المرأة المسلمة كدوافع وراء انضمامهن (أو تأسيسهن) للجمعية ، فى ذات الوقت الذى لم تمارس فيه الجمعية نشاطاً يستهدف تغيير أوضاع تخلف المرأة فى المجتمع . كما نلاحظ أيضاً إطلاع النشيطات على الحوار الدائر حول الدور الاجتماعى للمرأة وانحيازهن مع فريق من المتحاورين ، ولكنهن لم يذكرن كيف ترجم هذا الانحياز إلى موقف واضح أو مؤثر فى هذا الحوار .

ونجد تشابه فى مضمون نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية النسائية اليوم ومثيله فى الماضى كما يتضح من النموذج الذى قدمنا له فى النبذة التاريخية . وخاصة فيما يتعلق بعدم إثارة مطالب نسائية خاصة أو طرح القضايا النسائية بشكل مباشر والانخراط فى أنشطة اجتماعية وخيرية مختلفة قد تتشابه مع نشاط غيرها من الجمعيات .

قائمة بالمراجع

- إبراهيم ، محمد زكى وعلى على المنصوري (١٩٧٨) ، ورقة مقدمة من جمعية التربية الإسلامية وجمعية العشيرة المحمدية إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية في رمضان ١٣٧١ - مارس ١٩٥٢ ، في محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- أبو شقة ، أحمد عبد الحليم (١٩٩٥) ، "تحرير المرأة في عصر الرسالة ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيح البخاري ومسلم ، الجزء الأول ، معالم شخصية المرأة المسلمة ، الكويت ، دار القلم .
- أبو شقة ، أحمد عبد الحليم (١٩٩٥) ، "تحرير المرأة في عصر الرسالة ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيح البخاري ومسلم ، الجزء الثاني ، مشاركة المرأة المسلمة في الحياة الاجتماعية ، الكويت ، دار القلم .
- الإخوان المسلمون (١٩٩٤) ، "المرأة المسلمة في المجتمع المسلم . الشورى وتعدد الأحزاب" ، المركز الإسلامى للدراسات والبحوث ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .
- الباز ، شهيدة (وأخريات) ١٩٩٥ ، المرأة في المنظمات الأهلية في مصر ، ورقة مقدمة للجنة المنظمات الأهلية للإعداد لمؤتمر المرأة العالمي .
- الباز ، شهيدة (١٩٩٧) ، "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين : محددات الواقع وآفاق المستقبل" ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية .
- البنا ، جمال (١٩٩٨) ، "المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء" ، القاهرة ، دار الفكر الإسلامى .
- البنا ، حسن (د.ت) ، "المرأة لمسلمة وواجباتها" ، القاهرة ، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع .
- الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية (١٩٩٨) "تداء" ، القاهرة .
- حامد ، محمد عبد الحليم (د.ت) ، "طريق الأخت المسلمة" ، ج ٣ ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .

- حسين ، محمد الخضر (١٩٧٨) ، "موقف الشريعة الإسلامية من المرأة " ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية في رمضان ١٣٧١ - مارس ١٩٥٢ ، في محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- خميس ، محمد عطية (١٩٧٨) ، " الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في مصر في اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة " ، القاهرة ، دار الأنصار .
- خيال ، محمد عبد الحكم و محمود محمد الجوهري (١٩٩٣) ، "الأخوات المسلمات وبناء الأسرة القرآنية" ، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ .
- رمضان ، عبد العظيم (١٩٩٥) "جماعات التكفير في مصر - الأصول التاريخية والفكرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- زيادة ، مى (١٩٩٩) ، "باحثة البادية وعائشة التيمورية" كتاب الهلال ، القاهرة .
- سعيد ، مجدى على (١٩٩٠) "العمل الاجتماعى الإسلامى المؤسس - الجمعية الشرعية - فرع الهدى المركزى بحدائق حلوان كنموذج للبحث ، بحث غير منشور .
- السيد ، يوسف (١٩٩٨) ، المرأة وحقوقها فى منظور الإخوان المسلمين ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع .
- الشعراوى ، محمد متولى (د.ت) ، "مكانة المرأة فى الإسلام" ، الإسكندرية ، دار الندوة .
- الشعراوى ، محمد متولى (١٩٩٨) ، "المرأة فى القرآن" ، أخبار اليوم .
- طه ، ايناس (١٩٩٥) ، "مؤتمر المرأة فى بكين : الخصوصية والعالمية" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام .
- عاشور ، أحمد عيسى (١٩٧٨) ، "حقوق المرأة فى الإسلام" ، الورقة المقدمة من الجمعية الشرعية إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١ - مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- عبد الله ، أحمد (محرر) ١٩٩٨ ، "المرأة الطفل القانون - وقائع ورشة العمل المنعقدة فى إطسا فى نوفمبر ١٩٩٥ ، سلسلة ندوات الوعى القانونى (٣) اميدىست ، القاهرة .

- عمارة ، محمد (١٩٨٩) ، معالم المنهج الإسلامى : فلسفة التحرير الإسلامى للمرأة تتطلق من منهج الوسطية الجامعة ، الوفد ، ١٦ يونيو .
- العنانى ، محمد عبد الفتاح (١٩٧٨) ، "حكم الشريعة الإسلامية فى اشتراك المرأة فى الانتخاب للبرلمان" ، ورقة لجنة الفتوى بالأزهر المقدمة إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- غانم ، إبراهيم بيومى (١٩٩٢) ، "الفكر السياسى للإمام حسن البنا" ، سلسلة الدراسات الحضارية ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .
- الغزالي ، زينب (١٩٩٦) ، "من خواطر زينب الغزالي فى شئون الدين والحياة" ، القاهرة ، دار الاعتصام .
- الغزالي ، محمد (١٩٩٦) ، "قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة" ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٦ .
- القرضاوى ، يوسف (١٩٩٥) تقديم ، فى عبد الحليم أبو شقة ، "تحرير المرأة فى عصر الرسالة ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيح البخارى ومسلم" ، ج ١ معالم شخصية المرأة المسلمة ، الكويت ، دار القلم .
- قنديل ، أمانى (١٩٩٨) ، "العمل الأهلى والتغيير الاجتماعى ، منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- قنديل ، أمانى وسارة بن نفيسة (١٩٩٤) "الجمعيات الأهلية فى مصر" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
- مصطفى ، هالة (١٩٩٢) ، "الإسلام السياسى فى مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- مصطفى ، هالة (١٩٩٦) "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك" مركز المحروسة ، القاهرة .
- مورو ، محمد (د.ت) ، "مشاكل المرأة المسلمة فى الماضى والحاضر والمستقبل" ، الروضة للنشر والتوزيع .
- موسى ، محمد يوسف (١٩٧٨) ، "موقف الشريعة الغراء من حقوق المرأة" ورقة مقدمة من جبهة علماء الأزهر مقدمة إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١ - مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية

وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .

- نور الدين ، محمد حلمى (١٩٧٨) ، "خطر الحقوق المزعومة على كيان المجتمع" ، الورقة المقدمة من الإخوان المسلمين إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .

- الواعى ، توفيق يوسف (١٩٩٣) "النساء الداعيات" ، المنصورة ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٣ .

- يوسف ، حسين محمد (١٩٧٨) ، صلة الحركات النسائية بالاستعمار ، ورقة مقدمة من جمعية شباب سيدنا محمد إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢ ، فى أحمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .

دوريات :

- الحصري ، إفراج (١٩٩٩) ، لقاء تلفزيونى فى قناة اقرأ الفضائية فى ١٠/٤/١٩٩٩ - برنامج مواجهات ، أجرى الحوار الأستاذ محمد مبارك .
- العربى ، كاميليا (١٩٩٢) ، حوار أجراه موسى حال ، مجلة النور ١١/٤/١٩٩٢ .
- الغزالى ، زينب ، (١٩٩٣) حوار مع زينب الغزالى ، أجرت الحوار هالة حرب ، مجلة النور ٤/٤/١٩٩٢ .
- القرضاوى ، يوسف (١٩٩٩) ، حوار تلفزيونى فى قناة أبو ظبى الفضائية فى برنامج ١٩٩٩/٩/٥ .
- المختار الإسلامى ، ١٠/١/١٩٩٠ .
- النور ، ١٩٩٠/٧/٤ .

تقارير

- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة فرغ المطرية - كتيب تعريفى .
- لجنة الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل - تقرير عن النشاط فى ١٩٩٥ .
- إدارة الشؤون الاجتماعية "الأهداف ومبادئ العمل والأنشطة الرئيسية" تقرير ١٩٩٨ .

مراجع باللغة الإنجليزية

- IBRAHIM, Saad eddin (1987), Egypt's Islamic Militants" in Arab Society: Social Science Perspectives, Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim
- SHUKRALLAH, Hala (1994), "The Impact of the Islamic Movement in Egypt", Feminist Review .
- COOKE, Miriam, "Ayyam min Hayati : The Prison Memoirs of Muslim Sister, Journal of Arabic" Literature. XXVVI pp 147-164.

جدول رقم (١)
النساء في الجمعيات الأهلية الإسلامية
عينة دراسة مركز البحوث العربية

المحافظة		الأعضاء		مجلس الإدارة		حضور آخر اجتماع		عاملون بأجر		متطوعون	
جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء
٧٠٦٦	٣.٣	٩٢	صفر	١٠٢٥	١.٦	٢٥٩٦	١٥,٨	٢٦٨	٥,٢		
١٨٣٧	١,٣	٧٧	١,٣	٥٢٥	١,٠	١٥٧	٥٢,٢	٢٣٣	١٢,٩		
٩٣٨	٠,٦	٦٣	١,٦	٣١٠	٠,٣	٥٩	٤٤,١	٦٦	٣,٠		
٩٨٤١	٢,٦	٢٣٢	٠,٩	١٨٦٠	١,٢	٢٨١٢	١٨,٤	٥٦٧	٨,١		

جدول رقم (٢)
دراسة عن أربع جمعيات إسلامية نسائية

بيسان	١	٢	٢	٤
مصادر التمويل				
اشتراكات	٤,٣	٠,٣	٠,٢	
تبرعات	٣٤,٤٢	١٠,١	١,٥	
إيرادات أنشطة	٢٠,٣٠	٧٩,١	٨٢,٩	
زكاة	٤١,٠	—	—	
إعانة حكومية	—	٨,٤	١٥,٤	
حجم العضوية	٦٢	١١٦	١٢٨	٤٠
عضوية الذكور	—	٨	—	٣
حضور آخر اجتماع	١٧	٢٨	٣٦	٧
مجلس الإدارة إناث	٩	٣	٥	٤
ذكور		١	٣	٣
العاملون إناث	٣	١٠	٧٧	غير مبين
		٢	١١	

الفصل الخامس

قراءة تحليلية لواقع عينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية

د. عماد صيام

- عينة الدراسة الميدانية .
- أدوات البحث .
- الجمعيات الأهلية الإسلامية المشاركة والديمقراطية الداخلية
- الجمعيات الأهلية الإسلامية والتمويل المتجدد .
- المرأة والجمعيات الأهلية الإسلامية بين التوظيف المقيد والمشاركة فى صنع القرار.
- الجمعيات الأهلية الإسلامية وبناء النفوذ الفكرى والثقافى للحركة الإسلامية .

عينة الدراسة الميدانية :

تعد محاولة الدراسة الميدانية لعينة ممثلة من الجمعيات الإسلامية "طبقا للتعريف الوارد في الدراسة النظرية" ، خطوة نحو الاقتراب من فحص نتائج واستخلاصات الدراسة النظرية ومحاولة تعميقها .

إلا أن الصعوبات الموضوعية التي تتعلق بمثل هذا النوع من الدراسات الميدانية^(١) أثرت بدرجة كبيرة على حجم وأسلوب اختيار العينة حيث أدت هذه الصعوبات إلى عدم القدرة على اختيار عينة ممثلة موزعة على المحافظات الرئيسية التي تتواجد بها الجمعيات الإسلامية كما أنها لم تسمح باختيار عينة كبيرة الحجم ، وفي محاولة للاقتراب من هذه الهيئات تم :

١- اختيار عدد محدود من الجمعيات ٢٧ جمعية .

٢- اختيار عدد من الجمعيات من محافظتي القاهرة / المنيا لتمثيل المحافظات التي تتواجد بها الجمعيات الإسلامية بكثافة ، وعدد من الجمعيات بمحافظة دمياط، تمثل المحافظات الأخرى التي يقل فيها تواجد الجمعيات الأهلية الإسلامية^(٢) وينخفض فيها حجم ونفوذ حركة الإسلام السياسى بشكل عام^(٣) .

وكان توزيع الجمعيات الإسلامية في العينة كالتالى :

المحافظة	عدد الجمعيات
القاهرة	١٠
المنيا	٩
دمياط	٨

(١) تعود هذه الصعوبات للميدانية بالأساس إلى :

(أ) التعقيدات والصعوبات البيروقراطية التي تواجه محاولة الحصول على الموافقات الحكومية اللازمة لعمل مثل هذا النوع من الدراسات ، والتي تصبح أشد تعقيدا إذا كان البحث مقدما من جهة غير حكومية .

(ب) المناخ الأمنى القاسى الذى يحول دون إقدام قيادات هذه الجمعيات على تقديم معلومات حقيقية عن أنشطة وعلاقات ومصادر تمويل هذه الجمعيات خشية مخاطر الملاحقة الأمنية .

(٢) ضمن المحافظات الرئيسية التي تتواجد بها الجمعيات الإسلامية تحظى القاهرة بالمرتبة الأولى ١٤% من إجمالى الجمعيات الإسلامية ، والمنيا المرتبة الأخيرة بنسبة ٥,٨% من إجمالى الجمعيات الإسلامية أما دمياط فتوجد بها ٧,٠% من إجمالى الجمعيات الإسلامية.

(٣) لعب وجود صلات مباشرة مع عدد من الجمعيات في المنيا/ القاهرة/ دمياط دورا حاسما في الحصول على بيانات من هذه الجمعيات .

١. قائمة الجمعيات بعينة الدراسة الميدانية

القاهرة

- ١- الجمعية للشرعية - بالمطرية .
- ٢- جمعية شريف الإسلامية - بالساحل .
- ٣- جمعية الوعي الإسلامية - بالساحل .
- ٤- جمعية عباد الرحمن - بمدينة نصر .
- ٥- جمعية الإخلاص الإسلامية - بالشرابية .
- ٦- جمعية النصر الإسلامية - بالخلفاوى .
- ٧- جمعية دار الأرقم - بمدينة نصر .
- ٨- جمعية ذات النطاقين - بمدينة نصر .
- ٩- جمعية الشبان المسلمين - رمسيس .
- ١٠- جمعية عمر بن عبد العزيز - بمدينة نصر .

المنيا

- ١- جمعية على بن أبى طالب - بنى مزار .
- ٢- الجمعية الخيرية الإسلامية - دير مواس .
- ٣- جمعية الشبان المسلمين - مدينة المنيا .
- ٤- جمعية الإيمان والعلم الإسلامية - سمالوط .
- ٥- جمعية الهدى الإسلامية - مدينة المنيا .
- ٦- الجمعية الخيرية الإسلامية - بنى مهدى .
- ٧- جمعية البر والتقوى الإسلامية - البرجاية .
- ٨- الجمعية الإسلامية للإصلاح والتوجيه - مدينة المنيا .
- ٩- جمعية السلام الإسلامية - ملوى .

دمياط

- ١- جمعية مسجد الشيخ عمرو للخدمات الدينية والاجتماعية .
- ٢- جمعية دعوة الحق الإسلامية .
- ٣- جمعية أنصار السنة المحمدية .

- ٤- جمعية كفالة اليتيم والتنمية .
- ٥- جمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج والعمرة بحى الناصرية .
- ٦- جمعية تحفيظ القرآن الكريم وتيسير شئون الحج والعمرة بقسم رابع .
- ٧- جمعية الشبان المسلمين .
- ٨- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة بكفر الغاب .
- وتمثل الجمعيات الواردة فى العينة الميدانية تقريبا كافة التصنيفات الواردة فى تحديد الجمعيات الإسلامية ، وكان توزيعها كالتالى :

النوع المحافظة	إسلامية	تراثية	حج	شرعية	مساجد	شبان	أنصار	تحفيظ	جملة
القاهرة	٤	٤	-	١	-	١	-	-	١٠
المنيا	٧	١	-	-	-	١	-	-	٩
دمياط	١	١	١	١	١	١	١	١	٨
إجمالى	١٢	٦	١	٢	١	٣	١	١	٢٧

والجمعيات الممثلة فى العينة منها ما هو جمعية مركزية (لها أفرع أخرى فى عدد من المحافظات) مثال ذلك :

- جمعية الشبان المسلمين وتمثل فى العينة بـ ٣ أفرع فى المحافظات الثلاث .
- جمعية أنصار السنة ، وتمثل فى العينة بفرع واحد .
- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة وتمثل بفرعين أما باقى الجمعيات وعددها ٢٣ جمعية فهى تعمل فقط على نطاق الحى/ القرية/ أو المدينة التى أشهرت بها .

أدوات البحث

نظراً للعديد من الاعتبارات الموضوعية الخاصة بموضوع البحث والحساسيات التى قد تحول فى كثير من الأحيان دون الحصول على إجابات واضحة وحاسمة تكشف عن القضايا الرئيسية التى تهتم بها الدراسة ، وأدت لصغر حجم العينة واستخدام الصلات الشخصية والمباشرة ، التى توفرت بالفعل لفريق البحث مع عدد من الجمعيات تم تصميم أدوات تعتمد فى الحصول على أكبر قدر من دقة المعلومات على التالى :

١- الأسئلة التي توجد إجابات مسجلة لها في الوثائق الرسمية لجمعيات العينة والمعروفة أصلاً للجهة الإدارية (نموذج البيانات الأساسية الخاصة بالشهر/ بيانات أعضاء مجلس الإدارة/ أغراض الجمعية الأساسية/ الأنشطة المسجلة رسمياً في سجلات الجمعية/ بيانات آخر جمعية عمومية/ الميزانيات/ حركة العضوية ... الخ) وهي البيانات التي حاولنا الحصول عليها مباشرة من السجلات والدفاتر الرسمية لهذه الهيئات أو مطبوعاتها .

وهي الأسئلة التي ورد معظمها في دليل الملاحظة والدراسة المتعمقة لجمعية أهلية إسلامية .

وبجانب هذه الأسئلة المباشرة تطلب الأمر قيام الباحث في نفس الاستمارة بتسجيل الملاحظات الميدانية التي ترتبط بموضوع البحث مثل :

موقع المسجد من الجمعية/ أو الشعارات ومجالات الحائط الدينية/ مظهر الأعضاء والنشاط في الجمعية/ العلاقة بين الذكور والإناث داخل الجمعية من حيث مستوى الاختلاط أو الفصل/ مستوى مشاركة النساء في أنشطة الجمعية ... الخ .

وكانت الأداة الثانية لجمع مادة البحث هي دليل المقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية الذي اهتم بالتعرف على رأى بعض النخب النشطة في هذه المؤسسات من خلال الحوار المباشر، والذي تم تسجيل نقاطه الرئيسية في وجود المبحوث .

وكانت أسئلة الدليل تركز على مجموعة من القضايا الأساسية هي :

- ١- الدوافع وراء المشاركة في أنشطة الجمعية أو الانضمام إليها .
- ٢- مستوى ونوعية التأثير الذي تمارسه الجمعية في المجتمع المحلي .
- ٣- العلاقة مع المنظمات والهيئات الأخرى الموجودة في المجتمع (هيئات حكومية/ أحزاب/ منظمات غير حكومية) .
- ٤- الموقف من مشاركة المرأة في العمل الأهلي .
- ٥- طبيعة دور الجمعيات في المجتمع ومستوى التمايز عن دور الدولة .

ورغم تقسيم هذه القضايا الأساسية على العديد من الأسئلة الفرعية (حوالي ٢٠ سؤال) إلا أنه في العديد منها ولإدراك من تمت مقابلتهم لطبيعة الضغوط التي تتعرض لها مؤسساتهم جاءت إجاباتهم عامة وغير ذات دلالة ، بل إنها كانت في أحيان كثيرة ورغم

بعد المسافات واختلاف الباحثين الميدانيين، كانت واحدة تقريبا وهو ما يعكس توجس واضح من الحوار حول بعض القضايا مثال ذلك العلاقة مع الأحزاب السياسية ، حيث كانت الإجابة المعتادة لمعظم أفراد عينة البحث هي أن الجمعيات تعمل في العمل الأهلي وبعيدة عن العمل السياسى ، وكان عينة البحث تريد أن تسجل موقف أو ترسل رسالة لجهة ما .

أيضا السؤال الخاص بمستقبل مصر كما يراه المبحوث ، حيث جاءت الإجابات عامة وواحدة مثل "تتمنى الخير والتقدم" ، وبعد أفراد عينة البحث تماما عن تحديد الإطار السياسى أو المرجعى لهذا التقدم أو شروطه ، والتي سبق وأن أوضحوها بشكل غير مباشر عند الحديث عن دوافعهم للنشاط فى المنظمات الأهلية التى ينتمون إليها ، لهذا تم التجاوز عن إجابات بعض الأسئلة التى رفض المبحوثون بشكل غير مباشر الإجابة عليها ، وإعتمد على استخلاص مواقفهم الحقيقية من خلال الإجابات على الأسئلة غير المباشرة أو مقارنة إجاباتهم بواقع الحال فى الجمعيات التى ينشطون بها للتأكد من مصداقية هذه الآراء ، أو الكشف عن مزيد من جوانبها كما سيأتى فى قراءة البيانات الواردة من هذه الجمعيات .

الجمعيات الأهلية الإسلامية المشاركة والديمقراطية الداخلية :

تشير البيانات والمعلومات الواردة فى :

★ دليل الملاحظة والدراسة المتعمقة لجمعية أهلية إسلامية .

★ دليل مقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية .

إلى عدم وجود تفاوت حقيقى فى أوضاع الجمعيات الأهلية الإسلامية مقارنة ببقاى الجمعيات الأهلية فى مصر ، بل كل منظمات المجتمع المدنى والمنظمات السياسية الموجودة فى المجتمع المصرى ، والتى تعاني من غياب أبنية وآلية ديمقراطية حقيقية توسع نطاق المشاركة الداخلية فى هذه المؤسسات فى مجال تحديد رؤيتها وأولويات أنشطتها ، والرقابة عليها من قبل أعضائها وهو ما حول هذه المنظمات فى النهاية إلى منظمات نخبوية ضيقة ومغلقة ، رغم اتساع العضوية فى بعض الأحيان (إلا أنها فى الحقيقة عضوية غير فاعلة وغير مشاركة) ، أو اتساع النشاط فى أحيان أخرى (فهو فى نهاية الأمر نشاط خدمى يقوم على تنفيذه محترفون أو عاملون بالأجر) ، وهو ما يهمل تماماً دور هذه المؤسسات فى ترسيخ قيم المشاركة والعمل الجماعى ، أو نهج وروح

العمل العام القائم على التطوع والبذل والمرتبطة بقضية أو هموم فئة اجتماعية محددة ،
مستهدف تحسين أوضاعها وحل مشكلاتها من خلال تطوير وعيها وتمليكها المعارف
والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بذلك بنفسها ، وعبر إشراكها الفعلى فى مجمل
الأنشطة والفاعليات التى تنفذها هذه المؤسسات ، من لحظة التخطيط وحتى التنفيذ
والتقييم ، وكان لغياب هذه الرؤية المؤسسة على تغيير الوعي عبر المشاركة الفعلية أثره
الواضح ليس فقط فى غياب الديمقراطية الداخلية بهذه المؤسسات ولكن عدم قدرتها على
إحداث قدر حقيقى من التغيير الديمقراطى بالمجتمعات التى تنشط بها ، حتى لو كان هذا
التغيير فى أدنى حدوده المتمثلة فى تغيير الاتجاهات القيمية لدى المرتبطين بهذه
الجمعيات ، وهو ما حول جمهورها فى النهاية إلى مجرد متلقى للخدمة ، والتى قد يجدها
فى المستقبل بمستوى أفضل وتكلفة أقل لدى هيئة أو جمعية أخرى .

وكون هذه الجمعيات مجرد مؤسسات نخبوية مغلقة سهلة الإدارة والتحكم والتوجيه ،
تسهل كثيراً من الأمور خاصة فى مجال التوظيف على دعم تيار سياسى محدد ، حيث لا
مجال هنا للتعددية أو الاختلافات طالما لا توجد إمكانية للمشاركة الحقيقية فى صنع القرار
داخل هذه المؤسسات .

وهناك العديد من المؤشرات التى تعكس نخبوية ، وأزمة غياب المشاركة
والديمقراطية داخل هذه الجمعيات ، مثال ذلك :

- ★ النمو الحقيقى فى العضوية الفاعلة والنشطة لهذه الجمعيات .
- ★ مستوى المشاركة فى حضور الجمعيات العمومية السنوية .
- ★ معدلات التغيير فى عضوية مجالس إدارات هذه الجمعيات .
- ★ التنوع (فى الأعمار / النوع / الوضع الاجتماعى) فى تركيبة مجلس الإدارة .
- ★ مستوى وحجم العمل التطوعى المشارك فى إدارة أنشطة الجمعية .
- ★ آلية إصدار القرارات والإدارة اليومية لهذه الجمعيات .

وتحليل المعلومات والبيانات الواردة من الجمعيات التى تدخل فى إطار عينة البحث
الميدانى سوف يسهم بلا شك فىلقاء مزيد من الضوء على أوضاع المشاركة
والديمقراطية الداخلية بهذه الجمعيات ، برصد هذه المؤشرات .

حيث يشير الجدول التالى الى النمو فى حجم عضوية الجمعيات الإسلامية التى تأتى
ضمن العينة ومستوى المشاركة فى حضور الجمعيات العمومية .

م	تاريخ التأسيس	العضوية المؤسدة	العضوية في ١٩٩٨	المدة الزمنية	المشاركون في آخر جمعية عمومية (١٩٩٨)	% للمشاركين
القاهرة						
١	١٩٦٦	١٢٢	١١٠	٣٢ سنة	٢٨	٢٥,٥
٢	١٩٦٧	٥٥	١٩٩٦	٣١ سنة	٢٢١	١١,١
٣	١٩٦٧	٦٩٥	٨٠٠	٣١ سنة	٢٠٢	٢٥,٣
٤	١٩٦٩	١٣	١١٠	٢٩ سنة	٢٣	٢٠,٩
٥	١٩٧٢	٥٥	٨٦	٢٦ سنة	١٦	١٨,٦
٦	١٩٧٣	٢٢	٢١٥	٢٥ سنة	٤٢	١٩,٥
٧	١٩٧٨	٣٢	١١١	٢٠ سنة	٢٣	٢٠,٧
٨	١٩٨٣	٦٥	١٨١١	١٥ سنة	٦٨	٣,٨
٩	١٩٩١	١٦	٣٢	٧ سنوات	١٦	٥٠
١٠	١٩٩١	٣٢	١١٨	٧ سنوات	٣٥	٢٩,٧
المنيا						
١	١٩٦٦	١٥٨	٢٠٦	٣٥ سنة	٨٦	٤١,٨
٢	١٩٧٤	*١١٦	١٦٠	٣ سنوات	٤٨	٣٠
٣	١٩٧٤	٤٣	١٦٢	٣ سنوات	٢٨	١٧,٣
٤	١٩٧٧	*٧٦	٩٨	٣ سنوات	٣٦	٣٦,٧
٥	١٩٨١	*٥٥	١٠٢	٣ سنوات	٢٨	٢٧,٥
٦	١٩٨٤	٢٨	٨٠	١٤ سنة	١٧	٢١,٣
٧	١٩٨٨	*٨٢	٦٥	٣ سنوات	١٦	٢٤,٦
٨	١٩٩٢	*٥٧	٦٢	٣ سنوات	١٨	٢٩
٩	١٩٩٣	٦٦	١٠٣	٥ سنوات	٣٣	٣٢,١
دمياط						
١	١٩٦٦	*١٠٠	٥٠٠	٣ سنوات	١٥٠	١٨,٨
٢	١٩٧٤	*٣٢٣	٢٦١	٣ سنوات	١٥٠	٥٧,٥
٣	١٩٧٧	٥٣	٣٤	٢١ سنوات	٢١	٦١,٨
٤	١٩٨٤	*٣٠٠	٤٥٠	٣ سنوات	٥٠	١١,١
٥	١٩٨٤	*٥٢	٤٠	٣ سنوات	٢٦	٦٥
٦	١٩٨٧	*٣٧	٣٢	٣ سنوات	١٧	٥٣,١
٧	١٩٨٧	*٨٣	٩٠	٣ سنوات	١٩	٢١,١
٨	١٩٨٩	٣٤٠	٣٤٠	٩ سنوات	٩٢	٢١,٤

* جمعيات توفر فقط حجم العضوية بها عام ١٩٩٥ .

ورغم وجود تفاوت في حجم عضوية جمعيات العينة، كما يشير الجدول السابق إلا أن هناك قدر من الاستخلاصات العامة التي تدور حول مستوى المشاركة وجاهيرية هذه الجمعيات .

أولاً : وجود تآكل في عضوية بعض الجمعيات واتجاه أعداد عضويتها للانخفاض كما في :

- ★ جمعية الإخلاص الإسلامية بالشرابية - القاهرة .
 - ★ الجمعية الخيرية الإسلامية ببنى مهدى - المنيا .
 - ★ جمعية انصار السنة المحمدية - دمياط .
 - ★ جمعية تحفيظ القرآن وتيسير شئون الحج - دمياط .
 - ★ جمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج - دمياط .
 - ★ الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة - دمياط .
- وهي الجمعيات التي تشكل نسبة ٢١,٤% من إجمالي جمعيات العينة

ثانياً : باقى جمعيات العينة تشهد نمواً محدوداً وضئيلاً للغاية فى حجم عضويتها، خاصة إذا تم النظر للزيادة فى حجم العضوية فى ضوء الاعتبارات التالية :

- ★ اتساع المدى الزمنى بين تاريخ التأسيس وبالتالي حجم العضوية المؤسسة ، وبين حجم العضوية فى عام ١٩٩٨ ، والذي يصل فى بعض الأحيان إلى ٣٢ عام .
- ★ الارتفاع فى عضوية عدد من الجمعيات يأتى كشرط للحصول على الخدمات التى تقدمها ، وهو ما لا يعكس ارتباطاً حقيقياً بنشاط الجمعية وأهدافها نموذج لهذا .
- جمعية الشبان المسلمين التى توفر إمكانيات النشاط الرياضى لأعضائها فقط (٨٠٠ عضو عام ٩٨ فى القاهرة ، ٥٠٠ عضو عام ٩٨ فى دمياط) .
- جمعية النصر الإسلامية التى تنظم رحلات الحج والعمرة وتشترط العضوية بها للاستفادة من هذه الرحلات (١٨١١ عضو فى عام ٩٨) .

★ ارتباط الارتفاع فى عضوية عدد من الجمعيات بأعداد المشاركين فى التبرعات لمشروعات محددة (مثل كفالة اليتيم ، تيسير الزواج على الفقيرات ، بناء المساجد) وهى الأعداد التى تسجل أعداد المتبرعين ، وإن كانت لا تعكس عضوية فاعلة ومشاركة ونشطة بالجمعية ، نموذج لهذا :

- جمعية كفالة اليتيم والتنمية - دمياط (٤٣٠ عضو فى عام ٩٨) .

- جمعية دعوة الحق الإسلامية - دمياط (٤٥٠ عضو فى عام ٩٨) .

★ يعكس الارتفاع فى أعداد عضوية بعض الجمعيات ازدياد أعداد أفرعها خاصة إذا كانت جمعية مركزية ، وهى الأفرع التى قد لا يتجاوز نشاطها فى أحيان كثيرة بناء مسجد يقوم مجلس إدارة الجمعية (الفرع) على إدارته بأفراد معظمهم فى غالب الأحيان من المسنين نموذج لهذا :

- العديد من أفرع الجمعية الشرعية .

ثالثاً : بصرف النظر عن النمو المحدود فى عضوية جمعيات العينة سوف نجد أيضاً أن إجمالى حجم عضويتها فى الغالب الأعم لا يتجاوز بضع عشرات ، خاصة إذا استثيت الجمعيات التى تضيف الى عضويتها من يتلقى خدماتها مثل جمعيات الحج والعمرة ، وهو مؤشر واضح على حجم جماهيرية هذه الجمعيات وقدرتها المحدودة على اكتساب عضوية جديدة حيث يتراوح أعضاء جمعيات العينة التى تنمو عضويتها بين ٣٢ عضو فى الحد الأدنى و ٢١٥ فى الحد الأقصى .

رابعاً : إذا كان النمو فى أعداد عضوية الجمعية الأهلية يعتبر مؤشراً دالاً على قدرتها على اجتذاب عناصر ونشطاء جدد فمستوى المشاركة والحضور فى الجمعية العمومية (أعلى سلطة فى الجمعية بحكم القانون) ، يشير إلى مستوى فاعلية ومشاركة أعضاء الجمعية فى صنع توجهاتها وتحديد أولويات أنشطتها ، والرقابة على أعمالها ، ومن الجدول سنجد أن خمس جمعيات فقط بنسبة ١٧,٩ % هى التى تجاوز فيها الحضور فى الجمعية العمومية الأخيرة ١٩٩٨ نسبة ٥٠ % من إجمالى أعضاء الجمعية بحد أقصى ٦٥ % كما يلى :

- جمعية ذات النطاقين - القاهرة ٥٠ % .

- جمعية مسجد الشيخ عمرو - دمياط ٥٣,١ % .

- جمعية أنصار السنة - دمياط ٥٧,٥ % .

- جمعية تحفيظ القرآن - دمياط ٦١,٨ % .

- جمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج - دمياط ٦٥ % .

أما باقى الجمعيات ٨٢,١ % من حجم العينة فنسبة المشاركة فى حضور الجمعية العمومية تتراوح بين ٣,٨ % - ٤١,٨ % أى أقل من ٥٠ % من حجم العضوية ، ورغم محدودية المشاركة فى أعمال الجمعية العمومية إلا أن الأرقام الحقيقية أقل من ذلك كثيراً ،

نتيجة استخدام التوكيلات في حضور الجمعية العمومية لإكمال نصابها والذي يصل أحيانا إلى ٥٠ % من حجم المسجلين في كشوف حضور الجمعيات العمومية .

خامساً : يبقى هنا ملاحظة أخيرة تشير إليها بيانات الجدول السابق وهي أن نسب المشاركة المرتفعة في أعمال الجمعيات العمومية ترتبط غالبا بحجم عضوية محدود للغاية قد لا يتجاوز في معظم الأحيان ٤٠ عضو ، وبالتالي يصبح اجتماع ٢٠ فرداً فقط محققاً للنصاب القانوني لاجتماع الجمعية العمومية ، هذا النصاب الذي قد يصل في الحقيقة إلى ١٠ أفراد باستخدام التوكيلات ، وبالتالي لا يتجاوز الحضور الفعلي في الجمعيات العمومية أعضاء مجلس الإدارة في كثير من الأحيان .

سادساً : الاستخلاص الأساسي مما سبق يؤكد شكلية الجمعيات العمومية أهم مؤسسات المشاركة داخل الجمعيات الأهلية ، وبالتالي تتركز إدارتها وسياساتها في يد نخبة محدودة العدد هي التي تشكل مجالس إدارات هذه الجمعيات لعشرات السنين بدون تغيير وهو ما يشير إليه الجدول التالي الذي حاول تتبع المدى الزمني لتواجد بعض أعضاء مجلس الإدارة خاصة الذين يتحكمون بشكل فعلي في صنع القرار داخل هذه المؤسسات وهي مناصب :

- رئيس مجلس الإدارة .

- السكرتير العام .

- أمين الصندوق .

وذلك عبر التعرف على بداية تاريخ انضمامهم لعضوية مجلس الإدارة والتي تمتد حتى عام ١٩٩٨ بدون انقطاع يتم فيها أحيانا تبادل المواقع .

المدى الزمني للتمتع بعضوية مجلس الإدارة	التكرار	النسبة
١ - ٥ سنة	١٥	١٩,٢ %
٦ - ١٠ سنة	٢٦	٣٣,٣ %
١١ - ١٥ سنة	١٥	١٩,٢ %
١٦ - ٢٠ سنة	١٢	١٥,٤ %
٢١ - ٢٥ سنة	٨	١٠,٢ %
٢٦ - ٣٠ سنة	٢	٢,٧ %

ومن الجدول نجد أن ٣٧ (عضو مجلس إدارة بين رئيس/ سكرتير/ أمين صندوق) تمتعوا (وما زالوا) بعضوية مجلس الإدارة لفترة تتجاوز عشر سنوات بنسبة تصل إلى ٤٧,٧ % من إجمالي أصحاب المواقع الرئيسية في مجالس إدارات جمعيات العينة وترتفع هذه النسبة إلى ٨٠,٨ % إذا كانت الفترة تتجاوز خمس سنوات فقط .

من الهام أيضاً إدخال تاريخ التأسيس في الاعتبار عند حساب الفترة الزمنية التي انضم فيها هؤلاء الأفراد لعضوية مجلس الإدارة ، حيث سنجد أن نسبة كبيرة منهم تتمتع بعضوية مجلس الإدارة منذ تاريخ تأسيس الجمعية ، وهو ما يزيد من وضوح الصورة حول مدى ضيق النخب المسيطرة على هذه الجمعيات ، وتصلب شرايينها وعدم قدرتها على تجديد نماء قيادتها المسيطرة والمزمنة ، وهو ما يعكسه ضيق التنوع في تركيب مجالس إدارات هذه الجمعيات التي يغيب عن عضويتها بشكل أساسي النساء باستثناء جمعيتين ، والتي توجد سيدة واحدة في عضوية مجلس إدارة كل منهما ، وهو ما يعنى أن ٩٢,٦ % من الجمعيات في العينة مقصورة عضوية مجلس إدارتها على الرجال فقط ، أما الرجال أنفسهم أعضاء مجالس الإدارات فتقع أعمارهم بين ٣٥ سنة كحد أدنى وحتى ٧٨ سنة وبالتالي يغيب الشباب وهي الفئة الفاعلة والنشطة في المجتمع عن مؤسسات صنع القرار والإدارة اليومية للجمعيات الإسلامية .

سابعاً : يبقى المؤشر الأخير على مدى حيوية ومستوى المشاركة في أنشطة وإدارة هذه المؤسسات عبر التعرف على حجم العمل التطوعي داخل هذه المؤسسات ، والذي يشير الى نوعية من الأعضاء مهتمة برسالة الجمعية ودعم دورها والمشاركة في صنع هذا الدور .

للحائظة	المشاركون في آخر جمعية عمومية	العاملون بأجر		إجمالي	المتطوعون		إجمالي
		معين	منتدب*		عضو مجلس إدارة	عضو الجمعية	
القاهرة							
١	٢٢١	٢١٥٦	٢٨	٢١٨٤	١١	١٢٧	١٣٨
٢	٢٣	٣	٣	٦	٧	٣	١٠
٣	٤٢	١٣	٦	١٩	٧	٣	١٠
٤	١٦	—	—	—	٥	٢	٧
٥	٣٥	٣	١	٤	٥	١	٦
٦	١٦	—	—	—	٦	٢	٨

٨	٣	٥	١٢	٦	٦	٢٣	٧
١٥	—	١٥	٧٥	٦٠	١٥	٢٠٢	٨
٧	—	٧	١٨	٩	٩	٢٨	٩
١٥	١٠	٥	٢٢	١٦	٦	٦٨	١٠
٢٤٤	١٥١	٧٣	٢٣٤٠	١٢٩	٢٢١١	٦٧٤٠	إجمالي
المنيا							
٩	—	٩	٥١	٣٦	١٥	٨٦	١١
٥	—	٥	—	—	—	١٦	١٢
١٠	٣	٧	—	—	—	١٧	١٣
١١	—	١١	٦	٣	٣	٣٦	١٤
٧	—	٧	—	—	—	٢٨	١٥
٩	—	٩	—	—	—	٣٣	١٦
٩	—	٩	٢	٢	—	٤٨	١٧
٨	—	٨	—	—	—	١٨	١٨
٧	—	٧	—	—	—	٢٨	١٩
١٢٥	٣	٧٢	٥٩	٤١	١٨	٣١٠	إجمالي
دمياط							
١٠٠	٨٩	١١	١٨	٤	١٤	٩٢	٢٠
٩	—	٩	١٩	٣	١٦	١٥٠	٢١
٣٥	٢٠	١٥	٤٠	—	٤٠	١٥٠	٢٢
١٠	٣	٧	٣	١	٢	٢١	٢٣
٥٠	٤٠	١٠	٧١	—	٧١	٥٠	٢٤
٩	—	٩	١	—	١	٢٦	٢٥
١١	٤	٧	٥	—	٥	١٧	٢٦
٩	—	٩	—	—	—	١٩	٢٧
٢٣٣	١٥٦	٧٧	١٥٧	٨	١٤٩	٥٢٥	إجمالي
٥٣١	٣١٠	٢٢١	٢٥٤٦	١٦٨	٢٣٨٧	١٥٠٩	جملة

* عامل بأجر منتدب يقصد به هنا من تتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية كامل راتبه مقابل انتدابه للعمل بالجمعية ، وهي نسبة تصل في إجمالي العاملين بالأجر بجمعيات العينة إلى ٧ % ، وهي مؤشر على مدى توظيف المصالح الشخصية بين بعض مؤسسات الدولة وهذه الجمعيات والتي تخلق نوعا من الدعم والمصالح المتبادلة التي تؤدي في النهاية لتيسير الكثير من أنشطة هذه الجمعيات وتخفيف تدخل الجهة الإدارية ، حيث يوجد العمل بالانتداب في ٥١,٩ % من جمعيات العينة .

من جدول بيان مدى اعتماد الجمعيات على العمل المأجور أو التطوعي على مستوى العينة في المحافظات الثلاث سنجد :

★ ٩ جمعيات فقط بنسبة ٣٣,٣ % لا تعتمد على العمل المأجور بأي شكل في تنفيذ أنشطتها وتعتمد فقط على العمل التطوعي ، وهي نسبة محدودة جداً ، إذا اعتبرنا أن الأصل في هذه المؤسسات هي إدارة وتنفيذ أنشطتها من خلال العمل التطوعي .

وسنجد هنا ملاحظة جديرة بالانتباه وهي أن معظم هذه الجمعيات ٦ جمعيات أي ٦٦,٧ % من الجمعيات التي تعتمد على العمل التطوعي تتركز في محافظة المنيا وهو ربما ما قد يعود للمناخ الأمني السائد في تلك المحافظة التي تعتبر أحد أهم مراكز نشاط جماعات الإسلام السياسي المتبينة للعنف المسلح ، وهو ما فرض قيوداً أمنية شديدة على أنشطة هذه الجمعيات خاصة في مناطق التوتر ، وهو ما أدى لانحسار مواردها ، حيث تتميز جمعيات المنيا بفقر الموارد (أغناها لم تتجاوز مواردها في عام ٩٨ مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه في السنة) وبالتالي انخفاض قدرتها على التوظيف ، بجانب ما قد يؤدي إليه التشدد الأمني أيضاً من تراجع الراغبين في العمل حتى ولو بأجور منخفضة خشية وضعهم في دائرة الاشتباه أو تعرضهم للاحتكاك بالأمن الذي عرف بقسوته في أماكن التوتر تلك ، وأخيراً ما نلاحظه من اعتماد نسبة كبيرة من الجمعيات على العمل المأجور من خلال الانتداب من وزارة الشؤون الاجتماعية ، والتي تتحمل أجر الموظف المنتدب والمتفرغ للعمل بالجمعية ، وهي نسبة تصل كما يوضح الجدول إلى ٥١,٩ % من إجمالي جمعيات العينة وهو ما يعني إن الدولة ممثلة في وزارة الشؤون تدعم طاقم العمالة بهذه الجمعيات هذا الدعم الذي يمنع عن الجمعيات التي تسعى الدولة (وزارة الشؤون/ أجهزة الأمن) للتضييق على أنشطتها ، وهو ما يؤكد وجود ٤٦ % من إجمالي جمعيات العينة التي لا يوجد بها أي موظف منتدب للعمل بمحافظة المنيا فقط .

وإذا عدنا مرة أخرى لدلالات الأرقام الواردة في الجدول السابق سنجد أن أربع جمعيات من الجمعيات التي تعتمد على العمل التطوعي فقط أي ١٤,٨ % من إجمالي العينة تعتمد على عمل طوعي يشارك فيه أعضاء مجلس الإدارة ، وأعضاء من خارج المجلس ، وهي النسبة الحقيقية للجمعيات التي يتسع فيها نطاق المشاركة بدرجة أفضل نسبيا على مستوى العينة ، حيث أن مساهمة أعضاء من الجمعية بشكل طوعي في إدارتها وتنفيذ أنشطتها بمنحهم بالتأكيد فرصة أكبر في المشاركة في صنع توجهات الجمعية وتحديد أولوياتها .

وهناك دلالة واضحة عند المقارنة بين نسب العاملين بالأجر والمتطوعين في الجمعيات التي تلجأ للعمل المأجور ، والتي تصل نسبتها إلى ٦٦,٧ % من إجمالي جمعيات العينة ، حيث سنجد في معظمها تفوق أعداد العاملين بالأجر على أعداد المتطوعين ، بل سنجد أن معظم المتطوعين هم في الحقيقة أعضاء مجلس الإدارة (في ١٣ جمعية بنسبة ٤٨ % من العينة)، وهو ما تحول هذه الجمعيات في الواقع لمؤسسات تشغيل أو توظيف أعداد متفاوتة من الأشخاص ، وليس لمؤسسات تدريب على المشاركة في العمل العام ، فالموظف أو العامل لا يطلب منه في حقيقة الأمر إلا الانصياع لرئيسه في العمل ، وخضوعه لتوجيهاته ، وهي التوجيهات التي تصدر في حالتنا تلك عن النخبة الضيقة الممثلة في مجلس الإدارة .

يؤكد هذا محاولة رصد آلية صنع القرارات والسياسات الموجهة لأنشطة الجمعيات وأولوياتها حيث تشير النتائج إلى :

البيان	القاهرة	المنيا	دمياط	اجمالي
مجلس الإدارة هو المسئول فقط عن إصدار القرارات	٦	٤	٧	١٧
مجلس الإدارة مسئول عن إصدار القرارات يعاونه اللجان النوعية	—	٢	١	٣
مجلس الإدارة مسئول عن إصدار القرارات يعاونه مسئولو الإدارة اليومية	٢	٢	—	٤
مجلس الإدارة مسئول عن إصدار القرارات يعاونه اللجان النوعية ومسئولو الإدارة اليومية	٢	١	—	٣

وكما يشير الجدول فالسلطة الفعلية فى يد مجلس الإدارة فى كل الجمعيات على مستوى العينة ، وينفرد بها بشكل مطلق فى ١٧ جمعية بنسبة ٦٣ % من إجمالى جمعيات العينة

وإذا حاولنا التعرف على مركز النقل الفعلى داخل مجالس الإدارات برصد توزيع مسئوليات الإدارة اليومية لانشطة الجمعية ومن يقوم بها سنجد التالى :

البيان	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
الإدارة اليومية يشرف عليها وينفرد بها رئيس مجلس الإدارة	٤	١	٢	٧
الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه أحد أعضاء المجلس بالتناوب	١	٤	١	٦
الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه أحد أعضاء المجلس بالتناوب ومدير مسئول	٣	٢	٢	٧
الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه مدير مسئول	٢	—	١	٣
الإدارة اليومية يشرف عليها بالتناوب أعضاء مجلس الإدارة	—	٢	—	٢
الإدارة اليومية يشرف عليها بالتناوب أعضاء مجلس الإدارة مع مدير مسئول	—	—	٢	٢
	١٠	٩	٨	٢٧

ومن الجدول السابق سنجد أن ٢٣ جمعية بنسبة ٨٥,٢ % من العينة يشرف رئيس مجلس الإدارة على العمل اليومي ويصدر القرارات المطلوبة لتسييره ، ليس هذا فقط بل ينفرد تماما بهذه المسئولية فى ٧ جمعيات بنسبة ٢٦ % من جمعيات العينة ، وهى النسبة التى ترتفع إلى ٣٧ % إذا أضفنا الجمعيات التى يشرف على نشاطها اليومي رئيس مجلس الإدارة ويعاونه مدير مسئول ، والذي لا يتجاوز دوره حدود موظف وليس صانع قرار أو مشارك فيه فى الغالب ، والنتائج السابقة تعطى مؤشرات واضحة عن صاحب القرار الفعلى داخل هذه الجمعيات .

واستعراض ما سبق يشير إلى استخلاص رئيسى وهو أن الجمعيات الإسلامية فى العينة، هى جمعيات تعتمد فى معظمها على عضوية اسمية معظمها قليل الفاعلية والمشاركة ، يغلب اعتمادها على العمل المأجور فى تنفيذ أنشطتها ، الذى تسيطر على القائمين به روح الموظف

وليس المشارك في صنع القرار بداخلها، يمسك بالسلطة الفعلية فيها حلقة ضيقة تسيطر على الجمعية لسنوات طويلة لا تتجدد دماؤها (عضويتها) غالبا ، إلا لأسباب قهرية مثل الموت أو السفر لفترات طويلة خارج البلاد ، مركز الثقل الرئيسى داخل هذه الحلقة الضيقة لرئيس مجلس الإدارة الذى يظل فى الغالب محتلا لهذا الموقع لعدة دورات وبالتالي فهى جمعيات رغم اتساع نشاطها والخدمات التى تقدمها إلا أنها جمعيات نخبوية غير جماهيرية مما يسهل تماما إمكانيات التوجيه والسيطرة على سياساتها من خلال بضعة أشخاص لا يتجاوز أعدادهم أصابع اليد الواحدة ، وهى الإمكانيات التى تتسع فى حالة وجود أفرع (مساجد) لهذه الجمعيات والخاضعة لنفس المركز أو النخبة .

الجمعيات الأهلية الإسلامية ، التمويل المتجدد :

يعتبر توفير مصادر التمويل والدعم من أهم التحديات التى تقابل منظمات العمل الأهلى بشكل عام ، وتحدد قدرتها على تنفيذ أنشطتها ومدى اتساع نطاق نفوذها وتأثيرها وهو المجال الذى استطاعت الجمعيات الأهلية الإسلامية أن تحقق فيه نجاحا ملحوظا ، فى محاوله لرصد إيرادات جمعيات العينة ومصادر تمويلها من خلال الميزانيات الرسمية لعام ١٩٩٨ ، وجد أن إجمالى إيرادات هذه الجمعيات لعام واحد يصل إلى ٩٥٨٤٢٩٣ جنيهه مصرى أى ما يتجاوز تسع ملايين ونصف جنيهه مصرى ، وهو ما لا يدخل فيه قيمة الأصول الرأسمالية الثابتة من مباني/ أراضى/ ومقرات/ معدات وتجهيزات ... الخ ، وهو ما يعنى أن متوسط إيرادات الجمعية الواحدة يصل إلى ٣٥٣٩٧٣ جنيهه فى العام الواحد ، وهو ما يعنى أيضا أن هذه الجمعيات بدرجة أو بأخرى لا تعاني أى فقر فى الموارد (بالقياس لجمعيات أخرى) ، والتى تتعدد مصادرهما كما يشير الجدول التالى :

مصادر الإيرادات	القاهرة		المنيا		دمياط		إجمالى	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
اشتراكات	٢٦٩٨١	٠,٤	٢٩٤٤	٠,٦	٢٤٨٦٢	١,٧	٥٤٧٨٧	٠,٦
تبرعات	٣٠٩٨٥٥١	٤٠,٨	١٢٩٨٥٥	٢٤,٩	٩٠٥١٧٨	٦١,٣	٤١٣٣٥٨٤	٤٣,١
تصريح جمع مال	١١٧٨٤٠	١,٦	٢٥٦٧٠	٤٩	-	-	١٤٣٥١٠	١,٥
عائد أنشطة وممتلكات	٤١٢٦٤٢٩	٥٤,٤	٣٥٦٤٦١	٦٨,٤	٤٨٠٥٨٥	٣٢,٦	٤٩٦٣٤٧٥	٥١,٨
إعانات حكومية	١٨٢٩٣٧	٢,٤	٦٠٠٠	١,٢	١٨٠٠٠	١,٢	٢٠٦٩٣٧	٠,٢,٢
إعانات من هيئات أخرى	٣٩٠٠٠	٠,٤	-	-	٤٦٠٠٠	٣,٢	٨٢٠٠٠	٠,٨
إجمالى	٧٥٨٨٧٣٨	١٠٠	٥٢٠٩٣٠	١٠٠	١٤٧٤٦٢٥	١٠٠	٩٥٨٤٢٩٣	١٠٠

ومن الجدول نستنتج :

أولاً : تعدد مصادر تمويل الجمعيات الأهلية الإسلامية والتي تصل إلى ٦ مصادر أساسية .

ثانياً : الجزء الأساسي من الاحتياجات التمويلية للجمعيات الإسلامية يأتي من مصادر لا تؤثر على استقلاليتها أو تحد من قدرتها على تنفيذ أنشطة محددة ، وهو ما يحدث غالباً إذا اعتمدت على مصادر تمويل حكومية ، وهي المصادر التي لا تشكل في حالتنا تلك إلا ٠,٢ ٪ من حجم إيرادات هذه الجمعيات ، وهي نسبة لا تؤثر كثيراً على الهياكل التمويلية لهذه المؤسسات .

ثالثاً : الجزء الأكبر من موارد هذه الجمعيات (اشتراكات/ تبرعات/ تصاريح جمع المال/ عائدات أنشطة وممتلكات) والذي يصل إلى ٩٧ ٪ تتميز بأنها .

١- دائمة ومتجددة .

٢- تعتمد في تعبئتها على توظيف البعد الديني بشكل أساسي (صدقات/ زكاوات/ كفالة يتيم/ إسهام في رعاية مساجد وإقامتها/ تيسير إقامة الفرائض كالحج) وهو ما يمثل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل ٩٦,٣ ٪ من إجمالي جمعيات العينة .

٣- الجزء الأكبر منها يعتمد على مشروعات ذات طابع اقتصادي خدمي (في مجال التعليم/ الخدمات الدينية/ الخدمات الصحية) والتي توفر وحدها ٥١,٨ ٪ من إجمالي إيرادات هذه الجمعيات وتشكل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل ٩٦,٣ ٪ من إجمالي جمعيات العينة وهي تحقق حزمة من الأهداف في ذات اللحظة .

(أ) تقديم خدمة قليلة التكلفة لقطاعات واسعة من السكان من الفئات الفقيرة والمهمشة لا تتوفر لهم في الغالب وتقدم في إطار يؤكد الانطباع لديهم بقدرة التيار الإسلامي على أن يكون البديل الذي يراعى مصالحهم كأحد آليات بناء النفوذ السياسي .

(ب) هذه المشروعات تخلق فرص عمل لأعداد ليست قليلة من الأنصار والمؤيدين الذين يضمن تشغيلهم استمرار ولاءهم ، نجد على سبيل المثال أن جمعيات العينة توفر ٢٣٧٨ فرصة عمل بالأجر .

(ج) هذه المشروعات تحقق عائداً اقتصادياً كبيراً يتيح للجمعيات الإسلامية فرصة تنفيذ مزيد من الأنشطة وتوسيع نطاق الخدمات التي تكسبها مزيداً من النفوذ والأنصار .

رابعاً : أما الجمعيات التى يعد الدعم الحكومى أحد مصادر مواردها وليس المصدر الوحيد أو الأساسى فلا يتجاوز نسبتها ٢٦ % من إجمالى جمعيات العينة وهو ما يشير إلى حجم السيطرة والتدخل الفعلى الذى يمكن أن يشكله الدعم المالى الحكومى الموجه لهذه الجمعيات والذى يعد مصدراً ثانوياً (٢.٢ % من إجمالى تمويلاتها عام ٩٨) يمكن الاستغناء عنه، فهو لا يشكل فى أكبر حالات الدعم الحكومى المقدمة للجمعية (نموذج الجمعية الشرعية) أكثر من ٣ % من إجمالى مواردها الأخرى فى عام ١٩٩٨ .

خامساً : هناك هيئات أخرى تقدم دعماً للجمعيات قد يتوقف على مدى الصلة أو العلاقة وتشمل هذه الهيئات (الجمعية المركزية التى تتبع لها الجمعية إذا كانت فرعاً، البنوك وهيئات أخرى لم يرد توضيح بخصوصها إلا أن هذا الدعم لا يتجاوز أيضاً ٠,٨ % من إجمالى موارد هذه الهيئات .

سادساً : بمتابعة أشكال الدعم المقدم خاصة فى مجال التبرعات سنجد درجة كبيرة من التنوع بين تبرع نقدي ، وعيني قد يشمل مأكولات/ ذبائح/ ملابس/ أكفان ... وهو ما يشير إلى درجة عالية من المرونة لدى هذه الهيئات ، وقدره واضحة على تعبئة الموارد .

سابعاً : ملاحظة أخيرة بخصوص النقل النسبى لمصادر التمويل سنجد أنه فى القاهرة والمنيا تعتمد الجمعيات بشكل أساسى على عائدات الأنشطة والممتلكات ، على عكس دمياط حيث تأتى التبرعات فى المركز الأول ، وربما يعود هذا بتقديرنا إلى رسوخ قوة نشاط حركة الإسلام السياسى فى المحافظتين هذا الرسوخ الذى أكسب نشاط الحركة الإسلامية بشكل عام قدراً من الخبرات والقدرات تمكنهم من تجاوز واقع التعبئة الدينية والسياسية ، إلى توظيف نتائجها فى أبنية مؤسسية لها طابع الاستقرار والاستمرارية والقدرة على إحداث التراكم فى اتجاه تغيير موازين القوى .

والخلاصة أن الجمعيات الإسلامية بالعينة استطاعت التغلب على مشكلة محدودية الموارد ، حيث تتمتع بتنوع واضح فى مصادر الموارد ، واستقلاليتها عن الدولة ، وهى موارد دائمة ومتجددة يعتمد فى تعبئة معظمها على البعد الدينى ، وكفاءة الإدارة الاقتصادية .

المرأة والجمعيات الأهلية الإسلامية بين التوظيف المقيد والمشاركة فى صنع القرار :

نجد أن مستوى مشاركة المرأة فى العمل الأهلى ما زال يعانى من الانحسار الشديد نتيجة سيادة الأنماط الثقافية المحافظة التى ما زالت تميز بين الرجل والمرأة ، وهو ما

سنجده أيضا فى الجمعيات الإسلامية التى تتميز هنا بمحاولة إيجاد غطاء أيديولوجى يبرر هذه القيود حيث يصبح مستوى ونوعية ومجالات مشاركة المرأة فى العمل الطوعى والعام من خلال الجمعيات الأهلية الإسلامية تتحدد برؤية الفكر الدينى لدور المرأة بشكل عام ، وحدود علاقاتها سواء داخل الأسرة أو خارجها وعلاقتها بالرجل على نحو أكثر خصوصية .

حيث ما زالت كل تيارات حركة الإسلام السياسى (رغم الاختلاف النسبى) تتبنى رؤية محافظة وتقليدية تميز بين الرجل والمرأة فى الأدوار الاجتماعية وتجعل القوامة للرجل ، ولا تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها .

فما زال الإطار العام لرؤى جماعات الإسلام السياسى يقف عند اعتبار المنزل هو المجال الطبيعى والأساسى لنشاط المرأة ، هذا النشاط الذى يدور حول إرضاء الزوج وتهئية المناخ لرعاية الأسرة ، وتربية الأبناء على القيم الإسلامية وفى حدود هذا الدور يجب أن تدور أيضا كل المعارف والخبرات والمهارات التى تلقن للمرأة أو تكتسبها ، لتعظم من قدرتها على القيام به ، وحتى عند اضطرارها للخروج للعمل ، فإن مجالات العمل المسموح بها تدور بشكل مباشر وغير مباشر حول تدعيم هذا الدور النسوى ، وفى مناخ لا يجب أن يخل بالضوابط والشروط الإسلامية (كما تراها هذه التيارات) ، وإلا كان الإخلال بها نوعا من الإباحية والخروج عن صحيح الدين ، وهى الشروط التى تدور فى الغالب حول :

★ الفصل بين الجنسين فى مجالات العمل .

★ الالتزام بالزى الإسلامى (الحجاب) فى الحد الأدنى وصولا لارتداء النقاب .

★ العمل فى مجالات تهتم بالأطفال والنساء فقط ، وهى مجالات العمل التى تناسب طبيعة المرأة .

وعلى الرغم من حاجة الحركة الإسلامية لتجيش كل قواها (رجال ونساء) لدعم عمليات بناء نفوذها الفكرى والسياسى ، إلا أن هذه الرؤية المحافظة لدور المرأة انعكست بشكل مباشر على مستوى ونوعية إسهام المرأة ومشاركتها فى بناء هذه الحركة ، وأدت لتدنى مستوى مشاركتها ، وهو ما يبدو واضحا بدرجة كبيرة عند الاقتراب من متابعة أوضاع مساهمة ومشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية الإسلامية ، فرغم كون هذه الجمعيات بالمعنى العام والواسع أحد قواعد بناء النفوذ الفكرى والسياسى ، وإحداث التغيير الثقافى كأحد آليات بناء المجتمع المسلم والدولة الإسلامية ، أى إنها فى النهاية جزء من أدوات ومؤسسات عملية التغيير السياسى ، وهى الأدوات والمؤسسات التى من

المفترض أن تسعى وتعبئ كل قوى التغيير ، وتحررها من قيودها ليس فقط كجزء من عملية تعبئة واستنفار القوى في اطار عملية التغيير ذاتها ، ولكن أيضاً وبالأساس لترسيخ وبلورة قيم وعلاقات المجتمع الجديد ، الذى تكتسب فيه هذه القوى خبرات ومهارات وأدوار - جديدة عبر ممارستها ومشاركتها في عملية التغيير ذاتها .

إلا أن الواقع عند الاقتراب من الجمعيات الأهلية الإسلامية يشير بوضوح لعكس هذا وذلك لتأثرها بالرؤية المحافظة للحركة الإسلامية لدور المرأة ، بحيث يمكن القول إن هذه المؤسسات من خلال أنشطتها وجهودها لعبت دوراً حاسماً في إعادة إنتاج وتثبيت وتعميق كل التراث السلفى والمحافظ الذى يؤكد أوضاع التهميش والتمييز التى تعاني منها المرأة .

وهو ما حاولنا التوصل له من خلال التعرف على مدى تواجد النساء في مؤسسات العمل الأهلى بمستوياتها المختلفة الجمعية العمومية ، مجلس الإدارة ، العمل والنشاط الطوعى اليومى ، العمل المأجور ، وهى المستويات التى يحدد مدى إسهام وتواجد المرأة بها مستوى المشاركة المتاحة لها في صنع القرار داخل هذه الجمعيات والإسهام في صنع سياساتها وتوجهاتها ، بجانب كونها محك فعلى يظهر مدى التغير الحادث في رؤية الحركة الإسلامية لدور المرأة في مجتمعها .

وكان المستوى الأول الذى يعكس مدى إسهام المرأة ونشاطها بالجمعيات الأهلية الإسلامية ، هو حجم مشاركتها في عضوية هذه الجمعيات ، وهو ما يوضحه الجدول التالى :

المحافظة	عدد الجمعيات	جمعيات تسمح بعضوية الإناث	%
القاهرة	١٠	٧	٧٠
المنيا	٩	١	١١,١
دمياط	٨	٢	٢٥
الإجمالى	٢٧	١٠	٣٧

حيث نجد أن ٣٧ % فقط من إجمالى جمعيات العينة هى التى تسمح للنساء بالعضوية ، أى أن ٦٣ % من جمعيات العينة مقصورة أصلاً على الذكور ، ولا يسمح فيها للنساء بالتواجد ، وسنجد من الجدول أيضاً أن محافظة المنيا هى صاحبة أقل نسبة للجمعيات التى تسمح بمشاركة المرأة في العمل الأهلى ، وهو ما يجد تفسيره في انتشار الاتجاهات الأكثر أصولية بهذه المحافظة (تنظيم الجماعة الإسلامية) على عكس القاهرة

التي يتواجد بها تيار الإخوان لهذا قد تمثل محافظة دمياط النموذج السائد بين الجمعيات الإسلامية في المحافظات التي لا يبرز فيها تيارات الإسلام السياسي كأحد القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة .

وإذا حاولنا الاقتراب أكثر من الجمعيات التي تسمح بعضوية المرأة للكشف عن حجم هذه العضوية ومدى فاعليتها كما في الجدول :

المحافظة	عدد الجمعيات	إجمالي العضوية	إجمالي عضوية النساء	%	المشاركة في الجمعية لعام ٩٨	المشاركات في الجمعية العمومية لعام ٩٨	%
القاهرة	٧	٤٥٨٣	٢٣٠	٥	٤٢٨	١٦	٣,٧
المنيا	١	٨٠	٦	٧,٥	١٧	١	٩,٩
دمياط	٢	٨٨٠	٢٠	٢,٣	١٤٢	٥	٣,٥
إجمالي	١٠	٥٥٤٣	٢٥٦	٤,٦	٥٨٧	٢٢	٣,٤

سنجد دلالات واضحة على المشاركة الهامشية للمرأة في عضوية هذه الجمعيات والتي لا تتجاوز في أفضل الأحوال ٧,٥ % من إجمالي أعضاء الجمعية ، بمتوسط عام لا يزيد عن ٤,٦ % وهي المشاركة التي تظهر حقيقتها إذا نظرنا إلى حجم الحضور من النساء في آخر جمعية عمومية ١٩٩٨ ، والتي لم تتجاوز ٨,٥ % من إجمالي النساء المشاركات في عضوية هذه الجمعيات ، ولا تتجاوز ٣,٨ % من إجمالي نسبة الحضور بشكل عام في الجمعيات العمومية ، وهي نسب في منتهى التدنى ، ترتبط بحجم متدنى لعضوية النساء في هذه الجمعيات ، هذا الحجم الذي يقل كثيراً وتلك المشاركة التي تتدنى أكثر إذا عرفنا أن جزء كبيراً من العضوية أو الحضور في الجمعية العمومية للنساء العاملات بالجمعية ذاتها (ثمانى جمعيات من ١٠ توظف النساء) والذي يتم حضورهن في الغالب لاستكمال النصاب/ أو لتكتيل الأصوات .

وإذا كانت مشاركة النساء في عضوية الجمعية أو حضورهن الجمعية العمومية على هذه الحالة من التدنى ، فالوضع يزداد تدهوراً في المؤسسات المسئولة عن صنع القرار داخل الجمعيات الأهلية الا وهي مجالس الإدارة التي تشير البيانات الواردة بالعينة إلى أن ٢٥ جمعية من جمعيات العينة بنسبة تصل ٩٢,٦ % من جمعيات العينة لا توجد نساء في مجالس إدارتها (جمعية في المنيا وأخرى في دمياط) .

هذه المؤشرات لا تؤكد فقط على تهميش المرأة في مجال صنع القرار داخل مؤسسات العمل الأهلى الإسلامية ، ولكن أيضا في مجال العمل التطوعى بشكل عام حيث تتضاءل بدرجة كبيرة نسبة المتطوعات في جمعيات العينة مقارنة بالذكور كما يشير الجدول :

المحافظة	متطوعون (ذكور + إناث)	متطوعات	%
القاهرة	٢١٠	١٤	٦,٧
المنيا	٧٥	٢	٥,٣
دمياط	٢٣٣	٣٠	١٢,٩
إجمالي	٥١٨	٤٦	٨,٩

وهو ما يظهر بوضوح طبيعة المطلوب من دور للنساء هذا الدور الذى يقتصر على بعض الأنشطة التنفيذية كعاملات نظافة عاملات فى الجهاز الإدارى ، مدربات فى مشاغل تعليم الخياطة والتريكو، ممرضات وطبيبات فى بعض الأحيان وهنا ترتفع نسبة تواجد النساء كما يشير الجدول :

المحافظة	عاملون بالأجر (ذكور + إناث)	عاملات بالأجر	%
القاهرة	٢٣٤٠	٣٨٠	١٦,٢
المنيا	٥٩	٢٦	٤٤,١
دمياط	١٥٧	٨٢	٥٢,٢
الإجمالي	٢٥٥٦	٤٨٨	١٩,١

وفى محاولة للتعرف على خريطة قوة العمل النسائية بالجمعيات وجدنا فى حدود المعلومات المتاحة من العينة التالى :

نوعية العمل	عدد العاملات	% من اجمالي العاملات بأجر
١ - مشرفات بدور العضاة	٨٩	١٨,٢
٢ - معلمات تعفيظ قرآن للأطفال	٧	١,٥
٣ - أنشطة اجتماعية (بحوث/ توزيع مساعدات ...)	٧	١,٥
٤ - طبيبات/ ممرضات	٧	١,٥
٥ - تنظيم رحلات حج وعمرة	٢	٠,٤
٦ - معلمات فى فصول التقوية للأطفال	١	٠,٢
٧ - أعمال إدارية	١١	٢٢,٣
٨ - غير معروف	٣	٥٤,٤

وهو ما يشير إلى الإعتماد على المرأة فى الأنشطة التنفيذية ذات الطابع الخدمى خاصة الموجهة للأطفال أو المرأة ، يؤكد هذا التوجه استطلاع رأى عينة من نخبة النشطاء بالجمعيات الأهلية فى العينة كان توزيعها كالتالى :

الموقع داخل الجمعية	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
رئيس مجلس إدارة	٤	٢	٣	٩
نائب رئيس مجلس إدارة	١	—	١	٢
سكرتير الجمعية	٣	١	١	٥
أمين الصندوق	١	١	٢	٤
عضو مجلس إدارة	—	١	—	١
عضو مؤسس	—	٣	٢	٥
مدير إدارى	—	١	—	١
إجمالى	٩	٩	٩	٢٧

حيث استطلع رأى هذه النخبة حول قضية مشاركة المرأة فى العمل الأهلى وجاءت إجاباتهم موزعة كالتالى :

الثقل النسبى لتكراره

الرأى

٧.٧%

- للمرأة أن تشارك بدون تحفظ أو قيود

- للمرأة أن تشارك ولكن فى ظل شروط محددة

٣٨.٥%

* أن يقتصر نشاطها على الأنشطة المرتبطة بالمرأة والطفل

١١.٥%

* أن يكون هذا فى حالة الضرورة وإعالة الأسرة

٧.٧%

* أن تلتزم بالضوابط الشرعية والآداب الإسلامية

٧.٧%

* أن تتوافر لديها القدرة والخبرة المناسبة

٣.٩%

* بعد الإحالة لسن المعاش والانتهاى من مشاغل تربية الأبناء

٦٩.٣%

- المنزل له الأولوية وهو الأساس إذا تبقّى لديها فائض وقت أو

١٥.٣%

جهد تشارك فى ظل شروط محددة

٧.٧%

- لا مجال لمشاركة المرأة فمجال نشاطها هو المنزل

وإذا حاولنا تحليل نتائج آراء نخبة العمل الأهلى فى الجمعيات الأهلية الإسلامية حول مشاركة النساء فى العمل التطوعى سنجد أن نسبة الموافقة بدون قيود تساوى الرفض المطلق وهى (٠٧,٧) ، ولكن إذا حللنا الآراء الموافقة بدون تحفظ سنجد التالى :

أن أحدهما ينسب الى قيادة فى جمعية لا تسمح أصلا للنساء بالحصول على عضويتها ، أما الثانى فهو ينسب لقيادة تسمح للنساء بالحصول على عضويتها ولكن لا توجد نساء فى مجلس إدارتها / جهازها العامل بالأجر أو حتى بين المتطوعات . وعلى الرغم من أن نسبة النساء فى الجمعية تصل إلى ٢١,٧ % من إجمالى العضوية ، إلا أن نسبة مشاركتهن فى آخر جمعية عمومية (١٩٩٨) بجمعيات أصحاب هذا الرأى تحديداً كانت صفر ، وبالتالي يمكن القول أن الآراء الموافقة بدون تحفظ على مشاركة المرأة فى العمل الأهلى لا تعكس موقفا حقيقيا لأفراد هذه العينة .

أما الجزء الأكبر من أفراد العينة ٦٩,٣ % فهو يوافق على مشاركة المرأة ولكن فى ظل قيود وشروط محددة ، تحدها الرؤية المحافظة للمرأة وطبيعة الأدوار الاجتماعية المنوطة بها كما تتبناها تيارات حركة الإسلام السياسى ، والتي تركز أوضاع تهميش المرأة وممارسات التمييز ضدها ، ليس هذا فقط بل إن مفهوم المشاركة كما ورد لدى آراء هذه النخبة يخلط ربما عن عمد بين الإسهام فى العمل العام الطوعى وإتاحة فرص العمل المأجور للنساء داخل جمعياتهم ، وهو ما يكشف عن أن فكرة مشاركة النساء فى إتخاذ القرارات وإدارة العمل الطوعى داخل منظمات العمل الأهلى غير واردة أصلاً على أذهان هذه القيادات .

وهو ما يوضحه بشكل أبرز رأى هذه النخبة فى مشاركة النساء بشكل محدد فى عضوية مجالس إدارات الجمعيات الأهلية الإسلامية .

الرأى فى مشاركة المرأة فى مجلس إدارة الجمعية الثقل النسبى

- * لا مانع من مشاركتها فى عضوية مجالس الإدارة بدون قيود . ١٥,٩
- * لا مانع من مشاركتها فى عضوية مجالس الإدارة ولكن فى ظل قيود محددة .
- أن يتم هذا فى جمعيات نسائية توجه نشاطها لخدمة المرأة والطفل . ٤٢,١
- أن تتوفر لديها القدرة وأن تنتخب من قبل الأعضاء . ١٠,٥
- فى جمعيات نسائية وبشرط الالتزام بالضوابط الشرعية . ١٠,٥
- إلا يؤثر هذا على دورها الأساسى فى الأسرة . ٥,٣
- أن تكون مثقفة علميا ودينيا واجتماعيا . ٥,٣
- عضوية مجالس الإدارة يجب أن تكون مقصورة على الرجال فقط . ٧٣,٧
- ١٠,٥

وإذا حاولنا تحليل نتائج الجدول الخاص بآراء نخبة جمعيات الإسلامية فى العينة حول مشاركة النساء فى عضوية مجلس الإدارة سنجد :

أن ١٥,٩ % من الآراء الواردة بالعينة تشير إلى الترحيب بدون قيود ، إلا أن النظر فى أوضاع جمعيات النخب التى لا تمنع من مشاركة النساء فى عضوية مجالس الإدارة بدون قيود يؤكد على أن هذا الرأى لا يعكس موقفهم الحقيقى فجمعيات هذه النخب تتميز بـ :

★ واحدة منها لا تسمح بعضوية النساء أصلاً والباقى على الرغم من وجود نساء فى عضوية الجمعية إلا أنهم لا يمثلون فى مجلس الإدارة ، بل إن واحدة من هذه الجمعيات لم تشارك العضوات بها فى حضور الجمعية العمومية .

★ القيادات أصحاب الرأى المرحب بالمشاركة بدون تحفظ (أحدهم سكرتير عام جمعية والباقى رؤساء مجالس إدارة) من النخب المسيطرة على مقاليد الأمور فى جمعياتهم ولفترات طويلة ، أحدهم رئيس منذ أكثر من ٢٥ عام والآخر منذ أكثر من ٢٤ عام والسكرتير منذ ١٠ سنوات ، وبالتالي إذا كان ترحيبهم بمشاركة المرأة فى عضوية مجلس الإدارة يعبر عن موقف حقيقى لكان قد انعكس فى تحريكهم الأمور فى داخل جمعياتهم فى هذا الاتجاه .

تظل الكتلة الرئيسية من الآراء ٧٣,٧ % والتى تضع قيود على مشاركة المرأة فى عضوية مجالس الإدارة ، وهى قيود كما جاء فى الجدول إما أنها تحول دون مشاركة المرأة بالفعل فى عضوية مجالس الإدارة مثل الشرط الخاص بانتخاب الأعضاء لها ، وهو شرط يستحيل تحقيقه فى الواقع العملى بين أناس يؤمنون بقوامة الرجل على المرأة ، وبأن مجال نشاطها الأساسى هو المنزل وتربية الأبناء ، أما الشرط الخاص بضرورة أن تكون مثقفة علمياً ودينياً واجتماعياً فإذا كان لا يطبق عملياً على الرجال فهو يأتى هنا من باب التعجيز وتضييق الفرص أو فى أحسن الأحوال إتاحتها لبعض كوادى الحركة الإسلامية من النساء للعب أدوار محددة ومؤقتة .

ثم يأتى القيد الأخير الذى يقصر هذا الحق على الجمعيات النسائية الإسلامية والنسبى يجب أن توجه نشاطها لخدمة المرأة والطفل فقط ، كاشفاً عن الرأى الحقيقى الذى يميل إلى عدم مشاركة النساء للرجال فى قيادة هذه الجمعيات بل ضرورة عزلهن ترسيخاً لرؤية الحركة الإسلامية بضرورة الفصل بين الجنسين .

وهكذا يبدو من تحليل نتائج الجدول السابق أن الاتجاه العام لا يسمح بدور حقيقى للنساء فى الجمعيات الإسلامية يتجاوز حدود القيام ببعض الوظائف مقابل أجر وفى حدود ضيقه وتحت إشراف النخب المسيطرة عليها من الرجال .

الجمعيات الأهلية الإسلامية وبناء النفوذ الفكرى والثقافى للحركة الإسلامية

لا يمكن اعتبار الجمعيات الأهلية الإسلامية جزءاً من الحركة الإسلامية ، أو الحالة الإسلامية الساعية لإحداث تغيير ثقافى حقيقى ، يساعد على تهيئة وتجهيز الواقع لنجاح المشروع السياسى لمنظمات الإسلام السياسى فى بناء الدولة الإسلامية بدون فحص الأغراض الحقيقية التى أسست عليها هذه الجمعيات ، بشىء من التفصيل ، والنظر فى مدى تحقيقها لهذا التغيير الثقافى الساعى لجعل الفكر الدينى هو المرجعية الأساسية ، وهو ما حاولنا التعرف عليه من خلال رصد الأغراض التى كانت من وراء تأسيس جمعيات العينة كما جاءت فى الإجابة على السؤال الخاص بذلك فى دليل الملاحظة والدراسة المتعمقة ، وتشير النتائج إلى تحرك هذه الأغراض فى ثلاث مجالات أساسية هى :

- ١- أغراض دينية مباشرة تتصل بنشر العقيدة الإسلامية وتأدية فرائضها ، وسننها .
- ٢- أغراض دينية غير مباشرة تتصل بتأكيد بعض القيم والأخلاقيات الإسلامية .
- ٣- أغراض غير دينية تقوم فى ظل أطر وتحت رموز وشعارات دينية لدعم مصداقية نشاط الحركة الإسلامية وتقديمهم كبديل .

ويشير الجدول التالى إلى النقل النسبى لهذه الأغراض التى تتكرر أو تتشابه فى عدد كبير من الجمعيات .

م	أغراض التأسيس	تكراره فى جمعيات العينة
أولاً : الأغراض الدينية المباشرة		
١-	العمل بكتاب الله وسنة رسوله ونشر مذهب السلف الصالح	٢
٢-	مخاربة البدع والخرافات المتصقة بالإسلام والمشوهة لحقيقته	٣
٣-	الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة	١
٤-	تيسير رحلات الحج والعمرة	٧
٥-	إنشاء المساجد والقيام عليها ورعايتها	٨
٦-	الدعوة للتوحيد الخالص لله سبحانه وتعالى على نهج الكتاب والسنة	١

٣	٧-	بث الروح الدينية لدى الشباب
٣	٨-	إزالة الاختلاف بين الطوائف الإسلامية
٣	٩-	بث الآداب الإسلامية والأخلاق الفاضلة
١٤	١٠-	تحفيظ القرآن
٣	١١-	توثيق الروابط والصلات بين المسلمين
٢	١٢-	إصدار الكتب والمجلات الإسلامية
٩	١٣-	نشر الوعي الدينى والثقافة الإسلامية
ثانياً: الأغراض الدينية غير المباشرة		
١٥	١-	مساعدة فقراء المسلمين
٤	٢-	رعاية الأيتام وكفالتهم
٥	٣-	دفن الموتى الفقراء وتكفينهم
ثالثاً: أغراض غير دينية		
٤	١-	تأهيل الفتيات على الحرف
١٥	٢-	رعاية الأمومة والطفولة
٣	٣-	الحفاظ على البيئة
٢	٤-	رعاية المسنين
٢	٥-	تأهيل معوقين
٣	٦-	أسر منتجة
٢	٧-	حل مشكلة بطالة الشباب
٣	٨-	تنمية المجتمع
٣	٩-	محو الأمية
٣	١٠-	شغل أوقات الشباب بأعمال مفيدة مثل الرياضة

ومن الجدول نجد أن الأغراض الدينية هي الأساس في تأسيس هذه الجمعيات من حيث تعددها ١٣ غرض تشكل ٤٨ % من إجمالي أغراض هذه الهيئات ، وترتفع إلى ١٦ غرض بنسبة ٥٩ % من إجمالي أغراض هذه الهيئات إذا أضفنا إليها الأغراض الدينية غير المباشرة ، بحيث نجد في جميع جمعيات العينة عدم خلو أى جمعية من غرض أو أكثر يتبع كل منهما ، وهو ما يعنى أن الأغراض ذات البعد الدينى تعتبر هي الأغراض

الأساسية لهذه الجمعيات ، التى تأتى الأغراض الأخرى الثانوية لتحقيقها ، وهو ما يتضح فى حجم الأنشطة والمشروعات التى أمكن رصدها فى هذه الهيئات والتى تخدم بشكل أساسى الرسالة الدينية لهذه الجمعيات حيث كان توزيع الأنشطة فى مدى تحقيقها للأغراض السابقة كالتالى :

النشاط				عدد التكرارات فى جمعيات العينة			
				القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
أولاً : أنشطة ذات هدف دينى مباشر							
١ -	فصول تحفيظ قرآن	٤	٣	٧	١٤		
٢ -	تنظيم مسابقات واحتفالات دينية	١	٥	١	٧		
٣ -	تنظيم زيارات الحج والعمرة	٤	—	٢	٦		
٤ -	القيام بالوعظ والإرشاد فى المساجد	٢	٢	٢	٦		
٥ -	بناء المساجد ورعايتها	٣	—	٢	٥		
٦ -	تنظيم الندوات والمؤتمرات الدينية	١	١	٢	٤		
٧ -	إصدار المجلات والمطبوعات الدينية	١	—	١	٢		
٨ -	تأسيس نادى/ حضانة المسلم الصغير	—	١	١	٢		
	الإجمالى	١٦	١٢	١٨	٤٦		
ثانياً : أنشطة ذات هدف دينى غير مباشر							
١ -	مساعدات تقدم بأشكال متنوعة	٢	٧	٧	١٦		
٢ -	مشروع كفالة اليتيم	٢	—	٣	٥		
٣ -	مشروع مساعدة الطلبة الفقراء على استكمال تعليمهم	١	—	٢	٣		
٤ -	مشروع مساعدة مرضى الفشل الكلوى على الفسيل	٢	—	١	٣		
٥ -	مشروع بر رمضان	—	—	٣	٣		
٦ -	سيارات دفن الموتى	٢	—	٣	٣		
٧ -	تيسير زواج اليتيمات	٢	—	١	٣		
٨ -	دور لرعاية المسنين	٢	—	—	٢		
٩ -	دور مناسبات لإقامة الأتوم	٢	—	—	٢		
١٠ -	مشروع خط إنتاج الرزى المدرسى للفقيرات	—	—	١	١		
١١ -	مشروع استقبال وتوزيع الزكاة فى مصارفها الشرعية	—	—	١	١		
١٢ -	دار إيواء أيتام	١	—	—	١		

١٢ - مقابر الصدقة	١	-	-	١
١٤ - تكفين موتى	١	-	-	١
إجمالي	٤٥	٢٠	٧	١٨
ثالثاً : أنشطة ذات أهداف غير دينية				
١ - دار حضانة	٧	٦	٢	١٥
٢ - تأهيل على حرف (خياطة/ نجارة/ حدادة)	٢	٨	-	١٠
٣ - مستشفى / مستوصف / ميدانية	٦	-	١	٧
٤ - حملات نظافة وتشجير	-	٣	١	٤
٥ - أسر منتجة	١	٣	-	٤
٦ - توظيف شباب	-	٣	-	٣
٧ - فصول تقوية	٣	-	-	٣
٨ - نادي اجتماعي وأنشطة رياضية	٢	-	١	٣
٩ - فصول محو أمية	-	-	٢	٢
١٠ - مراكز تنظيم أسرة	-	٢	-	٢
١١ - مكتبة	٢	-	-	٢
١٢ - فصل تعليم كمبيوتر	-	١	-	١
١٣ - تأهيل معاقين	١	-	-	١
١٤ - معارض بيع	١	-	-	١
جملة	٢٦	٢٦	٧	٥٩

ومن الجدول سنجد أن إجمالي الأنشطة التي تم رصدتها في جمعيات العينة تصل إلى ١٥٠ نشاط كان توزيعها كالتالي :

النشاط	عدد المشروعات	%
أنشطة ذات أهداف دينية مباشرة	٤٦	٣٠,٧
أنشطة ذات أهداف دينية غير مباشرة	٤٥	٣٠
أنشطة ذات أهداف غير دينية	٥٩	٣٩,٣
إجمالي	١٥٠	١٠٠

وهو ما يعنى أن الأنشطة الفعلية التي تمارس في هذه الجمعيات والتي تدور في فلك تحقيق الأغراض الدينية تصل إلى ٦٠,٧ % ، وأما باقي الأنشطة ٣٩,٣ % فهي توظف في الحقيقة لخدمة الرسالة الدينية لهذه الجمعيات .

وهى الرسالة التى تضخ المياه بشكل مباشر فى طاحونة أهداف حركة الإسلام السياسى الساعية لنشر ثقافة التدين ، ويؤكد على هذا الدور المحورى الذى تلعبه الجمعيات فى هذا المجال التالى :

١- حجم الأموال الموظفة فى المشروعات ذات الغرض الدينى المباشر وغير المباشر والتى أمكن رصدها كما يوضح الجدول .

١- الموارد الموظفة فى الأنشطة ذات الغرض الدينى المباشر

مجال النشاط	حجم الموارد بالجنيه		
	القاهرة	المنيا	دمياط
تخفيض القرآن	٤٥١١٣٩	٦٥٧	٢١٦٠٠
ندوات/ احتفالات دينية	—	١٣١٦٠	٣٠٠٠
حج وعمرة	٤٥١٣٠١٤	—	٨٠٠٠٠
وعظ وإرشاد	١٣٦٥٢٧	—	—
تأسيس ورعاية مساجد	١٥٠٠٠٠	—	٥٢٩
مسابقات دينية	—	١٧١٥٥	—
نادى للمسلم الصغير	—	١٨٥١	—
إجمالي	٥٢٥٠٦٨٠	٣٢٨٢٣	١٠٥١٢٩
إجمالي	٤٧٣٣٩٦	١٦١٦٠	٤٥٩٣٠١٤

٢- الموارد الموظفة فى الأنشطة ذات الغرض الدينى غير المباشر

مجال النشاط	حجم الموارد الموظفة (بالجنيه)		
	القاهرة	المنيا	دمياط
مساعدات للفقراء	١٨٠٠٠	٤٠٤٧٩	٢٧٧٠٧١
دار مناسبات للمآتم	٢٠٠٠	—	—
سيارة لدفن الموتى	٥١٠٢٠	—	—
تكفين ومقابر للموتى	١١٠٠٠٠	—	١٩٠٠
دار إيواء أيتام	٨٥٥٠	—	—
كفالة يتيم	١٠٠٨٩٣٠	—	٢٦١٧٧٣
إعانة للطلبة الفقراء	٤٥١١٥	—	٥٧٥٠
تيسير زواج يتيمات	٤٧٣٥٠	—	١٩١٠٠
مساعدة مرض الفسيل الكلى للفقراء	١٢٢٦٣٠	—	٧٥٠٠
مشروع بر رمضان	—	—	٦٥٠٠
مشروع التكافل الاجتماعى	—	—	٢٠٠٠٠
إجمالي	١٤١٣٥٩٥	٤٠٤٧٩	٥٩٩٥٩٤
إجمالي	٢٠٥٣٦٦٨	١٣٠١٣	٦٦٠٤٥٠

أنشطة ذات غرض غير ديني

الموارد الموظفة بالجنيه				مجال النشاط
إجمالي	دمياط	المنيا	القاهرة	
٤١٥٠	٥٠٠	٣٦٥٠	-	حملات نظافة وتشجير
١٨١٩٠٤٧	٣٠٠٠٠	-	١٧٨٩٠٤٧	مستوصف / مستشفى
١٨٣٧٦٣	٩٣٠٠٠	٢٧٣٢٨	٦٣٤٣٥	دور حضانة
٤٥٠٠	٤٥٠٠	-	-	نشاط ثقافي / اجتماعي / رياضي
٥٠٠٠	-	٣٢٠٠	٢٠٠٠	أسر منتجة
٧٦٥٠	-	٧٦٥٠	-	تنمية مجتمع
٢٥٠	-	٢٥٠	-	تعليم كمبيوتر
٢٤٨٠	-	٢٤٨٠	-	تنظيم أسرة
١٩٦٨٥	-	١٩٦٨٥	-	مراكز تدريب فتيات
٧٠٠	-	-	٧٠٠	مكتبة
١١٦٣٢٧	-	-	١١٦٣٢٧	معارض بيع سلع
٦٥٠	-	-	٦٥٠	تأهيل معاقين
٢١٦٤٤٠٢	١٢٨٠٠٠	٦٤٢٤٣	١٩٧٢١٥٩	إجمالي

ومن الجداول الثلاثة السابقة يمكن استخلاص النقل النسبي لمجالات اهتمامات وأنشطة الجمعيات الإسلامية التي تختص بالجزء الأكبر من الموارد كالتالي :

مجال النشاط	حجم الموارد	%
أنشطة ذات غرض ديني مباشر	٥٣٨٨٦٣٢	٥٦,١
أنشطة ذات غرض ديني غير مباشر	٢٠٥٣٦٦٨	٢١,٤
أنشطة غير دينية	٢١٦٤٤٠٢	٢٢,٥
إجمالي	٩٦٠٦٧٠٢	١٠٠

أي أن ٧٧,٥ % من إجمالي الموارد التي تتوفر لهذه الجمعيات توظف في أنشطة دينية مباشرة وغير مباشرة ، تسعى لتحقيق الرسالة الدينية لهذه الجمعيات ، أما الجزء المتبقى من الموارد والذي لا يتجاوز ٢٢,٥ % من إجمالي موارد جمعيات العينة ، فهو وإن كان يوظف في خدمات ليس لها علاقة مباشرة بالأغراض الدينية إلا أنه يقدم في ظل مناخ يشمل حزمة من الرموز والإشارات وأساليب التعامل والتخاطب ، تسعى لتأكيد الهوية والغرض الإسلامي لهذه المؤسسات وهو ما يمكن تلمسه في :

★ كون معظم جمعيات العينة (٢١ جمعية بنسبة ٧٧,٨ %) إما جزءاً من مسجد ، أو ملحقاً بها مسجد منفصل أو تخصص بمقرها مكان بارز للصلاة .. وهو ما يخلق ارتباطاً واضحاً بين الجمعية كمؤسسة وما تقدمه من خدمات وبين المسجد وما يرمز له من أبعاد دينية وثقافية وسياسية .

★ الفصل الذى يتم بين الذكور والإناث فهناك ٣٠ % من جمعيات العينة تفصل تماماً بين الذكور والإناث فى مجال الخدمات والأنشطة ، ٤,٨ % من جمعيات العينة تمارس الفصل فى مجال الأنشطة (خاصة الدينية) ، وتتجاوز عنه نسبياً فى مجال الخدمات (فصول الحضانة ، المترددون على المستوصفات) ، أى أن هناك ٣٥ % من جمعيات العينة تمارس أو تسعى للفصل بين الإناث والذكور ، وهى النسبة التى ترتفع بدرجة كبيرة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود ١٧ جمعية فى العينة بنسبة ٦٣ % لا تسمح أصلاً بعضوية النساء ، وبالتالي لا تتجاوز حالة الاختلاط الفعلى مجال من يتلقى الخدمة .

★ مجال آخر يدعم هذا التوجه هو تميز النشاط فى الجمعية أو العاملين بها أو المترددين عليها والتزامهم بمظهر محدد كالجلباب الأبيض أو الحجاب أو إطلاق اللحية ، وهو ما تم رصده بشكل واضح فى عدد من الجمعيات (١٥ % تقريباً من جمعيات العينة ، فى الوقت الذى يوجد هذا التميز بدرجات متفاوتة الانتشار فى باقى الجمعيات .

★ يستكمل هذا المناخ وجود اللوحات والشعارات ومجلات الحائط المعلقة على الجدران وفى أماكن بارزة أحياناً بمقار هذه الجمعيات ، والتى تحمل مضموناً دينياً واضحاً قد يتناول بعض الأحاديث النبوية أو القدسية ، أو بعض آيات القرآن الكريم ، أو بعض النصائح والتعاليم التى تسعى لترسيخ القيم الأخلاقية الإسلامية ، أو لإعطاء الأنشطة التى تمارس داخل الجمعية مضموناً ومعنى إسلامياً خالصاً ، وهى المظاهر التى تم رصدها بشكل واضح فى ٥٩ % من جمعيات العينة .

★ وأخيراً تأتى المواد المطبوعة والمقروءة التى تحتوى عليها مكاتب هذه الجمعيات والمساجد الملحقة بها لتستكمل هذا الإطار الدينى ، حيث حاولنا بشكل سريع عمل تصنيف عام للكتب والمطبوعات المتوفرة بمكاتب هذه الجمعيات فوجدناها لا تخرج عن :

١- كتب التفسير (ابن كثير/ السيوطى/ الوسيط/ ظلال القرآن/ القرطبى/ ابن تيمية/ ابن القيم/ الطبرى/ الجالين) .

٢- المصحف الشريف .

- ٣- كتب الفقه (فقه السنة للشيخ سيد سابق) .
- ٤- كتب كبار رموز الحركة الإسلامية (الشيخ الشعراوى/ محمد الغزالى/ سيد قطب/ كشك/ عطيه صقر/ عبد الحليم محمود/ أحمد حسن الباقورى) .
- ٥- بعض الكتابات الإسلامية لـ طه حسين/ العقاد/ محمد حسين هيكل/ عبد الحميد جودة السحار/ مصطفى محمود .
- ٦- مجلات دينية (الدين الإسلامى/ منبر الإسلام) .
- ٧- كتب فى الأدب (نجيب محفوظ/ عبد الرحمن الشرقاوى/ توفيق الحكيم وتوجد فى مكتبة واحدة هى مكتبة جمعية الشبان المسلمين) .
- وإذا كانت أغراض التأسيس ونوعية الأنشطة وتقلها النسبى والمناخ الذى تقدم فيه تحسم الوظيفة أو الرسالة الدينية التى تقوم بها هذه المؤسسات ، إلا أن ما يوضح دورها المباشر كأحد آليات بناء النفوذ الفكرى والثقافى لحركة الإسلام السياسى الساعية لتغيير المجتمع بكامله يتضح أكثر إذا حاولنا التعرف على الدوافع وراء نشاط النخب المسيطرة على هذه الجمعيات ، والتى كانت وراء تأسيسهم لها ، أو انضمامهم إليها ، حيث كانت دوافعهم كما أشاروا إليها كالتالى :

التكرار	الدافع لتأسيس الجمعية/ أو الانضمام إليها
	أولاً : دوافع دينية مباشرة
٦	١- الإحساس بالمسئولية تجاه المسلمين
٥	٢- تصحيح ونشر المفاهيم الدينية
٢	٣- الدعوة إلى الله بطريقة منظمة
٢	٤- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢	٥- نشر الثقافة والقيم الإسلامية
٢	٦- زيادة الوعي الدينى لدى الشباب
١	٧- تحفيظ القرآن
	ثانياً : دوافع دينية غير مباشرة
٣	١- مساعدة الأرامل وكفالة اليتيم
	ثالثاً : دوافع اجتماعية
١٠	١- خدمة أهالى الحي/ القرية

ومن الجدول السابق نجد أن الدوافع الدينية المباشرة هي الأساس وتشكل ٧٧,٨ % من الدوافع ويصل ثقلها النسبي من التكرارات الى ٥٤,١ % ، إذا أضفنا إليها الدوافع الدينية غير المباشرة ترتفع إلى ٨٨,٩ % من الدوافع وبتقل نسبي من التكرارات يصل إلى ٦٢,٢ % .

وهذا النسبة الغالبة للدوافع الدينية لدى عينة النخب المسيطرة على جمعيات العينة والمحركة لنشاطها ، والتي كانت وراء تأسيس هذه الجمعيات أو الانضمام إليها تكشف بشكل واضح ومباشر عن الدور الذي تلعبه الجمعيات الإسلامية في حرث الواقع لعملية التغيير القيمي والثقافي ، كمقدمة ضرورية لعملية التغيير السياسي التي تتبناها الحركة الإسلامية ، حيث تتجاوز حالة هذه النخب مستوى التدين العادي ، أو الإيمان الفردي بالفكر الديني للحركة الإسلامية ، وما تطرحه من قيم ومفاهيم ، بل ينطلق هذا الإيمان إلى نطاق الدعوة والتجسيد في إطار مؤسسي ومنظم ، يأخذ شكل الجمعية الأهلية الإسلامية، التي تروج للفكر والقيم والمفاهيم الإسلامية بشكل مباشر ، والذي جاء على حد تعبير بعض نخب هذه الجمعيات كنوع من "الإحساس بالمسؤولية تجاه المسلمين" أو بتعبير أوضح "الدعوة إلى الله بطريقة منظمة" ، يؤكد هذا التوجه للعب دور قصدي ومحدد أن أغلب النشاط الذين تم استطلاع رأيهم في العينة هم أعضاء مؤسسون كما في الجدول .

المحافظة	عضو مؤسس	انضم بعد التأسيس
القاهرة	٦	٣
المنيا	٥	٣
دمياط	٥	٤
إجمالي	١٧	١٠

أي أن ٦٣ % منهم تقريبا كان من المؤسسين لهذه الجمعيات ، وهو ما يشير إلى أن النخب المسيطرة على هذه الجمعيات تسعى لبدء واستكمال دور محدد تعتقد أنه جزء من واجبها الديني الذي لن ينتهي بالتأكيد إلا بتحقيق الغاية من ورائه ، حيث بدأ هذا الدور أو النشاط بتأسيسهم لهذه الجمعيات أو الانضمام إليها ، وهي نفس الغاية التي تسعى كل فصائل الإسلام السياسي لتحقيقها ، وإن كان من على أرضية سياسية مباشرة ، وبالتالي إن لم يكن هناك نوع من الارتباط أو العلاقة ففي الحد الأدنى توجد درجة من التعاطف والتوحد في الغايات والأهداف ، هذا التوحد الذي يجعل ما تقوم به الجمعيات الأهلية الإسلامية يصب بشكل مباشر في طاحونة حركة الإسلام السياسي ، ونضرب مثلا محددًا

بنوعية القيم الإسلامية التي تسعى هذه الجمعيات لترسيخها وتثبيتها في المجتمع من خلال نشاط جمعيات العينة ، كما يراها أعضاء النخب المسيطرة والذي تم استطلاع آرائهم بصددتها كما يلي :

القيمة الحاكمة لعمل الجمعية	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالي
التعاون والتكافل الإسلامي	٤	٤	٣	١١
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٢	—	٢	٤
كفالة اليتيم	—	—	١	١
تحقيق العدل والبعد عن الفحش	—	—	١	١
القيم التي تعنى بالأسرة وتنشئة الفرد المسلم	١	—	—	١
كل القيم الإسلامية	٥	٣	١	٩

وإذا كانت هذه القيم لا تختلف كثيرا حتى في اللغة عما يرد في أى مطبوع خاص بأى تنظيم من تنظيمات الإسلام السياسى ، فالصلة بين هذه الجمعيات الإسلامية ، وتيارات الإسلام السياسى تزداد وضوحا وتأكيدا من خلال الأساليب أو الطرق التى أشار أفراد العينة الذين تم مقابلتهم ، والتي يرونها السبيل لتحقيق هذه القيم والتي تشمل :

★ التقيد بمبادئ الشريعة السمحاء .

★ التقيد بالكتاب والسنة والعمل بهما .

★ استخدام موارد الزكاة فى مصارفها الشرعية .

★ زيادة الوعي الدينى بالمبادئ الدينية الصحيحة .

وهى كلها كما نرى أبرز النقاط البرنامجية التى يكاد تتفق عليها كل فصائل حركة الإسلام السياسى .

هكذا يبدو وبوضوح الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية الدينية فى دعم وبناء النفوذ الفكرى والثقافى لتيارات الإسلام السياسى والترويج لأفكارها ، ليس هذا فقط بل واكتسب مزيد من النشاط الساعين للانخراط فى دعم هذه التيارات سواء بشكل مباشر من خلال عضويتهم بها، أو النشاط من خلال الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وهو ما يشير إليه ٣٧ % من النخب الذين تم مقابلتهم والذين انضموا لجمعيات العينة من خلال :

١- الدروس والندوات التى تلقى بمساجد الجمعية .

٢- دعوة وإقناع الأصدقاء الذى يشاركون فى أنشطة هذه الجمعيات وتأسيسها .

٣- استفادتهم المباشرة من أنشطة الجمعية .

ويبدو أن الوسيلة الأخيرة تعد أكثر الوسائل فاعلية فى توسيع رقعة المؤيدين والأنصار وأيضا النشاط ، وهو ما يبدو فى مقدمة الأهداف من وراء العديد من الأنشطة والخدمات التى تقدم فى الجمعيات الأهلية الإسلامية ، والتى تسعى لتحقيق نتائجها فى هذا المجال ، عبر التأثير فى اتجاهات وقيم قطاعات محددة من الفئات المستفيدة بخدمات هذه الجمعيات ، خاصة قطاع الأطفال والشباب ، وهى الدائرة المرشحة لإمداد الحركة بنشطاء المستقبل ، بجانب ضمان تأييد فئات أخرى من السكان خاصة المهمشين وذوى الظروف الصعبة ، خاصة فى حالة المعارك أو التوترات أو الضغوط السياسية المتوقعة ، مجرد نموذج لهذه الوسائل وحجم التأثير المتوقع منها نورد الجدول التالى الذى يشير إلى بعض المشروعات التى تحقق هذا الهدف وحجم التأثير المتوقع من خلالها .

الهدف / المشروع	عدد الجمعيات المنفذة	الفئة المستهدفة وحجمها
أولاً: تأثير فى الاتجاهات القيمية والسلوكية		
فصول تحفيظ القرآن	١٠	٢٦٥١ طفل وطفلة
فصول دور الحضانة	١١	٢٥٨٥ طفل وطفلة
فصول تقوية	١٣	٢٦٠٠ طفل وطفلة
فصول محو امية	١	٦٠ فتى/ فتاة
مراكز تدريب حرفية	١	١٦ فتى/ فتاة
ثانياً : ارتباط مباشر من خلال الدعم		
مساعدة على إكمال التعليم	٢	٢٢ طالب/ طالبة جامعية
كفالة يتيم	٣	١٥٥٠ طفل/ طفلة معظمهم فى مراحل التعليم
إيواء أيتام	١	١٢ طفل
زى مدرسى للتلاميذ الفقراء	١	٦٠٠ طفل/ طفلة
تيسير زواج اليتيمات	١	١٩١ فتاة
مساعدات مالية للفقراء	١١	٣٠٧٨ (أرملة/ يتيم/ غير قادرين على العمل)
مساعدات غذائية	٢	١٦٠٠ فرد
مشروعات إنتاجية لأسر فقدت عائلها	٣	٧٢ أسرة

والمشروعات السابقة تمثل الحد الأدنى ، فهي فقط المشروعات التى تم رصد وتحديد الفئات المستفيدة منها ، من واقع البيانات الموجودة فى بعض الجمعيات وليس كل الجمعيات ، وإذا اعتبرنا أيضاً أن الفئات المستفيدة تمثل الحد الأدنى للفئات التى تقع فى دائرة تأثير جمعيات العينة فإعادة تصنيفها يشير إلى :

يتعرضون لتأثير مباشر يسمى لتعديل اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكياتهم	طفل / طفلة	٨٨٣٦
يتعرضون لتأثير مباشر يسمى لتعديل اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكياتهم	فتى / فتاة	٧٦
يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر	طفل / طفلة	٢١٦٣
يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر	فتى / فتاة	٣١٤
يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر	فرد (امرأة/ رجل/ طفل)	٤٦٧٦
يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر	أسرة	٧٢

أى إننا أمام دائرة تأثير تمارسها جمعيات العينة تتسع لتشمل فى الحد الأدنى ١٠٩٩٩ طفل وطفلة .

٣٩٠ فتى وفتاة .

٤٦٧١ فرد (امرأة/ رجل/ طفل) .

٧٢ أسرة .

وسوف ترتفع بالتأكيد هذه الأعداد إذا أضفنا إليها هذه الجمعيات والعاملين بها .

وإذا كانت هذه هى الحدود الدنيا لتأثير عدد من الجمعيات الأهلية فى عينة البحث وإذا كانت هذه هى الدوافع الرئيسية لنشطاء هذه الجمعيات والنخب المسيطرة عليها من وراء تأسيسها أو الانضمام إليها .

وإذا كانت هذه هى الأغراض والأنشطة التى تعكسها وتمارس من خلال هذه المؤسسات .

هل يمكن بعد هذا إنكار هذه الخيوط الحريرية التى تربطها بشكل مباشر بحركة الإسلام السياسية ، واعتبارها أحد مجالات وقواعد بناء النفوذ ليس الفكرى أو الثقافى فقط وهو الشئ الواضح ، بل أيضاً النفوذ السياسى والتنظيمى ، وهو الجانب الذى لا يمكن رصده بدقة ، لاعتبارات عديدة أهمها وجود تيارات الإسلام السياسى خارج نطاق الشرعية القانونية ، وإن كان بعض النخب أشار لنوع من العلاقات التاريخية بجماعة الإخوان المسلمين ، وأكد بعضهم تعاطفه وارتباطه بطروحات حزب العمل الخاصة بتطبيق الشريعة ، بل إن بعضهم اعتقل بالفعل فى فترات تاريخية سابقة .

الفصل السادس

خبرة ميدانية

١ - الجمعيات الإسلامية بمحافظة دمياط دراسة حالة

أنيس البياع

٢ - الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر (١٩٧٥ - ١٩٩٥)

د. أمين عبد الخالق

الجمعيات الأهلية فى مصر

واشكالية التعريف

إذا كان تعريف الجمعيات الأهلية عموماً قد أثار إشكاليات عدة لا تتعلق بالتسمية فى حد ذاتها وإنما تتجاوز ذلك إلى مفهوم وأهداف وأساليب عمل تلك المنظمات ... فإن ذلك مرجعه على ما يبدو إلى المحيط السياسى والثقافى والاجتماعى الذى نشأت فيه . وسواء كان التعريف بأنها المنظمات غير الحكومية والمنظمات التى لا تهدف إلى الربح أو المنظمات التطوعية أو غير ذلك من التسميات .

ومن المتفق عليه عموماً أياً كانت "التسمية" هى أن الجمعيات منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح فى الغالب وتنشأ تعبيراً عن رغبات وتطلعات وإرادات مؤسسيها لتحقيق أغراض معينة ... وهى بهذا المعنى ليست تنظيمات سياسية حزبية . وإن كانت تلتقى مع الأخيرة - أحياناً - فى طريقة النشأة أو بعض الأهداف أو أسلوب الإدارة .. الخ .

غير أن هذا التعريف يصبح فضفاضاً حيث يمكن أن يشمل بعض منظمات المجتمع المدنى مثل النقابات واتحادات ومراكز الشباب والأندية وغيرها .. وبالتالي فإن ما يعيننا فى هذه الدراسة تلك المنظمات ذات "الطابع الاجتماعى" أو بمعنى أكثر تحديداً الجمعيات المشهورة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته والتى تقدرها إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية بحوالى (١٤٠٠٠) أربعة عشر ألف جمعية .

الجمعيات الإسلامية :

وإذا كانت هناك إشكاليات تتعلق بتعريف الجمعيات عموماً - فإن إشكالية تعريف الجمعيات "الإسلامية" تبدو إشكالية حقيقية فى بلد مثل مصر فإذا أمكن اعتبار الجمعيات "ظاهرة أيديولوجية وثقافية ودينية" (١) فإنه من الطبيعى أن يكون "الدين" أو "الثقافة الدينية" من بين عوامل نشأة الجمعيات باعتباره من أهم مكونات الثقافة المصرية .. بل إن نشأة الجمعية الأهلية فى القرى ارتبطت بنوازع دينية بدورها .. حيث نشأت فى البداية جمعيات المساعدات الاجتماعية للفقراء وبعض هذه الجمعيات نشأت فى أحضان الكنيسة .

والمنتبع لتاريخ حركة الجمعيات الأهلية فى مصر سوف يدرك للوهلة الأولى أن العمل الخيرى من منطلقات دينية كان من بين أهم العوامل وراء ظهور الجمعيات الأهلية

التطوعية في مصر .. ومن ثم ظهرت الجمعيات الأهلية في أحضان المفاهيم والقيم الإسلامية .. وكان طبيعياً أن تحتل الجمعيات ذات "النمط الإسلامى" مكان الصدارة بالنسبة لباقي الجمعيات الأهلية .

اطراد ونمو حركة الجمعيات الإسلامية :

من خلال القراءة الإحصائية يمكن أن نلاحظ اتجاهًا في النمو بالنسبة للجمعيات الإسلامية ليس فقط من الناحية الكمية ولكن من حيث المحتوى الكيفى واتساع دائرة نفوذ هذه الجمعيات وقد يرجع ذلك لبعض الافتراضات النظرية التى يراها الباحث ذات أهمية من بينها :

- على أنه بالرغم مما يقال من انكماش الطبقة الوسطى فى مصر بفعل التحولات الاجتماعية والسياسية .. فإن هذه التحولات نفسها قد ساعدت على اتساع "بعض شرائحها" بفعل الحراك الاجتماعى الذى صاحبها بالإضافة إلى الشرائح العليا فى البرجوازية الصغيرة والتى شعرت بالحاجة إلى إضفاء طابع دينى على سلوكها فقد يمنحها ذلك نوعاً من الشرعية على رغبتها الجامعة فى اجتياز بعض درجات السلم الاجتماعى .. فمن الملاحظ مثلاً أن التوجه لأداء مناسك الحج والعمرة قد زادت فى السنوات الأخيرة مما استتبع معه إنشاء جمعيات دينية تعمل فى هذا المجال بالرغم من أن الكثير من تلك الجمعيات تكون الأهداف الدينية مجرد شعار لأهداف أخرى .

- زيادة الهامش الديمقراطى - نسبياً - إضافة إلى تنامي الدعوة إلى إزالة القيود المفروضة على الحركة الاجتماعية والسياسية ساعد على التفكير فى إنشاء مزيد من الجمعيات . وإن كان من الملاحظ أن ثمة قيوداً تفرض على الجمعيات ذات النمط الإسلامى خاصة إذا كانت هناك علاقة بينها وبين تيار الإسلام السياسى .. غير أن هذه القيود تتأثر بحركة المد والجزر بين نظام الحكم وجماعات الإسلام السياسى .
- كما أن نمو تيار الإسلام السياسى .. ربما خلق مناخاً فى حد ذاته ساعد على نمو حركة الجمعيات الإسلامية دون أن يكون هناك دليل واضح على أن تيار الإسلام السياسى سعى إلى إنشاء مثل تلك الجمعيات وأنه وضعها ضمن أولوياته كما فعل بالنسبة للنقابات المهنية مثلاً ويمكن الافتراض بأن الملاحظات الأمنية لتيار الإسلام السياسى دفعت بعض أنصاره والمتعاطفين معه - وليس بالضرورة كوادره وأعضائه - إلى اللجوء لإنشاء الجمعيات والانضمام إليها كنوع من الحماية وفى نفس الوقت تحقيق بعض أهداف وأغراض الإسلام السياسى من خلال الجمعيات الأهلية .

البواعث والغايات :

• وفى جميع الأحوال فإنه من الهام أن ندرس البواعث والأهداف وراء إنشاء الجمعيات ذات النمط الإسلامى وهى عملية شديدة الصعوبة والتعقيد .

• لأننا نستطيع أن نقيس النوايا بمقاييس علمية وإن كانت دراسة البرامج والتعرف على نظام العمل فى هذه الجمعيات من الداخل وبمنهج "الملاحظة المباشرة" ربما يساعد على الاقتراب من التعرف على "البواعث والغايات" . فثمة جمعيات أهلية ذات نمط إسلامى تأسست على خلفية دينية باعتبار أن الدين يدعو إلى "الخير" ويحث على "الفضيلة" ويعمل من أجل "التكامل" بين "المسلمين" ربما يكون ذلك هو الهدف النظرى العام والمعلن لمعظم الجمعيات فى مصر ، بيد أن هناك جمعيات أخرى ذات نمط إسلامى تأسست على خلفية المساهمة فى إنشاء ركائز المجتمع الإسلامى باعتبار أن "الإسلام دين ودولة" .

ويجب أن نشير ونحن نبحث فى إشكالية تعريف الجمعيات الإسلامية إلى أن الطابع الدينى أو النزعة الدينية كانت مرتبطة بصورة أو بأخرى بحركة "النهضة" أو "التحرر" فى فترات تاريخية معينة . أو بمعنى آخر ببعض الحركات ذات الطابع السياسى مثل :

- السنوسية فى ليبيا .

- الحزب الوطنى فى مصر (مصطفى كامل) ودعوته إلى الخلافة الإسلامية .

وهذا يقودنا إلى ملاحظة تلك الازدواجية فى الرؤية والفعل التى تحكم التوجهات على مختلف الأصعدة والمستويات فيما يتعلق بمفهوم الدين من ناحية ومتطلبات وآليات الحكم السياسى من ناحية أخرى .

- النخب الحاكمة فى كثير من البلدان العربية ومنها مصر يتضمن خطابها السياسى أن الإسلام دين ودولة غير أنها فى الوقت ذاته تضع قيوداً على التطور الطبيعى لحركة الجمعيات ذات النمط الإسلامى فى بلد مثل "الجمهورية الليبية" يلغى الدستور باعتباره وثيقة علمانية وضعية ويستبدل بإعلان قيام سلطة الشعب التى تعتبر القرآن شريعة المجتمع . وفى الوقت نفسه لا نلاحظ نمواً موازياً للجمعيات الدينية .. فالأنظمة العربية فى مجملها تضع قيوداً كثيرة على إنشاء جمعيات إسلامية "مستقلة" أو ذات طموح يتجاوز الأغراض الدينية الخالصة .

فى ظل تلك الازدواجية بين الثقافة السائدة - التى يمثل الدين الإسلامى أهم مكوناتها - ومحاصرة العمل الأهلى ومنظمات المجتمع المدنى ، يتم تحديد مسار وهلمش الحركة للجمعيات ذات النمط الإسلامى يتسع ويضيق حسب مقتضيات وظروف معينة طبقاً لصالح النخب الحاكمة ، لاعتبارات سياسية فى معظم الأحيان .

ظروف النشأة والتكوين :

عادة ما تنشأ الجمعيات ذات النمط الإسلامى مثلها مثل غيرها من المنظمات الاجتماعية التطوعية بمبادرة من مجموعة من الأفراد الذين يهدفون إلى تحقيق أغراض أو تقديم عمل له طابع خيرى دينى وفقاً لمعايير ومفاهيم كل منهم .. كما قد تنشأ الجمعية بمبادرة خاصة من شخصية ذات توجه إسلامى حيث يخصص مبلغاً من المال لإنشاء مشروعات إسلامية (مجمع إسلامى - مسجد - عيادة طبية .. الخ) .

ثم تشهر جهة الإدارة هذه المشروعات فى إطار من المشروعية القانونية .. وقد تنشأ الجمعية من خلال جمعية أخرى قائمة فعلاً مثلما حدث بالنسبة لـ "جمعية دعوة الحق الإسلامية" التى انفصلت عن جمعية أنصار السنة المحمدية لأسباب متعلقة بوجود خلافات أو اختلافات منهجية بين قيادات الجمعية وربما لأسباب شخصية متعلقة بالتنافس على المواقع القيادية بالجمعية ، وأخيراً فقد تنشأ الجمعية فى ظل توجيه وتخطيط من قبل تيار الإسلام السياسى ، لكن مثل هذه الجمعيات قد تتعرض أكثر من غيرها لضغوط أمنية وإدارية قد تؤدى فى النهاية إلى حلها خاصة إذا كان واضحاً الدور الذى يقوم به تيار الإسلام السياسى داخلها - وذلك مرتبط بطبيعة الحال باعتبارات سياسية يقدرها النظام الحاكم ذاته .. مثلما حدث مثلاً ومنذ سنوات قليلة حيث صدر قرار بحل جمعية التربية الإسلامية فى محافظة دمياط التى كان يهيمن عليها "الإخوان المسلمون" . وهى الجمعية التى كانت تدير عدداً من دور الحضانه ورياض الأطفال وكانت تطبق ما تنصـور أنه منهج إسلامى سواء بالنسبة لشكل أو محتوى البرامج والمربيات والمدرسات عليهن ارتداء (النقاب) ويركز البرنامج على الثقافة الإسلامية والمحافظة الشديدة على "الشكل" الإسلامى واستخدام طقوس معينة فى التخاطب وفى العملية التعليمية ، غير أن المثير فى الأمر أنه بعد حل الجمعية أعيد تسجيل دور الحضانه ورياض الأطفال كمؤسسة تعليمية خاصة طبقاً لقانون "التعليم الخاص" وما زالت تعمل وفق المنهج السابق الإشارة إليه .

وإذا نحينا البواعث والغايات جانباً فإننا وصولاً إلى فهم مشترك لتعريف الجمعية الإسلامية يمكن أن نتفق على الآتى :

جمعيات يدل اسمها على أنها جمعيات إسلامية مثل جمعية الشبان المسلمين ، جمعية العاملين بالكتاب والسنة ، جمعية المحافظة على القرآن الكريم - جمعية تيسير الحج والعمرة - جمعية أنصار السنة المحمدية - جمعية دعوة الحق الإسلامية الخ .

ومع ذلك قد نأخذ الاسم "ببعض التحفظ لأن بعض جمعيات الحج والعمرة مثلا تعمل مثل شركات السياحة ولا تركز إلا على النواحي المالية أو الإدارية وقد يكون لبعض قياداتها أهداف أخرى غير دينية مثل تحقيق أرباح مالية بالتحايل على القانون .. كما أن جمعية الشبان المسلمين وإن كانت تقوم ببعض الأنشطة ذات الطابع الإسلامي خاصة الندوات والاحتفالات الدينية في المناسبات المختلفة إلا أنها في حقيقة الأمر تركز على الأنشطة الرياضية مثل أي ناد رياضي كما أننا نلاحظ - في محافظة بمبائط - أن معظم أعضائها وقيادتها من المواطنين العاديين الذي لم يعرف عنهم توجه ديني ، كما أن نسبة كبيرة منهم من قيادات الحزب الحاكم والمنضمين إلى صفوفه .

جمعيات تركز على المشروعات ذات البعد الإسلامي مثل جمعيات كفالة اليتيم التي يقتصر نشاطها على مساعدة "الأيتام" دون سواهم (اليتيم هو القاصر الذي توفي والده) . حتى لو كانت هناك حالات أكثر استحقاقاً للمساعدة مثل الفقراء والمرضى من الرجال تطبيقاً للحديث الشريف "أنا وكافل اليتيم في الجنة" .. وكذلك الجمعيات التي تهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية أو إدارة وإنشاء المساجد وغيرها .

جمعيات قد لا يدل اسمها على أنها جمعية ذات نمط إسلامي كما قد لا يدل على ذلك طبيعة الأنشطة التي تمارسها أو تديرها مثل المشروعات الصحية أو النقدية لكنها تخضع لقيادات يغلب الطابع الأصولي عليها .. ومن ثم فإنها تحاول صبغ مشروعاتها بصبغة إسلامية وهذا النوع من الجمعيات قد يصعب حصره بسهولة لأن ذلك يحتاج إلى دراسة خاصة .

محافظة دمياط

الواقع الاجتماعى والاقتصادى

أنيس البياع

مدخل :

نعتقد أن أى دراسة لواقع الجمعيات الأهلية فى دمياط بما فيها الجمعيات ذات النمط الإسلامى - وبصرف النظر عن المحاور المنهجية التى تتطرق فيها لابد أن تبدأ بإطلالة على الواقع الاجتماعى والاقتصادى والديمقراطى وربما الواقع السياسى كذلك .. خاصة وأن الجمعيات الأهلية على وجه الخصوص منظمات اجتماعية تعمل بالضرورة فى إطار محيط اجتماعى له سماته الخاصة .. فهى لا تعمل من فراغ وإنما من خلال واقع متغير له خصائصه الذى يفرز أشكالاً من التنظيمات التى يفترض - نظرياً - استجابتها أو تعبيرها عن حركة الصراع الاجتماعى أو البناء الثقافى أو الاحتياجات المادية والانسانية الضرورية .

وتبرز الجمعيات الأهلية كأهم أشكال هذه التنظيمات ، باعتبار أن نشأتها أكثر سهولة - رغم القيود الإدارية والقانونية - من باقى تنظيمات المجتمع المدنى الأخرى . فالجمعيات التى غالباً ما تهدف إلى القيام بمشروعات ذات طابع دينى أو خيرى أو إنسانى أو ثقافى ... الخ ليست بجديدة على أى مجتمع إنسانى ، إلا فيما يتعلق بالأساليب أو الأنماط التى تتبعها أو الإطار القانونى والاجتماعى الذى تعمل من خلاله ... تلك الأساليب والأطر إنما كانت نتاج تطور المنظومة الاجتماعية ذاتها . ومن ثم يمكننا ملاحظة استمرار وجود الأشكال البسيطة الأولى من الجمعيات ، التى تفضل أن تعمل بعيداً عن الرقابة الحكومية حيث يعتقد المنتسبون إليها أنها تمثل عائقاً أمام حريتهم فى الحركة ، خاصة مع فقدان الثقة فى المنظمات المؤسسية بفعل ميراث طويل من عدم الثقة فى تلك الجمعيات التى ارتبطت فى أذهان الكثيرين بمؤسسات الدولة ، وسوف أرجع للحديث عن مثل هذه الجمعيات فى حينه .

محافظة دمياط الخصائص السكانية :

تقع محافظة دمياط فى أقصى الشمال الشرقى من دلتا نهر النيل حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض ومن الشرق بحيرة المنزلة بينما يخترق أراضيها من المنتصف تقريباً نهر النيل . وتبلغ مساحتها الكلية ٥٨٩,٧ كم^٢ ويقطنها ٩١٤٦١٤ نسمة طبقاً لتعداد

١٩٩٦. وتقع فى الترتيب الثامن عشر بين محافظات مصر ١,٥ % من إجمالى عدد سكان الجمهورية .

تتكون دمياط من قسم واحد هو مدينة دمياط و(٤) مراكز إدارية (مركز دمياط - مركز فارسكور - مركز كفر سعد - مركز الزرقا) .

يبلغ عدد سكان الحضر ٢٥١٠٨٧ نسمة بنسبة ٢٧,٥ % إلا أن تحديد هذه النسبة اعتمد على التعريف الإدارى للمدينة والقرية. فى حين أنه من الملاحظ أن نسبة الحضر تتجاوز ذلك بكثير إذا أخذنا ببعض المؤشرات خاصة مؤشر النشاط الاقتصادى حيث نلاحظ أن بعض الصناعات الحرفية - مثل صناعة الأثاث - قد تجاوزت حدود مدن المحافظة لتدخل إلى القرى بقوة .. قرية "الشعراء" هى مجتمع حضرى متكامل حيث يعتمد المصدر الرئيسى للدخل على النشاط الصناعى والحرفى إضافة إلى نمط ومستوى الحياة الحضرية التى يعيشها سكان معظم القرى فى محافظة دمياط .

ويبلغ معدل النمو السنوى ٢,١ % عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٥ % عام ١٩٨٦ .

(أ) معدل النمو لسكان الحضر بين التعدادين ٣ % .

(ب) معدل النمو لسكان الريف بين التعدادين ١,٨ %

كما يبلغ متوسط حجم الأسرة ٤,٣ فى تعداد ١٩٩٦ بينما كان هذا المتوسط ٤,٨ فرداً فى تعداد ١٩٨٦ .

الحالة التعليمية :

بيان بالحالة التعليمية مقارنة بها على مستوى الجمهورية

بيان	محافظة دمياط	الجمهورية
أميون (١٠ سنوات فأكثر)	٣٢,٥	٣٨,٦
يقرا ويكتب	٣٠,٦	٢١,٣
مؤهلات أقل من الجامعية	٣٢,٥	٣٢,٨
مؤهلات جامعية	٠٤,٤	٧,٣
النسبة	%١٠٠	%١٠٠

وتشير هذه الإحصائية إلى أنه وإن كانت نسبة الأمية فى محافظة دمياط أقل من النسبة العامة فى مصر (دمياط ٣٢,٥ % الجمهورية ٣٨,٦ %) إلا أنه من ناحية أخرى

فإن نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية تقل بصورة ملحوظة عن النسبة العامة على مستوى الجمهورية (مياط ٠٤,٤ % الجمهورية ٧,٣ %) وربما يرجع ذلك إلى أن سوق العمل استطاعت أن تمتص عدداً كبيراً من قوة العمل خاصة بعد الحصول على المؤهلات المتوسطة أو بعد التعليم الأساسى المحدود خاصة بمدينة مياط عاصمة المحافظة .

النشاط الاقتصادى

بالرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة ، فإن النشاط الاقتصادى للسكان يتركز فى :

١- النشاط الزراعى (المحاصيل التقليدية - الأرز - أشجار الفاكهة) خاصة النخيل والجوافة .

٢- النشاط الصناعى الحرفى (صناعة الأثاث المنزلى- الصيد - صناعة الجلود - الحلويات - منتجات الألبان) .

٣- صناعة الغزل والنسيج .

وقد اشتهرت بعض الصناعات الدمياطية الصغيرة كصناعة "الجبن" الدمياطى حيث تنتشر "معامل" صناعة الجبن فى أنحاء المحافظة ، مع أن كميات الألبان المنتجة لا تكفى لتشغيل هذه المعامل مما جعل دمياط تلجأ إلى استيراد الألبان من المحافظات المجاورة لتصنيعه فى معاملها.

وبالنسبة للزراعة يلاحظ أن منطقتى كفر البطيخ والسنانية من أهم مناطق الجمهورية فى إنتاج "البلح" و "الجوافة".

كما يلاحظ أنه كانت لدمياط شهرة قديمة منذ العصر الفرعونى فى صناعة النسيج "الحريز" إلا أن هذه الصناعة بدأت تنقلص خاصة الورش والمصانع الحرفية الصغيرة إلى أن أنشئ مصنع دمياط للغزل والنسيج فى الخمسينيات. وهذا المصنع الكبير بدأ بدوره يعانى من أزمات واختناقات.

وقد ساعد الرواج الاقتصادى النسبى إلى تقليل نسبة البطالة مقارنة بالمحافظات الأخرى - بالرغم من أن نتائج تعداد ١٩٩٦ لا تعكس هذه الحقيقة . فمن الملاحظ مثلاً أن أهالى دمياط (لا يزالون عادة الأعمال والمهن الهامشية فمعظم عمال النظافة من خارج المحافظة وكذلك بائعات الأسواق اللاتى يحضرن إلى دمياط منذ الصباح الباكر من المحافظات المجاورة مثل محافظة الدقهلية ، وكفر الشيخ) .

صناعة الأثاث

كما سبق أن أشرنا فإن صناعة الأثاث تعتبر العمود الفقري للنشاط الاقتصادي للسكان ، حيث يعمل بها حسب بعض التقديرات (١٠٠٠٠٠) مائة ألف عامل وحرفي تضمهم حوالي (٤٠٠٠٠) أربعين ألف "ورشة" صغيرة^(١) ، وقد ارتبطت بهذه الصناعة أنشطة صناعية وتجارية أخرى مكملة كصناعة "شرائط التجيد" أو "الكريته" من حزم النخيل التي تستخدم في التجيد وتجارة وصناعة بعض مستلزمات الإنتاج الضرورية .

ومع أنه من الطبيعي أن تكون "الحرفة" مقدمة لتطور صناعي أكبر بحيث تحل الصناعة المتوسطة والكبيرة بعد ذلك محل نمط الإنتاج الحرفي ... وبالرغم من وجود بعض مظاهر وأسس هذا التطور في الأربعينيات وبداية الخمسينيات (مصانع صغيرة يوجد بها من ١٥-٢٥ عاملاً) .. إلا أن عملية التطور الطبيعي أجهضت بفعل بعض العوامل الموضوعية والذاتية ... منها التخصص الشديد وإخال الميكنة الصغيرة في العمل اليدوي الحرفي ... إضافة إلى تحاشي البرجوازية الديمقراطية لبعض القوانين الخاصة بالصناعة مثل تلك المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وفضلت البرجوازية الديمقراطية تجميع قطع الأثاث من الورش الصغيرة المتناثرة والإشراف على مراحل التصنيع المختلفة في مختلف الورش الصغيرة المتخصصة ... غير أن ذلك لا ينفي كون مياط مصنعاً كبيراً للأثاث .

ومع بداية عصر ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي بدأت بعض رؤوس الأموال تتجه ببطء شديد للاستثمار في مجال صناعة الأثاث فبدأت تظهر بعض المصانع الصغيرة ... بعد المنافسة الشديدة من جانب بعض المشاريع الاستثمارية في المدن الجديدة من ناحية وكاستجابة للاحتياجات التصديرية المحدودة من ناحية أخرى .

إلا أن هذه الصناعة الحرفية الرئيسية تعاني من صعوبات ومشكلات أو ما يمكن تسميته "بفوضى الإنتاج" حيث يلاحظ أن مشكلة "التسويق" تعوق تطور ونمو هذه الصناعة الحرفية خاصة وأن قوة العمل تتجه لها مباشرة لعدم وجود فرص عمل أخرى مما مثل عبئاً كبيراً على صناعة الأثاث من ناحية وعلى العمالة وتدنى مستويات الأجور والعائد الاقتصادي من ناحية أخرى .

ومن الملفت للنظر أن الآلاف من أصحاب الورش الحرفية الصغيرة يعانون من مشكلات جمة باعتبارهم الأضعف في العملية الإنتاجية ، ومن مظاهر ذلك وجود آلاف القضايا المنظورة أمام المحاكم والخاصة بتداول شيكات بدون رصيد وهي ظاهرة كانت لها آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية للعاملين في هذه الصناعة خاصة الحرفيين منهم .

(١) على زهران - تطور صناعة الأثاث في مياط - دراسة غير منشورة .

مدينة دمياط

تعتبر مدينة دمياط عاصمة المحافظة من أقدم المدن المصرية فقد جاء ذكرها منذ العصور الفرعونية القديمة حيث كانت تسمى المنطقة التي تقع فيها حالياً "تتيس" ... وارتبطت مع البلدان الواقعة في شرقي البحر الأبيض المتوسط عن طريق مينائها القديم بروابط اقتصادية وثقافية ما زالت آثارها باقية حتى الآن .. فقد كانت تستورد الحرير منها وتعيد صناعته وتصديره ... كما أن شهرتها جاءت من كونها أهم الموانئ المصرية على البحر الأبيض قبل إنشاء ميناء الإسكندرية - ومع أنها بدأت تفقد تلك الأهمية تدريجياً بعد ظهور ميناء الإسكندرية وحفر قناة السويس وإنشاء ميناء بورسعيد وترسب الطمي في مدخل مينائها القديم ... إلا أنه في الثمانينيات بدأت محاولة لاستعادة مكانتها القديمة بعد إنشاء ميناء (دمياط الجديد) .

ولا ننسى أيضاً أن هذه الشهرة قد جاءت نتيجة لتعرضها لحملات الغزو اللاتيني (الحروب الصليبية) ، والمقاومة التي أبدتها وتعرضها أكثر من مرة للحصار والغزو الخارجي .. وتدميرها ونقلها من موقعها القديم ، وهو موضوع خارج عن نطاق هذه الدراسة .

المسجد - الورشة - المقهى

كانت للطبيعة الخاصة لدمياط أثرها على البنية الثقافية والاجتماعية لشعبها ... وليس غريباً أن نلاحظ على شعب دمياط ميله إلى "التدين" وتمسكه ببعض العادات والقيم الخاصة بالمجتمعات "المحافظة" فقد كنا إلى عهد قريب نجد أن أصحاب الحوانيت يسارعون إلى الصلاة في المساجد دون أن يغلقوا حوانيتهم اكتفاء بوضع "كرسى" في مدخل الحانوت علامة على ذهابهم إلى المسجد لأداء الصلاة ... والدمياطى عادة لا يستقبل "الغرباء" في بيته وإنما يفضل استقبالهم على "المقهى" حيث تعقد الصفقات التجارية أو تناقش أحوال "الحرفة" وبالتالي كان من الطبيعي أن يدور عالم "الدمياطى" في إطار هذا الثالوث (الورشة - المقهى - المسجد) .. وفي كثير من الأحيان نجد الورشة أسفل المنزل الذى يقيم فيه ، ومع ذلك يمكن أن نلاحظ أنه قد حدثت بعض التغيرات على هذه المنظومة من القيم والعادات خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجى والداخلى (عمليات التصدير المحدودة خارجياً والهجرة من بورسعيد إلى دمياط بعد عام ٩٧ داخلياً) .

وحلم الحرفى الصغير أن يمتلك "معرضاً" لتجارة الأثاث وأن "يحج" بيت الله ... هذا العالم الخاص للدمياطى انعكس على مجمل حياته الروحية والمادية ... فاهتم بالمساهمة في بناء المساجد مثلاً ... حيث بلغ عدد المساجد المسجلة في دمياط طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ (١١٣٧) مسجداً وبمقارنة هذا العدد من المساجد بإجمالى عدد المساجد المسجلة في ج.م.ع والتي تبلغ ٦٩٢٥٧ نجد أن المسجد في دمياط يخدم ٨٠٤ نسمة في حين أنه

يخدم ٨٨٦ نسمة على مستوى الجمهورية ... أى أن نسبة عدد المساجد فى دمياط تزيد عن النسبة العامة فى مصر .

الحياة السياسية والحزبية

لا تكاد تختلف محافظة دمياط عن غيرها من المحافظات بالنسبة للحياة السياسية فهى راكدة مثل غيرها لظروف كثيرة ليس المجال هنا يسمح بمناقشتها إلا أنه تبرز ظاهرة خاصة ربما تميز دمياط عن غيرها خاصة مدينة دمياط عاصمة المحافظة ... فالشعب الديمياطى منحاز فى مجمله إلى جانب "المعارضة السياسية" للحزب الحاكم ويتمثل ذلك فى التصويت غالباً لجانب مرشحي المعارضة أو المستقلين فى انتخابات مجلس الشعب بصرف النظر عن النتائج النهائية التى تسفر عنها هذه الانتخابات لما يشوب العملية الانتخابية من تجاوزات كثيرة ويحظى تيار الإسلام السياسى "الإخوان المسلمون" بشعبية أكثر من غيره من القيادات السياسية يلى ذلك اليسار بصفة عامة (التجمع ، الناصرى) لذلك فإننا نلاحظ أن أهم الأحزاب السياسية التى لها تأثير فى الشارع الديمياطى الإخوان المسلمون ثم أحزاب التجمع والناصرى .

ومع ذلك فإن انخراط الديمياطى فى العمل السياسى والحزبى المباشر محدود مثل غيره من أبناء الشعب المصرى ، خاصة وأن الطبيعة الخاصة للنظام الاقتصادى (الحرفى) لا تمنحه فسحة كافية من الوقت كى يمارس نشاطاً حزبياً ... إضافة إلى أن "الديمياطى" مسالم بطبعه ويخشى الدخول فى دوامة من الملاحقات والمضايقات من قبل أجهزة الدولة التى تجرم "عملياً" النشاط السياسى والحزبى ... غير أننا يمكن أن نرصد - رغم ذلك - النفوذ الكبير لتيار الإسلام السياسى فى دمياط حيث يعتبر البعض دمياط أقوى معامل هذا التيار على مستوى الجمهورية خاصة "الإخوان المسلمون" ... ونذكر أنه تم "إعدام" أحد قياداتهم وهو المرحوم عبد الفتاح إسماعيل أثناء حكم الفترة الناصرية فى الستينيات . يلى ذلك بعض التيارات "الجهادية" غير أن الأخيرة بدأت فى الانكماش والتقلص بفعل الملاحقات الأمنية، فى الوقت الذى بدأت فيه جماعة "الإخوان" فى التواجد الفعلى على ساحة العمل العام خاصة ما يتعلق بالمشاركة فى الانتخابات العامة (حصل الإخوان على جميع مقاعد المجلس الشعبى المحلى لبندر دمياط فى انتخاب عام ١٩٩٠ كما حصل مرشحهم فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ على أعلى الأصوات بفروق شاسعة بينه وبين جميع المرشحين مما دفع السلطة للتدخل السافر فى انتخابات الإعادة لإسقاطه) .

إن هذا النفوذ الواضح لتيار الإسلام السياسى فى دمياط يطرح سؤالاً بديها حول مدى انتقال هذا النفوذ للجمعيات الأهلية خاصة الجمعيات ذات النمط الإسلامى ؟ ولقد أسفرت الدراسة عن طريق الملاحظة المباشرة ودراسة حركة الجمعيات من ناحية

وجماعات الإسلام السياسى من ناحية أخرى عدم توفر دلائل تشير إلى وجود صلة مباشرة بين هذه الجماعات السياسية وبين الجمعيات الأهلية عكس ما كان متوقعا ومنتظرا وهو ما سوف يتضح لنا فيما بعد ...

الجمعيات الأهلية فى محافظة دمياط

الواقع أن محافظة دمياط لا تتفرد - على ما يبدو - بسمات خاصة بالنسبة لظروف نشأة حركة الجمعيات الأهلية . فمثلها مثل باقى محافظات مصر ظهرت الجمعيات الأهلية - فى البداية - استجابة لنوازع دينية وخيرية فاتجهت إلى العمل فى ميدان المساعدات الاجتماعية وأعمال البر أو الإدارة وإنشاء المساجد ودور العبادة . لذلك لم يكن غريباً أن تكون " جمعية البر بالفقراء " وجمعية أنصار السنة المحمدية من أوائل الجمعيات التى أنشئت فى دمياط . واكب ذلك ظهور جمعيات " الإصلاح الاجتماعى " فى الأربعينيات والخمسينيات خاصة فى ريف المحافظة .

وقد بلغ عدد الجمعيات المشهرة حتى شهر مارس ١٩٩٩ طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة عدد (٢٠٦) جمعية تعمل فى شتى مجالات العمل الاجتماعى التى نص عليها القانون المشار إليه ... وقد فضل الباحث الأخذ بمعايير مختلفة لتصنيف هذه الجمعيات دون التقيد بميادين العمل المحددة فى قرارات الشهر ... اعتماداً على النشاط الأساسى الذى تركز عليه الجمعية ، أما فيما يتعلق بالجمعيات ذات النمط الإسلامى فقد اعتمدت على المعايير السابق توضيحها فى صدر هذه الدراسة عند التعرض لإشكالية التعريف ... وبالتالي يمكن تصنيف الجمعيات الأهلية المشهرة كالتالى :

عدد الجمعيات	بيان
٧٧	جمعيات تنمية اجتماعية
٣٤	جمعيات دينية (إسلامية)
٢٦	جمعيات يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها (كالروابط والأندية وغيرها)
١٩	جمعيات تركز فى نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية .. الخ
١٢	جمعيات مساعدات اجتماعية
١١	جمعيات النشاط الثقافى والعلمى
١١	جمعيات رعاية الفئات الخاصة (رعاية المسجونين وأسراهم - مرضى الجرام - المدومين - الإخوان المعرضين للإلتهاف ... الخ)
٤	جمعيات لرعاية الأسرة والطفولة
٤	جمعيات مسيحية (يقتصر عضويتها على الأقباط (دينية - خيرية - نسانية)
٣	جمعيات نسانية
٥	جمعيات أخرى (تدريب - أسر متعبة ... الخ)
٢٠٦	إجمالي عدد الجمعيات

لا يعنى هذا التصنيف بطبيعة الحال أن الجمعيات الإسلامية لا تعمل فى ميدان رعاية الطفولة أو لا يتبعها دور حضانة وبالمثل لا يعنى أن جمعيات التنمية لا تمارس نشاطا ذا طابع دينى ... وإنما أردنا من هذا التصنيف أن نوضح المجال العام لنشاط الجمعيات فى بمياط .

وإذا استثنينا جمعيات التنمية التى غالبا ما تنشأ بإيعاز من وزارة الشؤون الاجتماعية وبشجيع منها تلبية لاحتياجات اجتماعية أو لإسناد بعض المشروعات الحكومية إليها لإدارتها^(١) فإن الجمعيات الإسلامية تحتل المرتبة الأولى بعد جمعيات التنمية بالنسبة لعدد الجمعيات فى المحافظة يلى ذلك مباشرة تلك الجمعيات التى يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها .

ومن بين الجمعيات المشهورة وعددها ٢٠٦ جمعية توجد ٢٥ جمعية تم شهرها خلال عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ وحدهما أى حوالى ١٢ % من عدد الجمعيات التى تم شهرها خلال العامين الأخيرين فقط . وهى موزعة كالتالى :

العدد	بيان
١٠	جمعيات إسلامية
٦	جمعيات تخدم أعضائها
٤	جمعيات رعاية اجتماعية وصحية
٣	جمعيات مساعدات اجتماعية
١	جمعيات فئات خاصة
١	جمعيات نسائية
٢٥	إجمالى عدد الجمعيات المشهورة عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .

وتوضح هذه الإحصائية أن الجمعيات الإسلامية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لعدد الجمعيات المشهورة حديثا يلى ذلك الجمعيات التى تخدم أعضائها . كما يلاحظ أنه لم يتم شهر أى جمعيات جديدة للتنمية خلال عامى ٩٧ ، ٩٨ . ويمكن أن نفسر ذلك النمو المطرد لشهر الجمعيات ذات النمط الإسلامى بأن الانطلاق من الرؤية الدينية ما زال الحافز الرئيسى وراء شهر الغالبية العظمى من الجمعيات فبالإضافة إلى الجمعيات الإسلامية (١٠ جمعيات) يمكن إضافة جمعيات الرعاية الاجتماعية والصحية (٤ جمعيات)

(١) جميع المشروعات الاجتماعية فى خطة التنمية الاجتماعية تسند عادة إلى جمعيات أهلية طبقا لعقود إسناد بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعية المعنية .

- وكذلك جمعيات المساعدات (٣ جمعيات) والتي غالبا ما تكون الدوافع الدينية من بين أسباب شهر مثل تلك الجمعيات بجانب دوافع أخرى بطبيعة الحال .

بينما بلغت الجمعيات التي توقف نشاطها بسبب صدور قرارات إدارية بحلها خلال السنوات الأخيرة (٩٤ - ١٩٩٨) ٢٣ جمعية بينها (٧ سبع جمعيات فقط صدرت قرارات بحلها خلال عامي ٩٧ ، ١٩٩٨ وذلك طبقا للبيان التالي :

السنة	عدد الجمعيات التي حلت	بيان
١٩٩٤	٧	لا يوجد بينها جمعيات دينية
١٩٩٥	٥	منها جمعية دينية واحدة
١٩٩٦	٤	منها جمعية دينية واحدة
١٩٩٧	٧	لا يوجد بينها جمعيات دينية
١٩٩٨	لا يوجد	—
	٢٣	إجمالي عدد الجمعيات التي صدرت قرارات بحلها.

الجمعيات الإسلامية

تطرح هذه الدراسة - فيما يتعلق بالجمعيات ذات النمط الإسلامي - بالضرورة بعض الأسئلة التي يمكن أن تساعد في محاولة الاقتراب من الإجابة عليها التعرف أكثر على هذه الجمعيات ... ولعل أهم سؤال هو : هل هناك سمات خاصة لهذه الجمعيات مختلفة عن السمات الخاصة لباقي الجمعيات الأهلية في المحافظة ؟ مع ما يمكن أن يكون هناك من تشابه في الأهداف والأغراض وحتى في المشروعات التي تديرها هذه الجمعيات . وربما يساعدنا على ذلك مناقشة بعض المفردات أو المحاور المتعلقة بحركة الجمعيات الأهلية مثل المحاور التالية :

١- العضوية

رغم الموقع المتميز للجمعيات ذات النمط الإسلامي على خريطة الجمعيات الأهلية في دمياط ، إلا أن الانضمام إلى عضويتها رسميا ما زال محدوداً ، فالكثيرون قد يفضلون المشاركة في أنشطة الجمعية دون أن يكون لهم استثمارات عضوية أو مسجلين في سجلاتها . فما زال هناك نوع من التوجس والحذر من قبل المواطنين للانضمام إلى الجمعيات الأهلية عموماً بما في ذلك الجمعيات الدينية إضافة إلى أن الممارسة العملية

الحقلية مع الجمعيات الأهلية تشير إلى أن الجمعيات ذاتها لا تسعى لتوسيع قاعدة العضوية لأسباب تتعلق بضمان استمرار هيمنة أعضاء مجالس الإدارات الحالية على مقدرات الجمعيات كما أنه من بين الأسباب أيضا عدم وضوح إجراءات اكتساب العضوية الجديدة ... وبالرغم من ذلك فإنه باستثناء الجمعيات التي يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها، بحكم أن الجمعيات الأخيرة تضم إليها قطاعات كاملة من العاملين في المصالح الحكومية وغيرهم مثل الروابط الاجتماعية كجمعية رابطة التعليم الابتدائي بمحافظة دمياط . فباستثناء مثل هذه الجمعيات فإن العضوية في الجمعيات ذات النمط الإسلامي أكبر قليلا من باقي الجمعيات الأخرى .

وقد لوحظ أن جمعية كفالة اليتيم وهي من أكبر الجمعيات الإسلامية في المحافظة - قد ضمت إلى عضويتها عند تأسيسها لأول مرة في عام ١٩٨٩ عدة آلاف موزعين على قرى ومدن المحافظة المختلفة ، وكان ذلك حدثا مثيرا للتأمل والدراسة . ويعتقد الباحث أن البواعث الدينية كانت من أهم الأسباب وراء الانضمام الكبير للجمعية ، إضافة إلى أنها نشأت منذ البداية بعيداً عن التدخل الحكومي . حتى أن بعض من انضموا كانوا أطفالاً رغم مخالفة ذلك للقانون المنظم للجمعيات .

كان الوازع الديني في الأساس - كما سبق أن أشرت - هو السبب الرئيسي وراء كبر حجم العضوية .. لكن هذا الوازع الديني لم يكن وحده كافيا لولا التشجيع والمبادرات والجهد من قبل مجلس إدارة الجمعية . إلا أن هذه العضوية الكبيرة ما لبثت أن تقلصت بسرعة حيث مثلت بعض الصعوبات والعقبات عند عقد الجمعية العمومية السنوية العادية التي اشترطت مواد القانون أن تعقد في مكان واحد . كما أنها مثلت عقبة كذلك أمام مجلس الإدارة الذي ربما يكون قد رغب في إزاحة أية إمكانية محتملة لتغييره فأقدم على تحويل معظم هذه العضوية الكبيرة إلى عضوية "منتسبة" ليس من حقها حضور الجمعية العمومية أو الاشتراك في مداولاتها وبالتالي التأثير في قراراتها .

وفي "جمعية دعوة الحق الإسلامية" قام مجلس الإدارة بتقليص العضوية العاملة بحجة عدم توقيع معظم الأعضاء على استمارات العضوية رغم أن عضويتهم بالجمعية قديمة وممتدة منذ سنوات طويلة .. وكان الهدف - أيضا - ضمان بقاء أعضاء مجلس الإدارة في مواقعهم عندما شعروا أن هناك اتجاها لإجراء تغييرات في عضوية مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية .

ملخص القول إنه كان يلاحظ نمو في حركة العضوية بالنسبة للجمعيات الإسلامية إلا أنه نمو محدود ، وتتأثر حركة العضوية إلى حد بعيد بمدى رغبة قيادة الجمعية في توسيع قاعدة العضوية من عدمه .

وإذا كانت الجمعيات الأهلية بطبيعة تكوينها وفلسفتها منظمات تطوعية "مفتوحة" لكل من ينطبق عليه شروط عضويتها ، إلا أن الدافع يشير إلى أنها منظمات "شبه مغلقة" وتوسيع قاعدة عضويتها مرهون - فى الغالب - بإدارة قيادتها الفعلية . ما عدا الجمعيات التى تقتصر خدماتها على أعضائها كما سبق أن توجهنا .

٢ - المسجد كمؤسسة دينية

مما لا شك فيه أن المسجد يلعب دوراً رئيسياً ليس فقط بالنسبة للحياة الروحية للمصريين ولكن أيضاً بالنسبة للحياة الاجتماعية . خاصة بالنسبة لمجتمع الغالبية العظمى من سكانه من المسلمين .. ولسنا هنا بصدد الدور التاريخي للمسجد على مختلف الأصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية .. وكان طبيعياً أن يكون نقطة انطلاق وتجمعاً ومركزاً للإدارة بالنسبة لحركات الإسلام السياسى بكافة فصائلها وتياراتها ... لذلك اهتمت الجمعيات الإسلامية بإدارة وبناء المساجد ... بل أن بعض هذه الجمعيات كجمعية أنصار السنة المحمدية بدمياط ، وجمعية دعوة الحق الإسلامية بدمياط اعتبرت إنشاء وإدارة المساجد النشاط الرئيسى لهما فبلغت المساجد التى أنشأتها جمعية دعوة الحق الإسلامية (٢٣) مسجداً بينما بلغت المساجد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية (٢٠) مسجداً أما فى باقى الجمعيات الدينية فقد قامت ببناء أو الإشراف على (١٠) مساجد ، ومن ثم تصبح المساجد التابعة للجمعيات الإسلامية فى محافظة دمياط ٥٣ مسجداً ، وهو عدد ليس بالقليل خاصة مع وجود سياسة رسمية تقضى بالتوسع فى (ضم) المساجد لتكون تحت إشراف وزارة الأوقاف المصرية . ناهيك عن وجود مساجد أخرى - من الخاضعة لإشراف وزارة الأوقاف - للجمعيات الإسلامية علاقات غير مباشرة بها سواء عن طريق مشاركة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات فى عضوية مجالس إدارة المساجد وقيام الجمعيات الإسلامية بالمشاركة فى حملات التبرعات لصالح أعمال الصيانة والتجديد .

وتكتسب الجمعيات الإسلامية نفوذاً خاصة من خلال المساجد إضافة إلى قيامها بأعمال الإدارة وما يستلزم ذلك من تعيين الموظفين والوعاظ ومحفظى القرآن الكريم والخدم مما يساعد أكثر على تأكيد هذا النفوذ الذى يتجاوز بكثير إمكانيات الجمعيات ذاتها . "المسجد" يلعب دوراً هاماً فى نشر أهداف وأغراض الجمعيات الدينية الإسلامية ويخلق قاعدة "مؤسسية" تتطلق منها الجمعيات نحو ترسيخ تواجدها ، باعتبار أن المسجد وسيلة وغاية فى الوقت ذاته ... كما أن الجمعيات الإسلامية استفادت من المساجد التابعة لها فى القيام بمشروعات مثل دور الحضارة وبعض المستوصفات الصحية ... الخ فى نفس مبنى المسجد ، وتسمية بعض الجمعيات "بالمجتمع الإسلامى" مثل المجتمع الإسلامى

لجمعية دعوة الحق في مدينة رأس البر الذي يضم صيدلية ومستشفى ودار حضانة ...
ومكتب لتحفيظ القرآن الكريم .

الموارد المالية والمصروفات :

لا شك أن حجم الموارد المتاحة والإنفاق السنوي والاصول الاستثمارية والثابتة للجمعيات تعتبر من بين المؤشرات الرئيسية لتقييم دور الجمعيات ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أغراضها المعلقة ، كذلك مدى حجم مشاركتها في عمليات الرعاية والتنمية الاجتماعية .

ورغم عدم وجود بيانات دقيقة عن موازنات هذه الجمعيات وحجم أصولها إلا أنه أمكن رصد موازنات (١٥٦) جمعية من بين (٢٠٦) جمعية مشهورة بمحافظة دمياط ، حيث بلغت (١٠٥٧٥٣٦٦) أى حوالى عشرة ملايين وخمسة وسبعين ألف جنيه خلال عام ١٩٩٦ (إيرادات) ، بينما بلغت المصروفات (٨٢٤٨٢٧١) حوالى ثمانية ملايين ومئتين وثمانية وأربعين ألف جنيه خلال نفس الفترة .

من بين هذه الجمعيات (٢٩) جمعية إسلامية توفرت بيانات عن أرصدها وموازناتها من إجمالى عدد الجمعيات الإسلامية البالغ (٣٤) جمعية ، حيث بلغت الإيرادات حوالى (٣٧٢٨٠٠٠) فى حين بلغت المصروفات (٣٢٤٩٠٠٠) وذلك خلال عام ١٩٩٦ .
ومن خلال دراسة وتقييم البيانات المالية المتوفرة عن الجمعيات الإسلامية وأنشطتها وحركتها الميدانية فى الواقع يمكن استخلاص بعض النتائج منها :

١- بالنسبة للجمعيات الدينية قد لا تمثل الإيرادات والمصروفات المدرجة فى الموازنات السنوية الأوضاع المالية لهذه الجمعيات بكل دقة ... حيث يمكن ملاحظة وجود إيرادات أخرى لا ترصد فى الحسابات الختامية السنوية منها بعض التبرعات العينية أو التبرع بأراضٍ أو التبرعات النقدية التى تصرف مباشرة لتحقيق أغراض الجمعية دون أن ترصد فى حساباتها، خاصة تلك التبرعات التى تحصل عليها الجمعية من خلال "صناديق" التبرعات بالمساجد والتى غالبا ما تتفق لأعمال صيانة المساجد أو صرف مكافآت العاملين فيها وليس هناك رقابة على هذه الصناديق سوى ضمائر القائمين عليها .

٢- قد لا تعكس حركة الإيرادات والمصروفات - بالضرورة - حركة النشاط والتأثير الفعليين بالنسبة للمجتمع المحلى خاصة ما يتعلق بالتأثير الثقافى وهو من بين أهم أغراض الجمعيات الإسلامية على وجه الخصوص ، فأنشطة "الدعوة الإسلامية" من خلال المساجد قد لا تحتاج إلى إنفاق مالى ضخمة .

٣٠- تمثل التبرعات التلقائية الجانب الأساسي من موارد الجمعيات الدينية ثم تأتي إيرادات المشروعات والخدمات في المرتبة الثانية ، بينما لا تمثل اشتراكات العضوية جانباً يذكر ما عدا جمعية كفالة اليتيم .

٤- لا تعتمد الجمعيات الإسلامية على الإعانات الحكومية مثل باقى الجمعيات الأخرى بل إن ثلاث جمعيات إسلامية كبيرة وهى جمعية كفالة اليتيم ، جمعية دعوة الحق الإسلامية ، جمعية أنصار السنة المحمدية لا تتلقى إعانات حكومية .

٥- باستعراض المشروعات المدرجة فى خطة التنمية الاجتماعية لمحافظة دمياط نلاحظ أن الجمعيات الإسلامية ليست فى مقدمة الجمعيات التى تسند إليها الدولة مشروعات لإدارتها ، فنادر ما تسند مشروعات لهذه الجمعيات مثل مشروعات دور الحضانه أو مراكز التدريب على أعمال الأسر المنتجة أو غيرها فى المشروعات. خاصة وأن المشروعات التى تمول بالجهود الذاتية من قبل الجمعيات الإسلامية تحقق عائداً نظراً للإقبال على مثل هذه المشروعات من قبل المواطنين ... ذلك أنه قد لوحظ الإقبال المتزايد على دور الحضانه التابعة لهذه الجمعيات بالمقارنة بغيرها من الجمعيات .

وقبل أن نختتم هذه الدراسة نرصد ظاهرة قد لا نخص بها محافظة دمياط وحدها وهى ظاهرة الجمعيات الدينية غير المسجلة وعادة ما تصل هذه الجمعيات فى مجالين رئيسيين .

المجال الأول : تقديم المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ، نقدية وعينية .

المجال الثانى : إنشاء ورعاية المساجد .

وتكاد هذه الجمعيات أن تكون شبيهة بالجمعيات "المسجلة" من حيث وجود أعضاء بها (المتبرعون) ومستولون عن عمليات جمع التبرعات وتوزيعها على المستحقين (متطوعون) . وهناك دراسة تتم للحالات من قبل أعضاء الجمعية ويتم تحديد مخصصات شهرية أو فى المواسم المختلفة لحالات المساعدات ..

وقد لاحظت طوابير طويلة معظمهم من النساء أمام "متجر" أحد قيادات هذه الجمعيات لتلقى المساعدات وفق كشوف معدة سلفاً .

وتتشط هذه الجمعيات فى شهر رمضان وفى المناسبات والأعياد الدينية .. وتلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية حيث تصرف أحياناً مبالغ كبيرة لعلاج الفقراء أو لشراء الأثاث المنزلى للمقبلات على الزواج فى الأسر الفقيرة خاصة الأيتام .. وقيادات هذه الجمعيات ترفض بصورة قاطعة التعامل مع الجمعيات المشهورة حيث

يعتبرونها مؤسسات شبه حكومية وأنهم لا يتقنون فى القائمين عليها ولا فى أبواب الصرف ويشكون فى نزاهة القائمين عليها .

علاقة الجمعيات الإسلامية بجماعات الإسلام السياسى

يطرح هذا العنوان بعض الإشكاليات وبعض التساؤلات ، خاصة وأن قياس هذه العلاقة يتطلب اختبار معايير خاصة وربما معقدة ... فما هى جماعات الإسلام السياسى ؟ وما هى وشائج هذه العلاقة إن وجدت ؟ وهل هى علاقات مباشرة أو غير مباشرة؟ ونقصد بجماعات الإسلام السياسى تلك المنظمات السياسية التى تجعل من الدين الإسلامى مرجعيتها الفكرية الأساسية وربما الوحيدة ، والتى تنادى بتطبيق الشريعة الإسلامية وفق رؤيتها الخاصة والتى ترفع شعار " الإسلام هو الحل " .

غير أننا نلاحظ أنه نتيجة لملاحقة النظام لهذه الجماعات فقد لجأت إلى العمل شبه السرى إلا بالنسبة لبعض كوادرها السياسية التى تدفع بها للمشاركة فى العمل العام . وبالتالي تنشأ صعوبة البحث عن علاقة الجمعيات الإسلامية بالحركة السياسية عموماً وحركة الإسلام السياسى على وجه الخصوص ، ومع ذلك فإن التعرف على طبيعة الخطاب الدينى والبرامج الإنمائية لهذه الجمعيات سوف يساعد على اختبار هذه العلاقة من عنده .

وعلى خلاف النقابات المهنية التى تتواجد فيها كوادر رئيسية من "جماعة الإخوان المسلمين " ... فقد أسفرت الدراسة عن افتقاد الجمعيات الأهلية الإسلامية إلى كوادر تنتمى إلى جماعة الإخوان أو غيرها من جماعات الإسلام السياسى .

ولقد حاولت "جماعة الإخوان المسلمين" فى فترة سابقة من نفوذها الاتجاه إلى الجمعيات الأهلية فبادرت بإنشاء "جمعية التربية الإسلامية" التى ما لبثت أن "حلت" بقرار من السلطة المختصة حيث يمنح قانون الجمعيات سلطات واسعة للجهة الإدارية فى التدخل فى شئون الجمعيات كما هو معروف بإيعاز من جهات الأمن المختصة . والسؤال هو : هل يعنى ذلك عدم وجود علاقات بين الجمعيات الإسلامية وحركة الإسلام السياسى ؟ والإجابة هى أن المؤشرات تشير إلى وجود علاقات غير مباشرة .. فثمة قيادات داخل الجمعيات ممن يتعاطفون مع تيار الإسلام السياسى ... كما لوحظ أن بعضاً من قيادات الجمعيات الإسلامية كانوا فى فترات زمنية سابقة من المحسوبين على تيار الإخوان المسلمين . ولكن بصفة عامة فإن نسبتهم العددية محدودة ، خاصة وأن بعض

· الجمعيات الإسلامية مثل جمعيات الحج والعمرة ، جمعية الشبان المسلمين وغيرها يمثل الإسلام مجرد لافتة شعارية لحركتها أكثر منه منهجاً للعمل اليومي .

وفي قراءة سريعة وعامة لشكل ومحتوى البرامج والخدمات التي تقوم بها الجمعيات الإسلامية في دمياط لأمكن ملاحظة الآتي :

	عدد الجمعيات الإسلامية	النسبة	فرع النشاط
١	٢٥	٧٣,٥%	تحفيظ القرآن الكريم
٢	١٦	٤٧%	المساعدات الاجتماعية
٣	١٢	٣٥,٢%	دور الحضانة
٤	٨	٢٣,٥%	إقامة المساجد
٥	٤	١١,٨%	عيادات ومستوصفات صحية
٦	١٣	٣٨,٢%	ندوات دينية
٧	١١	٣٢,٤%	حج وعمرة
٨	١	٣%	خدمات تنظيم الأسرة
٩	٢	٦%	أنشطة رياضية

وتعكس الإحصائية السابقة بعض المؤشرات منها : أن تحفيظ القرآن الكريم يحتل المرتبة الأولى في نشاط الجمعيات الإسلامية ٧٣,٥ % يلي ذلك العمل في مجال المساعدات والبر بالفقراء ٤٧ % بينما تأتي الأنشطة الرياضية أو خدمات تنظيم الأسرة في ذيل القائمة .

وبالنسبة للمساعدات الاجتماعية فإنها تركز على فئة "الأيتام" أكثر من غيرها في الفئات كما لم نجد جمعية إسلامية تعمل في رعاية الفئات الحاضنة أو المعاقين إلا من زاوية مساعدة بعض تلك الفئات مالياً .

وثمة بعض الملاحظات المتعلقة بالمظهر العام للجمعيات الإسلامية في دمياط فرغم عدم وجود فروق كثيرة في المظهر العام بينها وبين باقي الجمعيات بصفة عامة إلا أنه من الملاحظ أن الجمعيات الإسلامية تهتم بالملصقات ذات الطابع الديني كما أن بعضها يضع شروطاً صارمة على سلوك وزي النساء العاملات فيه كمشروعات دور الحضانة "قالحجاب" أو "النقاب" من أهم مظاهر زي المشروعات ، وكذلك فإن بعض الجمعيات الإسلامية يحرص أعضاء مجالس إدارتها على الظهور بمظهر إسلامي - من وجهة

نظرهم - من ارتداء الجلباب والسرwal وإطلاق اللحية . غير أن ذلك لا يمثل قاعدة عامة بالنسبة للجمعيات الإسلامية .

وفيما عدا جمعية واحدة فقط وهي - جمعية كفالة الأيتام بدمياط لا تشارك المرأة في أية مراكز قيادية داخل الجمعيات الإسلامية باعتبار أنه لا يجوز للمرأة قيادة العمل طالما أنه هناك رجال قادرون على ذلك، كما أشار بذلك أحد قيادات الجمعيات الإسلامية في حوار عام معه فمكان المرأة هو المنزل لتربية أطفالها ورعاية زوجها وأسرته وإذا كانت نظرة المجتمع الدمياطي إلى المرأة ما زالت نظرة دونية فإن نظرة الجمعيات الإسلامية تضعها في منزلة متدنية ... وربما كانت مشاركة المرأة في مجلس إدارة كفالة الأيتام بدمياط (ثلاث نساء) لأسباب تتعلق بدرجة من الاستتار لدى مجلس الإدارة أو لاعتبارات وأسباب شخصية .

وبصفة عامة يمكن القول إنه رغم العدد الكبير للجمعيات في محافظة دمياط بما في ذلك الجمعيات ذات النمط الإسلامي . فإنها حتى الآن لم تخلق بعد إلا دوراً محدوداً لها في بنية المجتمع يتفق مع عددها المنتشر في أنحاء المحافظة ... فما زالت عضويتها محدودة .. لكنها في جميع الأحوال يمكن أن تلعب دوراً هاماً وربما خطيراً في المستقبل إذا توفرت عوامل وشروط معينة خاصة مع الاتجاه نحو تعديل القوانين الخاصة بالجمعيات الأهلية بما في ذلك القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وإطلاق حرية تكوين الجمعيات . حيث يتوقع الباحث أن تقوم هذه الجمعيات بدور أكبر في المستقبل خاصة إذا وضعها تيار الإسلام السياسي ضمن أولوياته وهو الأمر الذي نلاحظ بعض مؤشرات "جنينية" له في الوقت الحاضر .

الجمعيات الأهلية الإسلامية في النشأة - التمويل والعلاقة مع الدولة (مصر) ١٩٧٥ - ١٩٩٥

د. أمين عبد الخالق *

لا تزال المعرفة المتصلة بالجمعيات الإسلامية في مصر محدودة ولم تتل من الدراسات والبحوث المختلفة عن العمل الأهلي التطوعى التى تمت نصيباً كافياً لتوضيح دورها خاصة فى الفترة من أعوام ١٩٧٥ - ١٩٩٥ وهى الفترة التى برز فيها تنفيذ وتفعيل السياسات الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وهدفت إلى الإصلاح الاقتصادى الذى واكبه بالطبع تغيرات اجتماعية سياسية أو سياسية اقتصادية ذات مردود وتأثير اجتماعى . ربما ذا تأثيرات سلبية أثرت على فئات عديدة من الشعب المصرى وأوجدت تلك السياسات حاجة ماسة لكيانات أو تنظيمات مختلفة لمواجهة تلك الآثار السلبية وكان أكبر هذه التنظيمات وأبرزها الجمعيات الأهلية .

ولقد واكب تلك التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الآثار الاجتماعية والسياسية واكب ذلك نمو وصعود للتيار الدينى سواء كان إسلامياً أو مسيحياً وأيضاً برز تيار علمانى لكننا نعى هنا بالتيار أو التوجه أو الخلفية الإسلامية لنشاط الجمعيات الأهلية . سواء تلك التى يظلها اسم إسلامى أو تتضمن أنشطتها كلية أو جزئياً نشاطاً إسلامياً ويستوى فى ذلك تلك التى تسيطر عليها قيادات إسلامية أو تلك التى تقصر العضوية فيها على المسلمين .

ونرى أن تلك الدراسة ستصل إلى مؤشرات عامة توضح الواقع الفعلى وليس تريبداً لتصورات أو إطلاقات عامة لا تستند على دراسة .

وبداية نقول إن العمل الأهلى ارتكز على عدة محاور منذ ظهور العمل الأهلى المنظم المسجل حكومياً .

* مستشار المنظمات الغير حكومية بوزارة الصحة والسكان ومدير الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً .

١- محور عقائدى يدعو إلى أفكار ومذاهب دينية (الجمعية الشرعية - أنصار السنة المحمدية - المحافظة على القرآن الكريم - جمعيات عديدة بأسماء رموز إسلامية تاريخية (أبى بكر - عمر - على - عثمان الخ) .

٢- محور تنظيمى للخدمات الإسلامية أساسا والاجتماعية الصحية من هذا المفهوم خاصة فى فترات الوعى الوطنى ومحاربة التخلف والاحتلال أو رغبة فى تقليد الغرب فى تطوره الثقافى والعلمى والتكنولوجى وتجلى ذلك بالذات فى القرن ١٩ وبدايات القرن ٢٠ وقد تجلى مرة أخرى فى السبعينيات وأصبح له صدى ودور متنامى فى الثمانينيات والتسعينيات خاصة بعد توفر الدعم والتمويل الأجنبى بصورة كبيرة .

٣- محور يهدف إلى الحصول على مكاسب مادية أو أدبية أو سياسية لبعض منشئى تلك الجمعيات (أ) تحت اسم الدين الإسلامى (ب) أو بدعوى الاهتمام بالعقيدة (ج) أو التحرر الدينى الثقافى . وتمثل ذلك فى :

(أ) إنشاء الجمعيات المعنية بالحج والعمرة بعد أن أخذت الدولة ابتداءً من ١٩٨٢ تخصص أعداداً للحج للجمعيات ، وهناك جمعيات عديدة تخصصت فى هذا النشاط أو أضافت هذا النشاط لأنشطتها الأصلية والتي لم تكن بالضرورة جمعيات دينية (جمعيات المساعدات - جمعيات التنمية فى المجتمعات الحضرية والسكنية - جمعيات البيئة - جمعيات المعوقين - الجمعيات الأدبية - جمعيات رعاية الأسرة - جمعيات رعاية المرأة ... الخ) .

(ب) جمعيات أنشأت مدارس ومعاهد تحت مظلة أسماء إسلامية بعضها اعتنى بالشكل والأساليب التعليمية الإسلامية (الاهتمام بتخصيص أماكن للصلاة - التوعية الإسلامية) وبعضها أهتم بنشر التراث وتأليف الكتب - وتعليم النشء ولكنها لم تمارس الأمر عن عقيدة والتزام بدليل تحويل الكثير منها للنيابة أو ظهور خلاقات بين قياداتها ربما يكون وراء الخلاقات من زكى ذلك لأسباب مختلفة وصلت للمحاكم .

(ج) جمعيات اهتمت بالتحرر الدينى والثقافى بدعوى منظور وتفعيل دور أكثر للمرأة والشباب من مفهوم أن الإسلام وعى وأكد تلك المفاهيم وإن كانت تلك الجمعيات رغم أنشطتها تلك ليست المعنية بالإسلام لا اسما ولا دوراً ولا هم قيادات إسلامية (رابطة المرأة العربية - بحوث المرأة للتنمية - رعاية المرأة - تدعيم الأسرة - أصدقاء الطفولة ... الخ) .

إلا أن الظاهرة التي لا يمكن أن يغفلها دارس هو ظهور وسيطرة ونمو وانتشار نشاط اجتماعي من مفهوم إسلامي عقائدي انتشر بشكل شامل ضم الحابل والنابل ودعمه وساعد على نجاحه وانتشاره تعدد الفهم للعقيدة الدينية الإسلامية وهو نشاط رعاية الأيتام الذي أصبح موضة لكل الجمعيات أياً كان توجهها أو المظلة التي تظللها أو القيادة التي تهيمن على إدارتها لأن الناس تتجاوب بسخاء في هذا المجال من دعم مالي بغير حدود. لقد بدأت الجمعية الشرعية هذا النشاط بشكل ملفت للنظر في السبعينيات أو قبلها وكان وراءه هدف هو رعاية أسر المعتقلين من الإخوان المسلمين وتوسع النشاط وضم أسراً فقيرة لأرامل ... الخ . وهذا يقودنا إلى مدخل هام وهو الحديث عن أهم للتيارات الإسلامية في مصر وهم جماعة الإخوان المسلمين التي بدأت بالتركيز على التربية الإسلامية وبعض الأنشطة الاجتماعية المحدودة وبدأت مع تغليب بعض المفاهيم لديها من أن الإسلام ليس عقيدة وعبادة فقط ، بدأت تشارك في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها باعتبار العمل تحت عباءة الإسلام يأخذ الحياة من جميع جوانبها ، وباعتبار أن الإسلام دين الشورى من هذين المفهومين تداخلت أفكار الجماعة ودخلت إلى مجال العمل الأهلي منذ نشأة الجماعة وإذا ركزنا في الدراسة عن الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٥ نلاحظ الآتي :

١- خلال الستينيات وقبلها في الخمسينيات لم يكن يسمح لنشاط أو اسم أو قيادة تمت للإخوان برائحة أن تعمل ومن عمل في تلك الفترة كان من الذكاء والحنكة بحيث لم يصنف أنه إسلامي وذلك فيما عدا بعض القيادات التي انضمت لجمعية الشبان المسلمين (الطحاوي - الباقرى ... الخ) . أو قيادات سمح لها بقدر محدود في الجمعية الشرعية فترات قليلة وسيطر تيار من الاتحاد القومي أو الاشتراكي على الجمعية الشرعية .

٢- عندما قرر السادات (رحمه الله) إعادة قيادات الإخوان للعمل والسماح لهم بالحصول على الجوازات والجنسيات ... الخ . والإفراج عن المعتقلين كانت تلك البداية لظهور توجهات وأنماط إسلامية فكرية عديدة وصاحب كل نمط توجه لنشاط اجتماعي خاصة في مجال الشباب . وتولد عن كل نمط أنماطاً عدة ونشأت جماعات أو جمعيات بأسماء مختلفة ولم يعارضها لا الشؤون الاجتماعية الواجهة (ولا الأمن وهو المعنى بالموضوع خفية) .

٣- وعن دور تلك الأنماط الفكرية الإسلامية التي تطلعت بالجمعيات الأهلية وغلب على دورها ونشاطها التربية الدينية (محاضرات - لقاءات فكرية - توجيه وإرشاد وتربية

الأعضاء على قواعد الدين الصحيح - إنشاء معهد للدعاة - إنشاء جماعة شباب الإسلام وهي أكبر وأهم جمعية ظهرت ونمت في أسبوط بدعم ورعاية الدولة وكان لها فضل أن تصبح أسبوط معقلاً عنيداً للعمل الإسلامى السياسى .

ومع الوقت القليل تسالت تلك الأنماط الإسلامية من الفكر إلى مواقع العمل المختلفة وكان مربوده دعم بعض الجمعيات بالتبرعات ودعم تلك الجمعيات لبعض القيادات فى المعارك التى أشعلوها للسيطرة على النقابات والجمعيات وخاصة جمعيات نوادى هيئات التدريس بالجامعات .

إن الجمعيات الإسلامية كانت ترفض دائما الدعم الحكومى وكان الدعم الخارجى رجساً من عمل الشيطان خاصة الغربى ولكن مع بداية الثمانينيات انقلب الحال وأصبح التمويل الغربى ركنا هاما ودعماً أساسيا (الدرجة أن الدولة عدلت من قانون الجمارك عام ١٩٨٢ ... وألغت حق الجمعيات فى الحصول على هبات ومعونات من الخارج إلا بشروط وموافقات خاصة من لجنة السياسات ودراسات لوزير المالية مع وزارة الشؤون الاجتماعية وكان الأمر السابق على ذلك هو موافقة وزارة الشؤون فقط) بل إن الجمعيات جميعها تكالبت على الدعم الأمريكى المتمثل فى المشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية الأمريكية من عام ١٩٨٧ وتنافست الجمعيات الدينية الشهيرة على الحصول على ذلك الدعم واعتقد أن ذلك يرجع إلى سببين : أولهما التردد التى وضعتها الدولة على الدعم العربى وتدخل الأمن أحيانا فى التمويل الذى يأتى من جهات عربية أو إسلامية معينة بحجة الدعوة لمذاهب إسلامية معينة (وهابى - شيعى) ثانيهما : أن بعض الجمعيات ذات التوجه الإسلامى رأت أن ذلك يعنى أنها تتمشى مع توجهات الدولة وعلاقاتها الدولية وفى النهاية هو دعم ومال ومشروعات .

نقطة هامة نود أن نلفت النظر إليها أن كثيراً من الجمعيات محل الدراسة لم تتمشى خططها وبرامجها فى أحيان كثيرة فى بداية الثمانينيات مع التوجه الاقتصادى والسياسى للدولة فلم نلاحظ أن جمعيات قامت بتنفيذ مشروعات تنمية للأسر التى تضررت مثلاً من الإصلاح الاقتصادى أو أقامت مشروعات لتشغيل العاطلين رغم أنها لو توجهت هذا التوجه لوجدت دعماً أهلياً وتمويلياً رسمياً (الصندوق الاجتماعى ، وزارة الشؤون الاجتماعية .. الخ) . وقلة قليلة من الجمعيات التى تحمل أسماء إسلامية هى التى توجهت إلى جهات مانحة تطلب دعماً لإقامة مشروعات تنمية لمواجهة آثار الإصلاح الاقتصادى (القاهرة - سوهاج - أسبوط) وهى لا يسيطر عليها قيادات إسلامية ولا تعمل من مفهوم إسلامى لكنها تحمل أسماء إسلامية وتديرها قيادات اجتماعية - سياسية تحت مظلة اسم

إسلامى لدرجة أن أحد رؤساء هذه الجمعيات وكان يلبس زياً أزهارياً كانت إحدى الجمعيات المسيحية تحرص على إشراكه فى ندواتها ويتم تصويره بالندوة مع المشاركين وكانت ترفق الصور وشرائط الفيديو لجهات مانحة .

طبيعة نشاط تلك الجمعيات :

لو نظرنا بإيجاز لنماذج لتوضيح البعد التاريخى لمرجعيات إنشاء تلك الجمعيات نجد :

- ١- ظهور جماعات (جمعيات) المجاورين بالأزهر الشريف لتوفير رعاية اجتماعية/ ثقافية/ سياسية وكان لها دورها فى مواجهة حكام مصر على مدى تاريخ الأزهر .
 - ٢- فى القرن ٢٠/١٩ ظهرت جمعيات سنشير إليها بما ورد من نصوص فى قانونها .
(أ) المعارف للتأليف ١٨٦٨ وعנית بتتوير العقول وحجب غير المأثور وكشف حديث الفكر والنور بهدف إدراك الرقى المأمول أسوة بالغرب المغرور .
(ب) الجغرافية ١٨٧٥ وعנית ببحث أمور البلاد والعباد وشاركت فى بحوث حوض النيل وقامت بالجهود لعمل أول تعداد للسكان عام ١٨٨٢ .
(ج) الخيرية الإسلامية الأولى لمواجهة طغيان النفوذ الأجنبى وانشغال الحكومة بدعم المحتل ولمواجهة نفوذ الإرساليات . قامت بإنشاء المدارس الوطنية وإعانة الفقراء .
(د) الخيرية الإسلامية الثانية واهتمت بالتعليم والخدمات الصحية وهى ما زالت قائمة حتى الآن وبها أنشطة عديدة .
(هـ) جمعية الدعوة والإرشاد ١٨٩٣ (لتعظيم دور الإرساليات وقيامها بالتبشير وحدث حالات ارتداد عن الإسلام خاصة فى بعض المناطق بجنوب مصر) أقامت الكتاتيب والمدارس والخدمات الاجتماعية وكان على رأسها محمد عبده/ رشيد رضا وقد سبق لهما إقامة العروة ودعما جهود إقامة المساعى المشكورة بالمنوفية الآن .
- وباختصار بلغ عدد الجمعيات المسجلة رسميا ٦٥ حتى نهاية القرن التاسع عشر تعمل فى أنشطة تعليمية - صحية - دينية (توعية - ونشر التراث والتأليف) علمية (الجمعية الجغرافية) وانتشرت بأنحاء مصر من أسوان حتى بور سعيد .
- وكان من بين تلك الجمعيات القبطية الوطنية (التوفيق القبطية - الخيرية القبطية - خلاص النفوس) . ومع دخول بداية القرن العشرين توجهت الجمعيات

إلى مجالات سياسية قومية لمواجهة الاحتلال فنجد جمعيات تولت توجيه وتحريك الرأي العام نحو القضية الوطنية - ونجد جمعيات عملت على مواجهة سطوة وقوة نفوذ الأجانب خاصة في مجال الاستغلال والرهن العقاري مثل الدعوة لتطبيق نظام الوقف الإسلامي والقبض على الأعمال الخيرية ، بل أن دعوتها وصلت إلى حد الوطنيين لشراء الرهونات العقارية ووقفها للخير مع نمو وازدياد الوعي الوطني ومع اليقظة والوطنية التي بثتها ثورة ١٩١٩ ظهرت أنشطة اجتماعية للجمعيات بخلفيات سياسية ساعد عليها وقوى من ساعدها :

١- زيادة عدد العائدين من البعثات الخارجية بأفكار وتوجهات متطورة حديثة وقناعاتهم بأهمية التطوير ومشاركة الجامعة والطلبة في تصعيد المشاعر الوطنية في مواجهة الاحتلال .

٢- ظهور مشكلات اجتماعية واكبت الزيادة السكانية التي نمت الإحساس بها عقب نظريات مالتس السكانية .

٣- إنشاء الجامعة المصرية وتعدد كلياتها والمعاهد العليا .

٤- نمو وتعاظم حركة تحرير ومشاركة المرأة في الحياة العامة .

٥- ظهور جمعيات دعمت العمل الاجتماعي بالدراسات وإنشائها لمعاهد الخدمة الاجتماعية بالأسكندرية والقاهرة (جمعية الدراسات الاجتماعية ١٩٣٧ - الجمعية الطبية المصرية - ١٩٢٦) .

٦- إنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي ١٩٣٦ لمراقبة ودراسة التطور الاجتماعي .

٧- ظهور اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ١٩٤١ .

٨- إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٣٩ والتي نص قانون إنشائها على "حتى لا تترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة سياسياً ودينياً ولمواجهة النزعات المتضاربة في المجتمع" واعتبر ذلك رسالة أساسية له .

٩- تخريج دفعات الاختصاص الاجتماعية من عام ١٩٤٠ .

كل ذلك دعم وأزر من دور وفعاليات الجمعيات الأهلية بصفة عامة وبرزت أدوار للجمعيات بهدف إسلامي أو باسم إسلامي أو بقيادات لها توجهات إسلامية .

ومع هذا التطور وهذا الدور الفعال ولبروز وتعدد الجمعيات ذات المسمى والمنحى الإسلامي (الجمعية الشرعية - أنصار السنة - الشبان المسلمين - الشابات المسلمات)

والجمعيات المختلفة التى تولاهـا أو ساندتها شعب الإخوان المسلمين فى المحافظات اتجهت الدولة لإصدار التشريعات التى تضع أطراً وحدوداً وخطوطاً للعمل الأهلى ولتولى الرقابة على تلك الجمعيات . فكان صدور القانون المدنى عام ١٨٨٣ وتولت مواده تنظيم الولاية على الأنشطة الاجتماعية وغيرها من الأنشطة الأهلية .

وكان لابد من قانون خاص تولت إعداده وزارة الشؤون الاجتماعية وتلته عدة قوانين مكملة من واقع التطبيق العملى فكان القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ والذى تضمن نصوصاً بمسميات الجمعيات الخيرية - المؤسسات الاجتماعية - بتنظيم التبرع للوجوه الخيرية .

وتلاه القانون ٥ لسنة ٤٩ منظمًا لأنشطة الشباب ومشاركتهم الاجتماعية وتربيتهم الثقافية والرياضية وتلاه القانون ١٥٦ لسنة ٥٠ لتنظيم الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالاندخار والمعونة المتبادلة بين المواطنين ومع تعاظم دور التنظيمات العسكرية وخاصة تلك التنظيمات المرتبطة بحركة الإخوان المسلمين صدر قانون جديد يركز على الرقابة على أعمال الجمعيات الدينية والعلمية والثقافية وأسند رقابة أعمال تلك الجمعيات لوزارة الشؤون ووزارة الداخلية وهو القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ .

ومع تداخل عدد من الأنشطة الاجتماعية مع تنظيمات غير خاضعة لقوانين الجمعيات ومع ظهور لافتات بأسماء جمعيات تحت مسميات حزبية وتشكيلات غير مشهورة طبقاً لقوانين الجمعيات صدر القانون ٤ لسنة ١٩٥٢ بتحديد طرق وأساليب وأشكال النظم التى تتبع لشهر الجمعيات والمؤسسات .

وعموماً فلقد واكب تلك الفترة (النصف الأول من القرن العشرين) تنوع وتعدد أشكال وأنماط الجمعيات بشكل يعكس الإحساس بالحاجات الاجتماعية غير الملباه من قبل الدولة ويعكس أثر الاتصال بالغرب بصفة خاصة فنجد ظهور جمعيات رعاية مرضى الدرن (جمعيات تحسين الصحة) جمعيات الإسعاف - الجمعيات الخاصة (أبناء البلاد - أبناء الطوائف - العاملين فى جهات معينة) والتى أدت خدمات وقامت بأدوار اجتماعية خاصة فى مواجهة الفقر والتكافل الاجتماعى ولا يمكن أن ينسى أى ملاحظ لحركة نشاط الجمعيات خلال العقد الخامس من هذا القرن تعرض البلاد فى أوائل الأربعينيات لكثير من الأوبئة نتيجة دخول جنود من جنسيات مختلفة خلال الحرب العالمية الثانية مع قوات الحلفاء لمصر فكانت هناك قوات من الهند والسودان وأواسط أفريقيا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونشرت تلك القوات الأمراض المستوطنة ببلادهم كالمalaria والخبثة والكوليرا والتيفود فكانت للجمعيات دور كبير فى تقديم الخدمات الطبية والعلاجية والوقائية ونشر الثقافة الصحية (الهلال الأحمر - الخيرية الإسلامية - الخيرية القبطية - مبرة محمد على

والجمعيات والروابط الأجنبية) وكان بعضها يحمل أسماء إسلامية وبعضها يهيمن عليه أسماء إسلامية وكلا النوعين لم يعن إلا بتقديم خدمات اجتماعية مجردة أساساً وإن قامت ببعض الأنشطة الدينية (الاحتفال بالمناسبات ومحو الأمية الدينية وتوزيع الكتب الدينية بالتقسيط) وإجمالاً فإنه بنهاية النصف الأول من القرن العشرين كانت الجمعيات ذات المسمى الإسلامى أو ذات القيادة الإسلامية أو ذات الأنشطة الإسلامية تعمل فى ظل مظلة حكومية وكلما تحركت أية قيادات إسلامية للتواجد على الخريطة تحت مظلة جمعية تنبعت الدولة وعدلت من القوانين بما يسمح للدولة بالهيمنة على الأنشطة الاجتماعية وكشف ما وراءها من توجهات سياسية أو دينية .

وكانت الجمعيات تنتشر بمعدلات تعطى مؤشراً أنه كلما ظهر نوع من الجمعيات الإسلامية قابله إنشاء جمعيات مسيحية وحدث كثيراً عكس ذلك خاصة فى محافظات أسبوط والمنيا وفى بعض الأحياء فى القاهرة والإسكندرية (شبرا - حلوان - سيدى بشو ومنطقة الرمل عموماً) وقد كانت منافسة ذات مردود اجتماعى مهما كانت أسبابه إلا أن العائد كان محدوداً .

★ بيان عدد الجمعيات المعنى بها البحث من ١٨٢٠ حتى ١٩٥٠ وعدد الجمعيات إجمالاً المسجلة رسمياً

السنة	عدد الجمعيات	ملاحظات
١٩٠٠	٦٥	صدور القانون ٤٩ لسنة ٤٥ أول قانون خاص بالجمعيات
١٩١٩	٢٦٠	صدور أول قانون للشورى خاص بالجمعيات ٢٨٤ لسنة ١٩١٥ .
١٩٤٥	٨٣٠	
١٩٥٠	١٢٢٨	
١٩٥٥	١٧٢٤	
١٩٦٠	٣١٩٥	

وتتمثل أهم خدمات تلك الجمعيات فى :

- ١- خدمات دور العبادة - الوعظ والإرشاد - مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم .
- ٢- الخدمات الطبية والصحية - المستوصفات والمستشفيات .

* من سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

- ٣- المساعدات الاجتماعية - نقدية وعينية - تكفين الموتى وترحيل الغرباء .
- ٤- الخدمات الثقافية - مدارس - ندوات - فصول تقوية - محو أمية - مكتبات .
- ٥- أنشطة أخرى رعاية الطفولة - رياضية وترويحية - تدريب مهني - رعاية الشيخوخة .

وقد بلغت قيمة خدمات تلك الجمعيات عن بحث أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية في يوليو ١٩٦١ عن الجمعيات القائمة في نهاية ١٩٦٠.

بلغت قيمة خدماتها الدينية	٣١٤٤٠١٠	جنيها
الطبية	١٢٤٢١٠	جنيها
المساعدات	٨٤٠٠٤	جنيها
الثقافية	٧٢٦٥٠,-	جنيها
أنشطة أخرى	٢٥٧١٨,-	جنيها

ولعل ظاهرة لافتة للنظر في نمو نوع من الجمعيات خلال تلك الحقبة (١٩٠٠-١٩٥٠) خاصة بداية من الثلاثينيات وهي جمعيات خدمة الريف سواء أنشئت في الريف أو في القاهرة لتعمل بالريف (جمعية النهوض بالقرى - جمعية سيدات القاهرة - الجمعية النسائية لتحسين الصحة - جمعية الدراسات السكانية - جمعية الدراسات الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الريفي) .

وقد قامت تلك الجمعيات بالاهتمام بمواجهة - الفقر - الصناعات الزراعية والبيئية - والمرض ومحو الأمية - رعاية الطفل - التوعية والإرشاد الزراعي - تنمية الثروة الحيوانية . وظهر مشروع المراكز الاجتماعية والمحلات الاجتماعية وهما مشروعان رائدان للعمل في الريف والمناطق الفقيرة ، ولكن للأسف كانت تهتم بالوجه البحري وخدماتها في الوجه القبلي كانت رمزية لذلك النوع من الخدمات ولا يعنى هذا إن القطاع الريفي لم ينتفع من الجمعيات الأخرى وإنما في هذه الفترة نشير فقط إلى ذلك النوع من الخدمة والعمل الاجتماعي الذي برز خلال الفترة إضافة إلى خدمات الجمعيات الأخرى .

و ملاحظة على الجمعيات في تلك الحقبة إذ بلغ عدد الجمعيات*

القاهرة العضوية فيها على الرجال	٢٢١٨	جمعية
---------------------------------	------	-------

* بحث وزارة الشؤون الاجتماعية عن تقييم الجمعيات ١٩٦١.

القاهرة العضوية فيها على النساء	٠١٣٥	جمعية
الغالبية العضوية فيها للرجال	٠٧٥٥	جمعية
الغالبية العضوية فيها للنساء	٠٠٨٧	جمعية

يتبع تلك الملاحظة ملاحظة أخرى أن الجمعيات النسائية كانت بمحافظات القاهرة ٣٣ الأسكندرية ١٨ الدقهلية ١٢ الغربية ١٠ ولا توجد فى دمياط - بنى سويف ، الوادى - مطروح وسينا) .

مؤشرات تمويل الجمعيات

لم تتح بيانات دقيقة عن إيرادات ومصادر تمويل الجمعيات فى أية بحوث متاحة سوى ما ورد ببحث تقييم الجمعيات الأهلية الذى قامت به وزارة الشئون الاجتماعية عام ٦١ عن الجمعيات القائمة فى ٦٠/١٢/٣١ وموقفها المالى عن العام ١٦٦٠/٥٩ .

ويتضح أن إجمالى الإيرادات عن هذا العام ٦٠٤٤٤٨٩ جنيها مصدرها تبرعات واشتراكات وإعانات حكومية وإيراد ممتلكات ومقابل خدمات وبلغ قيمة التمويل الأجنبى ٩١٨٥١ جنيها أى بنسب ١,٥ من الإيرادات فى تلك السنة ومؤشرات ذلك أن العلاقات المصرية كانت فى تلك الآونة سيئة مع دول الغرب إجمالاً (٦٠/٥٩) وطيبة مع الشرق وهو لا يمول مثل تلك الأنشطة الاجتماعية بأى صورة من الصور . وكانت دول الخليج فى حاجة للمساعدات ولم تكن لديها موارد توزعها (اغلبها وأغناها فى السبعينات والثمانينات) بإعطاء ، وأقصى ما سمحت به ظروف تلك الدول هو السماح لذوى الاتجاهات الدينية والقيادات الإسلامية بالعمل لديها ... مؤشر آخر لتلك الموارد من الخارج أنها ورتت كالاتى :

القاهرة ٥٣ %

أسيوط ٢٩ %

الدقهلية ١١ %

قنا ٠,٥ %

باقى المحافظات ٦,٥ % عدا الجيزة - البحيرة - دمياط - السويس - سوهاج والوادى الجديد ومطروح وسينا .

• بحث تقييم الجمعيات السابق الإشارة إليه.

ملاحظات عامة عن تلك الفترة ١٨٢٠ - ١٩٦٠ *

- ١- أن عدد الجمعيات ذات الاسم الإسلامى أو القيادة ذات الاتجاه الإسلامى أو تلك التى تقدم خدمات تحت اسم إسلامى بلغ ٢٦٨ جمعية وتمثل نسبة ٨,٥ % من الجمعيات .
- ٢- إن النسبة قليلة نسبيا لأن عدد الجمعيات القائمة كان ٣١٥٩ من بينها ١١١٣ جمعية روابط للعاملين وأبناء البلاد ولم يظهر فى بياناتها أثر لأنشطة ذات حجم فيما عدا دفن الموتى والتسفير لأعضائها المصريين ولكن خدماتها عموما كانت خدمات خاصة بأعضائها . ويرجع زيادة هذا العدد لإلغاء القانون ٣٨٤ لسنة ٥٦ لنقابات عمال الحكومة ولجوء أعضائها لإنشاء روابط فى ظل ذلك القانون .
- ٣- إن توزيع عدد الجمعيات المعن كانت : القاهرة ٨٢ سوهاج ١٧ الشرقية - الأسكندرية - الجيزة ١٥ البحيرة ١٤ الغربية ١٣ المنوفية - الدقهلية - بنى سويف ١٢، أقل المحافظات دمياط - بور سعيد - أسوان - سيناء - الوادى - مطروح لم يتعد العدد بكل منها ٢ وهى مؤشرات ذات دلالة بلا شك لو تمت دراسات عميقة لكل محافظة على حدة وإن كنا نعتقد صعوبة الحصول على المعلومات الموثقة ، وللأسف فإن أغلب المعلومات المتاحة على ذاكرة الكثيرين وحتى الآن لم تهتم وزارة الشؤون الاجتماعية بتسجيل المعلومات ومصادرهما عن تاريخ العمل الاجتماعى خاصة وأن الشعب المصرى له تاريخه بلا جدال فى جميع مجالات الحياة ونظراً لما يتميز به دائماً من سيطرة النزعة الدينية منذ آلاف السنين وحبه للخير ومساعدة الآخرين وهما دعائم العمل الاجتماعى وليس أدل على ذلك من تلك الصروح القائمة من عشرات السنين لتقديم الخدمات الاجتماعية والأمل أن يكون هناك اهتمام بهذا التاريخ خوفاً عليه من النسيان والاندثار ، وحقيقة لا بد أن نذكر ما قامت به قيادات وزارة الشؤون الاجتماعية خلال العقد الثامن من هذا القرن من مهمة إصدار مرجع لتاريخ العمل الاجتماعى الأهلى ولم يتمكنوا سوى من إصدار جزء واحد صدر عام ١٩٨٣ ركز على تأصيل برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية ودور الهيئات الأهلية وانتهى الموضوع بتوقف بحوث أغلب الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع .

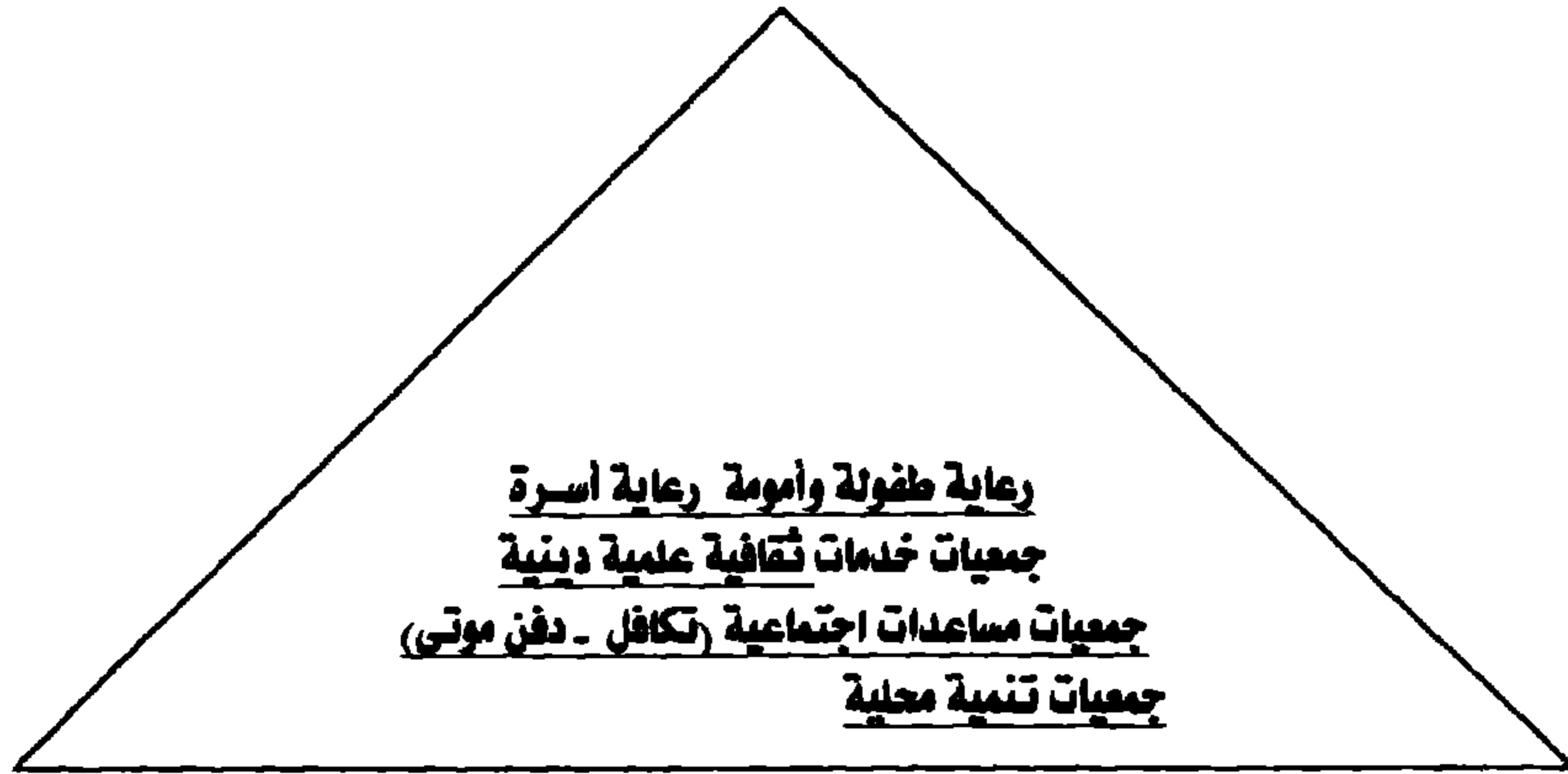
* إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية السنوية .

* معلومات كثيرة واردة بهذه الدراسة من الذاكرة للشخصية أو أوراق متناثرة لمحاضرات أو منكرات فى الموضوع بحكم عملى ٣٢ عاما متصلة فى توجيه ومتابعة الجمعيات الأهلية والمشاركة فى أنشطتها .

لاشك أن قيام المواطنين بتكوين هيئات أهلية اجتماعية لتحقيق أهداف معينة إن هو إلا نشاط تلقائي ينبع من نفوسهم ويعبر عن شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية عن مشاكل المجتمع واقتراح الحلول وتلبية الاحتياجات وعلى ضوء المفاهيم الاشتراكية التي سارت اعتباراً من ١٩٦١ (عقب الانفصال والتأميمات الشهيرة وأقول دور القطاع الخاص القادر خاصة الملاك الكبار في مجال الزراعة والتجارة وصدور ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢ كما سبق صدور الخطة الأولى للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ١٩٦٠/١٩٦٥ توجهت الدولة لمزيد من التقييد في حرية الأفراد في التطوع بادعاء الرغبة في التوجيه وبادعاء أن الدولة مسئولة عن التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية وباعتبار الجمعيات الأهلية مشاركة في تقديم تلك البرامج وأنه لا بد لأي جمعية إذا رأت أن تقوم فلا بد للحكومة من التأكد من حاجة المجتمع لخدمات تلك الجمعية. واتجهت الأفكار أنه لا بد أن تتحدد أنشطة الجمعيات ولا تتعدد بادعاء أن التفرد في النشاط يوفر قدرة على العطاء وأن التخصص هو أساس التنسيق الذي يجب أن تتولاه الدولة بين الجمعيات، ومع التوجه السائد في تلك الفترة من أن الأسرة الخلوية الأساسية للمجتمع وأن الطفولة هي صناعة المستقبل وترديد تلك الشعارات ومع زيادة النمو السكاني ظهرت في الأفق أصوات تتادى بدور للهيئات الأهلية في تنظيم الأسرة ومع شيوع أن الدولة توفر الخدمات الصحية المجانية وانتشار الخدمات الصحية في الريف قبل الحضر بدأت تظهر دراسات تعلن زيادة أعداد المسنين ومع التطور الاجتماعي والتصنيع وزيادة الهجرة الداخلية وظهور بوادر تفكك الأسرة سيزداد أعداد الشيوخ ممن يتركهم أبناؤهم فنادت أصوات كثيرة بأهمية توجيه الهيئات الاجتماعية لتقديم خدمات لتلك الفئة. ونظراً لظهور تنظيمات (اتحادات) لأنواع معينة من الجمعيات اختياراً وقيام بعضها بأدوار لدعم وحماية الأعضاء من تسلط الإدارى (مجلس خدمات الإسكندرية - هيئة تنسيق الخدمات بالجيزة) نادت أصوات بأن تنشئ الدولة اتحادات على مستوى المحافظات وعلى مستوى المدن وعلى مستوى الجمهورية، لكل هذا وغيره كثير تجمعت تلك الأفكار ولقيت تلك الأصوات وخاصة في أروقة الاتحاد القومى بضرورة تعديل القانون ٣٨٤ لسنة ٥٦ المنظم للعمل الاجتماعي وفجأة صدر قرار جمهورى بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى ١٢ فبراير ١٩٦٤ نص على أن تحدد اللائحة التنفيذية المقصود من أغلب مواده ولم يتم إعمال القانون لمدة عامين من صدوره فقد صدرت اللائحة التنفيذية فى ٢٢ مارس ١٩٦٦ والطريف أن مجلس الدولة وافق على القانون فى ٧/٨/١٩٦٣ ولم يعرض على مجلس الأمة وصدر بقرار جمهورى بعد موافقة مجلس الدولة بسنة (٦) أشهر .

وأخطر ما ورد بذلك القانون وجوب إعادة شهر الجمعيات القائمة مما أتاح للدولة التخلص من العديد من الجمعيات بدعاوى مختلفة .

وكان لهذا أثره البعيد في حركة نمو الجمعيات ونوعيتها ابتداءً من ١٩٦٧ إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة أدت إلى لجوء الجمعيات ذات التوجه السياسى للتنمية والتمويه واستخدام مسميات عامة وتحديد أهداف وأغراض هلامية مثل تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية - العمل على رفع مستوى أهالى منطقة عمل الجمعية اجتماعياً وصحياً وثقافياً واقتصادياً .. الخ من مسميات نتيجة ما لاقاه العمل الأهلى عقب إعمال القانون ٣٢ اعتباراً من ١٩٦٤ ولما لاقاه العمل الدينى السياسى من مواجهة دامية ولما واجهته أسر هؤلاء الذين تصدوا للعمل الدينى السياسى ولسطوة عناصر عسكرية وحدثت مواجهات وتعذيب وحراسات و و فنجد أن حركة إنشاء الجمعيات ونوعية الجمعيات أصبحت بالشكل الهرمى الآتى :



وتمكنت اتجاهات سياسية ودينية من إنشاء جمعيات لتخترق المجتمع بها تحت مسمى جمعية تنمية المجتمع المحلى (وما حدث فى إمبابة من سنوات قلائل من قلاقل وصادامات مثال على ذلك) .

وكانت أعدادها عام ١٩٧٥ .

٢٥٦٨ جمعيات تنمية فى الريف والمناطق الشعبية بالمدن .

١٩٣٧ جمعيات مساعدات اجتماعية .

١٨٧٩ جمعيات ثقافية وعلمية ودينية ولم تظهر الجمعيات الدينية بمسمى ميدان خاص لأن

القانون دمج الأنشطة الدينية مع الثقافية والعلمية .

وكانت تلك خطة أو توجهاً له خلفية أمنية لا يدركها الكثيرون ظهرت فيما بعد . إذ الجمعيات حتى الدينية الخالصة اسما وتوجها (الشرعية - أنصار السنة ... الخ) كان ميدان عملها الرئيسى : الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (لاحظ الترتيب) وكان هذا مقصوداً حتى إذا روى حل مجلس الإدارة لأسباب ما تجد جهة الإدارة المبررات وهى أن الجمعية أشهرت وميدان عملها الرئيسى بهذا الترتيب ، ومفروض أن نشاطها يشمل الأنشطة الثلاثة الثقافية والعلمية والدينية ونظراً لأن الجمعيات الدينية يكاد نشاطها الثقافى العام يكون محدوداً وكذلك نشاطها العلمى بالمفهوم العام للعلم والعلوم غير الدينية . إذن الجمعية قصرت فى القيام بأغراضها مما يستوجب حل مجلس الإدارة مما اضطر بعض القيادات بتلك الجمعيات إلى اللجوء لحيل منها إضافة ميادين عمل جديدة يمكن لها أن تغطى أنشطة الجمعية ويمكن أن تبرر الجمعية عند حسابها أنها تقدم العديد من الخدمات مثل : المساعدات (كفالة اليتيم) رعاية المعوقين - دور الحضانه ورعاية المرأة وهى أنشطة يمكن أن تكون منافذ لتوجهات سياسية ولكن مظللتها اجتماعية . بل أن بعض الجمعيات الدينية لجأت لحيل خطيرة وهى إنشاء عيادات لتنظيم الأسرة لكنها لم تمارس فعلياً الأنشطة وبعضها أنشأ مستوصفات لم يكن هدفه تقديم الخدمة الصحية أساساً ولكنها كانت تهدف منها مساحة أكبر من تردد المواطنين والتعرف عليهم ولكن فى مرحلة تالية وجد أن المستوصفات يصدر عنها دخل فاعتمدت عليها بعض الجمعيات وتخصصت فيها جمعيات (الجمعية الطبية الإسلامية) وكانت منافذ جيدة لتوجهاتها، وتغلبت الجمعيات بذلك على ما يواجهها من قبل الجهة الإدارية بدفع من جهات أخرى ولذا نجد أن عدد الجمعيات التى حلت مجالس إدارتها عام (٦٦ ، ١٩٦٧) ١٢٢٠ جمعية وعام ٧٥ هـ ٣٣ جمعية .

وكانت هناك ظاهرة تميزت بها الفترة (٦١ - ١٩٧٥) وخاصة الفترة (٧٢ - ١٩٧٥) وهى انتشار نوعيات من الجمعيات الإسلامية أشهرت بعد مواجهة لها مع تنظيمات مسيحية كنسية كالاستيلاء على أرض بحجة الاتجاه لإقامة كنيسة عليها وانتشرت تلك الجمعيات فى بعض المناطق بالقاهرة والإسكندرية وأغلب محافظات الصعيد بل أن محافظات لم يعرف عنها الخلافات الطائفية مثل أسوان أشهر بها جمعيات خلال الفترة (٧٢ - ١٩٧٥) بلغت ٢٦ جمعية دينية . والحقيقة أنه لم تجد صعوبات فى إجراءات الشهر والتسجيل ولم يعترض الأمن رغم أن تلك الجمعيات أنشئت عقب صدام (جمعية عمر بن الخطاب فى أسوان) لماذا؟؟؟ ، والوجه الآخر للظاهرة هو بروز الدور الاجتماعى للكنيسة المصرية الأرثوذكسية وهو تبنيتها خلال تلك الفترة للأنشطة الاجتماعية بدلاً من إنشاء جمعيات مسيحية وظهرت خدمة اجتماعية تكفلت بها الكنيسة مقابل تكفل الجمعيات غير المسيحية بها وهى خدمة ورعاية الطلبة والمغتربين وأنشأت الكنائس

والجمعيات المسيحية النوعية والسابق شهرها عام (٧٥/٧٢) وأنشأت دور إقامة للطلبة والطالبات .

وقد ظهرت في المقابل دعوة لم تحقق المرجو منها وهي الفكرة التي دعى لها الإمام المرحوم عبد الحليم محمود وهي فكرة المسجد الجامع الذي يعنى بشئون المسلمين مثل رعاية الكنيسة ولم تتجح الفكرة واستعيض عنها بخطة ضخمة لإنشاء المعاهد الأزهرية في القرى والمدن والأحياء لنشر التعليم الدينى .

وقامت الجمعيات بإنشاء المدارس الخاصة بشكل ملحوظ وبلغ عدد المدارس ١٣٠٨ (١٩٧٥) ومكاتب تحفيظ القرآن (عدد ٨٦٨ جمعية لها مكاتب) مدارس أحد ٢٨٨ .

ظاهرة أخرى خلال تلك الفترة خاصة (٦٦ - ٧٥) وهي زيادة عدد العاملين بأجر بالجمعيات لأسباب :

١- سماح القانون ٣٢ بندب العمالة من وزارة الشئون للجمعيات بل أن بعض الوزارات كانت تنذب موظفيها لوزارة الشئون وتقوم الأخيرة بنذبهم للجمعيات لأن القانون نص على ندب العاملين لوزارة الشئون دون غيرها من الوزارات .

٢- قيام الدولة بتحديد الحد الأدنى للأجور وتقرير علاوة وتحمل الميزانية العامة للدولة بتلك التكلفة للجمعيات

٣- التوسع في النشاط الاجتماعى وقد بلغ عدد العاملين المنتدبين عام (١٩٦٦) ٢١١٥ موظفاً و عام (١٩٧٥) ٢٠٩٧٨ وهنا نجد أن أغلب المنتدبين كانوا من عناصر سعت الجمعيات إليها وكنت إذا ررت جمعية دينية تجد أن المنتدبين لها من العناصر ذات التوجه الدينى وكانوا يمثلون دفاعاً ودعماً للجمعيات ذات التوجه السياسى الدينى ، وهناك قصة واقعية وهي أن جمعية بالسويس وكان لها نشاط دينى هام ومنتشر فى عدد من المحافظات كان منتدباً للجمعية عدد من موظفى الشئون الاجتماعية وكانوا جميعاً من المؤمنين بأفكار الشيخ رئيس الجمعية وكانت الشئون الاجتماعية عندما تحاول حل مجلس الإدارة تواجهه بأن أعمال وإدارة الجمعية ملتزمة بصريح مواد القانون مما كان يقف عقبة أمام حل المجلس ومواجهة الجمعية ، ووجد مثل ذلك فى الجمعية الشرعية الرئيسية بشارع الجلاء عندما كانت الانتخابات تأتى بعناصر لا ترضى عنها الجهة الإدارية وتتعلل بأى أسباب لحل المجلس كانت الجمعية بفضل دعم بعض العناصر من نوى الخبرة بالشئون الاجتماعية كانت تحصل على أحكام بإلغاء أية قرارات حل أمام القضاء . باختصار كانت الكرة بين ملاعب وزارة الشئون الاجتماعية وبين الجمعيات ذات التوجه الدينى خلال تلك الفترة المنتهية عام ١٩٧٥ .

الجمعيات خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩٥

هذه الفترة لها خصوصية ولها وضعية خاصة وهي فترة إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وخصخصته بما واكبه من تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة إضافة إلى ظروف سياسية خارجية كان لها أثرها وكانت فاعلة اجتماعيا واقتصاديا وهي أزمة الخليج ٩٠/٩١ وما واكبها من مشاكل وتأثيرات اجتماعية فى مصر بعودة آلاف المصريين إضافة إلى التوجهات السياسية الكبيرة من ظهور المنابر والأحزاب بشكل ما لهدف ما ولكنه كان له تأثير كبير على التوجه الاجتماعى . وعلى دور المنظمات الأهلية إضافة إلى سياسة التحرر الاقتصادى التى لازمها مشاكل فى التطبيق خلقت بيئات صار فيها تفاعل ضار ومؤلم بين توجهات لاستغلال مستويات الإنتاجية الضعيفة والمنخفضة والحاجات غير الملباه وشيوع أنماط من الأفكار الاستهلاكية وشيوع مفاهيم جنى ثمار حرب أكتوبر - جنى ثمار السلام والوعود بصلاح حال البلاد والعباد دون مردود حقيقى . إضافة إلى ضغوط مباشرة وغير مباشرة من المؤسسات المالية الدولية المعنية بالإصلاح الاقتصادى ومشكلة المديونية ومشكلة إعادة بناء البنية الأساسية ... الخ .

كل ذلك كان له تأثير على حركة العمل الأهلى الشعبى خلال تلك الفترة وعلى توجهات الجمعيات المعنى بها البحث بالذات . وكان أخطر ما فى الأمر عدم سيادة مفاهيم أن التنمية يمكن أن تقوم بها الدولة نيابة عن الشعب وتجاهل أن التنمية نتيجة عضوية لنظام قيم المجتمع واهتماماته وأن دور الشعب (الناس كل الناس) المشاركة الفعالة فى عملية التنمية وخاصة أن مصر تتسم بأن أعظم وأهم مواردها هو شعبها .

وكانت هذه الأفكار خلال التسعينيات هى الفاعل فى ظهور العديد من الجمعيات ذات التوجه المدعم لدور المواطنين سواء بدعم وتوجيه داخلى أو خارجى فى الأغلب وكان المفترض أن يكون للجمعيات دور لتوفير خدمات ضرورية لطائفة كبيرة من الناس مثل إيجاد فرصة عمل ، فرص استثمار عن طريق المشروعات الصغيرة فى ظل توجهه وانكماش رسمى لمثل هذه الاهتمامات ، وكان من المتوقع أن يكون للمنظمات الأهلية دور فى خلق فرص للتدريب وإعادة التأهيل لأعمال ومهن جديدة ربما يرجع ذلك إلى عدم تكامل هذا القطاع الأهلى فعليا مع خطط وبرامج الدولة لعدم إشراكها أو اخذ رأيها فى أية برامج أو خطط إضافة إلى دور أجهزة الدولة فى تصيد الأخطاء لا دعم تلك المنظمات وكان من المتوقع أن تكون لتلك المنظمات اهتمامات فى ظل السياسة الاقتصادية .

- ١- دعم وتمويل والإشراف على المشروعات المدرة للدخل .
- ٢- تطوير وتفعيل خدمات البنية الأساسية الاجتماعية (الصحة الوقائية - تنظيم الأسرة - رعاية الطفولة والأمومة) .
- ٣- تنمية الجهود التطوعية لدعم الأنشطة الاجتماعية وخاصة مع بروز هياكل رأسمالية خاصة وبداية نمو قطاع خاص قادر على دعم الجهود الأهلية بدلاً من الاعتماد الكلى على التمويل الخارجى .
- ٤- التنمية المتواصلة المستمرة للأنشطة الاجتماعية والتمويل الذاتى لمواردها .

لكنها كانت تواجه سلبيات من الدولة مثل إلغاء الإعفاءات الجمركية على الهبات وما تستورده الجمعيات من عدد وآلات وأجهزة لازمة لنشاطها فى ذات الوقت تقرر الدولة إعفاءات للأنشطة الاستثمارية . المعاملة الأنانية من جانب الدولة للجمعيات (فى ظروف زلزال ٩٢ قامت الجمعيات بدور هام وبارز فى كفالة ومساعدة وإيواء المواطنين وتلقّت تبرعات لكن الدولة أصدرت أمراً عسكرياً بحظر ذلك النشاط إلا على جمعية الهلال الأحمر وكانت النتيجة أن سيل الدعم الشعبى الأهلى تعثر واعتمد فى الهلال الأحمر على الدعم الرسمى والدولى للأسف بحجة أن التيار الإسلامى قام بدور بارز) .

وكانت الجمعيات تواجه بمعوقات لا يقدر على التغلب عليها إلا القليل من المواطنين فتضاءلت حركة إنشاء الجمعيات فى الريف وزادت فى المدن والحضر عموماً ومما شجع على هذا الاتجاه توفر التمويل الأجنبى وأثر ذلك بشكل حاد خلال الفترة ٧٥-٨٥ على إنشاء الجمعيات إذ نجد أن الجمعيات القائمة (حضر ومدن) ٩٠ - ٧٠% والريف ٢٧% .*

وبداية من ٨٨ وظهور تمويل موجه لتنمية الريف وخاصة الصعيد ومع التركيز على مشروعات المرأة والشباب كثر عدد الجمعيات فى الريف واضطر الكثير من الجمعيات القائمة فى المدن والحضر للتقدم للحصول على دعم للعمل فى الريف وإن كانت تلك الجهود لم تقابل فعلاً الاحتياجات الحقيقية للناس فى الريف وخاصة فى الصعيد وانتشرت الأنشطة النمطية التكرارية محو الأمية (بدون عائد فعلى) مراكز ومشاغل الفتيات (سجاد وكليم) وأصبحت خريطة الجمعيات على النحو التالى عام ١٩٩٠ .

جمعيات تنمية فى الريف وعشوائى الحضر ٣٤٣٠

(تمشياً مع توجهات الجهات المانحة) .

* الكتاب الإحصائى لوزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٩١.

٣٠١٤

جمعيات مساعدات اجتماعية

٢٥٤٢

جمعيات ثقافية وعلمية ودينية

٢٣ عام ١٩٧٥

وزاد عدد جمعيات المعوقين

(بسبب اهتمام حرم رئيس الجمهورية السادات/ مبارك) ١٥٠ عام ١٩٩٠

وبالنسبة لأنشطة الجمعيات برزت أنشطة جديدة لتتمشى مع التوجه السياسى العام والمانح الدولى المتيح للتمويل . مثلاً زاد عدد الجمعيات التى تعنى بخدمات تنظيم الأسرة من ١٨٥ (١٩٧٥ إلى ٤٦٧ عام ١٩٩٠) . وتحت أنشطة توعية وتمكين المرأة كنشاط لرابطة المرأة العربية بكل محافظات مصر .

وزادت الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعيات من ٤,٥ مليون شخص ١٩٨٠ إلى ١٤ مليون عام ١٩٩٢ كل ذلك بسبب :

- ١- توفر التمويل الأجنبى وتفضيله دعم هذه الأنشطة .
- ٢- لجوء عدد من الجمعيات ذات التوجه الإسلامى إلى هذا النشاط لأهداف عدة وتحقيق مكاسب سياسية اجتماعية وإقبال الأطباء وزيادة التبرع من أشخاص لهم نفس توجهات الجمعية .
- ٣- مشاكل الخدمة الصحية الحكومية وقصورها .
- ٤- اعتبرت الخدمة الصحية بالجمعيات مصدر دخل فعال لدعم أنشطة كثيرة .

وهنا تبرز ملاحظة على الجمعيات الإسلامية وهى توفر الدعم البشرى لها من الأطباء ومقدمى الخدمة وتمويل شراء الأجهزة والمعدات وتتسم هذه الظاهرة بأن مقدمى الخدمة الطبية لم ينضموا للجمعيات ولا لمجالس إدارتها وكانت مشاركتهم بهدف دعم الجمعيات بدون مشاكل مع أى جهة وقد حدث عندما أقام مجلس إدارة جمعية السيدة زينب مبانى للخدمات الصحية خلف المسجد وفوق دورات المياه أن اعترض على ذلك من جهات بحجة عدم صلاحية المكان هندسياً وكان السبب أن كوادر من الجمعية الطبية الإسلامية استطاعت أن تحصل على حق إدارة واستغلال تلك المنشآت من جمعية السيدة زينب ولم تنجح خطة إلغاء النشاط من جانب الجهة الإدارية (عام ١٩٨٤) .

-
- كتاب المسح السكاني وزارة للسكان ومنظم الإدارة ١٩٩٣ .
 - بحث قدم فى مؤتمر جودة الخدمات الصحية عام ١٩٩٣ د. أشرف إسماعيل .

ظاهرة أخرى ظهرت ودعمتها الجمعيات الدينية وتوفرت لها عناصر دعمت دور الجمعيات وهي النشاط التعليمي (فصول التقوية) وقد غزت الجمعيات ذات التوجه التعليمي خاصة في المساجد وملحقاتها ورغم ضعف دور هذا النشاط تنمويا لأنه يتبع نظام التلقين المدرسي بعيوبه . لكنه كان نشاطا اخترقت به الجمعيات الدينية الشباب فسي ظل نشاط نال رضا وتقدير الجميع .

منذ ظهور الصندوق الاجتماعي وبدأ أنشطة توليد الدخل لجأت جمعيات دينية عديدة ونجحت في الحصول على تمويل منه (مشروعات تشغيل فتيات - مشروعات تجارية (أغلبها تجارة الكتب الدينية والروائح - مشروعات حرفية) . ورغم الصعوبات التي واجهت بعض الجمعيات في تسويق مشروعاتها ومنتجات المشروع فإن الجمعيات الدينية نجحت في مشروعاتها وفي تقرير للصندوق عام ١٩٩٥ عن المشروعات الصغيرة ذكر التقرير أن نصف جهد العاملين بالصندوق في مجال القروض يذهب هباءً في تحصيل القروض ولم ينجح سوى الجمعيات الدينية في تنفيذ المشروعات .

لماذا تتعثر جهود الجمعيات في مواجهة وعلاج الآثار الاجتماعية الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي؟

١- السياسة العامة للصندوق الاجتماعي أن الفئات المستهدفة لتلقي الدعم والمساعدة لمواجهة الآثار هي محدودو الدخل - الخريجون - المرأة - العائدون من الخليج - سكان المناطق الأقل نمواً - سكان المناطق العشوائية والمحرومة - الفئات التي تأثرت من برامج الإصلاح (الشركات التي تم بيعها - خصخصتها) .

٢- إن الدولة اعتمدت في مواجهة تلك الآثار على جهات كفيفة ووسيلة ومنفذة مثل الوزارات والشركات من القطاع العام والخاص إلى جانب الجمعيات التي عاقلها متطلبات الائتمان من شروط .

وأهم دور لتلك الجهات التعرف على الاحتياجات وتحديد أولوياتها وإعداد المشروعات المناسبة .

والجمعيات رغم أنها مؤهلة للقيام بدور هام في هذا المجال إلا أن :

١- الأجهزة المهيمنة على المنح خاصة المحلية والصندوق الاجتماعي من مشاكل واجهتها مع الجمعيات لا ترحب - رغم الصوت العالي بأن الجمعيات لها أولوية - لا ترحب بالعمل مع الجمعيات عامة بل تتعامل مع جمعيات لديها قدرات على الاتصال والاقناع و ... وهو ما لا يتوفر إلا لعدد قليل بل أن بعض

الأشخاص ذوي القدرات الخاصة يقومون بإنشاء جمعيات بعد الاتفاق على المشروع ومفرداته وتكون الجمعية "تفصيل ...".

٢- أن البنوك والشركات لديها الخبرات الائتمانية المختلفة والكفاءة أو الخبرة الإدارية للأفراد وإقامة المشروعات وحضانات المشروعات مما يجعل المانح يتعامل معها خاصة القطاع الخاص منها وأنشئت شركات متخصصة للانتماء وضمان مخاطر الائتمان ، وفي النهاية فالمانح يفضل الضمانات وفرص النجاح من المجازفة مع أى جمعية .

مبادرات الجمعيات الدينية البارزة في مواجهة آثار الإصلاح الاقتصادي

١- تميزت فعاليات وأنشطة الجمعيات خلال الفترة ٧٥-١٩٩٥ بلجونها لمصادر تمويل باستثمار الدين من زكاة مال وزكاة فطر وصدقات وأفردت العديد من الجمعيات صناديق خاصة بدور العبادة التابعة لها وبالحصول على تراخيص جمع مال لهذا الغرض ، وكانت تلك الموارد مصدراً فعالاً للتمويل سواء لتقديم خدمات للأسر أو الأفراد أو إنشاء دور عبادة وتجهيزها أو تحفيظ القرآن أو تفعيل وتنظيم دور التوعية ونشر التراث ودعم المؤلفات الدينية . وكان الجانب الأكبر من هذا التمويل موجهاً للخدمات الصحية بصفة خاصة وانتشرت صروح صحية تحت لافتات لجمعيات إسلامية وتحت لافتات لجمعيات عامة لأفراد لهم توجهات إسلامية وبعض هذه الجمعيات لها مبادرات متميزة وخدمات صحية أكثر تميزاً وكفاءة مثل جمعية مسجد مصطفى محمود - مجد الإسلام - فجر الإسلام وعشرات الجمعيات بالمحافظات .

٢- تميزت أنشطة الجمعيات خلال تلك الفترة بدفع بعض شبابها أو أعضائها نتيجة الصعوبات الاقتصادية إلى العمل بالخارج ولبيبا لتحقيق فرص حياة أفضل كمصدر لتمويل الجمعية ولكن هذا الموضوع واجه الجمعيات بصعوبة تعويض هؤلاء في عضوية جديدة بالجمعيات ولم تستفد الجمعيات من هجرة بعض كوادرها إلا في الحصول على تمويل غير رسمي لأنشطة الجمعيات ومما مكنها من تكوين كوادر تؤمن بفكر قيادة الجمعية ، وفي الوقت نفسه جنت الجمعيات مشاكل تعدد الآراء والتوجهات نتيجة زيادة عدد أعضائها الجدد واستفادت الجمعيات من تجربة فتح باب العضوية الذي مارسته جمعية أنصار السنة في أوائل السبعينيات مما أدى إلى سيطرة عناصر من الشرعية على الجمعية وظهور مشاكل أدت إلى دمج

الجمعيتين معا (أنصار السنة دمجت في الشرعية الرئيسية) رغم إشهار جمعية جديدة لأنصار السنة بعد مدة قصيرة وكان وراء الدمج توجهات أمنية .

٣- تميزت أنشطة الجمعيات خلال تلك الفترة في القدرة (قدرة أغلب الجمعيات) على العمل تحت مظلة اجتماعية ومن مفاهيم وشعارات اجتماعية جنب بعضها مشاكل مع الجهات الإدارية وأصبح بعضها لديه قدرة على ربط خدمات الجمعية بانتماء اجتماعي للأهالي بالجمعية وحقق مكاسب سياسية للجمعيات في ظروف انتخابية خاصة في النقابات إذ أن بعض الجمعيات استقطبت بعض العناصر المهنية بعضويتها وكانت سندا في السيطرة على بعض النقابات .

٤- نجحت بعض الجمعيات في دمج المواطنين في الجمعية وتبنت احتياجاتهم لدرجة أن بعض الجمعيات عندما اصطدمت مع السلطة دعمتها الجماهير (المنيرة في إمبابة) .

٥- نجح عدد من الجمعيات الدينية في البروز العام مما جعل بعض القيادات السياسية تلجأ إليها وتدعمها عن طريق الدولة أو من مصادر مختلفة ، وأدى هذا إلى تنامي دور الجمعية القيادي والريادي على الجماهير بفضل توفر هذا الدعم وتقديمها خدمات للجماهير والتوسع في الخدمات .

٦- تميزت الجمعيات الدينية في تلك الفترة بقدرتها على القيام بدور اجتماعي كبير بتوجه سياسي غير مباشر وكانت الجمعيات تقوم بدور الحزب في كل مكان تتواجد فيه رغم عدم وجود منبر أو حزب ديني رسمي ونجحت القيادات من داخل الجمعيات في العمل ولم تتصادم مع الجهة الإدارية وتميزت الجمعيات بموضوع الدراسة بقدرتها على الحصول على تمويل من جهات خارجية بصفة رسمية أو غير رسمية بفضل قدرتها على الاتصال والعلاقات ووجود كوادرات تنتمي لها بالخارج وكانت حسابات تلك الجمعيات يظهر بها مبالغ ضخمة تحت مسمى تبرعات من أهل الخير وحقيقة الأمر أنها أموال وردت مع عائدين من الخارج بدون تصريح ثم إيداعها في حساب الجمعية .

• بحث مئتم في مؤتمر للجمعيات الدينية والثقافية في رأس البر يوليو ، ١٩٩٢ ، د. عبد المنعم القيص.

• تقرير قدم للجنة من الوزارة والأمن للنظر في حل مجلس إدارة الجمعية الشرعية عام ١٩٩٠ .

تطور أعداد الجمعيات الدينية وأنشطتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥

تضمنت المادة ٥٥ من الدستور حق المواطنين في تكوين الجمعيات وبتنظيم هذا الحق القانوني .

والمبادئ العامة أن القانون المنظم للحق لا يعنى تقييد الحق أو وضع القيود لاستخدام الحق . وخلال الفترة من ٧٧ حدثت تغيرات بعيدة المدى في السياسات الداخلية تركت آثاراً عميقة على مختلف الفئات الاجتماعية . وأصبح الحق الدستوري مقيداً بترسانة من القوانين بخلاف القانون الخاص بالجمعيات الأهلية وأطلق على تلك الفترة (القوانين سيئة السمعة) .

١- القانون ٢ لسنة ٧٧ بشأن تغليظ عقوبات على التجمهر والتجمع .

٢- القانون ٤٠ لسنة ٧٧ بشأن الأحزاب السياسية وتعديلاته بالقانون ٣٦ لسنة ٧٩ .

٣- القانون ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية .

٤- القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

٥- القانون ١٠٥ لسنة ٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة .

٦- القانون ١١٠ لسنة ٨٠ بشأن تنظيم الوضع تحت رقابة البوليس وغيرها من القوانين التي عصفت بالحقوق والحريات العامة والتي تكاد تجعل الشخص معدوماً اجتماعياً وسياسياً وأهلياً هذا بالإضافة إلى السلطات التي وفرها القانون ٣٢ لسنة ٦٤ لوزير الشؤون / للمحافظين / لمجالس المحافظات / وكيل وزارة الشؤون / مدير الشؤون بالمحافظات / للموظفين حتى أصغر موظف بإدارة الجمعيات ووصل عدد تلك المواد التي يظهر فيها تدخل الإدارة إلى حوالي ٥٧ مادة تشمل وضع النماذج واللوائح واعتماد الترشيح والانتخاب وإدارة الجمعية وحل مجلس إدارتها وحل الجمعية نفسها وفي ظل هذه السلطات صدرت مئات القرارات المفسرة والمعبرة عن سلطات كل هؤلاء فأصبحت الجمعيات بين :

١- الالتزام برغبات جهة الإدارة (ترسانة من السلطات) .

٢- الالتفاف حولها وهو أمر لا يجيده إلا القليل وكانت النتيجة شيوع البيروقراطية في إدارات الجمعيات وتسلب جهات الإدارة في كل صغيرة وكبيرة .

مما أثر على نشاط الجمعيات القائمة وعلى إقبال المواطنين على إنشاء جمعيات جديدة رغم ظهور حاجات غير ملباه لا من قبل الدولة ولا من قبل الجمعيات القائمة

وأثرت هذه القوانين أيضا على لجوء البعض إلى الاستعانة بأشخاص لهم علاقات سياسية مع التنظيم السياسى القائم لهذه الجمعية وبعد فترة يسيطرون على الجمعية أو بدأت بإنشاء مسجد وتقديم خدمات عن طريق لجان الزكاة والتحول بعد ذلك إلى جمعية .

وفى بحث أجرى عام ١٩٧٨ عن موقف الجمعيات الدينية فى ١٩٧٥ * اتضح الآتى:

١- إجمالى عدد الجمعيات الإسلامية القائمة والتي تعمل فى إجمالى أنشطة ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (مسماه القانونى) ١٤٧٠ جمعية .

- عدد الجمعيات ذات الأنشطة الدينية ١٠٩٠ جمعية .

موزعة كالاتى :

٣٢ % تهتم بإنشاء وإدارة دور العبادة .

٢٦ % تهتم بالأنشطة التعليمية والأبنية .

١٣ % تهتم بالأنشطة التربوية المدرسية .

٢٩ % لها أنشطة متنوعة .

٢- عدد الجمعيات المركزية والتي لها فروع بالمحافظات ١٢ جمعية أهمها الشبان المسلمون و لها ٨٠ فرعاً .

- الشرعية ١١٠ فرعاً ومكتباً .

٣- وقد بلغ إجمالى مصروفات الجمعيات الإسلامية ذات الأنشطة الدينية عام ١٩٧٥ ٣,٠٨٥ مليون جنيه منها ١,١٤ مليون جنيه مصروفات مباشرة على أنشطة دينية (دور عبادة وتعليم دينى) .

وكانت أهم المشاكل التى واجهت تلك الجمعيات من واقع ذلك البحث الذى أجرى عام ١٩٧٨ عن موقف الجمعيات :

١- مشاكل تتعلق بالنواحى القانونية فى علاقتها مع أجهزة الدولة .

٢- مشاكل تتعلق بقصور وضعف التمويل المتاح .

* أجراه الاتحاد النوعى للجمعيات الدينية والثقافية والعلمية وتم فصل بيانات الجمعيات الإسلامية من مجمل الجمعيات الدينية من كشف تفريغ استمارات البيانات بمعرفتى نظراً لسابق مشاركتى فى البحث وعضويتى السابقة بمجلس إدارة الاتحاد كسكرتير عام حتى أكتوبر ١٩٩٣ .

٣- عدم الإقبال على العضوية وهذا لا علاقة له بتبرعات المواطنين فقد يتبرع مواطن ولكن لا يقبل على العضوية .

٤- صعوبة الحصول على مقار للأنشطة .

٥- قصور فى الأجهزة والتجهيزات والمعدات .

٦- عدم سداد الاشتراكات .

مع بداية وبشائر الانفتاح وإقبال الهيئات المانحة العربية والدولية كل له أسبابه بدأت تروج وتنتشر الجمعيات وبدأت حركة الانتعاش فى أنشطة عدد من الجمعيات القائمة ومع عودة كوارر كانت بالخارج وأصبح الباب مفتوحاً أمامها للمشاركة الاجتماعية السياسية أو قل السياسية التى من باب الحرص تظلت بالمظلة الاجتماعية وبرزت على الساحة .

١- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية .

وكان لها توجهات بارزة فى إنشاء وشهر الفروع فى كل مناطق الجمهورية . وحيث لا توجد كوارر واضحة العلاقة مع الجمعية أنشأت مكاتب لها (عبارة عن فرع ولكن لا يشهر ويتبع أحد الفروع وكان هناك أكثر من مكتب للفرع الواحد بالذات فى القاهرة .

وتم الاستيلاء على أى منطقة أرض فى أى موقع تسمح بإنشاء مصلى أو مسجد فيما بعد وكان مدخلها إنشاء الزوايا والمصليات والمساجد ونشر الدعاة التابعين لها ويمكن أن يحتاج هذا الموضوع لدراسة تفصيلية تحليلية وهو أمر قد لا أكون مؤهلاً له لأننى منحاز للجمعيات الدينية فى أغلب الأمور فى علاقتها بالدولة من واقع الخبرة العملية فى وزارة الشؤون الاجتماعية وإن كان ذلك الحق لا يمنع أن لى تحفظات كثيرة على بعض التصرفات المالية لتلك الجمعيات* .

٢- جماعات أو تجمعات الإخوان المسلمين فى بعض المساجد وسيطرة البعض على بعض الفروع ومكاتب الجمعية الشرعية وسيطرة بعضهم على بعض الجمعيات والتى لا تحمل اسماً دينياً أو تحمل اسماً لشخصية إسلامية وكان الأمن دائماً عينه عليهم ولكن كان أغلب النشاط لأناس آخرين أمام الأمن .

٣- جمعية أنصار السنة المحمدية وكانت تنتشر بحذر ولكنها كانت فاعلة فى مجال الفكر والدعوة وكانت الأنشطة هدفاً ثانياً وكان له الأولوية فى السجلات والتقارير بنكاء .

* نقلت من الإدارة العامة للجمعيات عام ١٩٩٠ لمدة عام لأننى غير متعاون والحقيقة لأننى نقلت لدفاعى عن الجمعية الشرعية للرئيسية .

٤- جمعية شباب محمد ظهرت في الثلاثينيات وجمد نشاطها في بداية الثورة طبقا لأحكام القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات إلا أن كوادرها عادوا للعمل والحركة وكانت وراء كثير من الشعارات المتعلقة بالحجاب وإطلاق اللحي والتعلق بالتعامل بالأنماط الإسلامية (التحية والسلام) ومواجهة فتاوى الاستثمار والفائدة ولكن بنكاء ، وسيطروا على بعض المساجد ، ولكن بدون شعار لهم ولا (لوجو) لهم كغيرهم .

٥- جمعية العشيرة المحمدية كان لها توجهات دينية خالصة صوفية ، ولكن كانت لها مفاهيم تصطبغ بها مع أغلب التيارات المعتدلة في الفكر الإسلامي وكانت تشطط أحيانا لكن حدود توجهاتها كان محدوداً بالذات في المجال الاجتماعي .

٦- جمعية دعوة الحق الإسلامي وهي أحدث الجمعيات الإسلامية ونشأت تحت اسم داعية هو المرحوم أ.د. السيد رزق الطويل وهو أستاذ بجامعة الأزهر وأشهرت عام ١٩٧٦ ولها حاليا أكثر من عشرين فرعاً مشهراً بالمحافظات وكانت تهدف حسب وثيقة شهرها إلى مواجهة الأمور التالية :

(أ) انتشار الخلافات بين الفرق الإسلامية وحدثت مصادمات .

(ب) التركيز على فروع في القضايا وترك الأصول منها .

(ج) جمود أساليب الدعوة .

(د) موت فكرة المسجد الجامع (للعادة والعلم والخدمات الاجتماعية) .

وبدأت الجمعية نشاطها بعرض الإسلام بصورته الصحيحة من وجهة نظرها وباعتباره نظاما كاملا للحياة .

وأصدرت مجلة "الهدى النبوي" وكثفت من المحاضرات وخطب الجمع وأصبحت الجمعية مثل الوسط الاسلامي ونظمت لقاءات لكافة اتجاهات الفكر الإسلامي واتجهت أيضا للخدمات الاجتماعية بدون تجديد (كفالة اليتيم) واعتمدت في تمويلها على التبرعات، وكانت التبرعات كبيرة وكافية ووفرت لها ودائع وكانت تبرعات في إطار قانوني ولم تعرض نفسها في أي وقت لمخالفات قانونية أو مالية في كل إمبابة .

وأنشأت خدمات طبية متميزة في الدقي والوايلي ودمياط وقرى الجيزة (بلدة رئيس الجمعية والقرى المحيطة) . وكان لها صدامات عديدة مع الشباب الذي قاموا بالاستيلاء على فرع دمياط وكانت قضية انتهت لغير صالح الجماعة . ورغم علاقات الجمعية بالجهات الإدارية المهانة إلا أن الفكرة العامة عنها لا تدعو للاطمئنان لدى البعض خاصة دورها الأخير في التصالح بين المعتقلين والدولة (حادثة تغيير وزير الداخلية عبد الحليم موسى) .

ملاحظات عامة عن الجمعيات الإسلامية الكبرى خلال ٧٥ - ٩٥

١- تمكنت تلك الجمعيات بسياسة رشيدة من ترسيخ أقدامها من مداخل اجتماعية ودينية شكلية (إنشاء المساجد الكبيرة) واستثارة عاطفة الجماهير بالاستيلاء على أى أرض فضاء لإقامة الجمعيات الإسلامية وتجهيز سيارات دفن الموتى والأكفان والمقابر وكانت كلها مداخل عاطفية اجتماعية .

٢- نفذت مشروعات كبيرة خاصة فى المجال الصحى والتعليمى والآن توجد مستشفيات للجمعيات أكبر ومجهزة أكثر من المستشفيات الحكومية ولديها كتائب من الأطباء فى كل التخصصات نظراً للعائد الكبير الذى لا يحصل عليه الطبيب فى عيادته الخاصة .

٣- تطورت وتواكبت أنشطة الجمعيات لتواجه حاجات المواطنين فمن مدارس التعليم وفصول التدريب على الخياطة والتريكو إلى مراكز الكمبيوتر والصيدليات والمعاهد المتخصصة والأندية الاجتماعية للشباب .

٤- تضاعفت موارد الجمعيات وزادت توسعاتها بصورة أصبحت مباهاة بين الجمعيات لدرجة أن بعض الجمعيات الدينية الآن ليست فى حاجة لتبرعات لكفاية مواردها من أنشطتها المتنوعة المتطورة ولبعضها أرصدة بالملايين فى البنوك .

٥- اتسمت إدارة تلك الجمعيات بالتححر وحدث أن كثير من المصانمات مع جهة الإدارة ولكنها تسير فى الطريق وحقت الإدارة تلك تنامياً فى الموارد وتنوعاً فى الخدمات يحتاج لدراسة خاصة .

٦- لا تخلو الساحة من أصحاب أطماع مادية لا علاقة لهم بالدين أو العمل الاجتماعى الإنسانى وتشهد ملفات الشئون الاجتماعية مجالات عديدة من الكسب غير المشروع والثراء الفاحش والتسلط على الجمعيات وصورية الانتخابات وسيطرة متوسطى الثقافة العامة أو الدينية على الجمعيات (فرع الجمعية الشرعية بالعتبة الذى تحول إلى جمعية تنمية اجتماعية) .

٧- يحسب لبعضها مبادرة التعامل مع الصندوق الاجتماعى للتنمية والحصول على مشروعات صغيرة للشباب ويشهد لها تحسين الإدارة ومصادقية التعامل .

٨- يحسب لها اهتمامها بالمسنين وبالطالبات المغتربات وهو نشاط ضرورى وهام كذلك دور الأيتام لدى بعضها والمشروعات القوية الكبيرة لرعاية الأيتام مالياً ورعاية الأرامل .

٩- يؤخذ على بعضها عدم الاهتمام الدينى فنجد فصول التقوية تعمل خلال أوقات الصلاة دون إرجاء ولو فترة الصلاة ، ولا تشجع الشباب على الصلاة وقد تكون الفصول فوق المسجد وهو انفصام عجيب . بل يتعطل ميكرفون الفقه حتى لا يشوش على الفصول . والاهتمام بدهان العيادات وفصول التقوية سنويا بينما المسجد لم يناله شيء منذ سنوات .

١٠- لأسباب مختلفة حصلت على تبرعات من أفراد بمبالغ كبيرة فى وقت رفض المتبرعون عضوية الجمعية .

١١- يؤخذ عليها انعدام الديموقراطية فى إدارة الجمعيات وانعدام خلق وضم كوادر شبابية لمجال إدارتها .

علاقة الجمعيات بالتمويل الأجنبى :

تزايد التمويل المتاح خلال العقد الأخير بصورة مغرية حتى للجمعيات الدينية التى لم تكن تسمح لنفسها بالتفكير فى اللجوء إلى هذا المصدر وقد بلغ حجم المنح المسجلة التى حصلت عليها الجمعيات الدينية خلال هذا العقد ٨٥ - ٩٥ .

بالجنيه المصرى ٤٢٠٤٦٥٠

بالدولار ١٤٩٨٩٥

المارك الألمانى ١٦٠٠١٤٠

فرنك سويسرى ٥٥١٢٢٥

فرنك فرنسى ٧٨١٤٢٥٣

استرلينى ١٢٦٢٦٨

ريال سعودى ٦٣٨٢٥١٠

ين يابانى ١٦٣٨٥١٦٠

عملات أخرى ٣٦٨٥٩٠٠

هذا بخلاف التبرعات العينية من سيارات وأجهزة وعدد وآلات وكتب ومصاحف وليس هناك تقدير لقيمتها . وبخلاف أيضا ما تحصل عليه بعض الجمعيات الدينية من تسهيلات وتبرعات خلال رحلات الحج التى تنظمها من قبل أفراد سعوديين من توفير

• سجلات المنح والهبات بالإدارة العامة للجمعيات .

. مساكن مجانية أو بأجور رمزية وتقديم تبرعات على شكل أجهزة تكييف ومراوح وأغذية مختلفة ولا يوجد حصر ولا تقدير لقيمتها لكن حجم المنح والهبات المالية التي ترد للجمعيات بطرق غير رسمية مع أشخاص أو بأسهم ويتم التبرع بها فأعتقد من مقابلات لبعض مسئولى الجمعيات أنه يبلغ أضعاف ذلك .

ملاحظات عامة على دور الجمعيات الدينية فى ١٩٧٥ - ١٩٩٥

بصرف النظر عن الخلفية وراء إنشاء الجمعيات الدينية سواء دينياً خالصاً أو أن وراءه توجهها سياسياً فعلياً قدر تعاملى مع قيادات إسلامية من المعروفة بدورها مثلاً فى جماعة الإخوان المسلمين ومنهم شخصيات اعتقلت أكثر من مرة خلال الخمسينيات والستينيات لمدد مختلفة فإنهم يرون أن إنشاء الجمعيات الخيرية له أساس شرعى فى المصالح المرسله مسايرة للتطورات رغم عدم وجود نص ولا إجماع ولا قياس خاصة وأن جزئيات مصالح الناس لا تنتهى وتختلف باختلاف البيئات وإنشاء الجمعيات الخيرية . لم ير الكثيرون لزوم شرعيتها وجود نصوص وليس لها مصادمة مع نص فى القرآن أو السنة ولا تهتم مبدأً شرعياً . وقيام الدولة ١٩٥٤ بإلغاء قانون الوقف بصفة عامة وتنظيم الوقف الأهلى وإلغاء الوقف الخيرى (العام) كان لمواجهة حملات منظمة دينية لتفعيل وزيادة حالات الوقف للأعمال الخيرية .

وكانت حملات منظمة يقف وراءها قيادات معروفة إخوانية خلال أوائل الخمسينيات من هذا القرن بالدعوة للوقف باعتبار أن الوقف هو أفضل قرابة وصدقة وتبرع لوجوه البر وأعمال الخير وإن أساسه فى القرآن الكريم هو عموم الآيات الدالة على التصديق والإنفاق فى وجوه الخير . كما أن له أساساً من السنة بتصديق عمر بن الخطاب بأرض بخير على ألا يباع أصلها ولا يورث ولا يذهب* .

نقطة هامة وهى أن كثيرين عندما توسعوا فى إنشاء الجمعيات سواء كانوا من لهم توجه سياسى أو دينى فقد رأوا أن أفضل تواجد فى ظل سياسة التضييق عليهم هو التوسع فى إنشاء جمعيات بالذات أو بواسطة آخرين كان دائماً حال تقييم أعمالهم بناء على طلب جهات غير وزارة الشئون الاجتماعية كانوا بكل هدوء يرددون أن الشريعة الإسلامية تحث على إقامة مرافق الخير لأنه فريضة إلزامية وأن الانضمام إليها ودعمها يعتبر أمراً مشروعاً لتحقيق مبدأ التكامل الاجتماعى .

* حديث فى لقاء تكرر مع المرحوم الشيخ للباقرى فى جمعية للشبان المسلمين رمضان ١٩٨٦ .

ولا زلت أذكر مواجهة مع قيادات بالجمعية الشرعية الرئيسية (كان قرار قد صدر بتحتيتهم عن إدارة الجمعية بحل مجلس الإدارة وتعيين آخرين كانوا على صلة وعضوية بالاتحاد الاشتراكي وأحدهم وكان من المعنيين بمجلس الإدارة الذى حل محل المجلس المنحل كان عضوا بمجلس الأمة ممن رشحهم الاتحاد الاشتراكي وكان وراء نجاحه عام ١٩٦٦ وهو بالمناسبة الذى رقص فى مجلس الشعب عقب الهزيمة عندما رجع رئيس الجمهورية عن استقالته) أنهم ردوا عندما قلت لهم : "العمل الخيرى مفتوح وأنهم كل يوم والثانى حل وقضايا ... الخ" قالوا : "إن الغرض الأسمى من خلق الإنسان هو عبادة الله وإن أوسع الطرق لعبادة الله هو إعمار الأرض واستخراج خيراتها والمحافظة على الإنسان خليفة الله فى أرضه . وإن قدرات الأفراد أكبر من قدرات الدولة ولا بد أن تقوم الجهود الفردية مجتمعة لتحقيق أكبر قدر من مساعدة وتحقيق أكبر قدر من السعادة لهم فى الدنيا والآخرة" وكانوا يرددون آيات قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة . ملخصها أن الزكاة بأنواعها هى المورد الأصلى لفعل الخير للغير .

إن الجمعيات الدينية النشطة والتى يتولى إدارتها قيادات إسلامية معروفة أو تلك التى يشاع أن وراءها قيادات دينية ذات توجه سياسى ، تتميز بقدرة على التنظيم والتحكم فى إدارتها بطريقة تكاد تكون عسكرية. كما أن لها قدرة متميزة فى تعبئة وزيادة مواردها بأساليب مختلفة ونادراً ما تتعثر لأسباب مالية.

كما يلاحظ توفر قدرات لديها على تحديث وتطوير خدماتها وأنشطتها ولا يعوزها كفاءات من تخصصات مختلفة إذا أرادت البناء توفر لها المهندسون إذا أرادت المستشفيات يتوفر لها جميع عناصر مقدمى الخدمة ومن تخصصات أحيانا نادرة .

إن تلك الجمعيات لديها قدرات بارزة فى تحريك المجتمع ولا يعوزها المؤيدون والمدعمون والمدافعون عنها ولو حدث أى تدخل من أى جهة نجد الفدائيين ممن يتصدون .

إن تلك الجمعيات يتوفر لديها معلومات عن منطقة عملها جغرافياً وبشرياً لو أرادت إقامة مشروع تجدها تضع يدها فجأة على أرض لم يتوقع أحد وجودها ولو طلبت دعماً بشرياً تجد أعداداً تفوق الحاجة متواجدة ومتوفرة للعمل (حالات الاستيلاء على الأراضى بدعوى أن نشاطاً مسيحياً سوف يقام عليها) ويتم الإنجاز فى وقت قياسى وأنكر أن مسجداً أقيم على مساحة ٣٠٠٠ م فى الفترة من بعد صلاة الجمعة وتم فيه صلاة العشاء .

• الحاج عبده مصطفى عضو مجلس إدارة الشرعية عام ١٩٩٣.

• بمدينة كوم لمبو بأسوان عام ١٩٧٦.

تقييم لإدارات الجمعيات الدينية إما أو ذات الخلفية الدينية لقياداتها :

- ١- القدرة على مواجهة ما تراه مخالفا لعقيديتها أو ما تراه بدعاً سواء في القيادات أو المعاملات وتجنيده كوادرها للدعوة لما تراه بغير هوادة (نظام إقامة صلاة الجمعة - تكبير عيد الأضحى ... الخ) .
- ٢- القدرة على خلق العقل الجمعي الذي يسيطر على الجماهير وتجنيدها سواء للدعوة أو للتمويل .
- ٣- القدرة على مواجهة المتغيرات الاجتماعية والسياسية وإضفاء الطبيعة الدينية على الأنشطة التي تبكرها لمواجهة ذلك (رعاية الأسرة بمفهوم كفالة اليتيم - رعاية الأسرة بمفهوم زواج الفتيات - تنفيذ المشروعات ذات العائد بدلا من المساعدات الدورية شهريا) .
- ٤- استغلال النقد بأسلوب ديني من خلفية استغلال صفات وسلوك الرسول أو الخلفاء ... وتوظيف تلك الصفات لمواجهة ونقد الموقف والسلوك السياسي السائد .
- ٥- حسن استغلال سلبيات الانفتاح وخاصة الإعلامى للدعوة وتكريس وضعها المجتمعي والتمويلي .
- ٦- قدرتها على استقطاب الكوادر والأنصار والتعرف على الطالح والصالح من وجهة نظرها وخاصة الشباب والمرأة وهو أسلوب عجزت الأحزاب وأغلب النقابات في دعم كوادرها عدا تلك التي سيطرت عليها الجماعات ذات التوجه الديني .
- ٧- قدرتها على تنمية مواردها من مصادر ذاتية خدمية والتي بالتالي تشجع وتحفز على التبرعات التي تمول صناديقها من أنواع الزكاة (فطر/مال/عقارات) والصدقات وقدرتها على دفع المواطنين على التبرع بالمال وحملاتها المنظمة الناجحة للتمويل لدرجة إن بعض الجمعيات لديها أرصدة ضخمة تظهر فجأة حال قيامها بإنشاء مجمع إسلامي ضخم من عدة أدوار وتجهيزه في مدد قياسية .
- ٨- سيطرة مبادئ اقتصادية في إدارة الجمعية مثل إنشاء مصادر دخل ثابتة (محلات ودكاكين بخلوات عالية تحت مسميات غير مخالفة للقانون) وتبدأ التكلفة الاقتصادية للخدمات للقادرين (تبرع لغير القادر) ومبدأ استرداد تكاليف العلاج من القادرين بالتقسيط وتقسيط الحج والعمرة والسلع ... الخ .

وبهذا تضمن تمويلاً وتتجح في تسويق اسم الجمعية وسمعتها لدى الغير ، وبالتالي تسويق علاقات جماهيرية ذات مردود وعائد .

٩- تبنت مداخل اجتماعية لدعم موقفها المجتمعي مثل دور المغتربين - الطالبات - معارض الملابس الدينية بأسعار لا تتنافس ... الخ .

١٠- قدرتها على تغطية المخالفات واحتوائها خاصة المخالفات المالية وأطماع واستغلال بعض أعضائها وإدارتها لموارد الجمعية .

١١- قدرتها على الاستغلال الأمثل لتفعيل اجتماعاتها العمومية ومجالس الإدارة وإعداد سجلات لها وأوراقها بطريقة قانونية يعجز أكفاً عناصر الفحص والتفتيش في التعرف عليها .

نقطة أخيرة

للأسف الشديد فإن كافة الإحصاءات والدراسات لا توفر معلومات محدودة عن تلك الجمعيات ذات المسمى الديني ولا ذات الخلفية الدينية عن الإنشاء وإن ميدان العمل القانوني ميدان متداخل ثقافياً وعلمياً ودينياً وسبق توضيح اللبس الذي يحوط هذا الميدان وكافة الدراسات المتوفرة عن تلك الجمعيات أغلبها دراسات شخصية والمعلومات الواردة بها استنتاجية أو تحليلية ولكنى أدعى أنه لا توجد دراسة متخصصة وواقعية وفعلية على حالات يمكن أن تمثل هذا النوع من الجمعيات بشكله ...

نقطة أخيرة وهامة جداً في رأيي

١- أن هناك دراسات وبحوث وكتب منشورة وبعضها مجلدات تقدم تحليلات وتفسيرات عن بيانات متاحة لها بشكل ما عن الجمعيات وادعى أن نسبة كبيرة من تلك التحليلات والتفسيرات خاطئة فلا يعنى حل جمعيات تحت مسمى ما أن هناك توجه من الدولة نحو تلك الجمعيات إطلاقاً وأى جمعية تحل يكون لتوقف نشاطها ولا تستطيع الدولة حل جمعية يوم على شئونها أشخاص لهم توجهات منا لأنهم سوف يرفعون القضايا وهو ما لم يحدث بالذات في حالة الجمعيات الدينية لأن جمعيات مئة ما يحدث أن الدولة تواجه أى تيار يخل بمجلس الإدارة لا حل الجمعية التى لها نشاط إطلاقاً .

٢- أن قانون الجمعيات حدد ميادين عمل بالاسم للجمعيات وتقوم بعض الدراسات بتقسيم الجمعيات بمسميات لا تمت بصلة لنشاط الجمعية العام وهو تخريج وتقسيم

لأنشطة الجمعية منشأة لكل هذه الأنشطة للأسس والأساليب الإحصائية التتمية الصحية لأن من يقوم بجمع البيانات أو تقرير البيانات أو تحليلها ليس من بينهم متخصص أو دارس للعلوم الإحصائية حتى تستطيع أن يصل إلى مؤشرات سلمية حقيقية صحيحة وللأسف يستند إليها الباحثون .

٣- أن أغلب الباحثين يحرص على تفسير المعلومات لخدمة البحث بدون مراعاة لواقع حال الجمعية وبدون مراعاة لظروف أو تنظيم إدارى بوزارة الشؤون مثل النظر لزيادة عدد الجمعيات الإسلامية من ١٩٨٢ على أنه له علاقة بمعرفة الرئيس السادات والحقيقة أن الدولة خصصت لوزارة الشؤون الاجتماعية ١٢ ألف مكان للحج لتوزيعها على الجمعيات الدينية فتسابق أناس حقيقة نوى لحي لإنشاء جمعيات دينية من أغراضها الحج والهجرة ولا يخلو موسم حج من تحويل العديد من الجمعيات للنيابة ولا تخلو جريدة من نشر حوارات وقضايا تلك الانحرافات .

٤- حقيقة واقعة ثابتة وهى أن الانجاز بالإسلام وباسم الإسلام وتحت عباءة الإسلام وتخلله أنشطة إسلامية أكبر وأوسع من ينسب لتيارات سياسية ذات مرجعية دينية والحقيقة أن عدداً كبيراً من المواطنين ينشئ الجمعية تحت اسم إسلامى أو بأغراض إسلامية ويعلم الله أن نسبة كبيرة (والأعمال بالنيات) لا يشغلها سوى الكسب والاستفادة المادية .

٥- أن الكتب الإحصائية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تمثل البيانات الواردة بها عن الجمعيات الواقع ولا الحقيقة لأن الإحصاءات أعدت بطريقة لا تسمح بجدولة البيانات .

دليل ملاحظة ودراسة متعمقة لجمعية أهلية إسلامية

أولاً : بيانات أساسية :

- ١- اسم الجمعية :
- ٢- رقم الإشهار :
- ٣- تاريخ الإشهار :
- ٤- المحافظة : العاصمة () مركز () قرية ()
- ٥- النطاق الجغرافي للنشاط : مركزية () أو موقع محدد ()
- ٦- عدد الفروع ومجال نشاطها :
- ٧- العنوان :
-
- ٨- رقم التليفون :
- ٩- وصف مقر الجمعية : ملك أو مؤجر :
-
- ١٠- عدد أعضاء مجلس الإدارة : () نكور : () إناث : ()
-
- ١١- عدد أعضاء الجمعية : () نكور : () إناث : ()
-
- ١٢ - عدد من شاركوا في آخر اجتماع للجمعية العمومية : نكور : () إناث : ()
-

١٣ - عدد العاملين بأجر فى الجمعية :

(معينون) : (نكور : (إناث : (

(منتدبون) : (نكور : (إناث : (

١٤ - عدد المشاركين فعليا فى النشاط بدون أجر : نكور : (إناث (

١٠- أغراض الجمعية كما وردت فى اللائحة :

الأغراض	الأنشطة التى تحقق هذه الأغراض
١-	
٢-	
٣-	
٤-	
٥-	
٦-	
٧-	
٨-	
٩-	
١٠-	

١١- وجود شروط معينة للاستفادة من خدمات الجمعية ؟ نعم () لا ()

- الشروط إن وجدت ؟

.....

.....

.....

ثانيا : المناخ السلوكى الثقافى السائد فى الجمعية

(يستكمل بمعرفة الباحث من خلال الملاحظة)

١- وصف مقر الجمعية :

- المقر جزء من مسجد () نعم () لا

- تخصص الجمعية مكاناً بها كمسجد فى موقع بارز () نعم () لا

- وجود أشياء ذات طابع دينى أو تراثى على الجدران مثل :

نعم لا وصف

لافتات () () :

.....

لوحات () () :

.....

شعارات () () :

.....

مجلات حائط () () :

.....

أخرى تذكر

.....

.....

.....

٢- وصف مظهر الاعضاء : الاختلاف بين المظهر العام للأعضاء والنشطاء فى الجمعية وبين باقى سكان المجتمع المحيط ؟ يوجد اختلاف () لا يوجد اختلاف ()
- فى حالة وجود اختلاف هل هو فى :

- * الزى وإطلاق اللحية وارتداء غطاء للرأس للرجال نعم () لا ()
- * الحجاب / الخمار / النقاب بالنسبة للنساء نعم () لا ()
- * أخرى تذكر

.....
.....
.....

- هل هناك اختلاط أم فصل بين الذكور والإناث فى الأنشطة نعم () لا ()
 - توجد أنشطة بها اختلاط وأخرى ليس بها اختلاط نعم () لا ()
- فى الحالة الأولى : ما هى هذه الأنشطة

.....
.....

٣ - وصف المكتبة

- وجود مكتبة نعم () لا ()

وصف :

.....

- الكتب الأكثر توافراً بشكل عام ترتب تنازلياً حسب النسبة إلى إجمالى الكتب بالمكتبة على وجه التقريب .

الترتيب أمثلة

- كتب ثقافية عامة ()

.....

..... () - كتب أدبية

..... () - كتب دينية حديثة لبعض الدعاة

..... () - كتب تراثية دينية

٤- الأجهزة الكهربائية الموجودة

نعم () لا () - جهاز تلفزيون

نعم () لا () - جهاز تسجيل

أمثلة على الشروط الموجودة

.....

الأنشطة التي يستخدم فيها

.....

نعم () لا () - جهاز فيديو

أمثلة على الشروط الموجودة

.....

الأنشطة التي يستخدم فيها

.....

٥- إصدارات الجمعية

نعم () لا () مطبوعات

نشرة شهرية (ما اسمها) نعم () لا ()

.....

شرائط كاسيت نعم () لا ()

شرائط فيديو نعم () لا ()

(يذكر الباحث موضوعات هذه الإصدارات إلى جانب الحصول على نسخ منها)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٦- وصف المضامين والقيم التي تحتوى عليها البرامج أو تتقل من خلال تقديم الخدمات :

- مضمون المناهج الدراسية وأساليب التنشئة بالنسبة لأطفال الحضانة

.....

.....

- من خلال المشروعات التنموية أو الخدمية

.....

.....

- من خلال النشاط الثقافي

.....

.....

ثالثاً : موقع المرأة من نشاط الجمعية

١- فى حالة عدم مشاركة النساء فى مجلس الإدارة الحالى هل كانت توجد نساء فى عضوية مجلس إدارة الجمعية منذ تأسيسها ؟ نعم () لا ()

٢- هل تتولى النساء أى مسئوليات فى الجمعية ؟ نعم () لا ()
فى حالة الإجابة بنعم ، ما هى هذه المسئوليات ؟

.....
.....
.....
.....

٣- هل تشرف المرأة على بعض أنشطة فى الجمعية ؟ نعم () لا ()
فى حالة الإجابة بنعم ما هى هذه الأنشطة ؟

.....
.....
.....
.....

٧- هل توجد قيود على أى امرأة فى الاستفادة من خدمات الجمعية نعم () لا ()
فى حالة الإجابة بنعم ما هى شروط هذه الشروط ؟

.....
.....
.....

٩- ما هى نسبة النساء بين المستفيدين من

(أ) نشاط الجمعية ؟

لا تستفيد النساء () نسبة قليلة () نسبة متساوية مع الرجال ()
غالبية المستفيدين من النساء () النشاط موجه إلى النساء ()

(ب) خدمات الجمعية ؟

لا تستفيد النساء () نسبة قليلة () نسبة متساوية مع الرجال ()

غالبية المستفيدين من النساء () الخدمة مقدمة إلى النساء ()

إذا كانت النسبة تتفاوت حسب نوع النشاط يذكر أمثلة تفصل ذلك

.....
.....

رابعاً : إدارة الجمعية وآلية صدور القرار :

١- أعضاء مجلس الإدارة :

اسم العضو	السن	تاريخ الانضمام لمجلس الإدارة أول مرة *	المؤهل	المهنة	الموقع داخل المجلس	الأنشطة المسؤول عنها	الأنشطة أو الموقع أو المؤسسات الأخرى * التي ينشط بها أو سبق له النشاط بها	تاريخ الانضمام للجمعية
١-								
٢-								
٣-								
٤-								
٥-								
٦-								
٧-								
٨-								

* تذكر السنة فقط .

** للمواقع الأخرى المقصود بها: مجلس إدارة جمعيات أخرى (مراكز شباب ، جمعيات تعاونية ،

نقابات الخ) - مجلس آباء للمدرسة - مجلس إدارة لجنة زكاة - مجلس إدارة مسجد - نقابة

مهنية - نقابة عمالية - مجلس الحي/ محافظة/ مدينة/ قرية - مجلس شعب/ شوري - موقع بارز

في حزب سياسي .

٢- رؤساء مجلس الإدارة خلال السنوات العشر الأخيرة

عدد المرات	اسم رئيس المجلس

٣- حركة العضوية في الجمعية في السنوات العشر الأخيرة

عدد الأعضاء	السنة
ذكور : إناث :	عند الإنشاء
ذكور : إناث :	١٩٩٥
ذكور : إناث :	١٩٩٦
ذكور : إناث :	١٩٩٧
ذكور : إناث :	١٩٩٨

٤- الإدارة اليومية تتم من خلال

- رئيس مجلس الإدارة نعم () لا ()
- عضو مجلس إدارة نعم () لا ()
- مدير للجمعية بأجر نعم () لا ()

٥- صدور القرارات الموجهة للنشاط

- من خلال مجلس الإدارة نعم () لا ()
- من خلال اللجان النوعية نعم () لا ()
- من خلال المسئول عن الإدارة اليومية نعم () لا ()

٦- إيرادات الجمعية الآن :

الإيرادات	المبلغ (تقريباً)
اشتراكات عضوية تبرعات تصريح جمع مال إيرادات أنشطة أو ممتلكات إعانت حكومية إعانات من هيئات إيرادات عينية (تذكر)	
أخرى (تذكر)	
إجمالي الإيرادات	

خامساً : أنشطة الجمعية :

اسم النشاط	الهدف	الفئة المستفيدة	حجم الفئة	تاريخ بداية النشاط	مصادر تمويل النشاط	العضو المسئول عن إدارته	عدد العاملين به	حجم التمويل أو مصروفات
			ذكور	إناث			متطوع	باجر
			ذكور	إناث			ذكور	إناث

اسم النشاط	الهدف	الفئة المستفيدة	حجم الفئة		تاريخ بداية النشاط	مصادر تمويل النشاط	العضو المسئول عن إدارته	عدد العاملين به				حجم التمويل أو مسرورات
			ذكور	إناث				متطوع	باجر			
								ذكور	إناث	ذكور	إناث	

دليل مقابلة نشاط الجمعيات الأهلية

الاسم :

السن :

المؤهل :

الوظيفة الحالية :

اسم الجمعية :

رقم وتاريخ الإشهار :

تاريخ الالتحاق بالجمعية :

الدور أو المسؤولية التي يتولاها حاليا بالجمعية :

(القضايا المحورية الجديرة بالتعرف على موقف المبحوث منها) :

١- الدوافع وراء الانضمام للجمعية والنشاط بها :

وكيف انضم للجمعية ؟ وهل تم ذلك بتركية من عضو آخر ؟

٢- القيم أو المثل الإسلامية الرئيسية التي تعمل الجمعية وفقاً لها .

٣- الدور أو المسؤولية أو الأنشطة التي يقوم / أو قام بها داخل الجمعية لتحقيق الهدف من انضمامه عليها .

٤- الرأى فى مدى قدرة الجمعية والجمعيات الأخرى الشبيهة على حل أو تخفيف المشكلات التي كانت وراء دخوله الجمعية ، وطريق تحقيق ذلك ؟

٥- مدى نشاط وتأثير الجمعية مع الفئات المستهدفة .

٦- إذا كان النشاط والتأثير يتجاوز الفئات المستهدفة .
أوجه النشاط*

* إذا لم يستوعب النشاط مضمون السؤال تعطى أمثلة توضيحية لتفسيره: التوسط لحل المشكلات بين العائلات الكبرى ، التدخل لدى الجهات الحكومية لحل مشكلة يعاني منها المجتمع المحلى ، توعية السكان توعية انتخابية.

٧- إذا كان النشاط والتأثير يقتصر على الفئات المستهدفة فقط : الأسباب ، الرغبة في تجاوز الفئات المستهدفة .

٨- التنسيق والتعاون والأنشطة المشتركة بين الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى سواء الموجودة في ذات النطاق الجغرافي ، أو التي تمارس نفس الأنشطة ، مع ذكر نماذج توضح نوع العلاقة وأطرافها من الجمعيات الأخرى ، والنتائج المتحققة .

٩- مستوى ونوع العلاقة بين الجمعية أو أعضائها والأحزاب النشطة في النطاق الجغرافي (الوطني/ الوفد/ التجمع/ العمل) وإمكانية تطوير هذه العلاقة في المستقبل ، وكيفية حدوثه .

١٠- الاختلاف أو التماثل في أدوار كل من الجمعيات والدولة في العمل الاجتماعي.

١١- أهم مشاكل العمل الأهلى :

١٢- وجود قيود** على نشاط الجمعيات .

١٣- طريقة إنهاء القيود والمعوقات .

١٤- مقترحات لتطوير العمل فى الجمعية حتى تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل .

١٥- مقترحات لتطوير الجمعيات الإسلامية بصفة عامة .

** نوعية للقيود : قانونية - سياسية - مجتمعية - مؤسسية .

١٦- الرأى فى مشاركة المرأة فى العمل الأهلئ ودورها فى المنزل ، والرأى فى نوعية الأنشطة أو الأعمال التى تشارك بها المرأة فى الجمعيات الأهلية الإسلامية .

١٧- الرأى فى مشاركة المرأة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات ؟
فى حالة الموافقة اقتصار ذلك على جمعيات معينة أم يكون فى كل الجمعيات بصفة عامة ؟ شروط قيام هذه المشاركة .

١٨- الرأى فى المستقبل المرغوب لمصر .

١٩- مساهمة نشاط الجمعية فى تحقيق هذا التغيير .

٢٠- طرق وأساليب تحقيق ذلك .

Bibliotheca Alexandrina



0570416